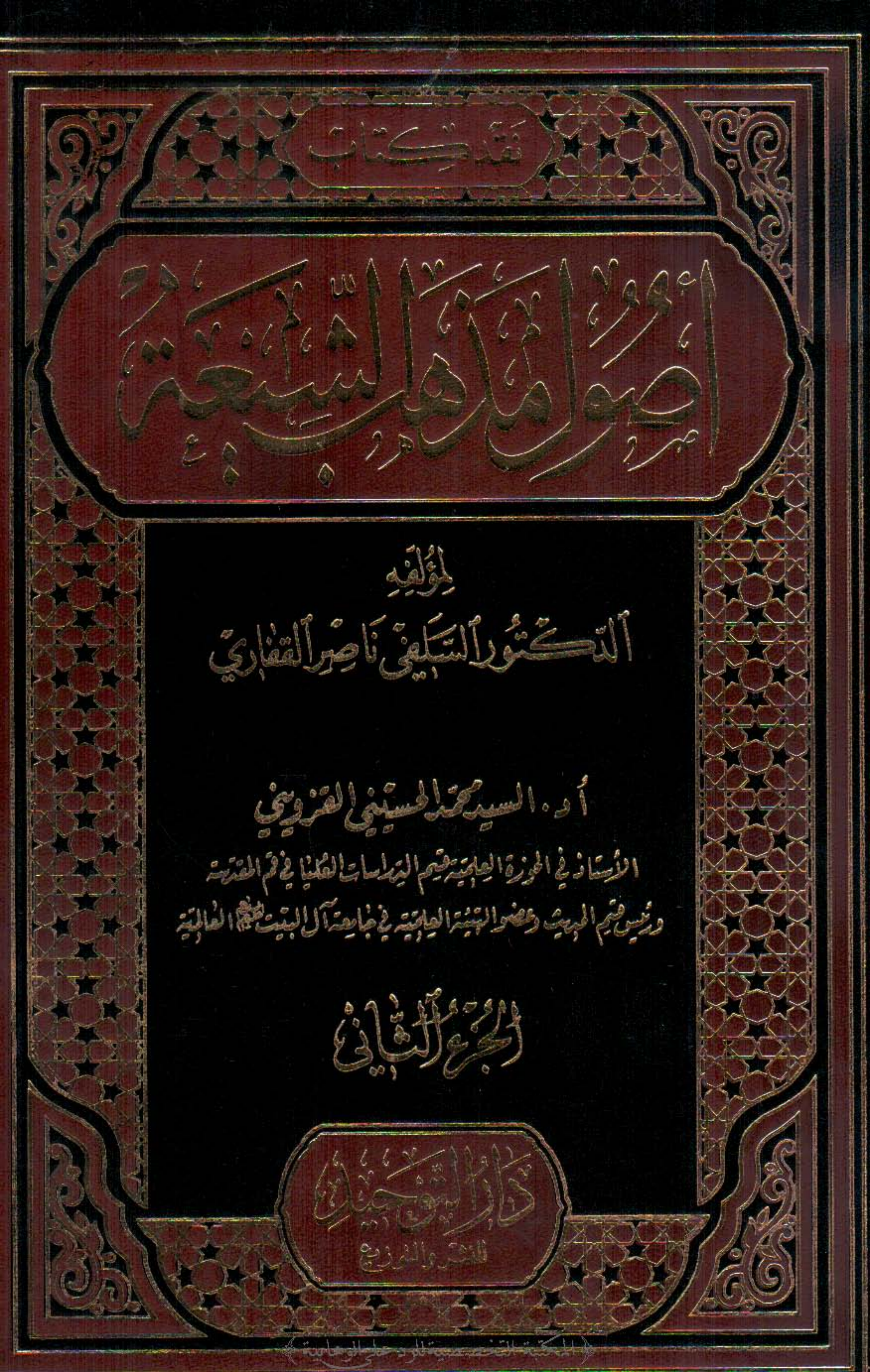
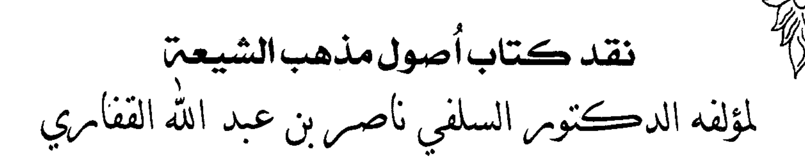

نقد كتاب
أصول مذهب الشيعة
لمؤلفه
الدكتور السلفي ناصر القفاري
أ.د. السيد محمد الحسيني القزويني
الأستاذ في الحوزة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة
ورئيس قسم الحديث وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليهم السلام العالمية
الجزء الثاني
دار التوحيد
للنشر والتوزيع

نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة



نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة

لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة

عن الشبهات المثارة ضدّ المذهب الشيعي

(الجزء الثاني)

أ. د. السيّد محمّد الحسيني القزويني

الأُستاذ في الحوزة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،

ورئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليهم السلام العالمية.

هوية الكتاب

اسم الكتاب:........................ نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة

تأليف:.... أ. د. محمد الحسيني القزويني بمساعدة اللجنة العلمية

الإخراج الفني وتدقيق المصادر:........................ حسن السعدي

الناشر:............... مؤسسة وليّ العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف للدراسات الإسلامية

رقم الإيداع الدولي (ج٢):....................... ٩ ـ ٣١ ـ ٨٦١٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

رقم إيداع الدولي الدورة:.......................... ٦ ـ ٣٢ ـ ٨٦١٥ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

الطبعة:............................ الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠١٠م

عدد النسخ:................................ ٥٠٠٠ نسخة

الإهداء:

إلى من كان رمز الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حريم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهده وجهاده، إلى من كان همّه الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائه، إلى ابن عم النبيﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام نهدي هذا الجهد المتواضع والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.



اللجنة العلمية

د. فلاح عبد الحسن الدوخي

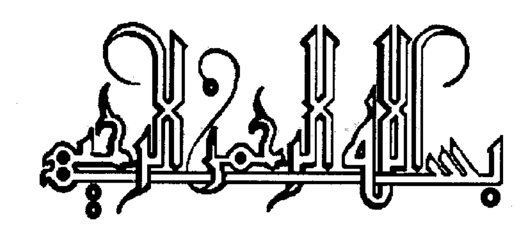
د. يحيى عبد الحسن الدوخي

السيّد حاتم كاطع البخاتي

تحت إشراف

أ. د. السيّد محمد الحسيني القزويني




بسم الله الرحمن الرحيم



الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية



الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامة علي عليه السلام

قال القفاري: «والفضائل الواردة في حق علي (رضي الله عنه) ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف، لا في لغة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى.

وقد قام ابن حزم بحصر الأحاديث الواردة في فضائل علي، فقال: وأمّا الذي صحّ من فضائل علي، فهو قول النبي (صلّى الله عليه وسلّم): (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي)... وهذا لا حجة فيه للرافضة».

وقال نقلاً عن ابن حزم أيضاً ـ حيث اكتفى القفاري بشبهته هذه بما ذكره ابن حزم، لذلك ذكر التفاصيل ـ في حاشية كتابه: «يقول ابن حزم في إثبات ذلك: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام؛ لأنّ هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنّما وليّ الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليهما السلام، كما وليّ الأمر بعد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن علي نبيّاً كما كان هارون نبيّاً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصح أن كونه (رضي الله عنه) من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بمنزلة هارون من موسى إنّما هو في القرابة فقط.

وأيضاً فإنّما قال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون: استقله [كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استثقله] فخلفه، فلحق علي برسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) حينئذ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)، يريد عليه السلام أنّه استخلفه على المدينة مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي (رضي الله عنه) فصحّ أنّ هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين.

وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده: ج١ ص٣٨٣ ح٣٦٣٢، والحاكم في مستدركه: ج٣ ص٢١ـ ٢٢، وروى الترمذي في كتاب الجهاد طرفاً منه: ج٤ ص٢١٣.

فإنّ هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبّه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي، مع أنّ استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص»[1].

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٣٠ـ ٨٣٢، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

أساسيات الشبهة

بناءً على ما ذكرناه فإنّ الشبهة ترتكز على الأمور التالية:

١ـ إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ إنّ النبيﷺ استخلف على المدينة غير عليعليه السلام في ظروف مختلفة، فلا يوجب استخلافه فضلاً ولا ولاية أمر، كما لم يوجب لغيره.

ب ـ إنّ النبيﷺ استخلف علياًعليه السلام على المدينة وقال له ما قال؛ تسلية له عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان.

ج ـ إنّ هارونعليه السلام لم يل أمر بني إسرائيل وإنّما تولّى الأمر يوشع بن نون، فلا تكون المنزلة المذكورة في الحديث إلاّ في القرابة فقط.

٢ـ تشبيه عليعليه السلام بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسىعليه السلام وتشبيه عمر بنوح وموسىعليهما السلام، بل هذا أعظم، فليس التشبيه ببعض الأنبياء من خصائص عليعليه السلام.

وللردّ على ما تقدم نبرز الأجوبة التالية:

الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سنداً وواضح دلالة

في البداية لابدّ أن نشير إلى أن حديث المنزلة من الأحاديث التي أجمع العلماء على صحتها، ويكفي في صحّته أنّه ورد ذكره في صحيح مسلم والبخاري، ولذا لم يتعرض القفاري إلى طريق الحديث وسنده.

إذن فالبحث مع القفاري في حديث المنزلة يتحدد في الجانب المضموني، وهو دلالة الحديث على إثبات فضيلة عظيمة للإمام عليعليه السلام، وهي الخلافة

والإمامة والولاية بعد الرسول الأكرمﷺ، وأنّ هذا الأمر من خصائصه عليه السلام.

ولكي يتّضح الجواب أكثر عن الشبهة في المجال المضموني، لابدّ من التسلسل في الجواب ضمن الأُمور التالية:

أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة

بعد أن كان حديث المنزلة من الأحاديث الثابتة، فإنّه من الصعب استقصاء ألفاظ الحديث ومتونه والمجامع الحديثية التي ورد فيها الحديث، ولكن نحاول الاقتصار على ذكر بعض ألفاظه الصحيحة والصريحة في الدلالة على مقام الخلافة والولاية والإمامة بعد رسول اللهﷺ:

١ـ تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة

أخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «**قال رسول اللهﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدّثته بما حدّثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلاّ فاستكّتا[١]**»[٢]، وقد أخرج هذا المضمون من الحديث البخاري أيضاً في صحيحه بألفاظ أُخرى[٣].

---

(١) فاستكّتا: أي صمّتا.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠ ح٦١١١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص٢٠٨ ح٣٧٠٦، ج٥ ص١٢٩ ح٤٤١٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وهذا الدليل كما هو واضح غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى الدليل، مما يعني أن الحديث قد صدر أكثر من مرة، كما أن تتبع ابن المسيب للحديث والتثبت من صدوره عن النبي صلى الله عليه وآله وتوجيه سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرة أُخرى بنحو التعجّب، وتأكيد سعد لسماعه الحديث من النبي صلى الله عليه وآله مباشرة بوضع أصبعيه على أذنيه، وقوله: «نعم وإلاّ فاستكّتا» كلّ ذلك واضح الدلالة على أن الصحابة والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصّة لعلي عليه السلام تميّز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختصّ به علي عليه السلام فما هو الداعي لكل ما قام به ابن المسيب من التأكيد والتثبّت؟!

٢ـ سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «**أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهن له رسول الله فلن أسبّه؛ لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول له، خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله! خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبوّة بعدي، وسمعته يقول يوم خيبر: لأعطينّ الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله، قال: فتطاولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً، فأُتي به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ﴾ دعا رسول**

الله صلى الله عليه وآله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: **اللّهم هؤلاء أهلي»**[1].

لقد توفر هذا الحديث على جهات كثيرة، كلّها صريحة في أن حديث المنزلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميّز بها الإمام علي عليه السلام على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أ ـ قول سعد: **«لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إلي من حمر النعم»**، فإن هذه العبارة صريحة في أن سعداً فهم من حديث المنزلة فضيلة لعلي عليه السلام يفتقدها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أن تلك المنزلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

ب ـ لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزلة بحديث دفع الراية يوم خيبر وقضية المباهلة، ولا شك أنّ حديث دفع الراية **«لأعطين الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبه الله ورسوله»** قد فهم منه الصحابة منزلة وفضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، حتى تطاولوا للحصول عليها، وقد قال عمر بن الخطاب (رض) في تلك اللحظة: **«ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذ»**[2]، وقال أيضاً: **«فتساورت لها رجاء أن ادّعى لها»**[3]، وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تطاول لنيلها عمر (رض) وغيره من الصحابة، ولم يحظ بها إلاّ علي عليه السلام، فكان خليقاً بالإمارة حتى فتح الله تعالى على يديه، كما أنّ تلك الفضيلة نستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠ ح٦١١٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.

آية المباهلة وقول النبي صلى الله عليه وآله: «**اللّهم هؤلاء أهلي**».

وبناءً على هذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري من أنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً باطل، وليس هو إلاّ إنكاراً لما هو ثابت بالقطع واليقين.

٣ـ لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة

أخرج أحمد في مسنده أيضاً عن ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنك لست بنبي، إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي ... أنت وليي في كلّ مؤمن بعدي ...**»[١].

قال الهيثمي في الزوائد في تعليقه على الحديث: «**رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة وفيه لين**»[٢].

وفي لفظ آخر في كتاب ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم عن ابن عباس، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنك لست نبيّاً، إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي**».

قال الألباني في تقييمه لطريق الحديث: «**إسناده حسن**»[٣].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٣١، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

وقد صحّح الحديث الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدركه، قال: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة**»، وتابعه الذهبي في التلخيص قائلاً: «**صحيح**»[١].

فهذا الحديث بألفاظه المختلفة التي تضمّنت صيغة (**لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي ...**) هذه الصيغة صريحة في أنّ حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى، وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحة الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي ـ فهو بعد أن ذكر صحة سند حديث المنزلة وأنه لا نقاش في ذلك ـ قال بناء على ثبوت تلك الصيغة: «**ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصّاً جلياً في إمامة علي، يحسم كلّ اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث**»[٢].

٤ـ استخلاف علي عليه السلام في المدينة كان أمراً ضرورياً

أخرج الطبراني عن البراء بن عازب وزيد بن أرقم: «**أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي حين أراد أن يغزو: إنّه لابدّ من أن تقيم أو أقيم، فخلفه، فقال ناس: ما خلفه إلاّ لشيء كرهه، فبلغ ذلك علياً، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله فأخبره، فتضاحك، ثم قال: يا علي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة**

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص١٣٣ـ ١٣٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية ـ بيروت.

هارون من موسى إلاّ أنّه ليس نبي بعدي»[١].

قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أو عبد الله البصري، وثّقه ابن حبّان وضعّفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح»[٢].

إنّ ألفاظ هذا الحديث الشريف تسلّط الضوء على حقيقة مهمة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام في المدينة وبين مدلول حديث المنزلة، وأن ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي هي لعلي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليهما السلام بكل أبعادها بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه تبارك وتعالى، كما سيتضح لاحقاً.

وتعبير النبي صلى الله عليه وآله: «إنّه لابدّ أن تقيم أو أقيم»، صريح في أنّ المدينة المنوّرة التي كانت عاصمة الحكومة الإسلامية آنذاك قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصة اقتضت أن لا يغادرها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، كما أنّه لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلامية من قبل الإمبراطورية الرومانية في ذلك الحين، والذي كان يتطلب من النبي صلى الله عليه وآله الخروج بشخصه المبارك لتقوية عزيمة المسلمين تجاه أعتى قوة عسكرية في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفروض وقوع المعركة فيها

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج٥ ص٢٠٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربية والقضاء على الرسالة الإسلامية؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وقد تزامن خروج النبي صلى الله عليه وآله مع صيف الجزيرة المتسم بشدة الحرارة مما أوجب تقاعس بعض المسلمين وتثبيط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كلّ ذلك جعل وجود النبي صلى الله عليه وآله في تلك المعركة ضرورة لابدّ منها، وإلاّ فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تخاذل المسلمين في المرة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول صلى الله عليه وآله مريضاً.

إذن كان الموقف الصحيح في مثل هكذا تزاحم أن يخلّف النبي صلى الله عليه وآله في المدينة من يحمل خصائصه الرسالية، ويكون قادراً على ملء الفراغ الذي يخلّفه خروج النبي صلى الله عليه وآله إلى غزوة تبوك، ولم يكن أحد من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهي إلاّ علي عليه السلام، الذي كان يمثّل نفس النبي صلى الله عليه وآله بصريح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله صلى الله عليه وآله من أهل بيته عليهم السلام كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة عندما قال جبرائيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله: «**لن يؤدي عنك إلاّ أنت أو رجل منك**»[1]، فأرجع النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر وبعث علياً عليه السلام خليفة عنه وناطقاً عن السماء.

وهذا ما يميّز استخلاف علي عليه السلام عن استخلاف ابن أمّ مكتوم وغيره على المدينة، إذ لم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي صلى الله عليه وآله بل كان

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١٥١، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

استخلافهم، نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله في إقامة الصلاة.

أخرج أبو داود في سننه عن أنس: «**أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) استخلف ابن أمّ مكتوم يؤم الناس وهو أعمى**»[1].

وكذلك استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لسالم مولى أبي حذيفة، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر، قال: «**لما قدم المهاجرون الأولون العصبة موضع بقباء قبل مقدم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً**»[2].

وأمّا استخلاف علي عليه السلام فقد جعله النبي صلى الله عليه وآله بديلاً شرعياً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى عليه السلام لهارون في قومه عندما ذهب إلى ربه، كما حكاه عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿**اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[3]، ولذا نجد أن النبي صلى الله عليه وآله قرن في حديثه بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي منه صلى الله عليه وآله كمنزلة هارون من موسى.

وممّا يسلّط الضوء على ضرورة بقاء النبي صلى الله عليه وآله في المدينة أو رجل منه وهو علي عليه السلام ما جاء في الحديث ذاته من أن هناك أناساً تخلّفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة علي عليه السلام على المدينة، حيث قالوا: «**ما خلفه إلاّ لشيء كرهه**»، فإنّ هذا يعني أنّ هناك أناساً تخلّفوا في المدينة يسعون لإثارة

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج١ ص١٤٣، الناشر: دار الفكر- بيروت.
(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص١٧٠ ح٦٩٢، الناشر: دار الفكر- بيروت.
(٣) الأعراف: ١٤٢.

الأجواء واللغط حول خلافة علي عليه السلام، مما يعني أن هناك نيّة مبيّتة لإحداث انقلاب مدني ضدّ الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام الذي يتميز بقوة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجهتها، وتكون هذه الحقيقة أكثر جلاءً عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

والحاصل: أنّ ألفاظ الحديث المذكور واضحة في إثبات خلافة وولاية إلهية خاصة لعلي عليه السلام نظير خلافة هارون لموسى عليهما السلام، ومن ذلك يتبيّن بطلان الشبهة القائلة: إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة.

كما تبين أيضاً بطلان ما زعمه القفاري من أن النبي صلى الله عليه وآله ذكر حديث المنزلة تسليةً لعلي عليه السلام عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان؛ لأنّ هذا الزعم يتجاهل طبيعة استخلاف علي عليه السلام على المدينة الذي تنصّ عليه ألفاظ حديث المنزلة.

٥ـ لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي عليه السلام فيها

أخرج الحاكم في المستدرك في حديث طويل ورد فيه شكوى علي عليه السلام للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وما يترتب على بقائه في المدينة وعدم خروجه إلى القتال من القيل والقال، فأجابه النبي صلى الله عليه وآله قائلاً: «**أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلّف عن ابن عمه وخذله فإنّ لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي، وأمّا قولك: أتعرّض لفضل الله، فهذه أبهار من فلفل جاءنا من اليمن فبعه، واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من**

فضله، فإنّ المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك» قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[١].

ولم يُشكل الذهبي على طريق هذا الحديث في تلخيصه إلاّ من جهة عبد الله بن بكير الغنوي وحكيم بن جبير، قال: «**عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث، عن حكيم بن جبير وهو ضعيف يترفّض**»[٢].

وليس هذا بغريب على الذهبي الذي لا يتحمّل بطبيعته روايات فضائل علي عليه السلام، فالطعن بالحديث لم يكن وفق الموازين الصحيحة، بل هو نتيجة اختلاف في الرؤية بين الناقد والراوي، وإلاّ فإن عبد الله بن بكير قد وثّقه ابن حبّان وأدرجه في كتابه (الثقات)[٣].

وفي تاريخ ابن معين قال الداوري: «**سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير الغنوي لا بأس به**»[٤].

وقال ابن عدي: «**ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً**»[٥].

ولذا قال الذهبي في ترجمته لعبد الله بن بكير: «**وقال الساجي: من أهل الصدق وليس بقوي**»[٦].

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢ ص٣٣٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٢ ص٣٣٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) ابن حبّان، الثقات: ج٨ ص٣٣٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) ابن معين، تاريخ ابن معين: ج١ ص٢٩٦، الناشر: دار القلم ـ بيروت.

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ج٤ ص٢٥١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٣٩٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وقال الألباني ـ بعد أن نقل قول بعض من مدحه ـ إن وصف الذهبي له بمنكر الحديث مبالغ فيه: «قال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقوي. وذكر له ابن عدي مناكير. وهذا كلّ ما جرح به، وذكره ابن حبّان في الثقات. فقول الذهبي: منكر الحديث، لا يخلو من مبالغة، وقد قال في الضعفاء: ضعفوه، ولم يترك»(١).

فتضعيف الذهبي له منحصر في كونه منكر الحديث(٢) وهو لا يقدح

---

(١) الألباني، إرواء الغليل: ج٨ ص٢٣٦، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٢) لابدّ من الإشارة إلى أنّه ليس كلّ منكر الحديث يلزم بالضرورة أن يكون ضعيفاً، فهذه ليست قاعدة مطردة في كلّ الموارد، بل قد يكون منكر الحديث موثقاً، فليس وصف منكر الحديث عند الذهبي مثلاً يلازمه اتفاق الجميع على ذلك، على أن الذهبي لم يسمه بمنكر الحديث إلاّ في تلخيصه على المستدرك حينما لم يتحمل ـ كعادته ـ الفضيلة المذكورة للإمام علي عليه السلام، بينما لا نجده يذكر هذا الوصف في ترجمته لعبد الله بن بكير في ميزان الاعتدال.

كما أنّ الاصطلاح المذكور لم يتفق الجميع على كونه من ألفاظ الجرح، فعند البخاري يكون جرحاً [الذهبي، ميزان الاعتدال: ج١ ص٦] بينما عند أحمد بن حنبل لا يكون كذلك، قال ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي: «**قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنّه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث**». مقدمة فتح الباري: ص٤٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ومما يؤيد أن منكر الحديث لا يتنافي مع وثاقته: أن هناك بعض الرواة ممن اتهموا بتلك الصفة، ومع ذلك لم يخرجوا عن حدّ التوثيق عند بعض آخر، ومن هؤلاء:

١ـ المفضل بن فضالة القتباني المصري، قال ابن حجر العسقلاني: «**وثّقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وآخرون، وقال أبو حاتم وابن خراش: صدوق، وقال ابن سعد: منكر الحديث، قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به**». مقدمة فتح الباري: ص٤٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

⇦

في وثاقته.

أمّا حكيم بن جبير، قال المزي في ترجمته: «**وقال عبد الرحمان بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محلّه؟ قال: الصدق إن شاء الله**»[1].

والترمذي لم ير فيه بأساً، قال المباركفوري: «**قوله: (حديث عائشة حديث حسن) قد حسّن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه، فالظاهر أنّه لم ير بحديثه بأساً وهو من أئمة الفن**»[2].

وأمّا ما عرف من تضعيف شعبة له وامتناعه عن الرواية عنه، والذي يعتبر الأصل فيمن تكلّم فيه، فإنّما كان ذلك في فترة متأخرة وليس في كلّ

⇨

٢ـ محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال ابن حجر العسقلاني: «**من شيوخ أحمد بن حنبل وثّقه ابن المديني وقال أبو حاتم: صدوق إلاّ أنّه يهمّ أحياناً، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال: إنّه لا بأس به، قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء**». مقدمة فتح الباري: ص٤٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٣ـ داود بن حصين المدني: قال ابن حجر العسقلاني: «**داود بن الحصين المدني وثّقه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي... وقال الساجي منكر الحديث متّهم برأي الخوارج... قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً**». مقدمة فتح الباري: ص٣٩٩.

وقد وثّقه ابن حبّان. ابن حبّان، الثقات: ج٨ ص٥٢٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

٤ـ حماد بن جعفر العبدي، قال الذهبي: «**وثّقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: منكر الحديث**». الكاشف: ج١ ص٣٤٩، تعليق: محمد عوامة.

(١) تهذيب الكمال، المزي: ج٧ ص١٦٨، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج١ ص٤١١، الناشر: دار الكتب العلمية.

الفترات، وسبب تكلّمه فيه هو حديث الصدقة المعروف[١].

وأغلب التضعيفات فسّرت بكونه شيعياً مغالياً[٢]، فالجرح ناش من الطعن

---

(١) قال في تحفة الأحوذي: «(قال يحيى بن سعيد) هو القطان: (وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روي عن ابن مسعود الخ) روى المؤلف هذا الحديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيام ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: وحديث ابن مسعود حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث انتهى كلامه. وروى هذا الحديث أبو داود وابن ماجه وزادا، فقال رجل لسفيان: إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وروى له سفيان وزائدة) أي رويا عن حكيم بن جبير (ولم ير يحيى بحديثه بأساً)». المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج١ ص٤١٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) قال البسوي: «وقد روى عنه شعبة في بعض الأوقات وذمّه، وكان مغال في التشيّع».

وقال في مورد آخر: «وحكيم مذموم، ويقال: إنّه رافضي، من الغالية في الرفض» المعرفة والتاريخ: ج٣ ص٢٣٤، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.

وقال البزار في المسند: «وحكيم بن جبير كان رجلاً يغلو في التشيّع» أبو بكرالبزار: ج١١ ص٢٨٩، الناشر: مؤسسة علوم القرآن.

وفي المستدرك: «والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته. إنما تركاه لغلوّه في التشيّع» الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج١ ص٥٦١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وقال الذهبي: «وكان من غلاة الشيعة، تركه شعبة؛ لمّا تبيّن له أمره» تاريخ الإسلام: ج٨ ص٧٩، الناشر: دار الكتاب العربي.

أمّا تضعيفه بسبب روايته حديث الصدقة، فليس له مبرر صحيح بعد أن ذهب جمع من علماء السنة إلى صحة الحديث، ونكتفي بما قاله الألباني في تعليقه على الحديث: «قلت: حكيم بن جبير ضعيف، لكن متابعة زبيد و هو ابن الحارث الكوفي تقوّي الحديث، فإنّه ثقة ثبت، وكذلك سائر الرواة ثقات، فالإسناد صحيح من طريق زبيد. قال الترمذي: حديث حسن» ⇦

في عقيدته عند أكثر من ضعّفوه، بسبب ما رواه من فضائل عليعليه السلام، وعقيدة الراوي بشكل عام لا تضرّ في الوثاقة عند بعض علماء أهل السنة[1].

⇨

الألباني، السلسلة الصحيحة: ج٢ ص٨٩٩ ح٤٩٩، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(١) قد تكون عقيدة الراوي عند بعض علماء أهل السنة غير قادحة بروايته مادامت ملكة الصدق محفوظة فيه، إلاّ أن ينقل الرواي فضيلة لعليعليه السلام تتعارض مع معتقداتهم كمن يروي الوصية له أو الخلافة، فعندئذ لا يشفع له الصدق كما سيأتي في الأبحاث الآتية:

قال الألباني في السلسلة الصحيحة في تعليقه على حديث: (**ما تريدون من علي؟ إن علياً منّي وأنا منه**): «**إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي (التقريب): (صدوق يتشيّع) فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأنّ العبرة في رواية الحديث إنّما هو الصدق والحفظ، وأمّا المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحبي (الصحيحين)، وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم...**». سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٥ ص٢٦٢ ح٢٢٢٣، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

وتعرّض ابن حجر لذلك في ترجمته لعلي بن غراب الفزاري: «**وقال الحسين بن إدريس: سألت محمد بن عبد الله بن عمار عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيفاً؟! قال: إنّه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذاباً...**» تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٢٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وروى الخطيب: «**أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشعراني، فقال: صدوق في الرواية إلاّ أنّه كان من الغالين في التشيّع**» الكفاية في علم الرواية: ص١٥٩، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: «**شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته**». ميزان الاعتدال: ج١ ص٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وقال أيضاً: «**من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه...**

⇦

فحديث الحاكم كسابقه صريح في ضرورة بقاء علي عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله بخلافة لا تليق إلاّ به، حيث يقول له النبي صلى الله عليه وآله: **«فإن المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك»**، كما أنّ الحديث صريح في أن الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوّة النبي صلى الله عليه وآله واتهامهم له بالسحر والكهانة والكذب، وفي ضوء ذلك، قال النبي صلى الله عليه وآله مباشرة: **«أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»** بمعنى أن خلافتك من الله تعالى كنبوّتي، والطعن فيها من قبل قريش كطعنهم في مقام النبوّة، إلاّ أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما نؤكّد عليه من أن حديث المنزلة يثبت ما كان لهارون عليه السلام من المقامات إلاّ النبوّة، مما يعني أن حديث المنزلة الذي ورد في استخلاف علي عليه السلام على المدينة يثبت له خلافة ربانية ومقاماً سامياً في حياة النبي صلى الله عليه وآله وقبل مماته.

٦ـ الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين

أخرج أحمد في المسند أيضاً عن سعيد بن المسيب، قال: **«قلت لسعد بن مالك: إني أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه؟**

⇦

وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم» سير أعلام النبلاء: ج٧ ص١٥٤، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

وقال الذهبي في ترجمته عبد الرزاق بن همام: «**قلت: وثّقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به، نقموا عليه التشيّع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحبّ علياً ـ رضي الله عنه ـ ويبغض من قاتله**». تذكرة الحفاظ: ج١ ص٣٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أن عندي علماً فسلني عنه ولا تهبني»[١]، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نص الحديث.

وقد صحّح هذا الحديث كلّ من أحمد محمد شاكر[٢]، وشعيب الأرنؤوط[٣]، في حكمهما على الحديث المذكور.

والنقطة الملفتة للنظر في هذا الحديث هي خوف وهيبة سعيد بن المسيب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلاّ للحظر والمنع الذي فرضه الأمويون في ذلك الحين على أحاديث فضائل عليعليه السلام، وهذا يعني أنّ ابن المسيب لم يتردد في دلالة الحديث على إثبات فضيلة لعليعليه السلام، بل إثبات الخلافة له، وإنما كان يخشى من توبيخ سعد بن مالك له، أو امتناعه عن الإجابة على أقل تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية[٤].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١٧٣ ح١٤٩٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص٢٣١ـ ٢٣٢ ح١٤٩٠، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١٧٣ ح١٤٩٠، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

(٤) لا يخفى على المتابع للتاريخ والمنصف أن مسألة النطق بفضائل عليعليه السلام ومناقبه والإفصاح عنها كانت أمراً محظوراً عليه وخطّاً فاصلاً، به يقسّم انتماء الناس وبه تصنف عقائدهم، فمن يجرؤ على أن يروي الواقع والحقيقة، فإن ذلك يعني أنّه ألقى بنفسه في التهلكة وأن مستقبله سوف يكون مريعاً ومخيفاً تحت وطأة الاتهام بالرفض والتشيع.

ولا يبعد القول: إنّ بدايات هذا الكتمان حصلت بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله واشتد ذلك في زمن ⇦

٧ـ حديث المنزلة في غير واقعة تبوك

لا تنحصر الروايات التي دلّت على حديث المنزلة بواقعة تبوك حتى يقوم بعضٌ بمناقشة مفاد تلك الروايات بكون عليعليه السلام لم يكن الوحيد الذي خلّفه النبيصلى الله عليه وآله على المدينة، بل خلّف غيره أيضاً حينما خرج منها في بعض الأزمنة، وعليه فلا دلالة للحديث على الإمامة والخلافة، نقول:

هذا الإشكال قد تكون له فائدة فيما لو انحصر صدور الحديث من النبيصلى الله عليه وآله فقط في واقعة تبوك، لكن قد ورد مضمون الحديث في روايات كثيرة في غير واقعة تبوك أيضاً، وأنّ النبيصلى الله عليه وآله قال ذلك في موارد كثيرة سبقت واقعة تبوك أو تلتها.

وهذه مجموعة منْ الروايات التي صحّ بعضها وبعضها الآخر ليس بالقوي، لكن يمكن القول إنّ بعضها يقوي بعضاً، ويشكّل قرينة على صحة صدور المضمون، أو أنها تشكّل ـ بملاحظة مجموعها ـ علماً وجزماً بصدور

⇨

الأمويين بحيث أصبح بغض عليعليه السلام وسبّه شعاراً وعلماً بين أهل الجماعة: أي جماعة معاوية، وبين محبي عليعليه السلام وشيعته، واستمر ذلك في العصر العباسي وإلى يومنا هذا.

فأضحت كلّ فضيلة لعليعليه السلام مدفونة في قلوب محبيه، وقلوب الصادقين والمنصفين؛ مخافة سيف معاوية وجلّاديه، وصار لزاماً على المحدّثين أن يحدثوا بفضائل ومناقب تنسجم مع رؤية الحاكم الذي مصداقه آنذاك معاوية بن أبي سفيان، وهو الذي حارب علياًعليه السلام وقاتله، فقام المحدّثون كخطوة أولى بالتغطية على كلّ فضيلة لعليعليه السلام والتستر عليها عبر الترغيب والترهيب مع أي شخص يتجرأ على روايتها، وبإزاء ذلك قاموا بنشر فضائل شبيهة بفضائله ونسبوها زوراً للشيخين ولعثمان ولبعض الصحابة، كما زجّ المتملّقون ـ خوفاً وطمعاً ـ بفضائل مزوّرة لمعاوية لا يمكن للعاقل تصديقها.

حديث المنزلة مطلقاً من غير أن يكون مرتبطاً بواقعة تبوك، وهذا العلم يسميه الأصوليون بالعلم الإجمالي الالتزامي، فإنّ كثرة هذه الروايات التي تتحدث عن صدور الكلام من النبي صلى الله عليه وآله في مناسبات عديدة ـ لم يكن لها أي ربط بواقعة تبوك ـ من غير الممكن أن نجزم بكذبها جميعاً، بل لابدّ أن يثبت صدق بعض بنحو الإجمال، وهي كالتالي:

أ ـ حديث المنزلة في بيت أم سلمة

أخرج الحافظ ابن عساكر بسنده عن ابن عباس، قال: «**أخبرنا أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، أنا أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي، نا أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي، أنا أبو يعقوب محمد بن يوسف بن أحمد بن الدجيل، نا أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، حدّثني علي بن سعيد، نا عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، حدّثني أبي عن الأعمش عن عباية الأسدي، عن ابن عباس عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال لأمّ سلمة: يا أمّ سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي**»(1).

(1) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٤٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. ونقل نفس هذه الرواية العقيلي، قال: «**حدثنا علي بن سعيد، قال: حدّثني عبد الله بن داهر بن يحيى التازي، حدّثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن بن عباس، عن النبي عليه السلام أنّه قال لأمّ سلمة: يا أمّ سلمة إنّ علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي**» ضعفاء العقيلي: ج٢ ص٤٧ ح٤٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ولم يقع كلام في سند هذه الرواية إلاّ من جهة داهر بن يحيى وابنه عبد الله، ولم يتكلم القوم فيهما، إلاّ من جهة أنّهما يرويان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وأول من طعن عليهما بسبب ذلك هو العقيلي، حيث قال: «**داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض لا يتابع على حديثه**»[1].

وقال الذهبي وتابعه ابن حجر: «**فهذا باطل، ولم أر أحداً ذكر داهراً حتى ولا ابن أبي حاتم بلديه**»[2].

كما قال العقيلي في ابنه عبد الله: «**رافضي خبيث**»[3]، وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن داهر: «**وعامة ما يرويه في فضائل علي وهو متّهم في ذلك**»[4].

هذا ما ذكروه في تضعيف داهر بن يحيى وابنه، وقد ألمحنا في مرات عديدة إلى أن مثل ذلك الجرح لا يفي بالطعن في الراوي[5]، وقد صرّح ابن حجر في مقدمة فتح الباري في عدّة مواضع بأنّ الرفض لا يضرّ في وثاقة الرجل، وقد نقل هذا الرأي عن جملة من الأعلام، حيث قال عند استعراضه لجملة من رواة البخاري: «**عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد**

---

(١) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج٢ ص٤٦ ح٤٧٧ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٣، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٢ ص٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٣) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج٢ ص٢٥٠ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٤ ص٢٢٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) أنظر ما مر في حكيم بن جبير في البحث السابق: ص٢٥ـ ٢٦.

رافضي مشهور، إلاّ أنّه كان صدوقاً وثّقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتّهم في رأيه عباد بن يعقوب، وقال ابن حبّان: كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان»(١).

وقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته للابن: عبد الله بن داهر، بسنده عن صالح بن محمد الأسدي، قال: «**عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمري الرازي: شيخ صدوق**»(٢).

وأمّا الأب، فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحصره بابنه عبد الله، حيث قال بعد أن أورد حديث المنزلة الذي أوردناه عن ابن عساكر: «**ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا، حتى ولا ابن أبي حاتم بلديّه، وإنّما لم يذكره؛ لأنّ البلاء كلّه من ابنه عبد الله، وقد ذكروه واكتفوا به**»(٣).

مضافاً إلى أنّ الطبراني قد روى الحديث وليس في سنده داهر، قال: «**حدثنا علي بن العباس البجلي الكوفي، ثنا محمد بن تسنيم، ثنا حسن بن حسين العربي، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لأمّ سلمة: هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي**

(١) ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري: ص٤١٠ـ ٤١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٩ ص٤٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٢ ص٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

هو مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»(١).

قال الهيثمي: «**رواه الطبراني، وفيه الحسن بن الحسين العرني وهو ضعيف**»(٢).

لكن تضعيف الهيثمي ليس بمقبول؛ لأنّ ابن سعد قد ذكر في طبقاته الحسن العرنى ووصفه بالثقة، قال: «**الحسن العرني من بجيلة، وكان ثقة وله أحاديث**»(٣).

كما ذكره العجلي في الثقات، وقال: «**كوفيّ ثقة**»(٤).

ونقل الرازي عن ابن أبي خيثمة، قال: «**سمعت يحيى بن معين يقول: ليس به بأس، صدوق ... حدثنا عبد الرحمن، قال: سئل أبو زرعة عن الحسن العرني، فقال: كوفي، ثقة**»(٥).

أمّا مضمون هذا الحديث فلا ربط له بغزوة تبوك، وإنّما هو حديث مستأنف ابتدأه الرسول الأكرمﷺ مع أمّ سلمة، ومن الواضح أنّ ابتداء الكلام من النبيﷺ بالنحو المذكور في الحديث وإدراجه مع قولهﷺ: «**لحمه من لحمي ودمه من دمي**» يدلّ دلالة قوية على أنّ النبيﷺ كان بصدد إثبات فضيلة خاصة لعليعليه السلام.

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج١٢ ص١٤ـ ١٥، الناشر: دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦ ص٢٩٥، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤) العجلي، الثقات: ج١ ص٣٠٠، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

(٥) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٣ ص٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ب ـ حديث المنزلة في قضية المؤاخاة

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن محدوج بن زيد: «أنّ رسول اللّه (ص) آخى بين المسلمين، ثمّ قال: يا عليّ، أنت أخي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنّه لا نبيّ بعدي»[١][٢].

وأخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقندي زيد بن أبي أوفى قال: «دخلت على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) مسجده، فقال: أين فلان ابن فلان، فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر الحديث في المؤاخاة وفيه: فقال علي: لقد ذهب روحي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخط علي فلك العتبى والكرامة، فقال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): والذي بعثني بالحقّ ما أخرتك إلاّ لنفسي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي وأنت أخي ووارثي، قال: وما أرث منك يا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)؟ قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم»[٣][٤].

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٦٦٣، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) ورواه الموفق الخوارزمي عن محدوج بن زيد، في المناقب: ص١٤٠ ح١٥٩، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٥٢ـ ٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) ورواه الطبراني عن زيد بن أبي أوفى، في المعجم الكبير: ج٥ ص٢٢٠ـ ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت

وكذلك أخرج ابن عساكر عن محدوج بن زيد الذهلي [(١)]: «إن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لما آخى بين المسلمين أخذ بيد علي فوضعها على صدره، ثم قال: يا علي أنت أخي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي» [(٢)].

ج- حديث المنزلة بعد فتح خيبر

ذكر الخوارزمي في مناقبه عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يوم فتحت خيبر: لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، لقلت فيك اليوم مقالاً لا تمر على ملأ من المسلمين إلاّ أخذوا من تراب رجليك، وفضل طهورك، يستشفون به، ولكنْ حسبك أن تكون مني وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي» [(٣)].

وذكر أيضاً: «وروى الناصر للحق بإسناده في حديث طويل، قال: لما قدم علي على رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لفتح خيبر، قال (صلّى الله عليه وآله): لولا أن تقول فيك طائفة من أمتي ما قالت النصارى في المسيح، لقلت اليوم فيك مقالاً لا تمرّ بملأ إلاّ أخذوا التراب من تحت قدمك ومن فضل طهورك يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون

(١) في مختصر تاريخ دمشق: (الهذلي)

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الخوارزمي، المناقب: ص١٢٨ـ ١٢٩ ح١٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

مني وأنا منك ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»(١).

ونقل ابن المغازلي عن جابر بن عبد الله، قال: «لما قدم علي بن أبي طالب بفتح خيبر قال له النبي (صلّى الله عليه وسلّم): يا علي، لولا أن تقول طائفة من أمتي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، لقلت فيك مقالاً لا تمرّ على ملأ من المسلمين إلاّ أخذوا التراب من تحت رجليك وفضل طهورك يستشفون بهما، ولكن حسبك أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي ...»(٢).

د ـ حديث المنزلة في قضية سد الأبواب(٣)

روى ابن عساكر بسنده إلى جابر: «قال: جاء رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ونحن مضطجعون في المسجد، فضربَنا بعسيب(٤) في يده، فقال: أترقدون في المسجد! إنّه لا يُرقد فيه، فأجفلنا وأجفل عليّ. فقال رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم): تعالَ يا عليّ، إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، ألا ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ النبوّة!! والذي نفسي بيده إنّك لذوّاد عن حوضي يوم القيامة، تذود كما يُذاد البعير الضالّ

(١) الخوارزمي، المناقب: ص١٥٨ـ ١٥٩ ح١٨٨، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) ابن المغازلي، المناقب: ص٢٣٧ـ ٢٣٨ رقم ٢٨٥، الناشر: المكتبة الإسلامية ـ طهران.

(٣) كانت قضية سد الأبواب في السنة الأولى للهجرة.

(٤) العسيب: جريدة النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج٣ ص٢٣٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

عن الماء بعصاً لك من عوسج[١]، كأنّي أنظر إلى مقامك من حوضي»[٢].

وروى ابن المغازلي في حديث طويل عن حذيفة بن أسيد الغفاري: «قال: ... فبلغ ذلك النبي صلّى الله عليه فقام خطيباً، فقال: إنّ رجالاً يجدون في أنفسهم في أنّي أسكنت عليّاً في المسجد، واللّه ما أخرجتُهم، ولا أسكنته، إنّ اللّه عزّ وجلّ أوحى إلى موسى وأخيه: ﴿أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتاً وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾، وأمر موسى ألاّ يسكن مسجده، ولا ينكح فيه، ولا يدخله إلاّ هارون وذرّيّته، وإنّ عليّاً منّي بمنزلة هارون من موسى، وهو أخي دون أهلي، ولا يحلّ مسجدي لأحد ينكح فيه النساء إلاّ عليّ وذرّيته، فمن ساءه فهاهنا وأومأ بيده نحو الشام»[٣].

حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة

روى أيضاً حديث المنزلة من دون تقييد بواقعة تبوك، عدةٌ من الصحابة، منهم: علي عليه السلام وابن عباس وعمر وسعد بن وقاص وأمّ سلمة وسعيد الخدري وجابر الأنصاري وغيرهم:

١ـ حديث المنزلة عن ابن عباس

فقد أخرج الطبراني، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن بن عباس: «أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون

---

(١) العوسج: شجر من الشوك وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق، أُنظر: ابن منظور، لسان العرب: ج٢ ص٣٢٤، مادة عسج، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٣٩ وص١٤٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) المغازلي، المناقب: ص٢٥٥ ح٣٠٣، الناشر: المكتبة الإسلامية ـ طهران.

من موسى»[١].

قال الهيثمي: «وعن ابن عباس أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي. رواه البزار والطبراني إلاّ أنّه قال: أنت مني بمنزلة هارون، ورجال البزار رجال الصحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة»[٢].

وأخرج عمرو بن أبي عاصم عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنك لست نبيّاً (إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ) وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي». قال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسناده حسن»[٣].

٢ـ حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة

قال أبو يعلى الموصلي: «حدثنا داود بن عمرو، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال، عن عامر بن سعد، عن أبيه وعن أمّ سلمة: أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي»[٤]. رواه الهيثمي ثمّ قال: «رواه أبو يعلى والطبراني وفي إسناد أبي

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج١١ ص٦١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٤) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج١٢ ص٣١٠ ح٦٨٨٣، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق.

يعلى، محمد بن سلمة بن كهيل، وثّقه ابن حبّان وضعّفه غيره، وبقية رجاله رجال الصحيح»[١].

وفي السنة لابن أبي عاصم: «عن الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سلمة ابن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد، عن سعد وأمّ سلمة: أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»[٢].

وكذا أخرجه ابن حبّان عن أمّ سلمة في صحيحه، قال: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه وعن أمّ سلمة: أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي»[٣]، ومضمون هذا الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك كما هو واضح أيضاً.

٣ـ حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن عساكر بسند صحيح عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: «إنّي لَمع أبي إذ تبعنا رجل، في نفسه على عليّ بعض الشيء، فقال: يا أبا

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص٥٨٦ ح١٣٣٣، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٣) ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١٥ ص١٥ـ١٦، الناشر: مؤسسة الرسالة.

إسحاق، ما حديث يذكر الناس عن عليّ؟ قال: وما هو؟ قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى! قال: نعم، سمعتُ رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يقول لعليّ: أنت منّي كهارون من موسى، ما تنكر أن يقول لعليّ هذا، وأفضل من هذا!!»[1].

٤ـ حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري

ومما لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك، ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بسنده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لعليّ: أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي**»[2].

قال الهيثمي بعد نقل الحديث: «**وفيه عطية العوفي، وثّقه ابن معين وضعّفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح**»[3].

تضعيف عطية العوفي ليس في محله

قال ابن سعد في الطبقات: «**وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث صالحة**»[4].

قال المزّي في ترجمته: «**عن يحيى بن معين: صالح**»[5].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٥٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٣٢، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٦ ص٣٠٤، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٥) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٠ ص١٤٧، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

وقال الترمذي في تعليقه على الأحاديث التي فيها عطية العوفي: «هذا حديث حسن صحيح»[(١)].

وقال الملا علي القاري: «وهو من أجلاّء التابعين»[(٢)].

وقال العجلي: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»[(٣)].

٥ـ حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس

ورد في مسند أحمد: «حدثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، عن موسى الجهني، قال: دخلت على فاطمة بنت علي، فقال لها رفيقي أبو سهل: كم لك؟ قالت: ستة وثمانون سنة، قال: ما سمعت من أبيك شيئاً؟ قالت: حدثتني أسماء بنت عميس: أن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس بعدي نبي»[(٤)].

وأخرج أيضاً بطريق آخر عن موسى الجهني، قال: «حدثتني فاطمة بنت علي، قالت: حدثتني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس بعدي نبي»[(٥)].

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص١٤٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) ملاّ علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) العجلي، معرفة الثقات: ج٢ ص١٤٠، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦ ص٣٦٩، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج٦ ص٤٣٨.

قال الهيثمي بعد نقل الرواية: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي وهي ثقة»[١].

٦ـ حديث المنزلة عن جابر

أخرج ابن عساكر بسند معتبر، عن جابر: «قال رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) لعليّ عليه السلام: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي، ولو كان لكُنتَه»[٢].

٧ـ حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب

أخرج ابن عساكر بسنده عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطّاب: «أنّه رأى رجلاً يسبّ عليّاً، فقال: إنّي أظنّك منافقاً؛ سمعت رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: إنّما علي منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»[٣].

وأخرج كذلك بسنده عن عبد اللّه بن عبّاس، قال: «سمعت عمر بن الخطّاب وعنده جماعة، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أمّا عليّ، فسمعتُ رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: فيه ثلاث خصال، لوددت أنّ لي واحدة منهنّ، فكان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة إذ ضرب النبيّ (صلّى

---

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٧٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج٤٢ ص١٦٧.

الله عليه وسلّم) بيده على منكب عليّ فقال له: يا عليّ، أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّل المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى»[١].

٨ـ حديث المنزلة عن علي عليه السلام

أخرج ابن عساكر بسنده عن الخليفة المهديّ العبّاسي، قال: «دخل عليَّ سفيان الثوري، فقلتُ: حدّثني بأحسن فضيلة عندك لعليّ، فقال: حدّثني سلمة بن كهيل، عن حُجَيّة بن عديّ، عن عليّ، قال: قال رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم): أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»[٢].

٩ـ حديث المنزلة عن جابر بن سمرة

أخرج ابن عساكر بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لعلي: أنت ـ وفي حديث خيثمة: علي ـ مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه ـ وقال خيثمة: إلاّ أنّه ـ لا نبي بعدي»[٣].

١٠ـ حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة

روى ابن عساكر بسنده عن كريمة ابنة عقبة، قالت: «سمعت فاطمة بنت حمزة تقول: كنت عند رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فسمعته يقول: علي مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي»[٤].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٦٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٤٢ ص١٦٧ـ ١٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ج٤٢ ص١٧٨.

(٤) المصدر نفسه: ج٤٢ ص١٨٦.

هذه مجموعة من الروايات التي تبين أن الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك.

فإن قيل: لماذا لا نحمل هذه الروايات المطلقة على فرضية أن النبي صلى الله عليه وآله تكلم بها في واقعة تبوك.

الجواب: أوّلاً: إنّ بعض هذه الروايات آبٍ عن التخصيص؛ لكون بعض مناسباته تتعارض مع مناسبة تبوك.

وثانياً: لا مرجّح للتقييد بواقعة تبوك بعد أن اختلفت مناسبات الحديث، فكما يمكن تقييده بواقعة تبوك، يمكن تقييده بواقعة ومناسبة أُخرى.

وثالثاً: أن التقييد قرينة تحتاج إلى دليل، وإنما يكون فيما لو اضطررنا إلى التقييد لوجود التعارض بين الحديثين، وهنا لا يوجد تعارض لكي يلزم التقييد المذكور.

ونحاول فيما يلي أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال استعراض أحاديث المنزلة، ضمن النقاط التالية:

نتائج الجواب الأول

١ـ إنّ حديث المنزلة غير مختصّ بغزوة تبوك، بل هو صادر عن النبي صلى الله عليه وآله في مناسبات مختلفة منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

٢ـ إنّ الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصة لعلي عليه السلام يتميز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تقارن تلك الفضيلة بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

٣ـ إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهم منزلة من

منازل هارون من موسى لعلي عليه السلام، وهي الولاية والخلافة.

٤ـ إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أن استخلاف علي عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة لعلي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه، والنبي صلى الله عليه وآله إنما استخلف علياً عليه السلام على المدينة؛ لأنّه يحمل خصائصه الرسالية وقادر على ملء الفراغ الذي يخلّفه النبي صلى الله عليه وآله عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يميّزه عن استخلاف ابن أمّ مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف الخاصة التي أحاطت بتولي الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أن النبي صلى الله عليه وآله قرن بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي عليه السلام منه صلى الله عليه وآله وأنها كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام، ونتيجة ذلك: أنّ لعلي عليه السلام خلافة إلهية في حال غياب النبي صلى الله عليه وآله سواء كان حياً أو ميتاً، كما كان ذلك المقام لهارون عليه السلام عندما استخلفه موسى عليه السلام على قومه في حال غيابه.

٥ـ إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أنّ الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوّة النبي صلى الله عليه وآله، إلاّ أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

٦ـ إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أن الفضيلة المذكورة فيها لعلي عليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم سلباً وإيجاباً.

٧ـ إنّ أحاديث المنزلة تثبت وبوضوح الخلافة لعلي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله؛

لأنّ الحديث من ناحية يثبت لعلي عليه السلام كلّ ما هو ثابت لهارون من مقامات إلهية ومنها خلافته على قوم موسى عليه السلام وذلك بصريح قوله تعالى: اخلفني في قومي، ومن ناحية أُخرى يثبت أن تلك المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله إلاّ النبوّة وذلك بصريح قوله: إلاّ أنّه لا نبوّة بعدي، وسوف يأتي مزيد إيضاح في بقية الأجوبة.

ومن ذلك كله يتّضح أن ما ذكره القفاري وابن حزم وغيرهما حول حديث المنزلة ليست إلاّ جناية على أحاديث فضائل علي عليه السلام ساقهم إليها موقفهم المتشنج من الشيعة، فحاولوا الردّ عليهم بشتى الوسائل والطرق وإن ترتّب عليها جملة من اللوازم الفاسدة.

الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي عليه السلام

لكي يتّضح معنى الحديث وكيفية دلالته على الإمامة والخلافة لابدّ أن نفهم معنى المنزلة، ثم نبحث عن المنازل التي ثبتت لهارون من موسى، حتى نتعدّى لإثباتها لعلي عليه السلام بمقتضى عموم الحديث، فنقول:

المنزلة لغة

قال في لسان العرب: **«والمنزلة: الرتبة، لا تجمع، واستنزل فلانٌ أي حطّ عن مرتبته، والمنزل: الدرجة. قال سيبويه: وقالوا هو مني منزلة الشغاف: أي هو بتلك المنزلة»**[1].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج١١ ص٦٥٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

وقال في مختار الصحاح: «والمنزلة أيضاً المرتبة»[١].

قال صاحب مجمع البحرين: «والمنزل أيضاً: المرتبة. ومنه فلان ذو منزل عند السلطان. وهو عندي بتلك المنزلة أي المرتبة. ومنه الحديث: اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا: أي منازلهم ومراتبهم في الفضيلة والتفضيل»[٢].

فالمنزلة في اللغة هي المكانة والمرتبة والقرب.

فيكون معنى منزلة شخص من آخر: ما كان له نحو ارتباط بذاك الشخص الثاني، كما لو أنّ الشخص الأول خليفة الثاني أو وزيره أو ابنه أو كاتبه أو شاعره أو خادمه أو صاحب سره أو شريكه في أمره، إلى غير ذلك من الارتباطات والإضافات بين الشخصين.

ومعنى الحديث: أنّ مرتبة قربك ودرجتك ومكانتك يا علي مني، هي نفس المرتبة والمكانة التي كانت ثابتة لهارون عليه السلام بالنسبة للنبي موسى عليه السلام.

فكلّ مرتبة من القرب والمكانة التي كان يحظى بها هارون عند النبي موسى عليه السلام فأنت تحظى بها بالنسبة لي، وهذا هو معنى العموم في حديث المنزلة، وهذا العموم مستفاد من الإطلاق حيث لم يستثن النبي صلى الله عليه وآله من الحديث إلاّ النبوّة.

---

(١) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ص٣٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين: ج٤ ص٢٩٩، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

وفي هذا الاستثناء الخاص للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أنّ ما لم يستثنه النبي صلى الله عليه وآله من المقامات الثابتة لهارون عليه السلام حاصلة كلّها لعلي عليه السلام، فإنّ الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى عليه السلام.

قال السيد المرتضى: «**فاقتضى هذا الظاهر أن له كلّ منازلِ هارون من موسى، لأنّه أطلق ولم يخصّ، إلاّ ما دلّ عليه العقل والاستثناء المذكور، ولولا أن الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنّما نبّه صلى الله عليه وآله باستثناء النبوّة على أنّ ما عداه قد دخل تحته، إلاّ ما علم بالعقل أنّه لا يدخل فيه، نحو الأخوّة في النسب أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوّة إلى ما شاكله**»[1]، على أنه سوف يأتي أنّ لعلي عليه السلام أخوّة مع النبي صلى الله عليه وآله تفوق أخوّة النسب في الامتيازات والخصائص.

ويضاف إلى ذلك أيضاً: «**أنّ دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي ـ على سبيل الاحتمال ـ أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان والإفهام، دليل على أنّ ما يقتضيه اللفظ ويحتمله ـ بعد ما خرج بالاستثناء ـ مراداً[2] بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقرينة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق، والشمول يدلّ على صحة ما ذكروه أن**

---

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج٣ ص٥ـ٦، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

(٢) كذا في المطبوع.

الحكيم منّا إذا قال: من دخل داري أكرمته إلاّ زيداً، فهمنا من كلامه بدخول الاستثناء إن من عدا زيداً مراد بالقول؛ لأنّه لو لم يكن مراداً لوجب استثناؤه مع إرادة الإفهام والبيان»[١].

أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى

ولكي يتم الاستدلال بالحديث على خلافة وإمامة علي عليه السلام بهذا الحديث لابدّ أن نتعرف على أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى عليه السلام.

المنزلة الأولى: قرابة الأخوة

إن القرابة الخاصة والأخوّة النسبية التي كانت بين هارون وموسى، من الأُمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قوله تعالى حكاية عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾[٢]، فتعتبر هذه الأخوّة من المنازل المهمّة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليه السلام من بني إسرائيل.

دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية

وقد أكّد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[٣]. وقد استجاب الله

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج٣ ص١٣ـ ١٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

(٢) طه: ٣٠.

(٣) طه: ٢٩ـ ٣٢.

تعالى له قائلاً: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾[1].

ولاشك أنّ هذا الطلب الذي تقدّم به موسى عليه السلام إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله، وهو أخوه هارون واستجابة الله عزّ وجلّ لذلك الطلب، كلّ ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوتات الطاهرة والذريّات المطهّرة ودوره في كيفية توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[2]، فإنّ هذه الآية الكريمة صريحة في أن الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاص ببعض البيوت المباركة، كما نصّ على هذه الحقيقة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ كُلاًّ هَدَيْنَا وَنُوحاً هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ داود وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلاًّ فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[3]، فإن هذه الآيات المباركة تنصّ على أن لبيوت الأنبياء دوراً أساسياً في اجتباء ذرياتهم واصطفائهم وتفضيلهم على العالمين، كما

(١) طه: ٤٢.
(٢) آل عمران: ٣٣ـ ٣٤.
(٣) الأنعام: ٨٤ـ ٨٧.

أنها صريحة أيضاً في أن للأخوّة ـ مضافاً إلى الأبوّة والبنوّة ـ تأثيراً مهماً في استعداد الشخص لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة هارون لموسى عليه السلام منزلة أهّلته لبلوغ درجة النبوّة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أن القرابة النسبية الخاصة بين علي عليه السلام وبين النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وكذا منزلة الأخوّة التي خصّ بها النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام على سائر الصحابة ـ كما سيتضح ـ كانت من الأصول والمبادئ المهمة التي استحق أمير المؤمنين عليه السلام في ضوئها مقام الإمامة والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى عليه السلام، ولا يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

منزلة القرابة والأخوة بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام

بناءً على ما ذكرناه من القرابة والأخوة بين هارون وموسى عليهما السلام، قد يورد إشكال، حاصله:

إنّ علياً عليه السلام وإن كان بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله علاقة الرحم وقربى النسب؛ لأنّه كان ابن عمه، إلاّ أنّه لم يكن أخاً نسبياً للنبي صلى الله عليه وآله كي نقارن بين أخوّته وأخوّة هارون لموسى، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون ـ وهي الأخوّة النَسبية ـ وبين قرابة علي عليه السلام وهي بنوّة العمومة.

والجواب عن هذا الإشكال:

إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام أخوّة خاصة ـ كما سيأتي ـ تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوّة النسبية الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبية القريبة بين علي عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله،

فإن علياًعليه السلام تميّز بأخوّة تكوينية خاصة للنبيصلى الله عليه وآله أهّلته لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارونعليه السلام.

فعليعليه السلام ـ بحسب ما سنذكره من الروايات ـ كما أنّه من بيوت الأنبياء التي اصطفاها الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخ للنبيصلى الله عليه وآله.

الروايات الدالة على أخوة عليعليه السلام للنبيصلى الله عليه وآله

إنّ الروايات الدالة على أخوة عليعليه السلام للنبيصلى الله عليه وآله كثيرة جدّاً، نشير فيما يلي إلى بعضها:

الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة

أخرج الترمذي في سننه بسند معتبر عن ابن عمر قال: «**آخى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أنت أخي في الدنيا والآخرة. هذا حديث حسن غريب**»[1].

والحسن الغريب عند الترمذي هو ما كان رواته من الثقات، قال الأحوذي في شرحه للسنن: «**وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرّافي في كتابه (معتمد النبيه): قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح حسن غريب وهذا حديث حسن غريب، إنّما يريد به ضيق المخرج، أنّه لم يخرج إلاّ من جهة واحدة ولم تتعدد طرق خروجه، إلاّ أن راويه**

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ثقة، فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلّة المتابعة»[١].

الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي

أخرج ابن حبّان في كتابه الثقات، عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال في يوم المؤاخاة لعلي عليه السلام: **«والذي بعثني بالحق ما أخّرتك إلاّ لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، قال: يا رسول الله، وما أرث منك؟ قال: ما ورثت الأنبياء قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله وسنّة نبيهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي»**[٢].

تصحيح السند

أمّا أبو خليفة الفضل بن الحباب، فقد قال عنه ابن حجر: **«مسند عصره بالبصرة، يروي عن القعنبي ومسلم بن إبراهيم والكبار، وتأخّر إلى سنة خمس وثلاثمائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً»**[٣].

وأمّا عبد الله بن رجاء، فقد قال عنه الذهبي: **«عبد الله بن رجاء: الحافظ**

---

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذي، المقدمة: ج١ ص٣٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن حبّان، الثقات: ج١ ص١٤٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٤ ص٤٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

الثقة أبو عمرو الغداني البصري»[١].

وأمّا إسرائيل بن يونس. فقد ذكره ابن حجر بقوله: «**ثقة تكلّم فيه بلا حجة**»[٢].

وأمّا أبو إسحاق السبيعي. فقد قال عنه ابن حجر: «**ثقة مكثر عابد**»[٣].

فالسند معتبر ورجاله كلّهم ثقات.

الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله صلّى الله عليه وآله قبل أن تخلق السماوات

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): مكتوب على باب الجنة: محمد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) علي أخو رسول الله قبل أن تخلق السماوات بألفي سنة**»[٤] ولم يطعن في سند هذا الحديث إلاّ من جهة أشعث ابن عمّ الحسن بن صالح، قال الهيثمي في زوائده: «**رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه**»[٥] في حين أن الخطيب البغدادي قد وثق أشعث قائلاً: «**أشعث بن عم حسن بن صالح وكان يفضل على الحسن**»[٦] وحسن بن صالح من كبار الرواة الثقات، قال عنه

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٤٠٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٧٣٩.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٥ ص٣٤٣، الناشر: دار الحرمين.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٧ ص٣٩٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ابن حجر: «**ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع**»[١]، فإذا كان الأشعث يفضل على ابن عمه حسن بن صالح، فلا شك في صلاحه ووثاقته.

الرواية الرابعة: أيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟

أخرج أحمد في مسنده عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الدار، قال: «**يا بني عبد المطلب، إني بعثت لكم خاصّة وإلى الناس بعامّة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيّكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟ قال: فلم يقم إليه أحد، فقمت إليه وكنت أصغر القوم، قال: فقال: اجلس، ثلاث مرات، كلّ ذلك أقوم إليه، فيقول لي: اجلس، حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي**»[٢]، قال الهيثمي: «**رواه أحمد ورجاله ثقات**»[٣].

الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن علي عليه السلام، قال مبيّناً منزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله: «**والله، إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه، فمن أحق به منّي**»[٤]، قال الهيثمي: «**رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح**»[٥].

إنّ هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلّها تثبت أنّ لعلي عليه السلام أخوّة خاصة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي أخوّة قبل خلق السماوات والأرض، وفي

---

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٨ ص٣٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٤) الطبراني، المعجم الكبير: ج١ ص١٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٣٤.

الدنيا والآخرة كما تقدم في رواية الطبري، ولأجلها ورث علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله ما ورثه الأنبياء.

استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية

إنّ تلك الأخوّة الخاصة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين علي عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله، وهذا ما أكّدته جملة من الروايات، منها ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن جابر بن عبد الله، قال: «**سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: يا علي، الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاء وَاحِدٍ﴾**».

قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[1]، كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره[2].

ولا شك أنّ معنى هذا الحديث هو أن بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام علاقة ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي أن علياً عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يسقى بماء واحد، ويتميّز في خصائصه وصفائه وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة الملكوتية هي ركيزة الأخوّة الخاصة التي أشرنا إلى تميّزها عن الأخوة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢ ص٢٤١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٩ ص٢٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

القرابة الشديدة بين علي عليه السلام والنبي صلى الله عليه وآله، فهو ابن عمه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله، حيث قال: «**إنّ الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»[(١)].

كما قال صلى الله عليه وآله أيضاً: «**أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إنّ الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نسباً ... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن**»[(٢)].

وقال الهيثمي: «**رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح**»[(٣)]، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح: «**حديث صحيح وحسّنه الترمذي**»[(٤)].

ومن الواضح أنّ علياً عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الطاهر.

والحاصل: أنّ مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوة التكوينية ثابتة لعلي عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوّة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوة دورها الأساس في اختيار علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص٥٨ ح٥٨٣٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج٥ ص٥٤٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٩٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٨ ص٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح: ج٣ ص١٦٠٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة

من المنازل والمقامات المهمة التي أثبتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إنّ الله عزّ وجلّ شدّ أزر موسى عليه السلام به وجعله ردءاً ومدافعاً عن رسالته ومصدّقاً لها، قال تعالى على لسان موسى: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[1]، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾[2]، وفي آية أُخرى من سورة الفرقان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيراً﴾[3]، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾[4].

وقد سمّي الوزير وزيراً؛ لأنّه يحمل ثقل حمل الملك[5]، أو بمعنى الجبل الذي يُلتجأ إليه، سمّي بذلك؛ لأنّ الملك يُلتجأ إليه في آرائه وأحكامه[6]. فالوزارة منزلة ثابتة لهارون عليه السلام.

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة لعلي عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة؛ إذ تقدم أنّ النبي صلى الله عليه وآله لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون غير النبوّة.

---

(١) طه: ٢٩ـ ٣٢.

(٢) طه: ٣٦.

(٣) الفرقان: ٣٥.

(٤) القصص: ٣٤.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة: ج٢ ص٧١٢، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٦) أُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ج١٣ ص١٦٦، الناشر: دار احياء التراث العربي.

كما أنّ النبيﷺ قد صرح بثبوت منزلة الوزارة والمؤازرة لعليعليه السلام في جملة من الأحاديث، من ذلك ما رواه الثعلبي في تفسيره عن أبي ذر، قال: «صليت مع رسول الله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللّهم اشهد أني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راكعاً فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبيﷺ، فلمّا فرغ النبيﷺ من الصلاة فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللّهم إن أخي موسى سألك، فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾ فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَاناً﴾ اللّهم وأنا محمد نبيك وصفيك، اللّهم فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري.

قال أبو ذر: فو الله ما استتم رسول اللهﷺ الكلمة حتى أنزل عليه جبرائيل من عند الله، فقال: يا محمد اقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: اقرأ ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾»[1].

---

(١) الثعلبي، الكشف والبيان: ج٤ ص٨٠ـ ٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
وقد أخرج هذا الحديث بألفاظ أُخرى عن أسماء بنت عميس أيضاً، الإسكافي في المعيار والموازنة: ص٣٢٢، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي. كما أخرجه أيضاً الحاكم الحسكاني ⇦

ومؤازرة علي عليه السلام ومعاضدته لرسول الله صلى الله عليه وآله وجهاده وقتاله في سبيل الرسالة الخاتمة واضحة وضوح الشمس، فهو المدافع والمضحّي الأول عن الرسول صلى الله عليه وآله طيلة حياته صلى الله عليه وآله، وقد جسّد تضحياته بكل ما يملك من مال أو نفس، مستهيناً بالموت من أجل بقاء النبي صلى الله عليه وآله حياً، وقد نفهم ذلك المعنى من المؤازرة التي يراها النبي صلى الله عليه وآله ثابتة عنده تجاه علي عليه السلام، حينما يصرح صلى الله عليه وآله: «**فإنّ المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك**»[1]، أو حينما يقول: «**لا ينبغي أن يبلغ عني إلاّ رجل مني وأنا منه**»[2]، إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي تؤكد هذه المكانة والمنزلة بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام.

ومن الواضح أنّ هذا المقام لعلي عليه السلام من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتها حديث المنزلة.

المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر

الشراكة في الأمر من المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام على لسان أخيه موسى عليه السلام، وذلك في قوله تعالى، حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿**وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**﴾[3].

⇨

في شواهد التنزيل: ج١ ص٤٧٨، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية. والرازي في التفسير الكبير: ج١٢ ص٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢ ص٣٦٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٣ ص١٦٥، الناشر: دار الحرمين.

(٣) طه: ٣٢.

هذه الشراكة لا يمكن لنا أن نحملها على الشراكة في النبوّة بحيث يكونان معاً نبيّاً واحداً، فهذا غير معقول، فلا بد أن تكون الشراكة في أمر يكون معقولاً، وهذا الأمر هو تحمّل أعباء الرسالة، وذلك يفضي إلى أن يكون لهارون من وجوب الطاعة نفس المستوى الثابت للنبي موسى عليه السلام، فيكون هارون شريكاً لموسى في طاعة النبوّة، وعلى الجميع أن يطيعوا أمره. وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾[١].

وهذه الطاعة لا تتنافى مع طاعة النبي موسى عليه السلام فيمكن أن يكون الاثنان مفترضي الطاعة، مع وجود الأولوية لموسى عليه السلام، فحيث إن موسى عليه السلام هو صاحب الشريعة وهو الذي تلقّى الرسالة عن الله تعالى، فلا ولاية ولا قيادة على الأُمّة مع ولايته وقيادته.

وهذه الطاعة يمكن التعبير عنها بالولاية، فهي ثابتة فعلاً لهارون عليه السلام بمقتضى منزلة الشراكة، وهذه الولاية هي الإمامة.

هذه الإمامة ثابتة لهارون، فلو قدّر له أن يعيش بعد موسى عليه السلام لما كان هناك أحد ينازعه الخلافة بعد موسى عليه السلام.

وقد كانت هذه الولاية واجبة الاتباع على بني إسرائيل؛ لأنّها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾[٢]، ومن الواضح أنّ هذه الإمامة لهارون عليه السلام منبثقة عن أهليته

(١) القصص: ٣٥.
(٢) طه: ٩٠.

واستحقاقه وتميّزه على أصحاب موسى عليه السلام، بما فيهم يوشع بن نون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامة بعد وفاة هارون وموسى عليهما السلام.

وفي ضوء تلك الشراكة كان هارون هو الرجل الثاني في حكومة موسى عليه السلام، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون موجوداً، سواء أكان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى ربّه أم بموته أم غير ذلك، وما موت هارون عليه السلام في حياة موسى إلاّ مانع منع من استمرار خلافة هارون بعد وفاة أخيه عليه السلام.

إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه

بقي أن نتعرّض لإشكال أورده بعض على الحديث، وهو كون الاستثناء فيه منقطعاً، فلا يدلّ على العموم.

نقول: سواء كان الاستثناء منقطعاً أم متصلاً، فالعموم ثابت في الحديث، وعلى تقدير كونه متصلاً، فالعموم واضح، وأمّا على تقدير كونه منقطعاً، فالعموم ثابت أيضاً.

توضيح ذلك: قد يقال: إن النبوّة ليست من المنازل؛ لأنّ معنى المنزلة ـ كما أوضحنا ـ هي المكانة والمرتبة، وهي نحو من أنحاء الارتباط بين شخصين، بينما النبوّة جعل إلهي من الله للشخص ولا يصحّ عدّها من المنازل، فاستثناؤها من المنازل من قبيل ما لو قيل: سافر الحجاج إلاّ أمتعتهم، وذلك لا يفيد العموم؛ لأنّ الاستثناء المنقطع بمثابة قضية مستقلة

لحقها استدراك؛ لرفع توهم نشأ من الكلام، كما يقال: جاء زيد ولم يجئ عمرو.

وجواب ذلك: أنّ الاستثناء المنقطع، كالمتّصل في إفادته العموم؛ لأنّ الكلام فيه مسوق لإفادة التأكيد والمبالغة، ففي المثال الذي ذكرناه يدلّ على أن جميع الحجاج قد سافروا ولم يبق منهم أحد، وأن الباقي هو أمتعتهم فقط، فالمتكلم حين صار بصدد إخراج الأمتعة واستثنائها كان ملتفتاً ومتوجهاً إلى عدم بقاء أي شخص من الحجاج، فلو كان شخص قد بقي منهم لذكره بطريق أولى من ذكر الأمتعة.

وفي الحديث الشريف قد نزّل النبيﷺ علياًعليه السلام من نفسه منزلة هارون من موسى من الوزارة وشد الأزر والإشراك في الأمر، ثم مبالغة في التأكيد على جميع تلك المنازل تعرّض لما ليس منها وهي النبوّة التي كان هارون واجداً لها بحيث لو عاش لكانت ثابتة له، فنفاها عنه لأنّه لا نبي بعد النبيﷺ، بل هو خاتم الأنبياء.

الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة عليعليه السلام بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله

اعتمد القفاري في شبهته على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسىعليه السلام وبين الخلافة التي تثبتها الشيعة لعليعليه السلام بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله؛ وذلك لأنّ هارونعليه السلام توفي في حياة موسى ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أنّ الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لعليعليه السلام بقول النبيصلى الله عليه وآله: «**إلاّ أنّه لا نبي بعدي**»، وحينئذٍ يفقد حديث المنزلة دلالته على خلافة عليعليه السلام وإمامته بعد النبيصلى الله عليه وآله[1].

ولكن هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبوية، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهية للأنبياء والأوصياء، فإن في حديث المنزلة جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعليعليه السلام بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله

إنّ حديث المنزلة بكل ألفاظه المتقدمة صريح في إثبات منازل هارون لعليعليه السلام بعد وفاة النبيصلى الله عليه وآله وإن كان هارون قد توفّي في حياة موسىعليه السلام، وذلك يظهر جلياً في قول النبيصلى الله عليه وآله: «**إلاّ أنّه لا نبي بعدي**» وقولهصلى الله عليه وآله: «**إنّه لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي**»[2]، فهذه

---

(١) أُنظر: القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٣١، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة ـ كما تقدم ـ صريحة في أنّ النبي الأكرمﷺ أراد أن يثبت لعليعليه السلام منازل هارون حتى بعد وفاتهﷺ، والنبيﷺ عندما استثنى النبوّة ونفاها عن عليعليه السلام من بعده كما هي منتفية في حال حياته، فإنّه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل لعليعليه السلام من بعده كما هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة لعلي في حال غياب النبيﷺ وذهابه سواء كان غيابهﷺ لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبيﷺ إلاّ وعليعليه السلام خليفته في كلّ مؤمن من بعده، وليس ذلك إلاّ للخصائص التي تميّز بها عليعليه السلام على سائر الصحابة، وأعطته الأهلية لتلقّي الخلافة عن النبيﷺ في حال غيابه وذهابه.

ثانياً: إطلاق حديث المنزلة

إنّ حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لعليعليه السلام بعد وفاته، فهو مطلق على أقل التقادير، ولم يقيده النبيﷺ في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ولا يقال إنّ هناك قرينة على التخصص وهي بمثابة المانع بسبب وفاة هارونعليه السلام في حال حياة موسى، فإن مجرد ذلك لا يصلح دليلاً على التخصيص، بل يرد ذلك قولهﷺ المتقدم: إلاّ أنّه لا نبي بعدي، وقولهﷺ: لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي في كلّ مؤمن من بعدي.

الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء

لقد أورد القفاري عن ابن حزم، قوله: «**وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى**».

ذكر القفاري أن التشبيه مروي في مسند أحمد والحاكم، وسوف نذكر متن الحديث في المسند ثم نتعرض لذكر الإشكالات عليه.

ونصّ الحديث في المسند هو: «**حدثنا عبد الله، حدّثني أبي، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: لما كان يوم بدر، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ قال: فقال أبو بكر: يا رسول الله قومك وأهلك استبقهم واستأن بهم لعل الله أن يتوب عليهم، قال: وقال عمر: يا رسول الله أخرجوك وكذبوك قرّبهم فاضرب أعناقهم، قال: وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله انظر وادياً كثير الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم ناراً، قال: فقال العباس: قطعت رحمك، قال: فدخل رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ولم يرد عليهم شيئاً، قال: فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، قال: فخرج عليهم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن وإنّ الله ليشدّ قلوب رجال فيه حتى تكون أشدّ من الحجارة، وإنّ مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿مَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ**

الْحَكِيمُ﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَّبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾، أنتم عالة فلا ينفلتن منهم أحد إلاّ بفداء أو ضربة عنق»[١].

وهذا النقض بمضمون هذا الحديث من ابن حزم وغيره ساقط من وجوه عديدة، نشير إلى بعضها:

أولاً: الحديث منقطع

إنّ حديث تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى وتشبيه عمر بنوح وموسى أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، والحديث منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع عن أبيه عبد الله بن مسعود.

أخرج الترمذي عن عمرو بن مرّة، قال: «**سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا**»[٢]، وقال النسائي في السنن: «**قال أبو عبد الرحمن: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً**»[٣]، كما ذكر ذلك ابن حبّان في كتابه (الثقات)، حيث قال: «**أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروي عن أبيه ولم يسمع منه شيئاً**»[٤].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت. و أُنظر: ابن أبي شيبة، المصنف: ج٨ ص٤٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج١ ص١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) النسائي، سنن النسائي: ج٣ ص١٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حبّان، الثقات: ج٥ ص٥٦١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

والحديث المذكور لم يرو إلاّ عن أبي عبيدة عن أبيه، فهو ساقط عن الاعتبار ولا يمكن الاستدلال والاحتجاج به على المباني السنية، ولا يوجد لهذا الحديث ـ بحسب تتبعنا ـ أي متابعات أو شواهد داعمة لإثبات حسنه.

وقد صرح بانقطاعه الهيثمي، قال في زوائده عند ذكره للحديث: «**وفيه أبو عبيدة ولم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات**»[١]، كما صرح بضعفه جملة من أعلام الطائفة السنية، قال الألباني في تعليقه على الحديث: «**بل منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الهيثمي**»[٢] وقال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «**إسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود**»[٣]، وكذا ما ذكر شعيب الأرنؤوط في حكمه على رواية المسند أيضاً[٤].

ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل

إنّ الحديث لا يتضمن تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، إلاّ من جهة الصفح والتجاوز عن الآخرين، كما أنّه لا يتضمن تشبيه عمر بنوح وموسى عليهما السلام، إلاّ من جهة الشدّة والغضب على قومهما؛ وذلك لأنّ الحديث

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٦ ص٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الألباني، إرواء الغليل: ج٥ ص٤٨، المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٥٢١، ح٣٦٣٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٨٣، مع تذييل الأحاديث بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وآله يقول: «وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام قال: ﴿مَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَّبِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّاراً﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾»[1]، والحديث كما هو واضح لا يُنزّل ولا يُشبه أبا بكر وعمر إلاّ من جهة خاصة وصفة محدّدة، وليس فيه أي دلالة على أفضليتهم أو إمامتهم وخلافتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا بخلاف ما دلّ عليه حديث المنزلة، حيث نزّل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام منزلة هارون من موسى عليه السلام في كلّ صفاته ومزاياه وخصائصه إلاّ النبوّة، فهناك فرق واضح وجلي بين التشبيه بـ (مثلك) وبين تنزيل النبي صلى الله عليه وآله لعلي بقوله: منزلتك مني!!.

فالحديث مع ضعف سنده لا يدلّ على تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء في جميع صفاتهم ومنازلهم، كي يقال: إنّ تشبيه علي عليه السلام بهارون عليه السلام ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام وتشبيه عمر بنوح وموسى عليهما السلام.

ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنية في أبي بكر وعمر

مع غضّ النظر عمّا أسلفنا من ضعف رواية التشبيه المزعومة وضعف دلالتها، فإنّ الطائفة السنية لا تعتقد أنّ أبا بكر وعمر بمنزلة إبراهيم وعيسى

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٨٣، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

ونوح وموسى عليهم السلام في جميع المنازل إلاّ النبوّة، حتى يقال: إنّ تشبيههم بالأنبياء من أولي العزم كتشبيه علي عليه السلام بهارون من موسى عليه السلام.

وأمّا تشبيه علي عليه السلام بهارون في حديث المنزلة فهو تشبيه وتنزيل في جميع المقامات والخصائص إلاّ النبوّة، فلا وجه للمقارنة بين التشبيهين في الحديثين.

التحريف في حديث المنزلة

ثم لا يبعد أن تكون هذه الرواية التي نقلت التشبيه من الروايات الموضوعة في قبال فضائل علي عليه السلام، فقد عمد الوضّاعون إلى وضع الكثير من الأحاديث للتقليل من مفاخر علي عليه السلام وفضائله، وحديث المنزلة لم يسلم من التحريف، وفي الحقيقة هذا يكشف من جانب آخر على أنهم فهموا من حديث المنزلة فضيلة كبيرة لعلي عليه السلام وإلاّ لما عمدوا إلى تحريف الحديث ونسبته إلى الخليفتين أبي بكر وعمر، فقد روى ابن عساكر: «**عن زكريا بن يحيى البصري، نا مسلم بن إبراهيم، نا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى**»[1].

وروى الخطيب البغدادي: «**عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى**»[2].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وبلا شك فإنّ علامات الوضع لائحة على هذين الحديثين، فهما مكذوبان على النبي صلى الله عليه وآله.

قال الذهبي في ترجمة قزعة بن سويد: «وله حديث منكر عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس ـ مرفوعاً: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن الله اتخذ صاحبكم خليلاً، أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. رواه غير واحد عن قزعة»[1].

وقال أيضاً في ترجمة عمار بن هارون: «... حدثنا عمار بن هارون المستملي، حدثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة. عن ابن عباس حديث: ما ينفعني مال، ما ينفعني مال أبي بكر. وزاد فيه: وأبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قلت: هذا كذب»[2].

مضافاً إلى أنّ في سنده عمار بن هارون المستملي، قال ابن حجر فيه: «قال ابن عدي: عامّة ما يرويه غير محفوظ، وقال في موضع آخر: يسرق الحديث ... وقال العقيلي: عمار بن هارون أبو ياسر الدلال قال لي موسى بن هارون: عمار بن هارون أبو ياسر متروك الحديث، ثم ذكر كلام ابن المديني»[3].

قال ابن الجوزي: «أخبرنا أبو منصور القزاز، قال: أنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز الطاهري، قال: نا أبو القاسم علي بن

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٣٨٩ـ ٣٩٠ رقم ٦٨٩٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص١٧١ـ ١٧٢.
(٣) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٥٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، قال: نا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قال: أنا بشر بن دحية، قال: أنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أنّ النبي قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قال المؤلف: هذا حديث لا يصحّ، والمتهم به الشاعر، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا يحتجّ بقزعة بن سويدة: وقال أحمد: هو مضطرب الحديث»[١].

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل وصل الحال إلى تبديل مفردات الحديث لكي ينقلب معناه ومضمونه من مدح أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذمّه:

«قال إسماعيل بن عياش: رافقت حريزاً من مصر إلى مكة فجعل يسبّ علياً ويلعنه، وقال لي: هذا الذي يرويه الناس أن النبي (ص) قال لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ قال: إنّما هو: (أنت مني بمكان قارون من موسى)، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله على المنبر»[٢].

فلا نملك إلاّ أن نقول: لا حول ولا قوة إلاّ بالله العظيم، ما بال هذا الرجل كلّما سعى مبغضوه للنيل منه والحط من منزلته ازداد رفعة وسمواً سلام الله عليه.

---

(١) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج١ ص١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج١٢ ص٣٤٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. المزي، تهذيب الكمال: ج٥ ص٥٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٢ ص٢٠٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج١٠ ص١٢٢، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

الأحاديث الاخرى في فضل علي عليه السلام

بعد أن استعرض القفاري قول ابن حزم ورأيه في حديث المنزلة، استطرد في ذكر آراء وأقوال ابن حزم حول الأحاديث الأُخرى الواردة في فضل علي عليه السلام، ومن تلك الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وآله في حق علي عليه السلام في معركة خيبر: «**لأعطينّ هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**»[١].

قال ابن حزم: «**وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل**»[٢].

ومن تلك الأحاديث أيضاً ما عهده النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بقوله: «**لا يحبك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**»[٣].

قال ابن حزم في تعليقه على الحديث: «**وقد صحّ مثل هذا في الأنصار (رضي الله عنهم) أنّه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر**»[٤].

ثم قال ابن حزم بعد ذلك: «**وأمّا: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فلا يصحّ من طريق الثقات**»[٥].

وحيث إنّ القفاري في كتابه قد خصص البحث حول هذا الحديث

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص ١٢٠ ح٦١١٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج٤ ص١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٠٦ ح٣٨١٩، وقال الترمذي: «**هذا حديث حسن صحيح**» الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) ابن حزم، الفصل: ج٤ ص١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

(٥) المصدر نفسه.

الأخير وهو حديث الغدير (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وزعم أنّه عمدة الأدلة على الإمامة من السنة النبوية عند الشيعة، فإننا سنُوكل البحث فيه سنداً ودلالة إلى حين التعرّض للإجابة عن الشبهة اللاحقة، ونذكر جواباً مختصراً عمّا قاله في الحديثين الأوّلين.

١ـ حديث الراية

إنّ ما زعمه ابن حزم من أنّ قول النبيﷺ: «**يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**» صفة واجبة لكل مسلم وفاضل، فيه مجانبة واضحة للحق، ساقه إليها بغضه للشيعة وعداوته لمن يسمّيهم بالروافض، وإلاّ فإن الحديث واضح في إثبات فضيلة لعليعليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وفيهم الخليفة الأول والثاني والثالث.

فهم الصحابة من حديث الراية فضيلة عظيمة

قد بات الصحابة كلّهم يتمنون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّده ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد. ففي لفظ البخاري: «**فبات الناس ليلتهم أيّهم يعطى، فغدوا كلّهم يرجوه**»[1]، وفي لفظ آخر: «**فبات الناس يدوكون ليلتهم أيّهم يعطاها، فلمّا أصبح الناس غدوا على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كلّهم يرجو أن يعطاها**»[2]، وفي عبارة مسلم عن

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص٢٠ ح٣٠٠٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٤ ص٢٠٧، ح٣٧٠١، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه: ج٧ ⇦

سعد: «**فتطاولنا لها**»[١]، وفي رواية أُخرى في صحيح مسلم أيضاً: «**قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادّعى لها**»[٢]، فإنّ هذه العبارات وغيرها صريحة في أنّ الصحابة كلّهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلاّ ذو حظّ عظيم، وقد تطاولوا لها، وتساور لنيلها عمر بن الخطاب، وما أحبَّ الإمارة إلاّ يومئذٍ؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حبّ الله ورسوله.

وقد تقدم أنّ سعداً رفض أن يسبّ علياًعليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «**ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لئن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم**»[٣]، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة ـ كما ذكرنا ـ صريحة في أنّ سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعليعليه السلام يتمناها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

⇦

ص١٢١، ح٦١١٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠ ح٦١١٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٧ ص١٢١ ح٦١١٦.

(٣) المصدر نفسه: ج٧ ص١٢٠ ح٦١١٤.

٢ـ حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)

وأمّا قول النبيﷺ: «**إنّ علياً لا يحبه إلاّ مؤمن ولا يبغضه إلاّ منافق**»، فلا شك أن كلّ قارئ وسامع يعرف اللغة العربية سيفهم منها إثبات فضيلة عظيمة لعليعليه السلام، وأنّه ميزان يعرف به الإيمان ويتميّز عن النفاق، فلا يحبّ علياًعليه السلام إلاّ مؤمن ولا يبغضه إلاّ منافق، ولو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً، ويكون عموم الأنصار قد نالوا ما ناله عليعليه السلام من الفضيلة لوحده.

حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار: أنّ حديث: «**حبّ الأنصار إيمان وبغضهم نفاق**» يختلف في مضمونه ومحتواه عمّا ورد في عليعليه السلام، فإن الحكم المترتب على حبّ الأنصار وبغضهم مقيّد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإن تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مشعر بالعلّية، بمعنى أن الحكم بإيمان محبهم ونفاق مبغضهم معلّق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأنّ من يحب الأنصار لأنهم نصروا الله ورسوله فهو مؤمن وحبّه علامة إيمانه، وأن من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق، كما قال رسول اللهﷺ، ولكن هذا لا يعني أن الحكم ثابت لحبّ وبغض كلّ فرد من الأنصار[1] وإن فعل ما فعل وخالف رسول اللهﷺ، كما لو

(١) فقد يقال: إنّ هذا يلزم منه خروج بعض الصحابة كالخليفة عمر مثلاً عن الإيمان؛ وذلك لكونه قد صدر منه البغض تُجاه أحد الأنصار وهو سعد بن عبادة حينما امتنع الرجل عن بيعة أبي ⇦

قيل: أكرم العلماء، فإنّ هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلّق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في علي عليه السلام، فإنّ الحكم مترتب ومعلّق على ذات علي عليه السلام وشخصه، فعلي في ذاته لا يحبّه إلاّ مؤمن ولا يبغضه إلاّ منافق.

نكتفي بهذا القدر من الردّ على الإشكال حول روايات الفضائل التي استعرضها القفاري في كتابه بنحو الاستطراد، وننتقل في البحث التالي إلى ما قيل في حديث الغدير.

⇨

بكر في السقيفة، وقد أُوطئ سعد، فقال قائل: قتلتم سعداً، فقال عمر: «قتله الله إنّه منافق». الطبري تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٥٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

حديث الغدير وشبهة عدم دلالته على إمامة علي

الشبهة الأولى: ضعف أسانيد حديث الغدير

قال القفاري: «عمدة أدلتهم هو ما يسمّونه (حديث الغدير) ... ونوجز جواب أهل السنة، فيما يلي: إنّ الحديث زاد الوضّاعون فيه ولا يصحّ منه في نظر طائفة من أهل العلم في الحديث إلاّ قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، بينما يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، قال ابن حزم: (وأمّا من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصحّ من طريق الثقات أصلاً)، ونقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعّفوه، قال شيخ الإسلام: وأمّا قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحّته، وأمّا قوله: (اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»[1].

أساسيات الشبهة

١ـ إنّ حديث الغدير في نظر طائفة من أهل العلم زاد الوضّاعون فيه، ولا يصحّ منه إلاّ قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

٢ـ يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، وقد طعنوا فيه وضعّفوه.

---

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٣٦ـ٨٤٠، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة

لكي يتّضح الجواب عن الشبهة المذكورة، لابدّ أن نثبت أولاً صحّة أسانيد وطرق حديث الغدير بألفاظه المختلفة، سواء كان بلفظ «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» ويكون ذلك ردّاً على من طعن وشكك في صدور هذا اللفظ من الحديث بطريق صحيح ـ كما نقل ذلك القفاري عن ابن حزم وابن تيمية، تبعاً لما ينسب إلى البخاري وإبراهيم الحربي ـ أم كان بألفاظه الأُخرى وزوائده المختلفة، ويكون ذلك ردّاً على من قال: إنّ كلّ ما ذكر من الزيادات على قول النبيﷺ: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» فقد زادها الوضّاعون، كما نسب القفاري ذلك إلى ابن تيمية في منهاج السنة.

وفيما يلي نستعرض بعض ألفاظ الحديث الواردة بطرق صحيحة ومعتبرة من كتب الطائفة السنية:

الحديث الأول: ما أخرجه الترمذي عن أبي الطفيل

أخرج الترمذي في سننه بسنده عن النبيﷺ، قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» قال أبو عيسى: «**هذا حديث حسن صحيح**»[1].

وقد أدرجه الألباني في صحيح سنن الترمذي، قائلاً: «**صحيح**»[2]، وذكره أيضاً في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث قال: «**أخرجه الترمذي،**

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج٣ ص٥٢١ـ ٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين»[١].

وقد أخرج هذا الحديث أيضاً بألفاظه أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح[٢]، قال عنه الهيثمي في زوائده: «**رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح**»[٣]، وقد صحّح هذا الحديث كلّ من حقّق كتاب المسند وعلّق عليه، منهم شعيب الأرنؤوط، قال: «**إسناده صحيح**»[٤]، ومنهم حمزة أحمد الزين، حيث قال أيضاً: «**إسناده صحيح**»[٥].

اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذي على حديث الغدير

بعد أن ذكرنا ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**» استوقفنا في هذا المضمار تعليق الترمذي وحكمه على هذا الحديث، حيث وجدنا أنّ عبارته في النسخ القديمة هي: «**هذا حديث حسن صحيح**»، وهذا موجود في النسخة التي حقّقها وشرحها أحمد محمّد شاكر وغيره في سنة (١٩٣٨م)[٦]، ولكن عند ما راجعنا المطبوع حديثاً

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٣١ـ ٣٣٢، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٦٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٤٧، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٦ ص٥٢٥، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٦) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج٥ ص٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

في كتاب السنن للترمذي استغربنا كثيراً حينما لاحظنا أنّ الموجود في عبارة الترمذي هو قوله: «**هذا حديث حسن غريب**»، وهذا في النسخة الجديدة التي حقّقها مصطفى الذهبي والمطبوعة في سنة (١٩٩٩م)[١].

وبعد أن واجهتنا مشكلة الاختلاف في النسخ، حاولنا الرجوع إلى الكتب التي حققت وشرحت سنن الترمذي، فلم نجد أحداً أشار إلى هذه المسألة أو نبّه على اختلاف نسخ الكتاب.

ولكن في أثناء مراجعتنا لتلك الكتب، لاحظنا أنّ الشرّاح اختلفوا في نقل العبارة المذكورة، ففي كتاب (العرف الشذي شرح سنن الترمذي) للكشميري بتحقيق الشيخ محمود أحمد شاكر، أورد العبارة بلفظها الأول، وهو قوله: «**هذا حديث حسن صحيح**»[٢]، ومن الواضح أنّ الكشميري من أعلام القرن السادس، واللفظ ذاته ورد في كتاب (عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي) حيث أورد قول الترمذي: «**هذا حديث حسن صحيح**»[٣]، وكتاب عارضة الأحوذي هو من تأليف الحافظ ابن العربي المتوفى في سنة (٥٤٣ هـ)، ولكن المباركفوري في كتابه (تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي) أورد العبارة بلفظها الآخر، وهو قوله: «**هذا حديث حسن غريب**»[٤]، والمباركفوري توفي في سنة (١٣٥٣هـ).

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج٥ ص٤٥١، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٢) محمد الكشميري، العرف الشذي: ج٥ ص٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) ابن العربي، عارضة الأحوذي: ج٧ ص١٥٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج١٠ ص١٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وهذا ما يثير لدينا الشكوك بوجود أياد خفيّة تحاول أن تتلاعب بألفاظ الروايات الواردة في فضائل علي عليه السلام، فما يدرينا لعلّ هناك روايات كثيرة في الفضائل قد صحّحها الترمذي وأترابه، ولكن تلاعب من جاء بعدهم في تلك التصحيحات حذفاً أو تصحيفاً؟

والغريب في الأمر أنّ الألباني لم يلتفت في تحقيقاته إلى هذا الاختلاف في العبارة، حيث أورد العبارة الثانية في كتابه (صحيح سنن الترمذي)، وهو قول الترمذي: «**هذا حديث حسن غريب**»[1]، وقد صحّح الألباني الحديث المذكور بعد ذلك، ثمّ أرجع القارئ إلى ما حقّقه في كتاب (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث أثبت هناك صحّة حديث الغدير بألفاظه المختلفة.

ولكن عندما رجعنا إلى كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة) وجدنا أنّ الألباني قد نقل عبارة الترمذي بلفظها الأول، حيث قال في السلسة: «**من كنت مولاه فعلى مولاه أخرجه الترمذي (٢/٢٩٨) وقال: حديث حسن صحيح**»[2].

وإذا كان الألباني ـ وهو من كبار علماء السلفية المعاصرين ـ لا يلتفت إلى هذا الاختلاف الواضح بين النسخ، فما بالك بمن هو دونه؟

الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «**قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه،**

---

(١) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج٣ ص٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

فغضب سعد وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه»[١]، قال الألباني في حكمه على هذا الحديث من السنن: «**صحيح**»[٢].

الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح أيضاً، عن البراء بن عازب، قال: «**أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللّهم وال من والاه، اللّهم عاد من عاداه**»[٣]، وقال الألباني أيضاً في تعليقه على الحديث: «**صحيح**»[٤].

الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرث

أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن رياح بن الحرث، قال: «**جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوم غدير خمّ يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه) قال رياح: فلمّا مضوا تبعتهم،**

---

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص٤٥، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص٣٧ ح١٢١، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص٤٣.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص٣٦ ح١١٦.

فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري»(١).

قال الهيثمي في حكمه على الحديث: «**ورجال أحمد ثقات**»(٢)، وقال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «**إسناده صحيح**»(٣)، وقال شعيب الأرنؤوط عن الحديث: «**إسناده صحيح**»(٤)، وقال الألباني في تعليقته على الحديث: «**وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات**»(٥).

الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيل

أخرج أحمد في مسنده أيضاً، بسند صحيح، عن حسين بن محمد وأبي نعيم، قالا: «**حدثنا فطر، عن أبي الطفيل، قال: جمع علي ـ رضي الله تعالى عنه ـ الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم غدير خمّ ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهم والِ من والاه وعادِ من عاداه، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له:**

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٤١٩، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٧ ص٣٦ ح٢٣٤٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ج٥ ص٤١٩، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٤٠، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

إني سمعت علياً - رضي الله تعالى عنه - يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول ذلك له»[١].

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه البزار وأحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة»[٢]، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»[٣].

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»[٤]، وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد (٤/٣٧٠) وابن حبّان في صحيحه (٢٢٠٥ـ موارد الظمآن)، وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في المختارة (رقم - ٥٢٧ بتحقيقي)» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»[٥].

الحديث السادس: ما أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم

أخرج الحاكم في المستدرك بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «خرجنا مع رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) حتى انتهينا إلى غدير خمّ، فأمر

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٤ ص٤٣٦، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
(٤) المصدر نفسه: ج٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

بروح، فكسح في يوم، ما أتى علينا يوم كان أشدّ حرّاً منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: يا أيها الناس، إنّه لم يبعث نبي قط إلاّ ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإني أوشك أن ادّعى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عزّ وجلّ، ثم قام فأخذ بيد علي (رضي الله عنه) فقال: يا أيها الناس، من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، [ألست أولى بكم من أنفسكم؟][1] قالوا: بلا، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**». وتابعه الذهبي في التلخيص، بقوله: «**صحيح**»[2].

الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم

أخرج النسائي في الخصائص بسند صحيح عن زيد بن أرقم، قال: «**لما رجع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) عن حجة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات[3]، فقممن، ثم قال: كأني دعيت فأجبت، إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال:**

---

(١) ما بين المعقوفتين موجود في بعض النسخ.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص٥٣٣، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) الدوحات: جمع دوحة، وهي الشجرة العظيمة، (لسان العرب: ج٢ ص٤٣٦)، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: من كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلاّ رآه بعينيه وسمعه بأذنيه»[١].

وقد أخرج الحاكم في المستدرك هذا الحديث بالسند ذاته، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله» وسكت عنه الذهبي في التلخيص[٢]، وقال ابن كثير بعد أن أخرج الحديث: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»[٣]، وقد وافق الألباني الحاكم وأقرّه على أنّ هذا الحديث على شرط الشيخين، بقوله في السلسلة الصحيحة: «وهو كما قال» ثمّ أضاف: «لو لا أنّ حبيباً كان مدلّساً»[٤].

ولا أدري ما هي قيمة هذا الاستثناء، بعد أن كان حبيب بن أبي ثابت من رجال البخاري ومسلم، بل روى له الستة واحتجّوا بحديثه، فقد احتج البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكذا في كتاب البيوع وكتاب الجهاد والسير وكتاب بدء الخلق وكتاب المناقب وكتاب المغازي وكتاب التفسير وكتاب الطب وكتاب الفتن وغيرها من الكتب[٥].

---

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص٩٣، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.
(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص١٠٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٢٨ـ ٢٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٣٠، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.
(٥) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج٢ ص٢٤٦ ح١٩٧٩، ج٣ ص٣١ ح٢١٨٠٠، ٢١٨١، ج٤ ⇦

كما احتج بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة وكتاب الجنائز وكتاب الجمعة وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب الجهاد والسير وكتاب السلام وغيرها من الكتب[١].

وقال عنه الذهبي في الكاشف: «**كان ثقة مجتهداً فقيهاً**»[٢]، كما قال عنه في السيّر إنّه: «**الإمام الحافظ، فقيه الكوفة**»[٣]، وقال عنه أيضاً في ميزان الاعتدال: «**من ثقات التابعين ... قلت: وثّقه يحيى بن معين وجماعة، واحتجّ به كلّ من أفراد الصحاح بلا تردد**»[٤].

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: «**وقال ابن عدي: هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدّث عن الأئمة، وهو ثقة حجة، كما قال ابن معين**»[٥].

والسؤال المطروح في هذا المجال: هو أنّ الألباني لماذا يذكر مسألة

⇨

ص٧٠ ح٣١٨٢، ج٤ ص٨١ ح٣٢٢٢، ج٤ ص١٣٤ ح٣٤١٩، ج٤ ص١٦١ ح٣٥٢٦، ج٥ ص١٠٩ ح٤٣٤٨، ج٦ ص٤٥ ح٤٨٤٤، ج٦ ص٩٣ ح٤٩٦٩، ج٦ ص١٠٣ ح٥٠٠٥، ج٧ ص٢٠ ح٥٧٢٨.

(١) أُنظر: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٢ ص١٥٢ ح١٥١٨، ج٢ ص١٨٢ ح١٦٨٣، ج٣ ص٦١ ح٢١٣٢، ج٣ ص١١٣ ح٢٣٥٠، ج٤ ص١٤ ح٢٧٣٧، ج٥ ص١٧٥ ح٤٥٢٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج١ ص٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٢٨٨، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج١ ص٤٥١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٢ ص١٥٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

التدليس لتضعيف الرواية، ويُغفل تلك التوثيقات، وينسى أنّ حبيباً من رجال الستة؟ فهل أنّ رجال البخاري ومسلم جازوا القنطرة إلاّ في أحاديث فضائل علي عليه السلام؟!!

الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع وغيره

أخرج البزار في مسنده بطريق صحيح عن عمرو ذي مر، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: «**سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم غدير خمّ لمّا قام، فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وابغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله**»[1].

قال الهيثمي في زوائده: «**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة**»[2].

وأخرج أحمد الحديث بألفاظه، وقال عنه الشيخ أحمد محمد شاكر: «**إسناده صحيح**»[3].

---

(١) البزار، مسند البزار: ج٣ ص٣٥، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص١٨ ح٩٥١، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص

أخرج البزار أيضاً في مسنده بطريق صحيح، عن سعد بن أبي وقاص: **«أن رسول الله ﷺ أخذ بيد علي عليه السلام، فقال: ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليّه فإن علياً وليّه»**[1].

قال الهيثمي: **«رواه البزار ورجاله ثقات»**[2].

الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع

أخرج أحمد في المسند بسند معتبر، عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع، قالا: **«نشد علي الناس في الرحبة: من سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم غدير خمّ إلاّ قام، فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول لعلي (رضي الله عنه) يوم غدير خمّ: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: اللّهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه»**، قال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: **«إسناده صحيح، سعيد بن وهب الهمداني الخيواني، بفتح الخاء وسكون الياء: تابعي، ثقة، قديم، أدرك زمن رسول الله وسمع من معاذ بن جبل في حياته، وكان يلزم علي بن أبي طالب»**[3].

---

(١) البزار، مسند البزار: ج٤ ص٤١، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص١٨، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: «وإسناده حسن، وأخرجه البزار بنحوه وأتمّ منه» ثم تابع قائلاً: «وللحديث طرق أُخرى كثيرة، جمع طائفة كبيرة منها الهيثمي في (المجمع ٩/ ١٠٣ـ ١٠٨) وقد ذكرت وخرّجت ما تيسّر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقيناً، وإلاّ فهي كثيرة جدّاً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، قال الحافظ ابن حجر: منها صحاح ومنها حسان.

وجملة القول: إن حديث الترجمة (من كنت مولاه فعلي مولاه اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه) حديث صحيح بشطريه، بل الأول منه متواتر عنه (صلّى الله عليه وسلّم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه، وما ذكرت منها كفاية»[1].

الحديث الحادي عشر: ما أخرجه النسائي عن عائشة عن أبيها سعد بن أبي وقاص

أخرج النسائي في سننه الكبرى، قال: «أخبرني هلال بن بشر، قال: حدثنا محمد بن خالد وهو بن عثمة، قال: حدثنا موسى بن يعقوب، قال: حدثنا مهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيّها الناس إنّي وليكم، قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيد علي فرفعها، وقال: هذا وليي والمؤدّي

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة: ج٤ ص٣٤٣ ح١٧٥٠، مكتبة المعارف ـ الرياض.

عنّي، وإنّ الله موالٍ لمن والاه ومعادٍ من عاداه»[١].

وأخرج هذا الحديث ابن أبي عاصم في كتاب السنة بنفس السند [٢]، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «**ورجاله ثقات غير موسى بن يعقوب، فإنّه سيئ الحفظ**» [٣]. **ولكن موسى بن يعقوب قد وثّقه غير واحد من العلماء وقبلوا أحاديثه، ففي تهذيب الكمال، قال: «موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ابن زمعة ... قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة ... وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: صالح ... وذكره ابن حبان في كتاب الثقات»**[٤].

وفي تهذيب التهذيب: «**قال ابن عدي: لا بأس به عندي ولا برواياته ... وقال ابن القطان: ثقة**»[٥].

وقد ذكر ابن كثير أن موسى بن يعقوب، صدوق، حينما نقل الحديث عن ابن جرير الطبري قال: «**قال ابن جرير ثنا أحمد بن عثمان أبي الجوزاء، ثنا**

---

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج٥ ص١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) رواه ابن أبي عاصم بنفس السند باستثناء هلال بن بشر، وهو من شيوخ النسائي، وهو ثقة. قال ابن حجر في تقريب التهذيب: «**هلال بن بشر بن محبوب المزني أبو الحسن البصري إمام مسجد يونس الأحدب: ثقة من العاشرة**». تقريب التهذيب:ج٢ ص٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة بقلم الألباني: ص٥٥٢، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٩ ص١٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص٣٣٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي وهو صدوق، عن مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، سمعت أباها يقول: «سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب، ثم قال: أيها الناس إني وليكم؟ قالوا: صدقت، فرفع يد علي، فقال: هذا وليي والمؤدّي عنّي، وإنّ الله موالي من والاه ومعادي من عاداه».

ثم قال ابن كثير: «قال شيخنا الذهبي: وهذا حديث حسن غريب» وتابع قائلاً: «ثم رواه ابن جرير من حديث يعقوب بن جعفر بن أبي كبير، عن مهاجر بن مسمار، فذكر الحديث، وأنّه عليه السلام وقف حتى لحقه من بعده وأمر بردّ من كان تقدّم، فخطبهم ...»[1].

الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة

أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: «أنبأنا عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدير خمّ، لمّا أخذ النبي (صلّى الله عليه

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٣١ـ ٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. وقد أخرج الحديث النسائي في السنن الكبرى: ج٥ ص١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ص٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

وسلّم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست وليّ المؤمنين، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبرئيل عليه السلام على محمد (صلّى الله عليه وسلّم) بالرسالة».

قال الخطيب: «اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنّه تفّرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد، أخبرنيه الأزهري، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري إملاءً، حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه»[1].

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإن ابن بشران من شيوخ الخطيب البغدادي، وقال عنه: «كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»[2].

وأمّا علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال البغدادي: «كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٤ـ ٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج١٠ ص١٤.

إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة»(١).

وأمّا حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «**وكان ثقة يسكن باب البصرة**» ثم قال: «**أنبأنا الأزهري، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال: حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق**»(٢).

وأمّا علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقال عنه الذهبي في الميزان: «**ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلّم فيه، وهو صالح الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته**»(٣)، وتابعه ابن حجر في لسان الميزان قائلاً: «**وإذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف نذكره في الضعفاء**»(٤).

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: «**يتثبت في أمره، كأنه صدوق**»(٥).

وأمّا ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: «**من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه**»(٦).

وأمّا عبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: «**سكن البصرة ثم الشام،**

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٢ ص٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه: ج٨ ص٢٨٤ـ ٢٨٥.
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٢٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٤) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٤ ص٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٣١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٦) أحمد بن حنبل، العلل: ج٢ ص٣٦٦، الناشر: دار الخاني ـ الرياض.

صدوق عابد»(١).

وأمّا مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: «**الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك**»(٢)، وقال في الميزان: «**فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث**»(٣).

وأمّا شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، وفي تاريخ الإسلام للذهبي: «**قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ فوثّقه، وقال: ما أحسن حديثه! وقال حنبل(٤): سمعت أبا عبد الله يقول: شهر ليس به بأس. قال الترمذي: قال محمد، يعني البخاري: شهر حسن الحديث، وقوي أمره**»(٥).

وقال العجلي في معرفة الثقات: «**شهر بن حوشب شامي، تابعي، ثقة**»(٦).

إذن فهذا الحديث بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سنده.

الحديث الثالث عشر: ما رواه ابن حجر عن علي عليه السلام

قال ابن حجر في المطالب العالية: «**وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر**

---

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٥٠١ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٤ ص١٢٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٦٠٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٦ ص٣٨٧، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٦) العجلي، معرفة الثقات: ج١ ص٤٦٢، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيد علي (رضي الله عنه)، قال: ألستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال (صلّى الله عليه وسلّم): ألستم تشهدون أن الله -عزّ وجلّ- ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»، ثم قال ابن حجر: «هذا إسناد صحيح، وحديث غدير خمّ قد أخرجه النسائي من رواية أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم وعلي وجماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) وفي هذا زيادة ليست هناك، وأصل الحديث أخرجه الترمذي أيضاً»[1].

وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»[2].

الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام

أخرج ابن أبي عاصم في كتاب (السنّة) عن عليّ عليه السلام: **«أن النبي صلى الله عليه وآله قام بضرة الشجرة بخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! ألستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا:**

---

(١) ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية: ج١٦ ص١٤٢ـ ١٤٣، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث ـ السعودية.

(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة: ج٩ ص٢٧٩، الناشر: مكتبة الرشيد ـ الرياض.

بلى، قال: فمن كنت مولاه فإنّ هذا مولاه»[1].

هذه نبذة مختصرة عن بعض الروايات الصحيحة والمعتبرة التي نصّت على حديث الغدير بألفاظه المختلفة، والحديث بالإضافة إلى تواتره ـ كما سيأتي في الجواب اللاحق ـ أخرجه كبار الأعلام من محدّثي السنة عن أكثر من مائة صحابي[2]، وبألفاظ كثيرة ومختلفة، وأسانيد وطرق تتجاوز حدّ الإحصاء.

قال الأميني في كتابه (الغدير): «**رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من نيّف وسبعين طريقاً، والجزري المقري من ثمانين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجُعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي تعليق هداية العقول (ص٣٠) عن الأمير محمد اليمني أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر: أنّ له مائة وخمسين طريقاً**»[3].

وقال في موضع آخر: «**وقال العلوي الهدّار في القول الفصل (٤٤٥/١): كان الحافظ أبو العلاء العطّار الهمداني يقول: أروي هذا الحديث بمائتين وخمسين طريقاً**»[4].

---

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج٢ ص٩٠٧، الناشر: دار الصميعي. قال محقق الكتاب في الهامش: «إسناده حسن».

(٢) أُنظر: الغدير، الأميني: ج١ ص٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص١٤.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص١٥٨.

والمصادر السّنية التي أخرجت الحديث بطرق متضافرة كثيرة جدّاً، فعلى سبيل المثال: قد أخرجه النسائي في الخصائص والسنن الكبرى بطرق وأسانيد مختلفة، وأخرجه كذلك أحمد في المسند والفضائل، وأخرجه الطبراني في معاجمه المختلفة، وصححه الحاكم في مستدركه، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، كما جمع الهيثمي الكثير من طرقه وأسانيده في مجمع الزوائد، وجمع طرقه وأسانيده أيضاً المتقي الهندي في الكنز، وهكذا هو حال بقية المحدّثين وأرباب المجامع الروائية.

المؤلفات في حديث الغدير

قد ألّف علماء أهل السنة كتباً كثيرة في جمع طرق حديث الغدير، منهم أبو العباس بن عقدة، قال عنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «**وأمّا حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان**»[١].

وقال أيضاً في معرض كلامه عن حديث الغدير: «**واعتنى بجمع طرقه أبو العباس بن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر**»[٢]، ومنهم محمد بن جرير الطبري، قال الذهبي: «**رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق**»[٣]، وقال أيضاً في

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٧١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

سير أعلام النبلاء عند ترجمته للطبري: «**قلت: جمع طرق حديث غدير خمّ في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك**»[١]، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبري: «**أبو جعفر بن جرير الطبري ... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طريق حديث الطير**»[٢].

ومنهم الذهبي، كما صرّح هو بذلك في كتابه تذكرة الحفّاظ، حيث قال: «**وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة جدّاً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأمّا حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً**»[٣].

وهناك مؤلفات كثيرة أُخرى لسنا بصدد إحصائها، توجب الاطمئنان بشهرة الحديث واستفاضته بين العلماء، سواء أكان القدماء منهم أم المعاصرين[٤].

إذن، فالحديث صحيح لا ريب في صدوره عن النبيّ صلى الله عليه وآله، ولم يشكّك في صحّته إلاّ ابن حزم وابن تيمية ومن سار على خطاهم، كالقفاري من

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج١١ ص١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١٠٤٢ـ ١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) راجع ما كتبه السيد عبد العزيز الطباطبائي حول المؤلفات التي كتبت حول الغدير، في مجلة تراثنا العدد ٢١، مقال بعنوان: الغدير في التراث الإسلامي ١٤١٠هـ عدد خاص بمناسبة مرور ١٤٠٠ عام على عيد الغدير.

المعاصرين، وليس ذلك إلاّ استمراراً لنهج بني أمية في محاربة علي صلى الله عليه وآله وكتمان فضائله ومناقبه.

نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله

ليس خافياً على من طالع التاريخ أن يكتشف أن بني أمية ومن سار على خطاهم ممن تأخر عنهم، قد انتهجوا منهجاً يهدف إلى الانتقاص من علي عليه السلام وتشويه صورته من خلال أساليب متعددة، كان أهمها سبّه على المنابر والسعي لطمس فضائله ومقاماته، بالترهيب تارة والترغيب تارة أُخرى، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً:

فمن تلك الشواهد: ما نقله ابن حجر العسقلاني في ترجمة علي بن رباح: **«كان بنو أميّة إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ، قتلوه»**[1].

وقال محمد بن عقيل: **«ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله إنّه كان في أيّام بني أميّة أكثر من سبعين ألف منبر يُلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»**[2].

وهكذا ذُكر في ترجمة علي بن الجهم بأنّه كان يلعن أباه لِمَ سمّاه عليّاً[3].

ففي هذه الظروف السياسية الحرجة كان نقل فضائل عليّ بن أبي طالب وأهل بيته عليهم السلام يعدّ من أكبر الجرائم والذنوب التي لاتغتفر، وكان على من يفعل ذلك أن يتحمّل أشدّ المصائب والبلايا.

---

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٨١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص١٠٤، الناشر: دار الثقافة ـ قم.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٤ ص٢١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

فهذا عبد اللّه بن محمد السقّا، الذي عبّر عنه الذهبي بالحافظ الإمام، لمّا أملى حديث الطير، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسّلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدّث أحداً من الواسطيّين[١].

وهذا هو النسائي صاحب كتاب السنن، أحد الصحاح الستّة، ويعبّر عنه ابن كثير بـ (الإمام في عصره)[٢]، ويعدّه ابن تيميّة من جهابذة العلم ونقّاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد[٣]، ويرى الذهبي أنّه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر ... ولم يبق له نظير في هذا الشأن[٤].

ومع ذلك كلّه لمّا قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وامتنع من نقل الأكاذيب في معاوية، فما زالوا يدفعون في خصيتيه حتّى أخرج من المسجد، وحمل إلى الرملة أو مكّة فتوفي بها[٥].

وهذا الحاكم النيسابوري، الذي قال عنه الذهبي: «**وصنّف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه**»[٦]، وقال أيضاً: «**وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا ...**

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص٩٦٥- ٩٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج١١ ص١٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج١ ص٦٦، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص١٢٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج١٤ ص١٣٢. المزي، تهذيب الكمال: ج١ ص١٣٢ ص٣٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٧٠٠. ابن كثير، البداية والنهاية: ج١١ ص١٤٠. الصفدي، الوافي بالوفيات: ج٦ ص٢٥٧، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٧ ص١٦٥.

وهو ثقة، حجّة»[١]. فقد آذوه على جلالته وكسروا منبره وضيقوا عليه وألجأوه إلى الانزواء في بيته وقد نقل عن أبي عبد الرحمن السلمي أنّه قال: «دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل [يعني معاوية] حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»[٢].

ومن أعجب ما في هذا المضمار ما رواه الخطيب والذهبي بأنّ نصر بن علي لمّا حدّث عن رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) قال: «إن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبّني وأحبّ هذين وأباهما وأمّهما كان في درجتي يوم القيامة. قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لما حدّث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، وكلّمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنّة، ولم يزل به حتى تركه»[٣].

---

(١) الذهبي، العبر في خبر من غبر: ج٣ ص٩٣- ٩٤، الناشر: مطبعة حكومة الكويت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٧ ص١٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن الجوزي، المنتظم: ج١٥ ص١١٠، الناشر: دار صادر - بيروت. الصفدي، الوافي بالوفيات: ج٣ ص٢٦٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج٤ ص١٦٣، الناشر: هجر للطباعة.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٣ ص٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج١٨ ص٥٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

محاربة السلطة الحاكمة لحديث الغدير

وحديث الغدير من تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، وكان المحدّث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامة، ومن الشواهد على ذلك ما في مسند أحمد بن حنبل، عن عبد الملك، عن عطيّة العوفي، قال: «**سألت زيد بن أرقم فقلت له: إنّ ختناً لي حدّثني عنك بحديث في شأن علي (رضي اللّه تعالى عنه)، يوم غدير خمّ، فأنا أحبّ أن أسمعه منك، فقال: إنّكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم. فقلت له: ليس عليك منّي بأس، فقال: نعم، كنّا بالجحفة فخرج رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) إلينا ظهراً وهو آخذ بعضد عليّ (رضى اللّه تعالى عنه) فقال: يا أيّها الناس، ألستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه. قال: فقلت له: هل قال: اللّهم وال من والاه وعاد من عاده؟ قال: إنّما أخبرك كما سمعت**»[1].

وروى ابن الأثير عن عبد اللّه بن العلا، عن الزهري، عن سعيد بن جناب، عن أبي عنفوانة المازني، عن جندع، قال: «**سمعت النبي (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: من كذب عليّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار. وسمعته ـ وإلاّ صمّتا ـ يقول وقد انصرف من حجّة الوداع، فلمّا نزل غدير خمّ، قام في الناس خطيباً وأخذ بيد عليّ وقال: (من كنتَ مولاه فهذا وليّه، اللّهم وال**

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٣٦٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج٢ ص٥٨٦، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

من والاه، وعاد من عاداه).

قال عبد الله بن العلا: فقلت للزهري: لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله، عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت. أخرجه الثلاثة»[1].

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقّاص: إنّي أريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتّقيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنّما أنا عمّك، قلت: مقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فيكم يوم غدير خمّ؟ قال: نعم. قال: قام فينا بالظهيرة، فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاده من عاداه.

قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كلّ مؤمن ومؤمنة»[2].

ولكن مع ذلك كلّه شاء الله تعالى أن تصل فضائل علي عليه السلام إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة ومتواترة، حتى ذكر ابن حجر في فتح الباري عن أحمد بن حنبل قوله: «ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب»[3].

---

(١) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج١ ص٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ص٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٦١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير

ليس حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة فحسب، بل هو من الأحاديث المتواترة التي تفيد القطع بصدور مضمونها عن النبي الأكرمﷺ، فبالإضافة إلى أن كلّ من يطالع طرق وأسانيد حديث الغدير يجزم بتواتر الحديث ويقطع بصدور مضمونه، فإن جملة وافرة من علماء الطائفة السنية صرّحوا بتواتر الحديث، وكثرة طرقه، حتى قال الذهبي فيما تقدّم من كلامه: «**فاندهشت له ولكثرة تلك الطرق**»، ونشير فيما يلي إلى بعض أقوالهم في هذا المجال:

١ـ ما نقله ابن كثير عن الذهبي في معرض كلامه عن حديث الغدير، حيث قال: «**وصدر الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) متواتر، أتيقن أن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قاله، وأمّا (اللّهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد**»[١].

٢ـ قال الهيتمي في الصواعق المحرقة، عند كلام له حول حديث الغدير: «**إنّه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جدّاً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنّه سمعه من النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحّته**»[٢].

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج١ ص١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣ـ قال الملاّ علي القاري في المرقاة: «والحاصل: أن هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفّاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية أحمد أنّه سمعه من النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لمّا نوزع أيام خلافته»[١].

٤ـ ما تقدّم عن الذهبي، حيث قال: «فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»[٢].

٥ـ قال أبو المظفّر سبط ابن الجوزي الحنفي: «اتّفق[٣] علماء السير على أنّ قصّة الغدير كانت بعد رجوع النبي (صلّى الله عليه وسلّم) من حجّة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجّة جمع الصحابة وكانوا مائة وعشرون ألفاً، وقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه) الحديث، نصّ (صلّى الله عليه وسلّم) على ذلك بصريح العبارة دون التلويح والإشارة»[٤].

وأخرجه أحمد بن حنبل في المسند والفضائل، وأخرجه الترمذي أيضاً.

٦ـ قال العجلوني في كتابه كشف الخفاء: «(من كنت مولاه فعلي مولاه)، رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وثلاثين من

---

(١) ملاّ علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج١١ ص٢٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) وهذا الاتفاق من جميع علماء السير بلا شك يكشف عن تواتر الحديث.

(٤) قال سبط ابن الجوزي: «وفي نسخة: وكان معه من الصحابة ومن الأعراب وممن يسكن حول مكة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه هذه المقالة». تذكرة الخواص: ص٣٧، الناشر: مؤسسة أهل البيت ـ بيروت.

الصحابة، بلفظ (اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فالحديث متواتر أو مشهور»[١].

٧ـ قال الأمير الصنعاني[٢] في كتابه (توضيح الأفكار): «حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث، منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبي شيبة وأحمد من حديث ابن عباس، عن بريدة وأحمد بن ماجه، عن البراء، والطبراني وابن جرير وأبو نعيم، عن جندع الأنصاري، وابن قانع، عن حبشي بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتي عليهم العدّ، عن جماعة من الصحابة، وقد عدّه أئمة من المتواتر»[٣].

٨ـ قال الفقيه المحدث الكتاني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر): «وفي رواية لأحمد أنّه سمعه من النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي، وشارح المواهب اللدنيّة وفي الصفوة للمناوي»[٤].

٩ـ قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: «قوله: من كنت مولاه فعلي مولاه، له شواهد كثيرة تبلغ حدّ التواتر»[٥].

---

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج٢ ص٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) هو محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، متوفى ١١٨٢هـ صاحب كتاب (سبل السلام).

(٣) الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار: ج١ ص٢٤٣، الناشر: المكتبة السلفية ـ المدينة المنوّرة.

(٤) الكتاني، نظم المتناثر: ص١٩٤ـ ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٣٠، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

١٠ـ ما تقدّم في عبارة الألباني، حيث قال: «**وجملة القول أنّ حديث الترجمة حديث صحيح بشطريه، بل الأوّل متواتر عنه (صلّى الله عليه وسلّم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه**»[١].

وقد أثبت العلاّمة الأميني في كتابه الغدير أسماء ثلاثة وأربعين نفراً من شخصيّات وعلماء أهل السنّة، ممّن صرّحوا بصحّة حديث الغدير أو تواتره[٢].

والحاصل: أنّ من يلاحظ طرق حديث الغدير يحصل له القطع والجزم بصدوره عن النبي صلى الله عليه وآله؛ وذلك لتواتره بالإضافة إلى صحّته، ولكنّ التصريح بهذه الحقيقة والفضيلة لعلي عليه السلام تحتاج إلى قلب سليم وورع وإنصاف، وهذا ما افتقده ابن تيمية في مجمل حياته العلمية وكتبه ومؤلّفاته، حيث حاول أن يكذّب كثيراً من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام التي أثبتها الله عزّ وجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله له عليه السلام، وهذا ما صرحّ به من جاء بعده، قال ابن حجر في تقيميه لكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية: «**لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانّها**»[٣].

وقال ابن حجر أيضاً في فتح الباري: «**وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد**

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٤٣، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) أنظر: الأميني، الغدير: ج١ ص٢٩٤، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٦ ص٣١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبي صلى الله عليه وآله لعلي، قال: لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً وليتألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا ردّ للنصّ بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة»[1].

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعّف الشطر الأول من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»[2].

ثم إنّه بعد أن ثبت أن حديث الغدير من الأحاديث المتواترة، يكون صدوره عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قطعياً وبدَهياً، فإنّه من الواضح أن القضايا المتواترة من اليقينيات البدَهية، وهذا يفوق الخبر الصحيح بمراتب من ناحية الحجيّة والاعتبار، فإن الخبر الصحيح في أفضل أحواله لا يفيد إلاّ الظن بصدوره عن النبي صلى الله عليه وآله، وقد أثبتت الأدلة الشرعية حجيّة ذلك الظن[3].

ولكن من غير الممكن أن يدّعي أحد أن خبر الواحد وإن كان ثقة يورثَ القطع والجزم بصدوره، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المراحل

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٢١١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٣) نعم، هناك موارد نادرة يكون مفيداً للعلم من خلال القرائن الخارجية المحتفّة به.

والأدوار التي مرّ بها الحديث النبوي، من الوضع والدسّ والتدليس والتحريف والكذب على رسول الله ﷺ والتصحيف، فإن الراوي وإن ثبتت وثاقته بحسب بعض القرائن والشواهد والشهادات، إلاّ أنّه لا يعني حصول الجزم والقطع بعدم كذبه في بعض أحواله، أو تدليسه أو تصحيفه أو تحريفه للحديث أو خطئه في ضبط لفظه ومعناه على أقل تقدير، وفي ضوء ذلك لا يمكن القطع بصدور ما رواه عن النبي ﷺ، مضافاً إلى ما مرّت به كتب الحديث من مراحل التصحيف والحذف والتحريف، وحينئذٍ كيف يمكننا أن نُعرض صفحاً عن جهة التواتر في الحديث، ونبحث عن الصّحة والضعف؟! أليس هذا إعراضاً عن العلم البدَهي والتمسك بغيره؟! وهل يقبل هذا المنهج في التفكير عاقل من العقلاء؟!

وهذه هي الطامة الكبرى التي تورّط بها ابن تيمية وأتباعه؛ إذ تراهم لا يقيمون وزناً لجهة التواتر في الأخبار مع أن الخبر المتواتر قطعي الصدور، وتراهم من جهة أُخرى يولون اهتمامهم بالخبر المعتبر الظني الصدور، بل يعتبرون كل الأحاديث التي روتها بعض الكتب مثل صحيح البخاري ومسلم، وتكون في قيمتها السندية كالقرآن الكريم، مع ما شاب تلك الكتب من إشكالات تاريخية وعقائدية وظروف غامضة في كيفية تأليفها، ويضعّفون في الوقت ذاته الأخبار المتواترة، كحديث الغدير وغيره على ما تقدّم بيانه سابقاً.

ولا نريد بقولنا هذا التقليل ـ والعياذ بالله ـ من شأن الأحاديث النبوية الثابتة بطرق معتبرة، بل هي سنّة نبويّة واجبة الاتباع والتمسّك بها، ولكن

إشكالنا على من يُقدّم الحديث الظنّي على الحديث النبويّ القطعي الصدور.

ثم إنّه لو أردنا أن ننكر حديث الغدير المتواتر الذي أخرجه ورواه أكثر من مائة صحابي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله، لما أمكننا أن نضع حجراً على حجر في الإسلام وفي سنة النبي صلى الله عليه وآله بالخصوص، فإن أغلب الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله لم ترد بتلك الطرق الكثيرة والصحيحة والمتواترة التي توفّرت في حديث الغدير، فإذا كان إنكار حديث الغدير يستند إلى قانون صحيح أو قواعد رجالية مضبوطة ومقبولة عند ابن تيمية وأتباعه، فما هو هذا القانون؟ ولماذا يكون فعّالاً ومؤثراً في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام دون غيرها من الأحاديث؟!!

الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام والواقع التاريخي

قال القفاري: «ثم بيّن شيخ الإسلام أنّ الكذب يعرف من مجرّد النظر في متنها؛ لأنّ قوله: (اللّهم انصر من نصره ...) خلاف الواقع التاريخي الثابت، فلا تصح عن رسول الله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ».

وأضاف في هامش هذا النصّ: «فإنّه قاتل معه أقوام يوم صفّين فما انتصروا وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا: كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قاتلوه، فتحوا كثيراً من بلاد الكفار ونصرهم الله».

ثم قال: «وأمّا قوله: (اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه) فهو مخالف لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بيّن أن المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض»[1].

أساسيات الشبهة

١ـ إنّ قول النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ: «اللّهم انصر من نصره» خلاف الواقع التاريخي الثابت.

٢ـ إنّ قول النبي صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَآلِهِ: «اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه» مخالف لأصل الإسلام.

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٠ الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

جواب الشبهة

الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي ﷺ

إنّ هذا القول من ابن تيمية ردّ وإنكار لسنة النبي ﷺ الصحيحة والثابتة، حيث ذكرنا أن قول النبي ﷺ: «**اللّهم انصر من نصره واخذل من خذله**» قد ورد بطرق معتبرة، فقد أخرجه البزار بسند صحيح كما تقدّم تصريح الهيثمي بذلك، وأخرجه أحمد بن حنبل بسندين، قال الشيخ أحمد محمد شاكر عن أحدهما: «**إسناده صحيح**»[١].

وأخرج الحديث بالألفاظ المذكورة الحاكم في المستدرك، حيث أخرج عن محمد بن علي الفقيه، عن النعمان بن هارون البلدي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني، عن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن هيثم، عن عُبْد الرحمن بن عثمان، قال: «**سمعت جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وهو يقول: هذا أمير البررة قاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته**»، قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه**»[٢].

وقد أخرج الحديث المذكور بالألفاظ ذاتها النسائي في الخصائص بسند صحيح، حيث قال: «**أخبرنا الحسين بن حريث المروزي، قال: حدثنا**

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص١٨ ح٩٥١، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٢٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

الفضل بن موسى، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، قال: قال علي كرّم الله وجهه في الرحبة: أنشد بالله من سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوم غدير خمّ يقول: إنّ الله ورسوله وليّ المؤمنين، ومن كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة، وقال زيد بن يثيع: قام عندي ستة، وقال عمرو ذي مر: أحبّ من أحبّه وأبغض من أبغضه، وساق الحديث»[1].

ورجال الحديث كلّهم ثقات، وهم كلّهم أيضاً من رواة البخاري ومسلم وبقية الصحاح من السنن، وقد وثّقهم أرباب الجرح والتعديل، أما سعيد بن وهب، فقد قال عنه الذهبي في الكاشف: «سعيد بن وهب الخيواني أحد أشراف همدان، سمع من معاذ باليمن ومن علي وابن مسعود، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق، ثقة»[2]، وقال عنه ابن حجر في التقريب: «كوفي ثقة مخضرم، مات سنة خمس أو ست وسبعين» وهو من رجال مسلم والنسائي وأخرج له البخاري في الأدب المفرد[3].

وأمّا أبو إسحاق، فقال عنه الذهبي في التذكرة: «الحافظ أحد الأعلام، رأى علياً (رضي الله عنه) وهو يخطب ... قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني ... وقيل: كان صوّاماً

---

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص١٠٣، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج٢ ص٤٤٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة.

(٣) أُنظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٦٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

قوّاماً متبتّلاً، من أوعية العلم، ومناقبه غزيرة»[١].

وقال في سير أعلام النبلاء: «**قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو إسحاق ثقة**»[٢]، وقال عنه في ميزان الاعتدال: «**من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلاّ أنّه شاخ ونسي ولم يختلط**»[٣].

وقال عنه ابن حجر: «**ثقة مكثر عابد**»[٤]، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأمّا الأعمش، فقد قال عنه الذهبي: «**الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدّثين، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ**»[٥]، وقال عنه ابن حجر: «**ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنّه يدلس**»[٦]، وهو كذلك من رواة البخاري ومسلم.

وأمّا الفضل بن موسى، فقال عنه الذهبي: «**أحد العلماء الثقات، يروي عن صغار التابعين، ما علمت فيه ليناً**»[٧]، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأمّا الحسين بن حريث، فقال عنه الذهبي: «**ثقة**»[٨]، وقال عنه أيضاً: «**الإمام الحافظ الحجّة ... وثّقه النسائي**»[٩].

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١١٤ـ ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٣٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٢٧٠، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٧٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٦ ص٢٢٦ـ ٢٢٧.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٩٢.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٣٦٠.

(٨) الذهبي، الكاشف: ج١ ص٣٣٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة.

(٩) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١١ ص٤٠٠.

وقال عنه ابن حجر: «ثقة»[١]، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

إذن فرواة هذا الحديث من كبار أعلام أهل السنة، وكلّهم من رواة البخاري ومسلم وبقية السنن والصحاح.

وقد تضمّن هذا الحديث وسابقه اللفظ الذي أنكره وجحده ابن تيمية؛ لعدم توافقه مع قياسه واستحساناته، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله إذا قال في حقّ علي عليه السلام بأسانيد صحيحة ومعتبرة: «**اللّهم وانصر من نصره واخذل من خذله**» وبلفظ آخر: «**منصور من نصره مخذول من خذله**»، فكيف يردّ ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله، اعتماداً على القياس والتخرّص والرجم بالغيب؟!

وأمّا لفظ: «**اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه**» فقد تقدم أن أكثر الأسانيد المعتبرة والصحيحة لحديث الغدير مشتملة عليه، بل هو من الزيادات المتواترة، كما تقدّم التصريح بذلك عن العجلوني في كتابه (كشف الخفاء)، حيث قال: «**(من كنت مولاه فعلي مولاه) رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وعلي وثلاثين من الصحابة بلفظ (اللّهم وال من والاه وعاد من عاده) فالحديث متواتر أو مشهور**»[٢]، وقد وصف الذهبي هذا المقطع بأنه: «**وصدر الحديث متواتر أتيقّن أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قاله، وأمّا اللّهم وال من والاه فزيادة قوية الإسناد**»[٣].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٢١٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) العجلوني، كشف الخفاء: ج٢ ص٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) نقلاً عن ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وقال الألباني فيما سبق من كلامه: «وجملة القول: إنّ حديث الترجمة [من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه] حديث صحيح بشطريه»، ثم قال: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحّته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية ضعّف الشطر الأوّل من الحديث، وأمّا الشطر الآخر فزعم أنّه كذب، هذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرّعه في تضعيف الأحاديث»[1].

إذن تكذيب ابن تيمية لهذه الزيادة ودعواه مخالفتها للإسلام بحسب زعمه، ليس إلاّ تشكيكاً في أحاديث النبي الأكرمصلى الله عليه وآله الثابتة بالقطع واليقين، والغريب أن ابن تيمية لم يتهجّم على الأحاديث الصحيحة والصريحة بهذه الصورة إلاّ في فضائل أمير المؤمنينعليه السلام.

الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبيصلى الله عليه وآله

إن ابن تيمية بعيد كلّ البعد عن فهم معاني القرآن الكريم وسنّة النبي الأكرمصلى الله عليه وآله، فهو لا يدرك حقيقة المراد من نصر الله عزّ وجلّ لرسله وأنبيائه والمؤمنين، ولا يفهم من النصرة والانتصار إلاّ لغة العنف والغلبة بالسيف والتسلّط على رقاب الناس والهيمنة على مقدّرات الأُمّة، بالظلم والقهر وقتل الأبرياء وهتك الأعراض ونهب الأموال ونحو ذلك، مما يسمّى في زماننا الحاضر بـ (إرهاب الدولة)، ولذا فهو يفترض أن الله تعالى قد نصر معاوية وبني أمية، وخذل علياًعليه السلام وأتباعه في صفّين!!

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

هذه هي أسس وقواعد الإرهاب والعنف التي ساهمت بتشكيلها بعض أفكار ابن تيمية وانتهجها أتباعه من السلفيين إلى يومنا هذا، فإنّ هذا المنطق المنحرف هو الذي نزّه ساحة يزيد بن معاوية، وقال: إنّ الحسين قتل بسيف جده.

قال الآلوسي في روح المعاني: «**وأبو بكر بن العربي ـ عليه من الله تعالى ما يستحق ـ أعظم الفرية فزعم أنّ الحسين قتل بسيف جدّه (صلى الله تعالى عليه وسلم)، وله من الجهلة موافقون على ذلك**»[١].

وقال أيضاً: «**قال ابن الجوزي ـ عليه الرحمة ـ في كتابه (السرّ المصون): من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنة أنّ يقولوا: إنّ يزيد كان على الصواب وإنّ الحسين ـ رضي الله تعالى عنه ـ أخطأ في الخروج عليه**»[٢].

وقد أحيى ابن تيمية هذا المنطق الأموي، الذي يعتقد بأنّ السلطان ظل الله في الأرض، وأن الجبابرة والطغاة قد حباهم الله تعالى بالنصر والغلبة.

ولكنّ القرآن الكريم يقف أمام هذه النظرية الباطلة، ويبيّن أن النصر الإلهي حليف الأنبياء والرسل والذين آمنوا، وأنّ الخذلان من نصيب أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه، قال تعالى: ﴿**إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ**﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿**كَتَبَ اللَّهُ لأَغْلِبَنَّ أَنَا**

---

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج٢٦ ص٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) غافر: ٥١.

وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[١].

وقد توعّد الله عزّ وجلّ أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه بالهزيمة والخذلان، قال الله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[٢]، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾[٣].

هذه النظرية القرآنية في النصر والخذلان، فإن الأنبياء والرسل وكذا المؤمنين منتصرون على أعدائهم بحسب الموازين الإلهية، وإن تعرّضوا بحسب الظاهر إلى القتل والفتك والتشريد والعذاب من قبل أقوامهم؛ وذلك لأنهم فتحوا بدمائهم وتضحياتهم سبيل الهداية والتوحيد والارتباط بالله تعالى، ولازال صوت الحقّ الذي هتف به الأنبياء مدوّياً في كلّ بقاع العالم، هذا كلّه في الحياة الدنيا.

وأمّا في الحياة الأبدية الخالدة، فهم الأعلَون والمنتصرون على أعدائهم، وليس للكافرين والظالمين إلاّ الخذلان والخيبة في الدنيا والآخرة، وما نسمعه ونراه من غلبة الظلمة والكفار وتسلّطهم على الآخرين، فليس هو في موازين السماء إلاّ زيادة في الخذلان والخسران، وإن وجده البعض انتصاراً بحسب منطق القوة والإرهاب والتجاوز على حقوق الآخرين، وهذا ما بيّنته الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ

---

(١) المجادلة: ٢١.

(٢) آل عمران: ١٢.

(٣) آل عمران: ٥٦.

خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْماً وَلَهْمُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[(١)].

فالحسين عليه السلام انتصر بدمه على يزيد، وانتشرت ثورته وتغلّبت على الباطل، وإن كان يزيد قد قتل الحسين عليه السلام وتغلّب عليه بحسب موازين ابن تيمية وأتباعه.

ومن هذا المنطلق نجد أن القرآن الكريم يمجّد هابيل بن آدم، ويقف عنده وقفة إجلال واعتزاز، حيث جعل أقواله ومواقفه وطريقة تعامله مع أخيه منهجاً وقانوناً ودرساً تتلّقاه الأجيال على مرّ العصور، وأمّا قابيل فقد وصفته الآيات القرآنية بأنه من الخاسرين، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[(٢)]، فقابيل وإن كان هو الذي قتل هابيل وتغلّب عليه من الناحية البدنية بحسب الظاهر، إلاّ أن الآيات تصف قابيل بالخسران والهزيمة والخذلان، وهابيل هو المنتصر في منطق القرآن الكريم.

إذا اتضح ذلك فنقول:

إنّ النبي صلى الله عليه وآله يدعو الله عزّ وجلّ أن تكون تلك النصرة الإلهية والربانية حليفة كلّ من ينصر علياً عليه السلام ويقف معه في صفّ واحد ضدّ أعدائه، وأن يكون الخذلان الإلهي في الدنيا والآخرة سهم كلّ من خذل علياً عليه السلام ونكث بيعته ووقف في صفّ أعدائه وخرج لمحاربته.

وعلي عليه السلام ومن سار على خطاه انتصروا على أعدائهم، من الناكثين

---

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) المائدة: ٣٠.

والقاسطين والمارقين، حيث إن علياًعليه السلام كان مأموراً من قبل النبيصلى الله عليه وآله بقتالهم؛ قال عليعليه السلام: «**عهد إليّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين**»[1]، فإذا كان قتال هذه الطوائف بأمر من الله ورسولهصلى الله عليه وآله فعليعليه السلام هو المنتصر، وعمار بن ياسر هو المنتصر أيضاً وإن قتلته الفئة الباغية، وأتباع عليعليه السلام هم المنتصرون بنصر الله عزّ وجلّ ماداموا على الحق، ومعاوية وأتباعه هم الخاسرون والخاسئون ماداموا على الباطل.

وهذا ما نقوله أيضاً في حياة النبي الأكرمصلى الله عليه وآله وقتاله مع أعدائه، فإنّ الله تعالى ينصر نبيّه في كلّ مواقفه ومعاركه وحروبه مع المشركين والكافرين؛ لأن الله عزّ وجلّ، قال: ﴿**وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**﴾[2]، ولذا فإن الله تعالى ناصر من نصر رسول اللهصلى الله عليه وآله في معركة أحد، وإن كان المسلمون قد خسروا المعركة من الناحية العسكرية، ومن خذل النبيصلى الله عليه وآله في تلك المعركة، فإنّ الله تعالى خاذله، وإن كان ممن شارك في معركة بدر التي انتصر فيها المسلمون.

ولكن على موازين الشيخ ابن تيمية لابدّ أن يُحكم بأنّ الله تعالى قد خذل نبيّهصلى الله عليه وآله والمسلمين في معركة أحد، وأنه نصر المشركين في تلك المعركة.

والحاصل: أنّ الله تعالى قد خذل بني أمية، وإن فتحوا البلاد وتسلّطوا على

---

(١) قال الهيثمي: «**رواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبّان**»، مجمع الزوائد: ج٧ ص٢٣٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الحج: ٤٠.

العباد، ونصر علياً عليه السلام وأصحابه وإن تعرّضوا للقتل في بعض الأحيان، والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة؛ إذ لا زال فكر علي عليه السلام وذكره ومنهجه باقياً في ضمير الأجيال والشعوب، ولا زال أصحاب علي عليه السلام الذين جاهدوا بين يديه مثالاً سامياً في التضحية والتفاني من أجل الإسلام، وأمّا بنو أمية فلم يبق في تاريخهم إلاّ تلك الصفحات السوداء التي تضمنتها كتب التأريخ.

وهذا شاهد واضح على أن الله تعالى قد استجاب لدعوة النبي صلى الله عليه وآله، حيث نصر المنهج العلوي وأتباعه، وخذل المنهج الأموي، الذي خذل علياً عليه السلام وحاربه وقام بسبّه وشتمه على المنابر سنين طويلة.

وقد تحدّث علي عليه السلام عن نصر الله تعالى له قائلاً: «**أنا فقأت عين الفتنة، لولا أنا ما قتل أهل النهروان وأهل الجمل**»[1]، وقال عليه السلام أيضاً: «**أمّا بعد أيها الناس فأنا فقأت عين الفتنة، ولم يكن ليجترئ عليها أحد غيري، ولو لم أكن فيكم ما قوتل الناكثون ولا القاسطون ولا المارقون**»[2].

إذن فالواقع التاريخي الثابت صريح في أن الله تعالى قد استجاب لنبيّه الأكرم صلى الله عليه وآله، وجعل نصره حليف علي عليه السلام ومن ناصره، وجعل الخزي والعار والخذلان حليف من خذل علياً عليه السلام.

وأمّا ما ذكره ابن تيمية فهو مستند إلى النظرة الأموية لمفهوم الانتصار، وأن الله تعالى مع الحكّام وإن كانوا من الظلمة.

---

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص١٤٦، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير

لقد تجرأ ابن تيمية على أحاديث النبيﷺ الصحيحة وكذّبها؛ لأنّها تتضمّن فضائل عليعليه السلام، وقد كذّب قول النبيﷺ في حقّ عليعليه السلام: «**اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه**» زاعماً أنّ هذا المقطع مخالف لأصل الإسلام، وحاول أن يؤسّس هذا الزعم على استحسان لا قيمة له، قائلاً: «**فإنّ القرآن قد بيّن أنّ المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض**».

وكأن ابن تيمية لا يريد أن يفهم بأنّ معاداة عليعليه السلام كمعاداة رسول اللهﷺ، تُخرج الشخص عن الإيمان، وتضعه في قائمة المنافقين، فقد أخرج مسلم في صحيحه أنّ علياًعليه السلام قال: «**والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبي الأمي (صلّى الله عليه وسلّم) إليّ أن لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق**»[1]، فكلّ من يعادي علياًعليه السلام ويبغضه ويحاربه ويأمر بسبّه على المنابر فهو من المنافقين بحسب هذا الحديث النبويّ، الذي أخرجته كتب الصحاح.

ومن ذلك يتّضح فساد وسقوط ما زعمه ابن تيمية من أنّ معاداة الله تعالى لمن عادى علياًعليه السلام مخالف لأصل الإسلام، حيث افترض أنّ من يعادي علياً ويقاتله، يبقى على إيمانه، وكأنه يريد بذلك إنكار قول النبيﷺ لعليعليه السلام: «**لا يحبّك إلاّ مؤمن ولا يبغضك إلاّ منافق**»، وليس من البعيد أن ينكر ابن تيمية ما ثبت في صحيح مسلم أو البخاري إذا وجده يثبت فضيلة لعليعليه السلام.

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٦١ ح١٤٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ثم إنّه لو افترضنا أن معاداة علي عليه السلام وبغضه ومقاتلته لا تخرج الشخص عن الإيمان، فإن هذا لا ينافي أن يكون الله تعالى عدواً لذلك الشخص إذا كان يعادي علياً عليه السلام، وقد ورد نظير هذا المعنى في جملة من الأحاديث النبوية، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «**ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة**»[1]، وكقول النبي صلى الله عليه وآله في حق عمار: «**من عادى عماراً فقد عاداه الله ومن أبغض عماراً أبغضه الله، قال خالد: فخرجت فما كان شيء أحبّ إليّ من رضا عمار**»[2]، قال الهيثمي في الزوائد: «**رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح**»[3].

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «**إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب**»[4]، وقال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: «**قال الطوفي: لما كان وليّ الله من تولّى الله بالطاعة والتقوى تولاّه الله بالحفظ والنصرة، وقد أجرى الله العادة بأنّ عدو العدو صديق، وصديق العدو عدو، فعدو وليّ الله عدو الله، فمن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنّما حارب الله**»[5].

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج١ ص٤، وقال الحاكم: «**هذا حديث صحيح ولم يخرج في الصحيحين**»، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٨٩، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص٢٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج٧ ص١٩٠ ح٦٥٠٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج١١ ص٢٩٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

والروايات بهذا المضمون كثيرة جدّاً، وكلّها تدلّ على أن الله تعالى عدو لمن يعادي أولياءه، وإن تلفّظ بالشهادتين وكان من المسلمين، ولا شك أن علياً عليه السلام سيّد أولياء الله تعالى بنصّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[1]، فلا شك أن يكون الله تعالى حرباً لمن حاربه وعدوّاً لمن عاداه.

(١) المائدة: ٥٥.

الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين

قال القفاري: «قال الفيروزآبادي: ... فإنّ الوَلاية ـ بالفتح ـ هي ضد العداوة، والاسم منها مولى وولي، والوِلاية ـ بكسر الواو ـ هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي.. والموالاة ضد المعاداة، وهي من الطرفين».

وقال قبل ذلك: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... والموالاة ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي (رضي الله عنه) من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولّونه»[1].

الجواب عن الشبهة

لقد تقدم الجواب عن هذه الشبهة مفصّلاً في مباحث آية الولاية وخلاصة ما أجبنا هناك: أنّه لا فرق بين الولاية بالفتح والكسر؛ لأنّها من اشتقاقات الولْي ـ بسكون اللام ـ وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والتسلط، ومن هذا الجذر يشتق الوالي والمولى والولاء والوَلاية بالفتح والولاية بالكسر، وهذه الاشتقاقات وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصاديق والأفراد، لكنها ترجع كلّها إلى معنى الولي لغةً وعرفاً واستعمالاً، وذلك المعنى هو: من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأن الولاية قد أُخذت في معناها السلطنة والتصرف، فالولي بالنسبة لمن يليه هو الأُولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه،

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٠ـ ٨٤١، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

قال المبرد: «إنّ أصل الولي هو الأولى[(١)] والأحق وكذلك المولى»[(٢)].

وهذا المعنى ينطبق على المحب والنصير والحاكم وغيرها من استعمالات الولي؛ لأنّ كلاً منهم أولى وأحق بالتصرف والتأثير بصاحبه من غيره، فالمحب والناصر كلّ منهما أولى بالدفاع عمّن أحبه ونصره، والحاكم والقائد وليّ؛ لأنّه أولى بالتصرف في أُمور من تولى أمره، والله تعالى وليّ ووال ومتولّ لأُمور خلقه، وهكذا بقية الاشتقاقات[(٣)].

ويضاف إلى ما أجبنا هناك: أنّ الولاية التي أثبتها النبيﷺ لعليعليه السلام جاءت في سياق قول النبيﷺ: «**ألست أولى بكم من أنفسكم؟**» وفي لفظ آخر: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**»، والنبيﷺ يشير في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾[(٤)]، وولاية النبيﷺ في هذه الآية المباركة بمعنى أنّه الأحقّ والأولى بأُمور المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكّده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، كما سوف يأتي، وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبيﷺ لعليعليه السلام في حديث الغدير، وسيتضح هذا المعنى في الجواب عن الشبهة اللاحقة، فالنبيﷺ عندما

---

(١) وسوف نذكر لاحقاً الكثير من الشواهد التي تفيد أنّ الولي بمعنى الأولى.

(٢) نقلاً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص١٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٣) أُنظر: نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة: ج١ ص٥٠٢.

(٤) الأحزاب: ٦.

قرن ولاية علي عليه السلام بأولويته على المؤمنين، أغلق بذلك الباب على كلّ من تسوّل له نفسه تحريف الحديث عن معناه وسياقه الصحيح.

الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة

قال القفاري: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... إن لم يكن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قاله فلا كلام، فإن قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبّلغ بلاغاً مبيناً».

ثم قال القفاري بعد ذلك: «ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي[1] - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أمّا والله إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إن كان يعني الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»[2].

أساسيات الشبهة

١- إنّ حديث الغدير لا يتضمّن معنى الخلافة.

---

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤١- ٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢ـ إنّ الخلافة من الأمور العظيمة التي لابدّ من بيانها بألفاظ صريحة.

الجواب عن الشبهة

الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة

لقد أوردنا في الجواب عن الشبهة الأولى جملة من الأحاديث الصحيحة والمعتبرة، والتي نقلت حديث الغدير بألفاظه المختلفة، ومن يطالع متون تلك الأحاديث وينظر إليها بعين الإنصاف والموضوعية، يرى أنّها قد تضمّنت ألفاظاً وشواهد كثيرة، كلّها تثبت مقام الإمامة والخلافة لعليعليه السلام بعد رسول اللهصلى الله عليه وآله، ونحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض تلك الألفاظ والشواهد:

الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبيصلى الله عليه وآله لولاية عليعليه السلام في الحديث

إنّ النبيصلى الله عليه وآله قد خاطب الصحابة والمسلمين في خطبة الغدير، قائلاً: «**ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: نعم، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه**»، وفي لفظ آخر: «**إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن ... من كنت وليّه فهذا وليّه**»، وفي لفظ ثالث: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم**»، ويشير النبيصلى الله عليه وآله في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ**﴾[1]، وولاية النبيصلى الله عليه وآله في هذه الآية المباركة بمعنى أنّه الأحقّ والأولى بأُمور المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكّده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، ونذكر في هذا المجال بعض كلماتهم في تفسير الآية المباركة:

---

(١) الأحزاب: ٦.

١ـ قال الطبري في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدّثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدك، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبدك جاز»(١).

٢ـ قال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسوله (صلّى الله عليه وسلّم) على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدّماً على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾»(٢).

٣ـ قال البغوي في تفسيره، بعد ذكر الآية: «يعني من بعضهم ببعض في نفوذ حكمه فيهم، ووجوب طاعته عليهم، وقال ابن عباس وعطاء: يعني إذا دعاهم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ودعتهم أنفسهم إلى شيء كانت طاعة النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أولى بهم من أنفسهم»(٣).

٤ـ قال ابن الجوزي في تفسيره: «أي: أحق، فله أن يحكم فيهم بما يشاء، قال ابن عباس: إذا دعاهم إلى شيء، ودعتهم أنفسهم إلى شيء، كانت طاعته أولى من طاعة أنفسهم، وهذا صحيح؛ فإنّ أنفسهم تدعوهم

---

(١) الطبري، جامع البيان: ج٢١ ص١٤٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج٣ ص٤٧٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) البغوي، تفسير البغوي: ج٣ ص٥٠٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

إلى ما فيه هلاكهم والرسول [عليه السلام] يدعوهم إلى ما فيه نجاتهم»[1]، والعبارة ذاتها أوردها الخازن في تفسيره[2].

٥ـ قال النسفي في تفسيره للآية: **«أي أحق بهم في كلّ شيء من أُمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، فعليهم أن يبذلوها دونه ويجعلوها فداءه»**[3].

٦ـ قال الشوكاني في فتح القدير، بعد أن ذكر عبارة قريبة من عبارة النسفي المتقدمة: **«وبالجملة: فإذا دعاهم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدّموا ما دعاهم إليه، ويؤخّروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه فوق طاعتهم لأنفسهم، ويقدّموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم»**[4].

والمضمون ذاته ذكره الصابوني في تفسيره[5].

٧ـ قال القاضي عياض في كتابه (الشفا): **«قال أهل التفسير (أولى بالمؤمنين من أنفسهم): أي ما أنفذه فيهم من أمر فهو ماض عليهم، كما يمضي حكم السيد على عبده»**[6].

وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة

(١) ابن الجوزي، زاد المسير: ج٦ ص١٨٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٢) الخازن، تفسير الخازن: ج٥ ص١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٣) النسفي، تفسير النسفي: ج٣ ص٢٩٧، الناشر: دار النفائس ـ بيروت.
(٤) الشوكاني، فتح القدير: ج٤ ص٢٦١، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.
(٥) الصابوني، صفوة التفاسير: ج٢ ص٤٧٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٦) القاضي عياض، الشفا: ج١ ص٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام في حديث الغدير؛ وذلك لأنّ النبي صلى الله عليه وآله قد جعل ولاية علي عليه السلام على المؤمنين متفرّعة عن ولايته صلى الله عليه وآله، حيث قال: «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: ألست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللّهم وال من والاه، اللّهم عاد من عاداه**»[١]، قال الألباني في حكمه على الحديث: «**صحيح**»[٢].

وقال في لفظ آخر للحديث: «**إنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قام بحفرة الشجرة بخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيّها الناس! ألستم تشهدون أنّ الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: ألستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإن هذا مولاه**»[٣].

والتفريع بالفاء في سياق الحديث صريح في أنّ المراد إثبات ولاية النبي صلى الله عليه وآله على المؤمنين لعلي عليه السلام، وهذا صريح في أنّ الحديث بصدد إثبات وجوب الانقياد والطاعة لعلي عليه السلام؛ وذلك لأنّ ولاية النبي صلى الله عليه وآله هي ولاية طاعة وانقياد وتسليم بصريح الآيات القرآنية وأقوال المفسرين المتقدّمة.

---

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص٣٦ ح١١٦، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج٢ ص٩٠٧، الناشر: دار الصميعي. قال محقق الكتاب في الهامش: «إسناده حسن».

وكأن النبي صلى الله عليه وآله يريد أن يقول بأنّ ولايتي عليكم، التي أثبتها الله تعالى لي في القرآن الكريم، والتي هي ولاية إطاعة وتسليم، هي بعينها وبذاتها وبجميع خصائصها ثابتة لعلي عليه السلام.

ولا أدري كيف يجب على النبي صلى الله عليه وآله أن يعبّر لكي يقنع أمثال ابن تيمية والقفاري؟! وهل هناك ألفاظ أصرح مما ذكره النبي صلى الله عليه وآله، لإفهام الناس وجوب طاعة علي عليه السلام والانقياد لأوامره من بعده صلى الله عليه وآله؟!

الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ

إنّ الأحاديث الصحيحة تنصّ على نزول قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾(١) في واقعة الغدير قبل خطبة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «**نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب**»(٢).

وقد التزم ابن أبي حاتم في مقدّمة تفسيره بإخراج أصح الأخبار إسناداً، حيث قال: «**فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأشبهها متناً**»(٣).

وقال ابن تيمية في معرض حديثه عن مثل هذه التفاسير: «**باتفاق أهل**

---

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج٤ ص١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص١٤.

النقل من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة كتفسير ابن جريج وسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد وإسحاق وتفسير بقي بن مخلد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمّنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»[١].

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدي في أسباب النزول بسنده عن أبي سعيد الخدري أيضاً، وقال فيه: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في يوم غدير خمّ في علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)»[٢].

وقد التزم الواحدي[٣] أيضاً في مقدّمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٧ ص١٧٨ـ ١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

(٢) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص١٣٥، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه ـ القاهرة.

(٣) قال ابن خلكان في ترجمة الواحدي: «علي بن أحمد بن علي بن متويه الواحدي المتوي، صاحب التفاسير المشهورة، كان أستاذ عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنها، وذكرها المدرّسون في تدريسهم... وله كتاب أسباب النزول، والتحبير في شرح أسماء الله تعالى الحسنى... وكان الواحدي المذكور تلميذ الثعلبي صاحب التفسير... وعنه أخذ علم التفسير وأربى عليه، وتوفي عن مرض طويل في جمادى الآخرة سنة ثمان وستون وأربعمائة بمدينة نيسابور، رحمه الله تعالى». وفيات الأعيان: ج٣ ص٣٠٣ـ ٣٠٤، الناشر: دار الثقافة ـ بيروت.

وقال عنه الذهبي: «الواحدي، الإمام العلامة، الأستاذ، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب (التفسير) وإمام علماء التأويل، من أولاد التجار، وأصله من ساوه... ولأبي الحسن كتاب: أسباب النزول، مروي... وكان طويل الباع ⇦

الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «وذلك الذي حدا بي إلى إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبو هذا الشأن والمتكلمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدّوا في تحفّظه بعد السماع والطلب»(١).

وأخرج ابن عساكر الحديث بنفس المضمون:

وسند الحديث كالتالي: «أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهري، نا أبو محمد المخلّدي، أنا أبو بكر محمد بن حمدون، أنا محمد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حمّاد سجادة، نا علي بن عابس، عن الأعمش وأبي الجحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري»(٢).

وكل من في السند، فهو ممن يحتجّ به إلاّ من جهة علي بن عابس،

⇨

في العربية واللغات... تصدر للتدريس مدّة، وعظم شأنه... قال أبو سعد السمعاني: كان الواحدي حقيقاً بكل احترام وإعظام، لكن كان فيه بسط لسان في الأئمة... مات بنيسابور في جمادي الآخرة، سنة ثمان وستين وأربع مئة، وقد شاخ» سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص٣٣٩-٣٤٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال اليافعي في مدحه ومدح تصانيفه: «الإمام المفسر أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، أستاذ عصره في النحو والتفسير، تلميذ أبي إسحاق الثعلبي، وأحد من برع في العلم، وصنف التصانيف الشهيرة المجمع على حسنها، والمشتغل بتدريسها والمرزوق السعادة فيها». مرآة الجنان وعبرة اليقظان: ج٣ ص٩٦، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

(١) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص٥، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وسوف يأتي الكلام عنه:

أمّا أبو بكر وجيه بن طاهر:

فقد قال عنه الذهبي: «**الشيخ العالم العدل، مسند خراسان، أبو بكر أخو زاهر، الشحّامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية**»[١].

وأمّا أبو حامد الأزهري:

فقد ذكره الذهبي بقوله: «**العدل المسند الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمد بن أزهر الأزهري النيسابوري الشروطي، من أولاد المحدثين ... وله أصول متقنة، حدّث عنه زاهر ووجيه ابنا طاهر**»[٢].

وأمّا أبو محمد المخلّدي:

فقد قال عنه الذهبي: «**الإمام الصادق المسند ... العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات**»[٣].

وأمّا محمد بن خلدون:

فهو محمد بن حمدون بن خالد، قال الذهبي: «**الحافظ الكبير أبو بكر النيسابوري أحد الأثبات ... قال الحاكم كان من الثقات الأثبات الجوّالين في الأقطار**»[٤].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٢٠ ص١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج١٨ ص٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ج١٦ ص٥٣٩.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص٧٠٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. وأنظر: سير أعلام النبلاء: ج١٥ ص٦١.

وأمّا محمد بن إبراهيم الحلواني:

فقد ذكره الخطيب البغدادي بقوله: «**أبو بكر الحلواني، قاضي بلخ، سكن بغداد وحدّث بها ... وكان ثقة**»(١).

وأمّا الحسن بن حماد سجّادة:

فقد قال عنه الذهبي: «**ثقة صاحب سنة**»(٢)، وقال عنه ابن حجر: «**صدوق من العاشرة**»(٣).

وأمّا علي بن عابس:

فتضعيفهم له لم يكن باتهامه بما يُسقط حديثه عن الاعتبار كالوضع والكذب وما شابه ذلك، ولذا جعلوا حديثه مما يكتب ويعتبر به، قال ابن عدي: «**ولعلي بن عابس أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه**»(٤)، وقال الدارقطني: «**يُعتبر به**»(٥).

وأخرج له أحمد في مسنده بعض الأحاديث(٦) وكذلك أخرج له الترمذي في سننه، ولم يضعّف الحديث من جهة علي بن عابس، وإنّما قال

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١ ص٤١٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج١ ص٣٢٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٠٢ـ٢٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٥ ص١٩٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٠٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٦) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٣٤٨، الناشر : دار صادر ـ بيروت.

عنه: «**هذا حديث غريب لا نعرفه إلاّ من حديث مسلم الأعور، ومسلم الأعور ليس عندهم بذاك القوي**»[١].

كما أخرج له الحاكم في جملة من الموارد[٢]، وابن أبي حاتم في تفسيره[٣].

فتضعيفهم له يعدّ من التضعيف الخفيف؛ ولذا عبّر ابن معين بقوله: «**كأنه ضعيف**»[٤].

نقول: الذي يقوى في النفس أنّ منشأ الكثير من التضعيفات هو روايته لبعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وبيان حقوقهم، ولذا حينما يتعرضون لترجمته يذكرون ما يرويه عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد، قال: «**لما نزلت: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فأعطاها فدك**»[٥]، وكأنّ تلك المرويّات تعدّ منقصة له وطعناً في وثاقته.

ولا غرابة في ذلك، فإن مضامين مثل تلك الأحاديث يصطدم مع مسلّمات عندهم لا يمكن تجاوزها، ومن هنا قال الذهبي في الميزان بعد نقله لهذا الحديث في ترجمة علي بن عابس: «**قلت: هذا باطل**»[٦].

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٠٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١١٢، ص٣٨١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج٤ ص١٣٢٨، ص١٣٣٥، ج٦ص١٧٤٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٣٠١ـ ٣٠٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) أنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٥ ص١٩٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٣٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٣٤.

وليس ببعيد أنّ تلك الأحاديث التي تتحدث عن فضائل أهل البيت عليهم السلام هي التي يقصدها ابن عدي في كلامه المتقدّم حين قال: ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب؛ فغالباً ما يعبّرون عن روايات الفضائل بالغرائب أو الطامات أو ما شابه ذلك.

من هنا لا نجد سبباً وجيهاً للأخذ بتلك التضعيفات في حقّ علي بن عابس لكي نسقط حديثه عن الاعتبار، ولو تنزّلنا معهم وقبلنا التضعيفات في حقه، فإنّها مع ذلك لا تمنع حديثه عن كونه قابلاً للاعتماد عليه مع المتابعات والشواهد، فلو وجد له شاهد أو متابع يصبح حديثه حسناً لغيره ويتمّ قبوله.

وفي المقام توجد عندنا طائفة كبيرة من الروايات التي تلتقي مع روايته التي مفادها أن آية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ قد نزلت في عليّ عليه السلام في غدير خمّ، وهذه الطائفة من الروايات قد رويت عن عدّة من الصحابة من غير طريق أبي سعيد الخدري، والتي يمكن أن يكون واحداً منها على أقلّ تقدير شاهداً لحديث علي بن عابس.

ومن أحاديث تلك الطائفة: ما رواه الثعلبي مسنداً عن ابن عباس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ...﴾، قال: «**نزلت في علي (رض)**»[1]، وما أخرجه الحاكم الحسكاني بسنده عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «**لمّا أسري إلى السماء سمعت نداءً من تحت العرش: أنّ علياً راية الهدى وحبيب من يؤمن بي، بلّغ يا محمد، قال: فلمّا نزل النبيّ (صلّى الله**

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج٤ ص٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

عليه وسلّم) أسرّ ذلك، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في عليّ بن أبي طالب»[١]، وما أخرجه بسنده أيضاً عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، قال: «نزلت في عليّ، أمر رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أن يبلّغ فيه، فأخذ رسول الله بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم والِ من ولاه وعاد من عاده»[٢]، ثم قال الحسكاني عن هذا الحديث: «رواه جماعة عن الحبري، وأخرجه السبيعي في تفسيره عنه، فكأنّي سمعته من السبيعي، ورواه جماعة عن الكلبي، وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب دعاء الهداة إلى أداء حق الموالاة، من تصنيفي، في عشرة أجزاء»[٣].

وأخرج الحاكم الحسكاني بعد ذلك أيضاً حديثاً بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: «سمعت رسول الله (ص) يقول يوم غدير خم وتلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ثم رفع يديّه حتى يرى بياض أبطيه، ثمّ قال: ألا من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهم والِ من ولاه وعاد من عاداه، ثمّ قال: اللّهم اشهد»[٤].

وما أخرجه ابن مردويه عن ابن مسعود، قال السيوطي: «وأخرج ابن

---

(١) الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج١ ص٢٤٩، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٥١ـ ٢٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٢٥٢.

(٤) المصدر نفسه.

مردويه عن ابن مسعود، قال: كنّا نقرأ على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يا أيّها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك إنّ علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس»[١].

وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير عدداً من الحفّاظ ممن ذكروا هذه الرواية[٢].

فهذه الطرق الكثيرة للرواية والتي تنتهي إلى أكثر من صحابي، فهي إن لم تشكّل مع رواية أبي سعيد الخدري المتقدمة قرينةً قويةً على صحّة صدورها، فلا أقلّ من وجود طريق واحد منها يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه علي بن عابس، مما يرفعه إلى مرتبة الحسن لغيره، فيصحّ الاحتجاج بحديثه على مباني أهل السنة.

وأمّا أبو الجحّاف:

فقد قال عنه الذهبي: «**وثّقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليله**»[٣].

وأمّا عطية العوفي[٤]**:**

فقد روى له البخاري في الأدب المفرد وروى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال عنه ابن حجر في التقريب: «**صدوق يخطئ كثيراً**»[٥].

---

(١) السيوطي، الدر المنثور: ج٢ ص٢٩٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) الأميني، الغدير: ج١ ص٢١٤ـ ٢٢٣، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج١ ص٣٨١ـ ٣٨٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة.

(٤) تقدم ذكر بعض التوثيقات بحقه، لكن بنحو مختصر، راجع: ص٤١ـ ٤٢.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٦٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وقال المزّي في ترجمته لعطية العوفي: «**وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: صالح**»[١]، وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة، وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الصوم عن عطية العوفي: «**رواه أحمد وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام وقد وثق**»[٢].

وقال الملا علي القاري في شرحه لمسند أبي حنيفة عند تعليقه على طرق بعض الروايات: «**ذكر إسناده عن عطية بن سعد العوفي، وهو من أجلاء التابعين**»[٣].

وقال ابن حجر: «**وقال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبّ، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولّي عمر بن هبيرة العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١)** [بعد المائة]، **وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة**»[٤].

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «**وكان شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج**»[٥].

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٠ ص١٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٣ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٣) ملاّ علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٧ ص٢٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٧ ص٤٢٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وقد أخرج له الترمذي في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقه على بعض الأحاديث التي وقع في طريقها عطية العوفي: «**هذا حديث حسن غريب**»[١]، وقد حسّن له أحاديث أُخرى قال عنها: «**هذا حديث حسن**»[٢]، بل إن الترمذي صحّح لعطية العوفي جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «**هذا حديث حسن صحيح**»[٣].

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعي الكبير عطية العوفي، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجرح مبهم غير مفسّر في بعض الكلمات؛ لأنّه قد تقرّر في قواعد علوم الحديث أن الراوي إذا ورد في حقّه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهماً وغير مفسّر ينبغي ردّه وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقّه.

قال ابن حجر: «**والجرح مقدّم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً**»[٤].

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبّلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سبّ علي عليه السلام، ولعلّه يحظى بتوثيقهم لو أطاع

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج١ ص٢٩٦ وج٤ ص٧ـ ٨ وج٥ ص٢٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج٢ ص٣٢ وج٣ ص٢٢٨ وج٤ ص٤٦ و٩٦ وج٥ و ١٣٠ و١٣٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص٨٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر: ص١٤٣، الناشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة.

السلطان ووافق الحجاج على أن يسبّ علياً عليه السلام.

وقد أخرج الثعلبي نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حقّ علي عليه السلام بأربعة طرق، فلاحظ[١].

والحاصل: أن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله ممن يحتجّ بهم، وهو يتضمّن نزول قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ**﴾ في علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يجب على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تبليغه في يوم الغدير، حيث تبيّن الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله فلا يكون قد بلّغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلاّ لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمّة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأن الإمامة الإلهية بعد النبي صلى الله عليه وآله هي التي تتكفل قيادة الأمّة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها.

الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة

إنّ الأحاديث الصحيحة تنصّ أيضاً على نزول قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِيناً فَمَنِ**

---

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج٤ ص٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١] بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدّم إخراجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست وليّ المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فانزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»[٢].

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن المراد من قول النبي صلى الله عليه وآله: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» هو إثبات الإمامة والخلافة لعلي عليه السلام من بعده صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلاّ مقام الخلافة والإمامة في الأُمّة؛ لأنّ الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأُمّة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

شبهة ابن كثير حول سبب نزول الآية

بعد أن أورد ابن كثير في تفسيره رواية عمر بن الخطاب ـ الآتي ذكرها ـ والتي تتعرض لسبب نزول آية الإكمال، وأنه بعرفة يوم الجمعة، قال: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس، ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقول: ليس

(١) المائدة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وسوف يأتي تصحيح سند هذا الحديث، أُنظر: ص٢١١ـ٢١٣.

بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل: إنها نزلت على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في مسيره إلى حجة الوداع، ثم رواه من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس. قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوم غدير خمّ حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنّه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه عليه السلام من حجة الوداع. ولا يصحّ لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم جمعة»[١].

وقال ابن كثير أيضاً في سيرته وتاريخه: «فأمّا الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: لما أخذ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خمّ، من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً. فإنّه حديث منكر جداً، بل كذب؛ لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة، ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) واقف بها»[٢].

---

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج٢ ص١٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٤٢٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الجواب عن هذه الشبهة

أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين

إنّ تكذيب ابن كثير للحديث النبوي الصحيح الوارد في بيان سبب نزول الآية المباركة، اعتماداً على ما أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب، من أن الآية نزلت في يوم عرفة، لا يخلو من تحامل على سنّة النبي صلى الله عليه وآله الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، وذلك لما تقدّم من صحّة حديث أبي هريرة.

ثانياً: تعدد أسباب النزول

إنّ الذي يشهد على بطلان كلام ابن كثير، هو أنّ الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة؛ لأسباب كثيرة، كتعظيم شأنها أو تعدّد أسباب نزولها أو نحو ذلك، وقد صرّح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «**وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه؛ وهذا كما قيل في الفاتحة نزلت مرتين، مرة بمكة وأخرى بالمدينة**»(١).

ثم استشهد الزركشي على صحّة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجامع الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال الزركشي: «**ومثله ما في الصحيحين، عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنها نزلت لما سأله**

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج١ ص٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت.

اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة (سبحان)[١] وهي مكّية بالاتفاق، فإن المشركين لمّا سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف، قيل ذلك بمكّة، وأن اليهود أمروهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أنّها جواب للمشركين بمكة، وأنّها جواب لأهل الكتاب بالمدينة» ثم قال: «والحكمة في هذا كلّه: أنّه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمّنها، فتؤدّى تلك الآية بعينها إلى النبي (صلّى الله عليه وسلّم) تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمّن هذه ... وما يذكره المفسّرون من أسباب متعدّدة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لا سيما وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنّه يريد بذلك أنّ هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها»[٢].

ثم إنّ البخاري ومسلماً قد ذكرا في صحيحيهما أسباباً وأزمنة وأمكنة متعدّدة ومختلفة لنزول آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، والشواهد على ذلك كثيرة:

فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه تفسيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ

(١) أي سورة الإسراء.

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج١ ص٣٠ـ ٣٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت.

الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً﴾[١]، حيث أورد سببين مختلفين زماناً ومكاناً وموردًا لنزول الآية الكريمة:

السبب الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «**فيّ أنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عمّ لي، قال النبي (صلّى الله عليه وسلّم): بيّنتك أو يمينه ...**»[٢].

السبب الثاني: ما أخرجه عن عبد الله بن أبي أوفى: «**أنّ رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يعطه، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَناً قَلِيلاً﴾**»[٣].

ونحن نوجّه سؤالنا لابن كثير، ونقول: هل يجرؤ على إبطال ما في البخاري لتضارب أسباب النزول فيه، ويقول: إنّه حديث منكر جداً، بل كذب، كما فعل ذلك في حديث الغدير، استناداً إلى مخالفة سبب النزول ومكانه لما هو موجود في الصحيحين؟!

وأمّا بالنسبة إلى اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، فموارده كثيرة جداً، ومن تلك الموارد ما أخرجه البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب، قال: «**مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر (رضي الله عنه) فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قال معاوية: نزلت في**

---

(١) آل عمران: ٧٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١٦٦ ح٤٥٤٩، الناشر: دار الفكر.

(٣) المصدر نفسه: ج٥ ص١٦٧ ح٤٥٥١.

أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذاك..»[١]، وأخرج أيضاً في كتاب الحجّ في صحيحه الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا**﴾[٢][٣].

إذن بناءً على هذا البيان قد تكون آية الإكمال نزلت مرتين، إحداها في يوم عرفة والأُخرى في يوم الغدير، ولعلّ اليهودي الذي كان في مجلس الخليفة عمر بن الخطاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، ولكن الخليفة أجابه بنزولها في يوم عرفة، وربما أجاب بذلك لغلق الباب أمام ما كان يرمي إليه اليهودي، حيث إن البخاري ومسلماً أخرجا في صحيحيهما عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب: «**أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرؤونها، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسلام دِيناً﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي (صلّى الله عليه وسلّم) وهو قائم بعرفة يوم الجمعة**»[٤].

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٢ ص١١١ ح١٤٠٦، كتاب الزكاة، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص١٦٩ـ ١٧٠ ح١٦٤٣، كتاب الحج. وأُنظر أيضاً: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٤ ص٦٩ ح٢٩٦٨، كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص١٦ ح٤٥. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٨ ص٢٣٩ ح٧٤٢٠.

وهذا الجواب من عمر بن الخطاب لا غرابة فيه؛ لأنّه إذا قال بأنّ اليوم الذي نزلت فيه الآية هو الثامن عشر من ذي الحجة وفي غدير خمّ، فإنّه يكون قد أقرّ لعليعليه السلام بالخلافة والإمامة، وهذا ما لا يرتضي الخليفة ذكره في الملأ العام، ولا يريد أن يستذكر قوله لعليعليه السلام: «**بخ بخ لك يا بن أبي طالب**» في يوم الغدير، كما تقدّم في الحديث عن أبي هريرة[1].

والحاصل: أنّ مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيحي البخاري ومسلم في تعيين سبب النزول، ليس فيه أي محذور يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدّد وتغاير أسباب وأزمنة وأمكنة النزول للآية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

ثالثاً: معارضة رواية عمر للأحاديث الصحيحة

إنّ رواية عمر بن الخطاب المتقدمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الواردة في المقام، نشير فيما يلي إلى بعضها:

١ـ نزول الآية في يوم الإثنين

لقد ورد في رواية عمر بن الخطاب أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة، مع أن هذا يتنافى مع ما ورد عن ابن عباس بسند معتبر من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، أخرج الطبراني بسنده عن ابن لهيعة، عن

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، وسوف يأتي تصحيح سند هذا الحديث: ص٢١٠ـ ٢١١.

خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «ولد نبيّكم (صلّى الله عليه وسلّم) يوم الإثنين، ويوم الإثنين خرج من مكة، ودخل المدينة يوم الإثنين، وفتح بدراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ورفع الركن يوم الإثنين»[1].

وطريق هذا الحديث معتبر، لم يقع كلام في سنده إلاّ من جهة ابن لهيعة، قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بدراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. وفيه: ابن لهيعة وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات، من أهل الصحيح»[2].

ولكن هذا الكلام من الهيثمي غير تام، فإن ابن لهيعة من الثقات، فقد روى له مسلم في صحيحه مقروناً بعمرو بن الحارث[3] وروى له أبو داود[4] والترمذي[5] وابن ماجه[6]، وقد حسّن أحاديثه الترمذي[7].

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج١٢ ص١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج١ ص١٩٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٢ ص١١٠ ح١٣٠١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج١ ص٨٦ ج١ ص٩١، وموارد أُخرى، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي: ج١ ص٢٩، ج٢ ص٤٦، وموارد أُخرى، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٦) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص١٣٩، ص١٤٧، وموارد أُخرى.

(٧) الترمذي، سنن الترمذي: ج١ ص٢٩ـ ٣٠، ج٣ ص٩٨ وص١٠٢، ج٤ ص٢٤٤.

وقال عنه الحاكم: «وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة، إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»[١].

وقال المزي في تهذيب الكمال: «وقال ـ أبو عبيد الله الآجري ـ أيضاً: سمعت أبا داود يقول: أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدّث عنه أحمد بحديث كثير»[٢].

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة»[٣].

وقال أيضاً في التهذيب: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات ... وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط، وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنّما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»[٤].

وقال في لسان الميزان: «عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الغافقي أبو عبد الرحمن المصري قاضيها وعالمها ومسندها»[٥].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «ابن لهيعة الإمام الكبير قاضي الديار

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢ ص٣٩٠، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج١٥ ص٤٩٤، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٥٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٣٣١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٧ ص٢٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

المصرية وعالمها ومحدثها»(١).

وذكر ابن عدي في الكامل: **«أخبرنا العباس بن محمد بن العباس، سمعت أحمد بن عمرو بن المسرح يقول: سمعت بن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدّثه به، فقال له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدّثني به والله الصادق البارّ عبد الله بن لهيعة»**(٢).

وفي الجرح والتعديل: **«ثنا عبد الرحمن، حدّثني أبي، نا محمد بن يحيى بن حسان، قال: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إنّ الناس يقولون: احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»**(٣).

وقال العيني: **«وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»**(٤)، وقد حسّن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض الأحاديث: **«وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن»**(٥).

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: **«عبد الله بن لهيعة فإنّه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه**

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) عبد الله بن عدي، الكامل: ج٤ ص١٤٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٥ ص١٤٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) العيني، عمدة القاري: ج٧ ص١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج١ ص١٥٥، ج٤ ص١٨ وص٢٠ وص٣١ وص٨٢، وغيرها من الموارد، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، من أن الغالب على حديثه الصحة»[١].

فمن ضعّفه احتج بضعف اتقانه في مرحلة متأخرة، لكن الصحيح وثاقته مطلقاً كما صرح بذلك أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، قال: **«وابن لهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء ـ هو عبد الله بن عقبة الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه، وهو ثقة صحيح الحديث، وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه وتفهمنا كلام العلماء فيه فترجح لدينا أنّه صحيح الحديث ... وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه. وقال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع»**[٢].

إذن فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أن الآية نزلت في يوم الجمعة.

٢ـ نزول الآية ليلة جمع (ليلة المزدلفة)

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبيﷺ قائم بعرفات[٣]، يتقاطع

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٢٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج١ ص١٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص١٦ ح٤٥، كتاب الإيمان، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٨ ص٢٣٩ ح٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ويتنافى مع ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب، من أنّ الآية نزلت في ليلة جُمع (ليلة المزدلفة)، وهي ليلة العيد التي يزدلف فيها المسلمون من عرفات إلى منى، بعد إتمام الوقوف بعرفات، وذلك ما أخرجه مسلم عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «**قالت اليهود لعمر: لو علينا معشر يهود نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِيناً﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) حين نزلت، نزلت ليلة جمع ونحن مع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بعرفات**»[1].

فهل أنّ الآية نزلت في يوم الجمعة والنبيﷺ قائم بعرفة، أم أنّها نزلت ليلة جمع والنبيﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للمزدلفة إلى منى؟!!

٣ـ نزول الآية ليلة الجمعة

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبيﷺ قائم بعرفات، يتقاطع ويتنافى أيضاً مع ما رواه النسائي في سننه بسند صحيح، من أنّ الآية نزلت ليلة الجمعة، حيث أخرج عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «**قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لاتّخذناه عيداً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والليلة التي**

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٨ ص٢٣٨ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

أنزلت، ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بعرفات»[١]، وقال عنه الألباني: «**صحيح**»[٢].

٤ـ تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة

أخرج البخاري في صحيحه تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة، فأخرج عن طارق بن شهاب، قال: «**قالت اليهود لعمر: إنّكم تقرؤون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً، فقال عمر: إنّي لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) حين أنزلت. يوم عرفة وإنّا والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة، أم لا**»[٣].

وهناك إشكالات وتناقضات أُخرى في مضمون رواية عمر بن الخطاب، أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

الشاهد الرابع: قول النبي صلى الله عليه وآله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)

تقدّم أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال في حديث الغدير: «**اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وابغض من يبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله**» وقد تقدّم تصحيح الهيثمي وغيره لهذا المقطع من الحديث، حيث قال في زوائده: «**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير**

(١) النسائي، سنن النسائي (المجتبى): ج٥ ص٢٥١، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١٨٦ ح٤٦٠٦، كتاب تفسير القرآن، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

فطر بن خليفة، وهو ثقة»(١).

فالنبي صلى الله عليه وآله كما قال الأميني: أراد أن يبيّن في هذا المقطع من الحديث وجوب موالاة علي عليه السلام ومناصرته والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه، ويدعو الله تعالى أن يؤيد أنصاره ومواليه، ويخذل كلّ من يحاول خذلانه ومعاداته، وهذا المعنى لا يليق إلاّ بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلاّ لمن يكون له مقام الخلافة والإمامة والولاية على الأمّة، وهذا يعني أن النبي صلى الله عليه وآله أراد أن يثبت في حديث الغدير مقام الخلافة لعلي عليه السلام، ثم حاول أن يحثّ الناس على موالاته واتباعه ونصرته، ويردعهم عن خذلانه ومعاداته.

فالنبي صلى الله عليه وآله لما صدع بما خوّل الله سبحانه وصيّه من المقام الشامخ بالرئاسة العامة على الأمّة جمعاء، والإمامة المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أن تمام هذا الأمر بتوفر الجنود والأعوان وطاعة أصحاب الولايات والعمّال، مع علمه بأنّ في الملأ من يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقده، وفي زمر المنافقين من يضمر له العداء لأوتار جاهلية، وستكون من بعده هنات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحق علياً عليه السلام أن يسعفهم بمبتغاهم، لعدم الحنكة والجدارة فيهم فيقلبون عليه ظهر المجن، وقد أخبر صلى الله عليه وآله مجمل الحال بقوله: «إن تؤمروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

فاعلين تجدوه هادياً مهدياً»[1]، وفي لفظ: «**إن تستخلفوا علياً ـ وما أراكم فاعلين ـ تجدوه هادياً مهدياً**»[2].

فطفق صلى الله عليه وآله يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتم له أمر الخلافة، وليعلم الناس أنّ موالاته مجلبة لموالاة الله سبحانه، وأنّ عداؤه وخذلانه مدعاة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحق وأهله، ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلاّ فيمن هذا شأنه، ولذلك إنّ أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم لبعض لم يؤثر فيهم هذا القول، فإنّ منافرة بعضهم لبعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأُمّة، وبالتثبط عنه يكون فتّ في عضد الحق وانحلال لعرى الإسلام[3].

الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين

إنّ ولاية علي عليه السلام في حديث الغدير جاءت في سياق حديث الثقلين، حيث قال النبي صلى الله عليه وآله: «**إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تُخلّفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن،**

(1) أُنظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج1 ص109، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(2) أُنظر: المتقي الهندي، كنز العمال: ج11 ص630، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج1 ص83، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(3) أُنظر: الأميني، الغدير: ج1 ص372ـ 373، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

ثم أخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: من كنت مولاه فهذا وليّه ...»[١].

وسياق هذا الحديث واضح الدلالة على أنّ النبيﷺ أراد أن ينصّب بحديث الغدير، الخليفة من بعده، فهوﷺ بعد أن بين الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأُمّة والرسالة الإسلامية، وحثّ الناس على التمسّك بهما لأجل النجاة من الهلكة والورود عليهﷺ عند الحوض، بعد ذلك كلّه أراد النبيﷺ أن يعيّن للمسلمين الرجل الأول من العترة ـ التي لا تفارق القرآن الكريم ـ وهو عليعليه السلام، علي الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبيﷺ لعموم المسلمين في مناسبات أُخرى: **«علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض».**

قال الحاكم: **«هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء، ثقة مأمون ولم يخرجاه»** ووافقه الذهبي في التلخيص[٢].

فالنبيﷺ قد ترك في أمته بعد وفاته كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، ثم بين وأوضح بعد ذلك أنّ أول العترة هو عليعليه السلام، ثم أمر بتولّيه ومناصرته، ونهى أصحابه عن خذلانه والتخلّف عن ركبه الذي لا يفترق عن القرآن أبداً.

إذن فالنبيﷺ قد ترك في أمته خليفتين، خليفة صامت وهو كتاب الله تعالى، وخليفة ناطق بالحقّ، وهو عليعليه السلام والعترة من بعده.

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٠٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. وقال الحاكم: **«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله».**

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص١٢٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

الشاهد السادس: تهنئة الصحابة لعلي عليه السلام

لقد بادر الصحابة لتهنئة علي عليه السلام على تتويجه بمقام الولاية، وقد تقدّم في الأحاديث السابقة أنّ أوّل من قام لتهنئة علي عليه السلام هو عمر بن الخطاب، حيث قال: «**بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم**»[1]، وهذا يكشف عن أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام مقاماً ومنزلة خاصة، استحق لأجلها التهنئة والمباركة من قبل الصحابة وسائر المسلمين، وليست هذه المنزلة إلاّ الولاية والخلافة.

قال أبو حامد الغزالي: «**أسفرت الحجة وجهها، وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدير خمّ، باتفاق الجميع، وهو يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر: بخ بخ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مولى، فهذا تسليم ورضى وتحكيم، ثم بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرياسة ... فعادوا إلى الخلاف الأول ونبذوه وراء ظهورهم واشتروا بهم ثمناً قليلاً**»[2].

والذهبي بعد أن ذكر العبارة المتقدمة للغزالي[3] قال: «**وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنّه رجع عنه، وتبع الحق، فإنّ الرجل من بحور العلم، والله أعلم**»[4].

---

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج8 ص284، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وسيأتي تصحيح هذا الحديث، فراجع: ص210ـ 211.

(2) الغزالي، مجموعة رسائل الأمام الغزالي، سر العالمين: ص483، الناشر: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

(3) يوجد خلاف يسير بين عبارة الغزالي التي نقلناها وبين ما نقله عنه الذهبي.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج19 ص328، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الشاهد السابع: استشهاد علي عليه السلام بحديث الغدير

إنّ ما قام به علي عليه السلام في الرحبة في الكوفة يدلّ بوضوح على ما ذكرناه، حيث جمع عليه السلام الناس وجملة من صحابة النبي صلى الله عليه وآله وناشدهم واستشهدهم على حديث الغدير، وذلك في مقام الردّ على من خالفه في أمر الخلافة، وهذا ما تقدّم نقله في الشبهة الأُولى بطرق كثيرة وصحيحة، منها ما تقدم عن أحمد في مسنده عن أبي الطفيل، قال: «**جمع علي (رضي الله تعالى عنه) الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا**»[1].

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «**رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة**»[2]، وقال حمزة أحمد الزين: «**إسناده صحيح**»[3].

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «**إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً**»[4].

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «**أخرجه أحمد وابن حبّان في**

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٣٧٠، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٤ ص٤٣٦، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة ـ القاهرة.

صحيحه، وابن أبي عاصم والضياء في المختارة» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»[١].

وهذا الاستشهاد من علي عليه السلام يدلّ على أنّ حديث الغدير مضمونه الخلافة وقيادة الأمّة، ولو لم يكن دليلاً على أحقّية علي عليه السلام بالخلافة لمّا صحّ الاستشهاد به والردّ على من خالف علياً عليه السلام وأنكر خلافته.

ويؤكّد ما ذكرناه أيضاً، ما أخرجه الحاكم في المستدرك عن إياس الضبي، عن أبيه، عن جدّه، قال: «**كنّا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك الله هل سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر. قال: فانصرف طلحة**»[٢]، فلو كان حديث الغدير لا دلالة فيه على الأحقّية بالخلافة وولاية الأمر، فلماذا يحتجّ به علي عليه السلام على طلحة لإثبات أحقّيته في ذلك؟ ولماذا لم يعترض طلحة على دلالة الحديث، كما اعترض ابن تيمية ومن تابعه؟!

الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير

إنّ الاهتمام الخاص من الله عزّ وجلّ ونبيه الأكرم صلّى الله عليه وآله بخطبة يوم الغدير دليل واضح على أنّ المراد من الولاية في حديثه هي الإمامة

---

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٤ ص٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص٣٧١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

والخلافة، قال الاميني في موسوعته الغدير: «كان للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث، لتتداوله الألسن وتلوكه أشداق الرواة، حتى يكون حجة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبليغ في حين مزدحم الجماهير، عند منصرف نبيهﷺ من الحج الأكبر، فنهض بالدعوة، وكراديس الناس وزرافاتهم من مختلف الديار محتفة به، فردّ المتقدم، وجعجع بالمتأخر، وأسمع الجميع[1] وأمر بتبليغ الشاهد الغايب، ليكونوا كلّهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مائة ألف، ولم يكتف سبحانه بذلك كلّه حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تتلامع مر الجديدين بكرة وعشياً، ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كلّ حين، وليعرفوا رشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم أن يأخذوا عنه معالم دينهم.

ولم يزل مثل هذه العناية لنبينا الأعظمﷺ، حيث استنفر أمم الناس للحج في سنته تلك، فالتحقوا به ثباً ثباً، وكراديس كراديس، وهوﷺ يعلم أنّه سوف يبلّغهم في منتهى سفره نبأ عظيماً، يقام به صرح الدين، ويشاد علاليه، وتسود به أمته الأمم، ويدبّ ملكها بين المشرق والمغرب،

---

(١) روى النسائي في كتاب الخصائص في إحدى طرق حديث الغدير عن زيد بن أرقم: «قال أبو الطفيل: سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟ فقال: وإنه ما كان في الدوحات أحد إلاّ رآه بعينيه وسمعه بأذنيه». خصائص أمير المؤمنينعليه السلام: ص٩٤، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.

وصححه الذهبي كما في البداية والنهاية لابن كثير: ج٤ ص٤١٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

لو عقلت صالحها، وأبصرت طريق رشدها[1]، ولكن ... ولهذه الغاية بعينها

---

(١) أخرج أحمد في مسنده عن زيد بن يثيع عن علي عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في حديث: «**وأن تؤمّروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم**» أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

وروى الخطيب البغدادي في تاريخه بإسناده عن حذيفة في حديث (حذف صدره وزيد عليه) عن النبي صلى الله عليه وآله: «**وإن ولّيتموها (الخلافة) علياً وجدتموه هادياً مهدياً، يسلك بكم على الطريق المستقيم**».

وفي رواية أبي داود: «**إن تستخلفوه [علياً] ولن تفعلوا ذلك، يسلك بكم الطريق وتجدوه هادياً مهدياً**». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١ ص٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وفي حديث أبي نعيم في الحلية عن حذيفة، قال: «**قالوا: يا رسول الله إلاّ تستخلف علياً؟ قال: إن تولّوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق المستقيم**»، وفي لفظ آخر: «**وإن تؤمّروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم**». حلية الأولياء: ج١ ص٦٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وفي كنز العمال عن فضائل الصحابة لأبي نعيم، وفي حليته: «**إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجّة البيضاء**» المتقي الهندي، كنز العمال: ج١١ ص٦٣٠. أبو نعيم، حلية الأولياء: ج١ ص٦٤. وأخرجه الحافظ الكنجي الشافعي في الكفاية بهذا اللفظ وبلفظ أبي نعيم الأول، وفي الكنز عن الطبراني، وفي المستدرك للحاكم: «**إن ولّيتموها علياً فهاد مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم**». الكنجي الشافعي، كفاية الطالب: ص٦٧. المتقي الهندي، كنز العمال: ج٦ ص١٦٠. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٤٢.

وروى الخطيب الخوارزمي في المناقب مسنداً عن عبد الله بن مسعود، قال: «**كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أصحر فتنفس الصعداء، فقلت: يا رسول الله، مالك تتنفس؟ قال: يا بن مسعود، نعيت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: أبا بكر فسكت، ثم تنفس، فقلت؟ مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعيتَ إليّ نفسي. فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: من؟ قلت: عمر بن الخطاب. فسكت، ثم تنفّس، قال: فقلت: مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعيت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: أوه ولن تفعلوا إذاً أبداً، والله لئن فعلتموه ليدخلنّكم الجنة**». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص١١٤، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

لم يبرح أئمّة الدين (سلام الله عليهم) يهتفون بهذه الواقعة، ويحتجّون بها لإمامة سلفهم الطاهر، كما لم يفتأ أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بنفسه يحتجّ بها طيلة حياته الكريمة، ويستنشد السامعين لها من الصحابة الحضور في حجة الوداع، في المنتديات ومجتمعات لفائف الناس، كلّ ذلك لتبقى غضة طرية، بالرغم من تعاور الحقب والأعوام، ولذلك أمروا شيعتهم بالتعيّد في يوم الغدير والاجتماع وتبادل التهاني والبشائر، إعادة لجدة هاتيك الواقعة العظيمة»[1].

والشواهد والأدلة في هذا المجال كثيرة جدّاً، وهي بأجمعها تكشف عن دلالة حديث الغدير على مسألة الخلافة والإمامة، بل إنّ بعض تلك الشواهد المتقدّمة عبارة عن ألفاظ صريحة من النبي صلى الله عليه وآله تضمّنها حديث الغدير، وهي تدلّ بوضوح كامل على أن النبي صلى الله عليه وآله قد نصّب علياً عليه السلام إماماً وخليفة من بعده بأمر من الله تعالى أنزله في كتابه الكريم.

وبعد هذه الدلالات والألفاظ والقرائن والشواهد الصريحة، يتّضح بطلان قول ابن تيمية المتقدّم حول حديث الغدير: «**فإن قاله فلم يرد به الخلافة قطعاً؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه**»، وكذا يتّضح بطلان قول القفاري: «**ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع، أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ**» فإنّ هذا الكلام لا قيمة له، بعد أن عرفنا الدلائل الواضحة في حديث الغدير على مسألة الخلافة والاستخلاف.

---

(١) الأميني، الغدير: ج١ ص١٢ـ١٣، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة: ضعف حديث الحسن بن الحسن

وأمّا الحديث الذي ذكره القفاري عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، نقلاً عن كتاب الاعتقاد للبيهقي، حيث قال: «**لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ـ كما يروي البيهقي**[(١)] **ـ حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أما والله إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إن كان يعني بذلك الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)**»[(٢)].

فالجواب عليه من وجوه:

أوّلاً: لم يكن الحديث مما نقلته الشيعة الإمامية، بل هو من الأحاديث التي ذكرها بعض علماء السنة في كتبهم، فلا يمكن الاحتجاج به على الشيعة، والاحتجاج به يخالف المنهج الذي ادّعى القفاري الالتزام به، وهو أن يكون الاستدلال والردّ على الشيعة من كتبهم.

وثانياً: الظاهر أنّ فضيل بن مرزوق قد سمع الحديث من الحسن المثلث،

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(٢) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٢، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

أي الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وليس من الحسن المثنى، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ الحسن المثلث هو الذي يعدّ من شيوخ فضيل بن مرزوق كما في تهذيب الكمال[١]، وهو لا يحظى بمرتبة عالية من التوثيق عند علماء الجرح والتعديل لأهل السنة، بل هو مقبول كما قال عنه ابن حجر[٢].

ثالثاً: إنّ سند هذا الأثر المنقول غير صالح للاحتجاج من ناحية سندية وفق آراء أهل الجرح والتعديل عند أهل السنة، فإنّ البيهقي أخرجه في كتابه الاعتقاد: عن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الوهاب، عن جعفر بن عون، عن فضيل بن مرزوق، قال: «**سمعت الحسن بن الحسن**»[٣].

أمّا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، فهو بهذا العنوان مجهول، بل مهمل لم يرد له أي مدح أو توثيق.

وأمّا فضيل بن مرزوق، فقد اختلف فيه، قال عنه الذهبي: «**قال النسائي: ضعيف، وكذا ضعّفه عثمان بن سعيد ... وقال ابن حبّان: منكر الحديث جدّاً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات**»[٤].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج٣ ص٣٠٥ـ٣٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٢٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أنظر: البيهقي، الاعتقاد: ص٣٥٥، الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٣٦٢، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وقال عنه أيضاً في المغني في الضعفاء: «**ضعفه النسائي وابن معين أيضاً، قال الحاكم: عيب على مسلم إخراجه في الصحيح**»(١).

وقال ابن أبي حاتم: «**سألت أبي عن فضيل بن مرزوق، فقال: هو صدوق صالح الحديث، يهمّ كثيراً، يكتب حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا**»(٢).

رابعاً: لو فرضنا صحة هذا الحديث جدلاً، فهو لا يعدو كونه رأياً خاصاً للحسن بن الحسن، وهو ممن لا تعتقد الشيعة بعصمته ولا بحجّية قوله عليهم، فكيف يحتجّ برأيه عليهم؟!!

---

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء: ج٢ ص١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٧ ص٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة الخامسة: حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي باطناً وظاهراً

قال القفاري نقلاً عن ابن تيمية: «وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنّه يستحق الموالاة باطناً وظاهراً، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنّه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) له موال وهم صالحو المؤمنين»[1].

بيان الشبهة

إنّ حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي الباطني كما هو ثابت له ظاهراً، ومن هنا فهو يستحق الموالاة، ظاهراً وباطناً، وبهذا الحديث يردّ رسول الله صلى الله عليه وآله على ما يقوله الخوارج والنواصب الذين يعتقدون أن إيمان علي عليه السلام ظاهري فقط، فيكون إخباراً غيبياً عمّا سيقع من الخوارج.

فلا يدلّ على أنّه مولى المؤمنين الوحيد، كيف ذلك والرسول له موال يوالونه ويواليهم، وهم المؤمنون الصالحون.

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٠ الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الجواب:

أولاً: لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عليه السلام

إنّ حديث الغدير ـ بألفاظه وزوائده المختلفة والمتعددة ـ ليس فيه أي دلالة على أنّه جاء للردّ على من يبغض علياً عليه السلام من النواصب وغيرهم، أو أنّه جاء رداً على ما سيبدر من الخوارج في تكفيرهم لعلي عليه السلام ومحاربته؛ إذ لم نلاحظ في عدد من تلك الطرق ـ التي صححنا أسانيدها ـ أية قرينة تشير إلى هذا المعنى، خصوصاً وأن ورود الحديث في غدير خمّ وما احتف به من قرائن وشواهد داخلية وخارجية ـ تقدّم ذكرها ـ تجعل الباحث يستبعد هذه الفكرة التي زعمها ابن تيمية، بل تلك الشواهد تثبت أنّ الحديث إنّما جاء لإثبات مقام الخلافة والإمامة لعلي عليه السلام.

ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل غايته الخلافة

من الثابت لكل باحث في التراث الإسلامي أنّه لم يرد في حق أحد من الصحابة بقدر ما ورد بحق أمير المؤمنين عليه السلام وعلو منزلته[1]، وأنّه يحبّ الله

---

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في مستدركه: ج٣ ص١٠٧، بسنده عن محمد بن منصور الطوسي، يقول: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله) من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه».

وفي الاستيعاب لابن عبد البرّ، قال: «وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روى في فضائل علي بن أبي طالب». الاستيعاب: ج٣ ص١١١٥، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

⇦

ورسوله، ويحبه الله ورسوله[١]، وأنه مع الحق يدور معه حيثما دار[٢]، وأنه مع القرآن والقرآن معه[٣]، وأنه سيّد العترة التي قرنها مع القرآن في حديث الثقلين[٤]، وأنه الميزان في تمييز المؤمن عن المنافق[٥]، وغيرها من الأحاديث الصحيحة التي تقدّم ذكرها سابقاً، والتي تبيّن إيمان علي ظاهراً وباطناً فهل يحتاج الرسول صلى الله عليه وآله بعد كلّ هذا أن يجمع الناس في حرّ الهجير ليبيّن لهم إيمان علي باطناً وظاهراً بحديث **(من كنت مولاه ...)** وبشكل متكرر، ليردّ بذلك على ما سيقوله فيه أعداؤه، من النواصب والخوارج؟!! إن

⇨

وقال ابن الجوزي: «**قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه**»، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر- بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص ١٢٠ ح٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٧ ص٢٣٥، وقال عنه: «**رواه البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح**». وقال الأميني: «**الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي هو سعيد بن شعيب الحضرمي، قد خفي عليه لمكان التصحيف، ترجمه غير واحد**». الغدير: ج٣ ص١٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٣٢-١٣٣ ح٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أخرج النيسابوري بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه: «**ما كنا نعرف المنافقين إلاّ بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه**» قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**» المستدرك: ج٣ ص١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وفي صحيح مسلم عن علي عليه السلام: «... **لا يحبني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق**» صحيح مسلم: ج١ ص٦١ ح١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هذا ما لا يقبله المنطق والعقل السليم.

ثم نتساءل هل أنّ إيمان علي بن أبي طالب عليه السلام أخفى أو أقلّ وأضعف درجة من إيمان سائر الصحابة كي يحتاج النبي صلى الله عليه وآله إلى إثباته وبيانه لمبغضيه من الصحابة والمنافقين؟!!

ثالثاً: ليس مهمة النبي صلى الله عليه وآله التصدي لإثبات إيمان الصحابة

ثم إنّه لو كان على النبي صلى الله عليه وآله أن يتصدّى لإثبات إيمان أحد من أصحابه فيما لو كان له أعداء سينكرون إيمانه، لكان المفروض أن يتصدّى صلى الله عليه وآله لإثبات إيمان عثمان بن عفان، الذي أنكر الخوارج إيمانه وكفّروه ظاهراً وباطناً، بل هو قتل بأيد الصحابة أنفسهم، بعد أن ثاروا عليه.

الشبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

قال القفاري: «والمعنى الذي في الحديث يعمّ كلّ مؤمن، ولكن خصّ بذلك عليّاً (رضي الله عنه) لأنّه قد نقم منه بعض أصحابه، وأكثروا الشّكاية ضدّه حينما أرسله النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) إلى اليمن قبل خروجه من المدينة لحجّة الوداع، ولذلك قال البيهقي: ليس فيه إن صحّ إسناده نص على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دل على مقصود النبي (صلّى الله عليه وسلّم) من ذلك، وهو أنّه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إيّاه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته»[١].

الجواب عن الشبهة

إنّ هذه الشبهة التي ذكرها القفاري مقتبسة من كلام البيهقي في كتابه الاعتقاد، حيث قال: «وأمّا حديث الموالاة، فليس فيه إن صحّ إسناده نصّ على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبي (صلّى الله عليه وسلّم) من ذلك، وهو أنّه لمّا بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أن يذكر اختصاصه به ومحبّته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته، فقال: من كنتُ وليّه فعليّ وليّه»[٢].

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٢ـ ٨٤٣، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.
(٢) البيهقي، الاعتقاد: ص٣٥٤، الناشر: دار الآفاق الجديدة.

وقد أثار هذه الشبهة أيضاً ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)، حيث قال: «**خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة - يقال له غدير خمّ - فبيّن فيها فضل علي بن أبي طالب، وبراءة عرضه ممّا كان تكلّم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرّغ ﷺ من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بيّن ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذٍ، وكان يوم الأحد بغدير خمّ، تحت شجرة هناك، فبيّن فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه**»[1].

وكذلك أشار إلى هذه الشبهة ابن حجر المكي[2] والدهلوي[3].

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٢٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
وقال في موضع قبله: «**والمقصود أنّ علياً لمّا كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعليّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج. فلذلك ـ والله أعلم ـ لمّا رجع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) من حجّته، وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغدير خم، قام في الناس خطيباً، فبرّأ ساحة علي، ورفع من قدره ونبّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في نفوس كثير من الناس**». البداية والنهاية: ج٥ ص١٢٣.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج١ ص١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الآلوسي، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي: ص١٨٠، الناشر: المكتبة السلفية.

الجواب:

ولكي نجيب عن هذه الشبهة لابدّ لنا من دراسة قضية الشكوى وتحليل مضمونها أولاً.

دراسة وتحليل قضية الشكوى

إنّ من يطالع الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنة، يتبيّن له بوضوح أنّ علياً عليه السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرّة، ولا ربط لذلك من حيث الوثائق التاريخية والروائية المعتبرة بواقعة الغدير.

ففي المرّة الأُولى: ذهب إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاض الجيش الإسلامي بقيادته عليه السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طواعية، وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبي صلى الله عليه وآله في المدينة بأمر من خالد بن الوليد ليشكو علياً عليه السلام، فردّه النبي صلى الله عليه وآله، وبيّن فضل علي عليه السلام، وكان ذلك قبل خروج رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الحج، وفي هذا الخروج كانت الشكوى على علي عليه السلام قد وقعت في المدينة، كما يأتي تفصيله.

وفي المرّة الثانية: بعث النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن؛ للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه علي عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد.

وفي هذا الخروج لم تكن هناك شكوى من أحد في حقّ علي عليه السلام.

وفي المرّة الثالثة: خرج علي عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وفي هذا الخروج الثالث جعل علي عليه السلام أميراً على أصحابه، وقفل راجعاً إلى مكة، حيث التحق بالنبي صلى الله عليه وآله في حجة الوداع وأتمّ الحج معه، ثمّ أبدى بعض أصحابه في مكّة المكرّمة الشكاية على علي عليه السلام، فقام رسول

اللّهﷺ خطيباً، قال: «**أيّها الناس، لا تشكوا علياً، فو الله إنّه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله**»[١]، وفي هذا الخروج قد حصلت الشكوى في مكة المكرمة من بعض المسلمين.

كما أنّه يظهر من بعض الروايات التي ستأتي أنّ بعض المسلمين قد أظهر نفس الشكاية في المدينة، فزجرهم النبيﷺ وأمرهم أن لا ينتقصوا علياًعليه السلام، وسوف يتّضح أن لا صلة لهذه الشكايات بقضيّة الغدير إطلاقاً.

ولكي يتبين صحّة ما ذكرناه من التسلسل التاريخي لعدد مرات خروج عليعليه السلام إلى اليمن، داعياً للإسلام تارة، وأخرى قاضياً، وثالثة جابياً للصدقات، سنحاول أن نستعرض الروايات والأحاديث التي ذُكرت في هذا المجال:

أولاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام

أ ـ رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى البراء، قال: «**بعثنا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه، فقال: مرْ أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقّب معك فليعقّب، ومن شاء فليُقبل، فكنت فيمن عقّب معه، قال: فغنمت أواقيَّ ذواتِ عدد**[٢]»[٣].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٨٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) أواق: جمع أوقية، وهي قديماً أربعون درهماً من الفضة، أُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج١ ص١٩١.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١١٠ ح٤٣٤٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ثم أخرج البخاري هذه القصّة بنحو آخر عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث النبي (صلّى الله عليه وسلّم) علياً إلى خالد ليقبض الخمس، وكنت أبغض علياً، وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟ فلمّا قدمنا على النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ذكرت له ذلك، فقال: يا بريدة، أتبغض علياً؟ فقلت: نعم، قال: لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك»[1].

ب ـ رواية أحمد المتوفى (٢٤١ هـ) والنسائي (٣٠٣ هـ)

أخرج أحمد في المسند والنسائي في السنن والخصائص، عن بريدة واللفظ للأول، قال: «بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بعثين إلى اليمن، على أحدهما علي بن أبي طالب، وعلى الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعليٌّ على الناس، وإن افترقتما فكل واحد منكما على جنده، فلقينا بني زيد (زبيد) من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون على المشركين، فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية، فاصطفى علي امرأة من السبي لنفسه، قال بريدة: فكتب معي خالد بن الوليد إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يخبره بذلك، فلما أتيت النبي (صلّى الله عليه وسلّم) دفعت الكتاب، فقرئ عليه، فرأيت الغضب في وجه رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائذ، بعثتني مع رجل وأمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لا

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١١٠ ح٤٣٥٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

تقع في علي، فإنّه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»[١].

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «**إسناده صحيح**»[٢].

وروى أحمد أيضاً واللفظ له وللنسائي في السنن الكبرى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «**بعثنا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في سرية، قال: لما قدمنا، قال: كيف رأيتم صحابة صاحبكم؟ قال: فإما شكوته أو شكاه غيري، قال: فرفعت رأسي وكنت رجلاً مكباباً، قال: فإذا النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قد احمرّ وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليه فعلي وليه**»[٣].

قال الهيثمي: «**ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح**»[٤].

قال شعيب الأرنؤوط: «**إسناده حسن على شرط الشيخين**»[٥].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت. النسائي، الخصائص: ص٩٨ـ ٩٩، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٦ ص٤٩٧ ح٢٢٩٠٨، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة. النسائي، السنن الكبرى: ج٥ ص١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٠، الناشر: دار صادر ـ بيروت. النسائي، السنن الكبرى: ج٥ ص١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٠، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة. الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

وأخرج الرواية ابن عساكر[1]، وهذه الرواية ورواية ابن أبي شيبة ـ التي سوف تأتي ـ وإن لم يذكر فيها اليمن بالخصوص، وإنّما وردت فيها كلمة (سرية) فقط، ولكن بضميمة الروايات الأُخرى يفهم أن المقصود هو سرية اليمن.

ج ـ رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠ هـ)

روى الطبراني بإسناده عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «**بعث رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعليّ على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) في منزله وناس من أصحابه على بابه.**

فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح اللّه على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قالوا: فأخبره فإنّه يسقطه من عين رسول اللّه ـ ورسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يسمع الكلام ـ فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً فقد فارقني. إنّ علياً منّي وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذرية بعضها من بعض واللّه سميع عليم.

---

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص١٩٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

يا بريدة: أما علمت أنّ لعلي أكثر من الجارية التي أخذ وأنه وليّكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحبة ألا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام.

لا يروى هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا بهذا الإسناد تفرّد به: حسين الأشقر»[١].

د ـ رواية ابن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥ هـ)

قال: «حدثنا عفان، قال: ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدّثني يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) سرية واستعمل عليهم علياً، فصنع علي شيئاً أنكروه، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فسلّموا عليه ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، قال: فلما قدمت السرية سلّموا على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله! ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأقبل إليه رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يعرف الغضب في وجهه، فقال: ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ علي مني وأنا من علي، وعلي ولي كل مؤمن بعدي»[٢].

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وأخرج هذا الحديث الطبراني في الكبير، وفيه بدل «**فصنع علي شيئاً أنكروه**» قد ذكر عبارة «**فأصاب علي جارية فأنكروا ذلك عليه**»(١)، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه(٢)، وأخرجه أحمد أيضاً، ولكن قال: «**فأحدث شيئاً في سفره**»(٣) وكذا أخرجه الترمذي وقال: «**هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان**»(٤)، وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية: «**وقد رواه الترمذي والنسائي عن قتيبة عن جعفر بن سليمان، وسياق الترمذي مطول وفيه (أنّه أصاب جارية من السبي) ثم قال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان**»(٥). وقال الذهبي: «**أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي**»(٦).

وقال الحاكم في مستدركه: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه**»(٧).

هـ ـ رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨ هـ)

أخرج البيهقي بسنده عن البراء، قال: «**بعث النبي (صلّى الله عليه وسلّم)**

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج١٨ ص١٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج١٥ ص٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.
(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٤٣٧ـ ٤٣٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت.
(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٢٩٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧ ص٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
(٦) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي.
(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١١١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فلم يجيبوه، ثم إنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بعث علي بن أبي طالب وأمره أن يقفل خالد أو من كان معه إلاّ رجل ممن كان مع خالد أحبّ أن يُعقّب مع علي (رضي الله عنه) فليُعقّب معه، قال البراء: فكنت ممن عقّب معه، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا فصلّى بنا علي (رضي الله عنه) وصفنا صفاً واحداً ثم تقدّم بين أيدينا، فقرأ عليهم كتاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب علي (رضي الله عنه) إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) باسلامهم، فلما قرأ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان»[1].

قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»[2].

وقال الألباني: «وأقرّه ابن التركماني فلم يعقّبه بشيء»[3].

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج٢ ص٣٦٩، الناشر: دار الفكر.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٢ ص٦٩١، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج٢ ص٢٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وقفات مع الشكوى في روايات خروج علي عليه السلام إلى اليمن داعياً

الوقفة الأولى: خروج علي عليه السلام إلى اليمن كان في السنة الثامنة

الظاهر أنّ خروج علي عليه السلام إلي اليمن غازياً كان في سنة ثمان بعد فتح مكة، قبل حجة الوداع بسنتين كما صرح بذلك زيني دحلان مفتي مكة المكرمة في سيرته، قائلا: «**في التاريخ سنة عشر وهم؛ لأن بعث علي إلى همدان لم يكن سنة عشر، إنّما كان سنة عشر بعثه إلى بني مذحج، وأمّا بعثه إلى همدان فكان سنة ثمان بعد فتح مكة**»[1].

الوقفة الثانية: الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث

هذه الروايات تتفق على مسألة واحدة، وهي أنّ الشكوى قد وقعت في المدينة قبل حجة الوداع، فلا علاقة لها بحديث الغدير، كما في صريح كلام الطبراني: «**فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) في منزله وناس من أصحابه على بابه**»[2].

وفي رواية ابن أبي شيبة، قال عمران: «**وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) فنظروا إليه وسلّموا عليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم**»[3] فهذه الرواية دلت بوضوح على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة «**بدؤوا برسول الله ... قبل أن ينصرفوا إلى رحالهم**» وهذا يناسب المدينة لا مكة.

---

(١) أحمد زيني دحلان، السيرة النبوية: ج٢ ص٣٧١، الناشر: دار القلم العربي ـ حلب.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وفي كل الأحوال فهي لا تؤثّر على حديث الغدير، كما سيأتي.

الوقفة الثالثة: مواقف غير وديّة صدرت عن بعض الصحابة تجاه علي عليه السلام

دلّت بعض روايات هذا الصنف على وجود مواقف غير وديّة من بعض الصحابة تجاه علي بن أبي طالب عليه السلام، كما في رواية الطبراني عن بريدة، قال: «**ودخلت المسجد، ورسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) في منزله، وناس من أصحابه على بابه. فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح اللّه على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قالوا: فأخبره فإنّه يسقطه من عين رسول اللّه**»(1).

وفي رواية ابن أبي شيبة وكل الروايات التي ذكرت تعاقد أربعة من الصحابة، قال: «**فتعاقد أربعة من أصحاب رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) إذا لقينا النبي أخبرناه بما صنع علي**»(2).

وقال ابن الأثير: «**واستعمل عليهم علي بن أبي طالب فمضى في السرية، فأصاب جارية، فأنكروا عليه، فتعاقد أربعة من أصحاب النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع علي ...**»(3).

وقال الذهبي: «**فأصاب علي جارية، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله**» إلى أن قال: «**ما تريدون من علي، علي مني وأنا منه، وهو ولي كل**

---

(1) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(2) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(3) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج٤ ص٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

مؤمن بعدي. أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي»[١].

الوقفة الرابعة: غضب النبي صلى الله عليه وآله على بعض أصحابه

نلاحظ في هذه الروايات أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد غضب على من شكا علياً عليه السلام، وهذا يكشف عن أن فعل علي عليه السلام لم يكن مخالفاً لله، وكشف أيضاً خطأ الشاكين عليه، وأن مافعلوه من شكاية قد أدّى بالنبي الحليم إلى أن يغضب ويحمرّ وجهه، ما يكشف عن الخطأ الفادح الذي ارتكبوه بانتقاص علي عليه السلام، كما في رواية أحمد السابقة عن بريدة: «**فرأيت الغضب في وجه رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)**»[٢].

وفي رواية الطبراني عن بريدة، قال: «**فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً فقد فارقني**»[٣].

وفي رواية ابن أبي شيبة: «**فأقبل إليه رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يعرف الغضب في وجهه**»[٤].

وفي رواية أحمد: «**فإذا النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قد احمرّ وجهه**»[٥].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٠.

الوقفة الخامسة: في الحديث دلالة على إمامة علي وخلافته

نجد أنّ النبيﷺ قد صرّح بعدما غضب من شكوى الشكاة بما يدلّ على إمامة علي بن أبي طالبعليه السلام وولايته، وأنّه ولي كلّ مؤمن بعده، كما في رواية الطبراني، قال رسول اللّهﷺ: «**يا بريدة، أما علمت أنّ لعلي أكثر من الجارية التي أخذ، وأنه وليّكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحبة ألا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقته حتى بايعته على الإسلام**»[1].

وفي رواية ابن أبي شيبة وغيرها، فقالﷺ: «**وعليّ وليّ كل مؤمن بعدي**»[2].

وفي رواية أحمد بن حنبل: «**فإذا النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قد احمرّ وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليّه، فعلي وليّه**»[3].

قال الهيثمي: «**رواه البزّار ورجاله رجال الصحيح**»[4].

تنبيه: عليعليه السلام لم يتزوج على فاطمةعليها السلام في حياتها

من الجدير هنا التنبيه إلى بعض الملاحظات:

١ـ نعتقد بأنّ هذه الروايات التي في دلالتها زواج عليعليه السلام من امرأة

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤. الطبراني، المعجم الكبير: ج١٨ ص١٢٨ـ ١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١١٠، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٥ ص٣٥٠، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

أخرى هي روايات؛ إمّا أنّها موضوعة قد وضعها أعداء عليعليه السلام في زمن بني أمية؛ لما يحمله البعض من بغض شديد له، وهو شبيه بما وضعوه من قصة خطبة عليعليه السلام لابنة أبي جهل، وإمّا أن بريدة وأمثاله هم من اختلقوا قصة زواجه بالجارية التي اصطفاها، وهدفهم من ذلك هو إسقاط عليعليه السلام من عين رسول اللهصلى الله عليه وآله من خلال إثارة النبيصلى الله عليه وآله بنقل زواج عليعليه السلام على ابنته الزهراءعليها السلام، ويؤيده ما ذكرناه في رواية الطبراني: «**فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قالوا: فأخبره فإنّه يسقطه من عين رسول الله**».

وكذا يؤيد ذلك، ما نقله الشيخ المفيد المتوفى (٤١٣هـ)، قال: «**وكان أمير المؤمنينعليه السلام قد اصطفى من السبي جارية، فبعث خالد بن الوليد بريدة الأسلمي إلى النبيصلى الله عليه وآله وقال له: تقدم الجيش إليه فأعلمه ما فعل عليعليه السلام من اصطفائه الجارية من الخمس لنفسه، وقع فيه. فسار بريدة حتى انتهى إلى باب رسول اللهصلى الله عليه وآله فلقيه عمر بن الخطاب فسأله عن حال غزوتهم وعن الذي أقدمه، فأخبره أنّه إنّما جاء ليقع في عليعليه السلام، وذكر له اصطفاءه الجارية من الخمس لنفسه، فقال له عمر: امض لما جئت له، فإنّه سيغضب لابنته مما صنع عليعليه السلام**»(١).

ومن المحتمل قوياً أنّ تلك الجارية التي أخذها الإمام عليعليه السلام هي نفسها

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد: ج١ ص١٦٠ـ ١٦١، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

التي ذكرها بعض علماء أهل السنة من أنّها خولة أمّ محمد الحنفيّة التي جاء بها علي بن أبي طالب عليه السلام من اليمن ووهبها فاطمة عليها السلام، وهي التي تزوجها أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الزهراء عليها السلام، فولدت له محمد بن الحنفية، كما جاء في سرّ السلسلة العلوية لأبي نصر البخاري: «**روى عن أسماء بنت عميس أنّها قالت: رأيت الحنفية سوداء، حسنة الشعر، اشتراها علي عليه السلام بذي المجاز ـ سوق العرب ـ أوان مقدمه من اليمن، فوهبها فاطمة الزهراء عليها السلام وباعتها فاطمة من مكمل الغفاري فولدت له عونة بنت مكمل، وهي أخت محمد لأمّه ...**»[1].

٢ـ إنّ هناك شاهداً قرآنياً يوضح ما ذكرناه أيضاً وهو أنّ سورة (هل أتى) التي اشتهر نزولها في علي وأهل بيته عليهم السلام فقد ذكرت الآية أغلب نعم الجنة، ولكنها لم تتعرض لمسألة الحور العين، وقد ذكر المفسرون أن سبب ذلك هو الحفاظ على كرامة الزهراء عليها السلام، قال الآلوسي: «**ومن اللطائف على القول بنزولها فيهم أنّه سبحانه لم يذكر فيها الحور العين وإنما صرح عز وجل بولدان مخلدين رعاية لحرمة البتول وقرة عين الرسول**»[2].

ثانياً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن قاضياً

هناك روايات كثيرة وصحيحة دلّت على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد بعث علياً عليه السلام إلى اليمن قاضياً، نشير فيما يلي إلى جملة من نصوصها:

---

(١) أبو نصر البخاري، سرّ السلسلة العلوية: ص٨١، الناشر: انتشارات الشريف الرضي.

(٢) الآلوسي، روح المعاني في تفسيرالقرآن: ج٢٩ ص١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت.

النصّ الأول: ما أخرجه أحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعثني إلى قوم أسنّ مني، وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدري، وقال: اللّهم ثبّت لسانه واهد قلبه، يا علي، إذا جلس إليك الخصمان، فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف عليّ قضاء بعد، أو ما أشكل عليّ قضاء بعد**».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «**إسناده صحيح**»[1].

النصّ الثاني: ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إنك تبعثني إلى قوم هم أسنّ مني لأقضي بينهم، قال: اذهب، فإنّ الله تعالى سيثبّت لسانك ويهدي قلبك**». وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «**إسناد صحيح**»[2].

النصّ الثالث: ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن علي عليه السلام، قال: «**بعثني رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في**

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٥٤٤ـ ٥٤٥ ح٨٨٢ شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دارالحديث ـ القاهرة.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٤٥٨ـ ٤٥٩ ح٦٦٦.

صدري، ثم قال: اللّهم أهد قلبه وثبّت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين»، قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»[١].

وفي هذا الخروج لم ينقل أنّ هناك شكوى ضد علي عليه السلام.

ثالثاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن جابياً للصدقات

١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانة وعن أبي سعيد الخدري

قال ابن هشام: «نقل ابن إسحاق تحت عنوان (موافاة علي في قفوله من اليمن رسول الله في الحج): حدّثني يحيى بن عبد اللّه بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: لمّا أقبل علي رضى اللّه عنه من اليمن ليَلْقَى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) بمكة، تَعجَّل إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كلّ رجل من القوم حُلة من البَزّ[٢] الذي كان مع علي رضى اللّه عنه، فلمّا دنا جيشه خرج لِيَلقاهم، فإذا عليهم الحُلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجمّلوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! انْزِع قبل أن تنتهي به إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) قال: فانتزع الحُلل من الناس، فردّها في البَزّ، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»[٣].

---

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص٣٩٥ ح٢٣١٠، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

(٢) البَزّ: الثياب وقيل: ضرب من الثياب، لسان العرب: ج٥ ص٣١١، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢١ـ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي ـ مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٤١٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وعن ابن هشام أيضاً، قال ابن إسحاق: «**فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب، وكانت عند أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد الخدري، قال: اشتكى الناس علياً (رضوان الله عليه)، فقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يشكى. ثمّ مضى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم، وخطب الناس خطبته التى بيّن فيها ما بيّن، فحمد اللّه وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها الناس، اسمعوا قولي ...**»[1].

وقد روى الطبري هذا المضمون نفسه، قال: «**حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، قال: ثم مضى رسول الله (صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) على حجه فأرى الناس مناسكهم وأعلمهم سنن حجهم وخطب الناس خطبته ...**»[2].

كذلك أخرج أحمد في مسنده هذا المضمون في مسنده مختصراً عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب ـ وكانت عند أبي سعيد الخدري ـ عن أبي سعيد الخدري، قال: «**اشتكى علياً الناس، قال: فقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فينا خطيباً، فسمعته يقول: أيّها الناس، لا تشكوا علياً فو الله إنّه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله**»[3].

---

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي ـ مصر.
(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٨٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

فعبارة «ثمّ مضى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) على حجّه» في بعض الروايات السابقة تدلّ صراحة على كون هذه القضيّة في مكة قبل مراسم الحجّ.

٢ـ رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري

أخرج البيهقي في الدلائل بسند معتبر، قال: «أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنّه قال: بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين.

قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلق من اليمن راجعاً أمّر علينا إنساناً، وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجّته، قال له النبي (صلّى الله عليه وسلّم): ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم، قال أبو سعيد: وقد كنّا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إياه ففعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذمّ الذي أمّره ولامه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرنّ لرسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ولأخبرنّهُ ما لقينا من الغلظة والتضييق.

قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيتُ أبا بكر خارجاً من عند رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فوقف معي ورحّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وجاءني وسلّم عليّ، وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وجعلتُ أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) على فخذي، وكنت منه قريباً، ثم قال: سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمتُ أنّه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانيةً»[1].

وسند هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا الحديث عن البيهقي في الدلائل، قال: «وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة»[2].

(١) البيهقي، دلائل النبوّة: ج٥ ص٣٩٨ـ ٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص١١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٢٠٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وهذه الرواية تدلّ على أن الشكوى قد وقعت في المدينة.

٣ـ رواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الأسلمي

جاء في مسند أحمد بن حنبل: «**حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبد الله بن نياز الأسلمي، عن عمرو بن شاس الأسلمي ـ قال: وكان من أصحاب الحديبية ـ قال: خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد، حتى بلغ ذلك رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في ناس من أصحابه، فلما رآني أبدني عينيه ـ يقول: حدّد إليّ النظر ـ حتى إذا جلست، قال: يا عمرو، والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله أن أوذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني**»[1].

وهذه الرواية لا تدل صراحة على أن المسألة مرتبطة بجباية الصدقات، إلا أنّه بقرينة جفاني يمكن أن نفهم ذلك، كما تدل على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة قوله: «**فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد**».

والرواية صحيحة، كما قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: «**رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات**»[2].

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٤٨٣، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص[١].

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث أيضاً: «إسناده حسن ... والحديث رواه ابن أبي شيبة ١٢/ ٧٥ رقم ٢١١٥٧ في الفضائل/ فضائل علي، وابن حبان ٥٤٣ رقم ٢٢٠٢ (موارد) مختصراً، والحاكم وصححه ٣/ ١٢٢ ووافقه الذهبي»[٢].

٤ـ رواية الواقدي

قال الواقدي: «قالوا: بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) علي بن أبي طالب في رمضان سنة عشر، فأمره رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أن يعسكر بقُباء، فعسكر بها حتى تتامّ أصحابه، فعقد له رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يومئذ لِواءً أخذ عِمامةً فلفّها مثنيَّة مُربّعة، فجعلها في رأس الرُمح ثمّ دفعها إليه، وقال: هكذا اللِّواء وعمّمه عِمامة ثلاثة أكوار، وجعل ذراعها بين يديه وشبراً من ورائه، ثمّ قال: هكذا العمامة.

قال: فحدّثني أسامة بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع، قال: لمّا وجهه رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) قال: امض ولا تلتفت!

فقال علي: يا رسول الله، كيف أصنع؟ قال: إذا نزلت بساحتهم فلا تقاتلهم

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص١٢٢، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٢ ص٣٩٢ ح١٥٩٠٢، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة.

حتى يقاتلوك، فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منك قتيلاً، فإن قتلوا منك قتيلاً فلا تقاتلهم، تَلوَّمْهُم[١] حتى تريهم أناة، ثم تقول لهم: هل لكم أن تقولوا: لا إله إلا الله؟ فإن قالوا: نعم، فقل هل لكم إلى أن تصلّوا؟ فإن قالوا: نعم، فقل لهم: هل لكم إلى أن تخرجوا من أموالكم صدقة تردونها على فقرائكم؟ فإن قالوا: نعم، فلا تبغ منهم غير ذلك، والله لأن يهدي الله على يديك رجلاً واحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس أو غربت.

قال: فخرج في ثلاثمائة فارس فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد[٢] ... فلمّا انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد وهي أرض مَذْحِج فرّق أصحابه، فأتوا بنهب وغنائم وسبي نساء وأطفال ونِعَم وشاء وغير ذلك، فجعل على الغنائم بُريدة بن الحُصيب، فجمع إليه ما أصابوا قبل أن يلقاهم جمع.

ثمّ لقي جمعاً فدعاهم إلى الإسلام وحرّض بهم، فأبَوا ورموا في أصحابه، ودفع لواءه إلى مسعود بن سنان السُلمي فتقدّم به، فبرز رجل من مَذحِج يدعو إلى البِراز، فبرز إليه الأسود بن الخُزاعي السُلمي، فتجاولا ساعة، وهما فارسان، فقتله الأسود وأخذ سَلَبَه، ثمّ حمل عليهم علي عليه السلام بأصحابه فقتل منهم عشرين رجلاً، فتفرّقوا وانهزموا، وتركوا لواءهم قائماً، فكفّ عن طلبهم ودعاهم إلى الإسلام، فسارعوا وأجابوا

---

(١) انتظرهم.

(٢) الظاهر أنّ المراد بلاد مذحج، حيث إنّ قبائل همدان وبني زيد قد أسلموا قبل ذلك، ويحتمل أنّ الواقدي قد خلط بين خروج علي عليه السلام لليمن غازياً وبين خروجه جابياً للصدقات.

وتقدّم نفر من رؤسائهم، فبايعوه على الإسلام، وقالوا: نحن على مَن وراءنا من قومنا، وهذه صدقاتنا فخذ منها حقّ اللّه».

ثمّ قال الواقدي: «فحدثني عمر بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: وجمع علي الغنائم وجزّأها خمسة أجزاء. وأقرع عليها، وكتب في سهم منها، فخرج أول السهام سهم الخمس، ولم ينفّل منه أحداً من الناس شيئاً، وكان من قبله من الأمراء يعطون أصحابهم ـ الحاضر دون غيرهم ـ من الخمس، ثم يخبر بذلك رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فلا يردّه عليهم، فطلبوا ذلك من علي، فأبى وقال: الخمس أحمله إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يرى فيه رأيه، وهذا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوافي الموسم، ونلقاه به، فيصنع ما أراه الله، فانصرف راجعاً، وحمل الخمس، وساق معه ما كان ساق، فلمّا كان بالفُتُق[1]، تعجّل وخلّف على أصحابه والخمس أبا رافع، فكان في الخمس ثياب من ثياب اليمن أحمال معكومة[2]، ونَعَم ممّا غَنموا، ونَعَم من صدقة أموالهم.

قال أبو سعيد الخدري ـ وكان معه في تلك الغزوة ـ قال: وكان علي عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب علي عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً، فكساهم ثوبين ثوبين، فلمّا كانوا بالسِّدرة داخلين مكة خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدَم بهم، فيُنزلهم فرأى على أصحابنا ثوبين ثوبين على كلّ رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: ما هذا؟ قال:

(١) قرية بالطائف.

(٢) معكومة: مشدودة.

كلّموني ففَرِقتُ من شكايتهم، وظننت أنّ ذلك يسهل عليك، وقد كان مَن كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: رأيت إبائي عليهم ذلك وقد أعطيتهم، وقد أمرتك أن تحتفظ بما خلّفتُ فتعطيهم؟!

قال: فأبى عليّ عليه السلام أن يفعل ذلك حتى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قَدِموا على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) شكوه، فدعا علياً، فقال: ما لأصحابك يشكونك؟ فقال: ما أشكيتهم؟ قسّمت عليهم ما غنموا، وحبست الخمس حتى نقدم عليك، وترى رأيك فيه، وقد كانت الأمراء يفعلون أُموراً يُنفِّلون من أرادوا من الخمس، فرأيت أن أحمله إليك لترى فيه رأيك! فسكت النبي (صلّى الله عليه وسلّم)».

«قال: فحدّثني سالم مولى ثابت عن سالم مولى أبي جعفر، قال: لمّا ظهر عليّ عليه السلام على عدوّه ودخلوا في الإسلام جمع ما غنم واستعمل عليه بريدة بن الحصيب وأقام بين أظهرهم، فكتب إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) كتاباً مع عبد اللّه بن عمرو بن عوف المزنيّ يخبره أنّه لقي جمعاً من زبيد وغيرهم، وأنّه دعاهم إلى الإسلام وأعلمهم أنّهم إن أسلموا، كفّ عنهم فأبوا ذلك وقاتلهم. قال عليّ عليه السلام: فرزقني اللّه الظّفر عليهم حتّى قتل منهم من قتل. ثمّ أجابوا إلى ما كان عرض عليهم، فدخلوا في الإسلام وأطاعوا بالصّدقة وأتى بشر منهم للدين وعلّمهم قراءة القرآن، فأمره رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) يوافيه في الموسم، فانصرف عبد اللّه بن عمرو بن عوف إلى عليّ عليه السلام بذلك»[١].

---

(١) الواقدي، المغازي: ج٣ ص١٠٧٩ـ ١٠٨٠، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

وهذه الرواية دلت على أن الشكوى وقعت في مكة المكرمة في حجة الوداع.

ملاحظة على رواية الواقدي

يظهر من هذه الرواية أن اليمن لم تكن قد أسلم جميع أهلها في وقت واحد، فيبدو أن هناك بعضاً من قبائلها لم تكن أسلمت، لذا حين خرج علي عليه السلام لجباية الصدقات منها، قد واجه بعض تلك القبائل غير المسلمة وخاض حرباً معها، ثم بعد ذلك أسلمت.

كما يظهر من بعض مقاطع الرواية أنها تنسجم مع الخروج الثالث، بقرينة الموافاة في مكة (يوافي الموسم) و(السنة العاشرة) كما يظهر أيضاً من بعض مقاطعها أن الخروج هو الخروج الأول الذي كان علي فيه داعياً وغازياً، بقرينة أنها ذكرت أنّه قاتل زبيداً وأسلموا، وفي الجملة يشعر القارئ للرواية أن هناك خلطاً قد وقع فيها، وأن هناك تهافتاً في مضامين فقراتها.

٥ـ رواية ابن الأثير

قال ابن الأثير تحت عنوان: (ذكر بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أمراءه على الصدقات): «**وفيها أي: في السنة العاشرة بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أمراءه وعمّاله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء**» إلى أن قال: «**وبعث علي بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بمكة في حجّة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقهم إلى النبي (صلّى الله عليه وسلّم)**

فلقيه بمكّة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حلّة من البزّ الذي مع علي، فلمّا دنا الجيش خرج علي ليتلقّاهم، فرأى عليهم الحلل، فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فقام النبي (صلّى الله عليه وسلّم) خطيباً، فقال: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فو الله إنّه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله»[1].

وهذه الرواية واضحة في جباية الصدقات، وأنّها في السنة العاشرة للهجرة، وأن الإمام عليه السلام بعد جمعه للصدقات عاد والتقى برسول الله صلى الله عليه وآله في مكّة، ممّا يدلّ أنّ الشكوى قد وقعت في مكة.

عدة تساؤلات حول الخروج الثالث

التساؤل الأول: متى بعث علي عليه السلام إلى اليمن، ومن هناك تعجل بالرحيل إلى مكة؟

يفهم من كلام الواقدي وابن الأثير المتقدم: أن الخروج الثالث للإمام علي عليه السلام لليمن كان في السنة العاشرة للهجرة سنة حجة الوداع، حيث وافى رسول الله صلى الله عليه وآله في مكة[2].

التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟

قد عبّر في الروايات عن الشكاة بعدة ألفاظ، منها:

١ـ (الناس) كما في رواية ابن إسحاق، وأحمد بن حنبل، وابن عبد البرّ،

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٠١، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الواقدي، المغازي: ج٢ ص١٠٧٩ـ ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٠١.

عن أبي سعيد الخدري، قال: «**اشتكى الناس علياً (رضوان اللّه عليه)**»[١].

٢ـ (أصحاب علي) كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد: «**فلما قدموا على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) شكوه، فدعاه، وقال: ما لأصحابك يشكونك؟**»[٢].

٣ـ (الجيش) كما في رواية ابن هشام، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن رُكانة: «**وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم**»[٣].

٤ـ (عمرو بن شاس الأسلمي) فقد عبّر عن الشاكي بهذا الاسم، قال: «**خرجت مع علي عليه السلام إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد**»[٤].

وقال الهيثمي: «**رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه ورجال أحمد ثقات**»[٥].

٥ـ (أبو سعيد الخدرى بن مالك بن سنان) فقد عبّر أيضاً عن المشتكي

---

(١) أُنظر: ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٨٦ ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج٤ ص١٨٥٧. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٣٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٠٠. الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج٦ ص١٩٤. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٦٣١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٢٨. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٤١٥.

(٢) الواقدي، المغازي: ج٢ ص١٠٨١، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي ـ مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٠١ـ ٤٠٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٤١٥.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٤٨٣، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

بهذا الاسم، كما في رواية البيهقي، قال: «فلمّا قدمنا المدينة غدوت إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) ... فقلت: يا رسول اللّه، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»[1].

فلم تتفق الروايات على مشتكٍ بعينه، فهي مختلفة، كما يظهر منها.

التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟

قد مرّ بأنّ شكوى عمرو بن شاس وأبي سعيد الخدري كانت بالمدينة، وأمّا شكوى الناس أو الجيش فيبدو أنّها كانت في مكّة، كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد الخدري «... فلما كانوا بالسِّدرة داخلين مكة خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدَم بهم فيُنزلهم، فلمّا قَدِموا رسول اللّه شكوا ...»[2].

وقال ابن الأثير: «وسبقهم إلى النبي (صلّى الله عليه وسلّم) فلقيه بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حُلة من البَزّ الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم، فرأى عليهم الحلل فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»[3].

وفي رواية ابن إسحاق والطبري: «فلمّا دنا جيشه خرج ليَلقاهم، فإذا عليهم الحُلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجمّلوا به إذا

---

(١) أُنظر: البيهقي، دلائل النبوّة: ج٥ ص٣٩٨ ـ ٣٩٩. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٠١. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٢٠١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص١٠١، ج٧ ص٣٨٢، قائلاً فيهما: «وهذا إسناد جيّد على شرط النسائي ولم يروه أحد أصحاب الكتب الستّة».

(٢) الواقدي، المغازي: ج٢ ص١٠٨١، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٠١، الناشر: دار صادر ـ بيروت

قدموا في الناس، قال: ويلك! انْزِع قبل أن تنتهي به إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم). قال: فانتزع الحُلل من الناس، فردّها في البَزّ، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»[1].

فيظهر من دنو الجيش أنّه كان إلى مكة.

التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم بعده؟

أدلة كون الشكوى قبل الحج

تدلّ رواية ابن إسحاق ورواية الطبري بأنّ الشكوى كانت قبل إتمام مراسم الحج؛ لأنّه قد ورد فيهما ـ بعد نقل شكوى الجيش وقول رسول اللّه صلى الله عليه وآله: «**لا تشكوا علياً**» «**ثمّ مضى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم**»[2].

أدلة كون الشكوى بعد الحج

يفهم من رواية الواقدي، وكذا رواية ابن الأثير أنّ الشكوى التي صدرت من الجيش كانت قد حدثت بعد إكمال مراسم الحج، قال الواقدي: «**خرج عليّ عليه السلام يتلقّاهم ليقدم بهم فينـزلهم**».

وقال ابن الأثير: «**فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم**»[3].

---

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده ـ مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٤١٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية: ج٤ ص١٠٢٢، الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٠٢.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٠١، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

ومن الواضح أن خروج علي لملاقاة الجيش لم يكن قبل انقضاء مراسم الحج، كيف ذلك وقد ذكرت الروايات أن علياً عليه السلام قد سبق الجيش، وتعجّل ليلتحق بمراسم الحج مع النبي صلى الله عليه وآله؟ ففي رواية البيهقي السابقة: «**فأسرع هو، فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي صلى الله عليه وآله: ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم**».

عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

وبعد هذه المقدمات عن واقعة اليمن، وشكاية الناس علياً عليه السلام تبيّن أنّ قضية الشكوى - حتى مع كونها وقعت في مكة - لا ربط لها بمسألة واقعة الغدير التي نصّب النبي صلى الله عليه وآله فيها علياً عليه السلام خليفة للمسلمين، فنجيب أنّ حديث الغدير كان نتيجة شكوى جيش اليمن، بعدّة أجوبة:

الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج

لو كانت الشكوى قد حصلت قبل الانتهاء من مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الطبري وابن إسحاق اللتين نقلناهما، فحينئذ لا علاقة للشكوى بواقعة الغدير المتأخرة زماناً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله - كما هو مفاد الروايات - قد قام خطيباً بعد هذه الشكوى مباشرة، وقال: «**أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله**». فهذه الخطبة قد سبقت خطبة الغدير التي كانت بعد إتمام مراسم الحج، وترك النبي صلى الله عليه وآله لمكة متوجهاً إلى جهة المدينة حيث وقعت خطبة الغدير في مكان يقال له: غدير خم والذي يبعد مسافة ليست بالقصيرة عن مكة.

الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة

أمّا لو كانت الشكوى بعد إتمام مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الواقدي وابن الأثير كما بيّناه سابقاً، فكذا سوف لن تكون خطبة الشكوى مرتبطة بحادثة الغدير؛ لنفس السبب السابق؛ لأن الظاهر من الروايات أن خطبة الشكوى كانت بعد الشكاية مباشرة في مكة، وقبل تحرك النبي صلى الله عليه وآله ومسيره متوجهاً إلى المدينة ومروره بغدير خم.

الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة

قد بيّنا في جواب التساؤل الثالث أن روايات الصنف الثالث قد انقسمت إلى قسمين من حيث بيان مكان وقوع الشكوى، فقسم حددها في مكة وقسم حددها في المدينة، فعلى تقدير أنها وقعت في المدينة كما هو مضمون رواية عمرو بن شاس الأسلمي، قال: «**فلما قدمت المدينة أظهرت شكايته في المسجد**»[1].

ورواية أبي سعيد الخدري، قال: «**فلمّا قدمنا المدينة غدوت إلى رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) ... فقلت: يا رسول اللّه، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق**»[2] فحينئذ سوف يكون عدم الارتباط بين واقعة الشكوى وواقعة الغدير أكثر وضوحاً، كما لا يخفى.

على أنّ الاختلاف في مكان الشكوى يوجب وهناً في قبول أصل الرواية، فالتضارب في كون الواقعة تارة حدثت في المدينة،

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٢) البيهقي، دلائل النبوّة: ج٥ ص٣٩٨- ٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وتارة حدثت في مكة هو تناف يلزم منه تكذيب أصل وقوع الحادثة.

الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى

إنّ حديث الغدير كان بأمر من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين خلافة علي عليه السلام وإمامته، كما دلّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة، منها ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب عليه السلام»[1].

وروى الثعلبي بأربع طرق في تفسيره أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ «لما نزلت أخذ رسول الله بيد علي عليه السلام وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه»[2].

رواية الخطيب البغدادي وتصحيحها

وأخرج الخطيب البغداي عن «عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج٤ ص١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

غدير خم، لمّا أخذ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»[١].

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإنّ ابن بشران من شيوخ الخطيب البغدادي، وقال عنه: «**كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً**»[٢].

وأمّا علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «**قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو**[٣] **الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة**»[٤].

وأمّا حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «**وكان ثقة يسكن باب البصرة، ثم قال: أنبأنا الأزهري، أنبأنا علي بن عمر الحافظ** [الدارقطني] **قال: حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق**»[٥].

وأمّا علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حَمَلة، وقال عنه الذهبي في الميزان: «**ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلّم فيه، وهو صالح**

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٠ ص١٤.

(٣) قال الذهبي: «**انتهى إليه في علم الأثر**» تاريخ الإسلام: ج٢٧ ص١٠٢، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٦ ص٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٥.

الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»[١].

وتابعه ابن حجر في لسان الميزان قائلاً: **«وإذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف نذكره في الضعفاء؟!»**[٢].

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: **«يتثبت في أمره، كأنه صدوق»**[٣].

وأمّا ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: **«من الثقات المأمونين، رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»**[٤].

وعبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: **«سكن البصرة والشام، صدوق عابد»**[٥].

وأمّا مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: **«الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»**[٦].

وقال في الميزان: **«فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»**[٧].

وفي تهذيب التهذيب: **«قال الساجي: صدوق يهمّ»**[٨].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٢٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٤ ص٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص١٣١.

(٤) أحمد بن حنبل، العلل: ج٢ ص٣٦٦، الناشر: دار الخاني ـ الرياض.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٥٠١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٥ ص٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٧) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٤ ص١٢٦.

(٨) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج١٠ ص١٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وقد ذكره ابن حبان في الثقات[١].

وقال عنه ابن حجر في التقريب: «**صدوق كثير الخطأ**»[٢].

وقال العجلي في معرفة الثقات: «**بصري صدوق**»[٣].

وأمّا شهر بن حوشب فقد تقدم الكلام عنه وتوثيقه[٤].

إذن فرواية الخطيب بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سندها، وأنّ واقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن.

الجواب الخامس: النبي صلى الله عليه وآله لم يذكر الشكوى في حديث الغدير

لو كانت الشكوى موجبة لحديث الغدير، فلابدّ من الإشارة لها إمّا من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله كما أشار في خطبته بمكة، بقوله: «**لا تشكوا علياً**» أو من جانب الشكاة، بأن تنقل لنا الرواية بعد خطبة النبي أنّ الشكاة قد رضوا عن علي عليه السلام وندموا على شكواهم، كما في قضيّة شكاية بريدة وابن مالك وغيرهما، وفي رواية عمرو بن شاس بعد قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**يا عمرو، والله لقد آذيتني**».

فأجاب: «**أعوذ بالله أن أوذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني**»[٥].

---

(١) ابن حبان، الثقات: ج٥ ص٤٣٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج٢ ص١٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت..

(٣) العجلي، معرفة الثقات: ج٢ ص٢٨١، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة.

(٤) أنظر: ص٩٧.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٤٨٣، الناشر : دار صادر - بيروت.

وهكذا في رواية أبي سعيد الخدري بعد ما قال رسول اللّهﷺ لسعد الذي هو أبو سعيد الخدري: «**سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله، لقد علمتُ أنّه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانيةً**»[١].

قال ابن كثير: «**وهذا إسناد جيّد**»[٢].

تنويه:

إنّ ما طرحناه من أجوبة وتحليل علمي وموضوعي قد اعتمدنا فيه على الفهم الصحيح لدلالات الأحاديث الكثيرة المختلفة، التي وردت حول هذه القضية، كل ذلك مع غض النظر عن التطرق لأسانيد الروايات إلا في بعض الموارد، وإلا فإن الروايات التي وردت فيها قضية الشكوى في مكة فيها مؤاخذات كثيرة على إسانيدها، لكن يقال: إنّ بعضها يقوي بعضاً؛ لكثرة الروايات في هذا الباب، لذا تركنا التعرض لسندها بسبب ذلك ورعاية للاختصار، وربما نتعرض للمناقشات السندية في دراسة أوسع ممّا بيّنا إن شاء الله تعالى.

وهكذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري تبعاً للبيهقي وابن كثير وغيرهم من أنّ حديث الغدير كان بسبب الشكوى التي وقعت من البعض، إنما كان مجرد حدس واستحسان، وأنّ الأدلة التي ذكروها لا تثبت ما زعموه، كما بيّنا في الإجابة عن هذه الشبهة، والله ولي التوفيق.

---

(١) البيهقي، دلائل النبوّة: ج٥ ص٣٩٨ـ ٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص١٢٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج٤ ص٢٠٥.



الفصل الرابع
الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استناداً إلى مسلمات مزعومة



بعد أن ناقش القفاري أدلّة الإمامة من القرآن والسنة ـ وقد تبين فيما سبق بطلان جميع مناقشاته ـ حاول بعد ذلك أن ينفي وجود النصّ على الإمامة؛ اعتماداً على بعض كلمات الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة، مدّعياً أنّ الكتاب هو أصح كتاب عند الشيعة الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فاستشهد بعبارات من كتاب النهج، زعم أنّها تهدم أصل وجود النصّ أو تثبت التناقض عند الشيعة، والتناقض دليل البطلان.

وبعد ذلك استشهد بقضايا زعم أنّها من الأُمور المسلّمة والتي تنفي وجود النصّ، لذا سيكون جوابنا على ما ذكره ضمن مبحثين:

المبحث الأول: يبطل الشبهات التي استند فيها إلى كتاب نهج البلاغة.

والمبحث الثاني: يبطل الشبهات التي استند فيها على الأُمور التي ادّعى أنها مسلمة.

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة

قال القفاري: «**والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة فيه هو كتاب نهج البلاغة ... ومع ذلك إذا أردنا أن نحتكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النصّ ويهدم كلّ ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب.**

جاء في نهج البلاغة أنّ أمير المؤمنين علياً، قال ـ لمّا أراده الناس على

البيعة ـ: (دعوني والتمسوا غيري، فإنّنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإنّي كأحدكم، ولعليّ أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير منّي لكم أميراً). وهذا النصّ يدلّ على أنّه لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة من جهة الرسول وإلاّ لما جاز أن يقول: دعوني ...»[1].

الجواب:

منهج الشيعة في التعامل مع المصادر

من الواضح أنّ القاصي والداني ومن له أدنى إلمام بالفرق والمذاهب ومصادرها وطرق تلقيها، يعرف أن الشيعة الإمامية تتعامل مع مصادرها جميعاً طبق موازين الجرح والتعديل في القبول والرد، فمدرسة أهل البيت عليهم السلام لا تلتزم بصحة جميع ما في مصادرها، بل ولم تلتزم بالصحة المطلقة لأي كتاب ما عدا كتاب الله عزّ وجلّ، فجميع المصادر معرضة للنقد والتمحيص سنداً ومتناً.

ففرق كبير بين أن نعطي اعتباراً لكتاب معين ككتاب الكافي مثلاً ونتعاطى معه بنوع من الأهمية لما يرويه لخصوصية في صاحب الكتاب وبين أن نعتبر أن كلّ ما فيه صحيح.

وبهذا نفترق عن مدرسة أهل السنة، فقد اشتهر عندهم صحة ما في البخاري ومسلم، وأنّ كلّ ما فيه غير قابل للإنكار، بل صار الكتابان عندهم

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٤٧ـ ٨٤٨، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

مقياساً لصحة الروايات التي لم تنقل في هذين الكتابين حتى لو كانت تلك الروايات صحيحة من ناحية سندية، فمادام مضمونها يتعارض مع مضمون ما في الصحيحين فالتقديم لصالح الصحيحين.

وليس هذا ادعاءً فقط، بل له أمثلة كثيرة نجدها في كتب أهل السنة، فمثلاً نرى ابن كثير في البداية والنهاية يرفض حديثاً صحيح السند، لكونه مخالفاً للصحيحين، بل يدّعي كذبه، حيث قال بعد أن نقل حديثاً لأبي هريرة في قضية نزول آية ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ**﴾: «**قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خمّ من صام يوم ثماني عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً**». «**فإنّه حديث منكر جداً، بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة**»[1].

وهناك شواهد تطبيقية كثيرة على ما قلناه يجدها من يراجع كتب أهل السنّة وأقوال علمائهم، وأمّا المدرسة الشيعية، فلا صحيح مطلقاً عندهم، ولك أن تراجع أقوال مشهور علمائهم وسوف تشعر بما ذكرنا.

ومن هنا فما ذكره القفاري ـ وقد أكثر منه ـ من أن كتاب نهج البلاغة أو غيره هو أصح كتبهم أو هو أتقنها أو هو ما تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة فيه، أو غيرها من العبارات، ثم يسوق رواية أو كلاماً من ذلك الكتاب ويرتب عليه الأثر، ليوهم القارئ باعتقاد الشيعة بصحته وبصحة النتيجة، هو

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. وقد تقدم تصحيح رواية أبي هريرة، راجع: ص٢١٠ـ ٢١١.

كلام ليس بدقيق، بل هو منهج مبني على المخادعة مع الأسف أو عدم الإدراك لكيفية تعامل الشيعة مع كتبهم، وقد تكرر هذا الكلام في الكثير من كلمات كتّابهم المعاصرين الذين نهجوا نفس هذا النهج الخاطئ، فيدّعون أن كتاباً معيناً كالكافي مثلاً عند الشيعة هو بمثابة صحيح البخاري، فيوهمون القارئ بصحة هذه المقولة، بحيث يشعر القارئ أن حال كتاب الكافي عند الشيعة كحال كتاب البخاري من حيث قطعية وصحة كلّ كلمة فيه، وهذا الأمر ليس صحيحاً بلا أدنى شك.

ويبدو أن القفاري لم يكن منفصلاً عن هذا المنهج، فهو يسير على خطاهم ولا يخالفهم، وهذا يُشعرنا بأنّ هناك خللاً في فهم المباني الشيعية وقراءة خاطئة لمنظومة أفكارهم ـ إن استبعدنا فرضية التعمّد ـ لذا نجد أن هناك تشويشاً من الطرف الآخر بحقيقة هذا الفكر، مع كثرة مصادرنا وكثرة كتبنا، خصوصاً في مثل هذا الزمان الذي أصبح الكون فيه قرية صغيرة جداً عبر منظومات اتصال ثقافية وعالمية جديدة كالأنترنت ونحوه.

ويمكن للقارئ السنّي وغيره أن يقف على هذه الحقيقة ـ ونقصد حقيقة أن الشيعة لا يرون كتاباً صحيحاً بنحو مطلق مهما كان هذا الكتاب باستثناء كتاب الله عزّ وجلّ ـ وذلك من خلال مطالعات بسيطة لكتب علمائهم وآرائهم في أهمّ الكتب التي عند الشيعة وهي الكتب الأربعة ومن ضمنها كتاب الكافي، وسوف نوقفك على بعض منها:

قال السيد الخوئي في معجم رجاله: «**المتحصل أنّه لم تثبت صحة جميع روايات الكافي، بل لا شكّ في أنّ بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يطمأن**

بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام»[١].

وقال أيضاً: «**إنّ دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين** عليهم السلام **واضحة البطلان. ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك**»[٢].

وقال: «**وقد تحصّل من جميع ما ذكرناه أنّه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بد من النظر في سند كلّ رواية منها، فإن توفرت فيها شروط الحجية أخذ بها، وإلاّ فلا**»[٣].

وقال صاحب المستدرك: «**ومع جلالة قدره [أي الكافي] وعلو شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه ولم يسمّ صحيحاً كما سُمّي البخاري ومسلم**»[٤].

وغير هذه الأقوال التي يذكرها علماء الشيعة في خصوص الكتب الحديثية.

وبهذا يتبين دعوى أن للشيعة كتاباً صحيحاً وقطعياً لا دليل عليها وهي دعوى باطلة.

وهذه الدعوى كما لا تصحّ في أهم كتبهم وهي الكتب الأربعة: كتاب الكافي ومن لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، كذلك لا تصحّ في غيرها ككتاب نهج البلاغة الذي ادّعى القفاري أنّه كالقرآن عند الشيعة وأنّ كلّ ما فيه صحيح.

---

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج١ ص٨٦، ط٥ـ ١٤١٣هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص٩١.

(٤) الميرزا النوري، مستدرك الوسائل: ج١ ص٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ بيروت.

كتاب نهج البلاغة عند الشيعة

يعدّ كتاب نهج البلاغة عند الشيعة واحداً من الكتب المهمة والجليلة والذي يعتز به كلّ شيعي ومسلم، بل غير المسلم أيضاً، فإنّه غالباً يحتوي على مضامين ومعارف عالية تنبئ عن أن قائلها لا يمكن أن يكون إلاّ أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جهد الشريف الرضي رحمه الله على جمعه وتأليفه من مظانّه من مصادر الفريقين، وكان غرضه ـ كما بين في مقدمته ـ أن يجمع ما تناثر من درر كلامه سلام الله عليه.

قال الشريف الرضي في مقدمته: «وسألوني ... أن أبدأ بتأليف كتاب يحتوي على مختار كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في جميع فنونه، ومتشعبات غصونه، من خطب وكتب ومواعظ وآداب، علماً أنّ ذلك يتضمن عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربية وثواقب الكلم الدينية والدنيوية ما لا يوجد مجتمعاً في كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب ... لأنّ كلامه عليه السلام الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبقة من الكلام النبوي، فأجبتهم إلى الابتداء بذلك عالماً بما فيه من عظيم النفع ومنشور الذكر ومذخور الأجر، واعتمدت به أن أبيّن من عظيم قدر أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الفضيلة، مضافة إلى المحاسن الدائرة والفضائل الجمة ... وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد والمعنى المكرر والعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أُخرى موضوعاً غير وضعه الأول، إمّا بزيادة مختارة أو بلفظ أحسن عبارة،

فتقتضي الحال أن يعاد استظهاراً للاختيار، وغيرة على عقائل الكلام»[١].

والذي يظهر من كلام الشريف الرضي أن هدفه الأساس من كتابه هو نقل خطب وكلام أمير المؤمنين بما لها من فنون الفصاحة والبلاغة والبيان وثواقب الكلم الدينية والدنيوية، فلذا وسمه بـ (نهج البلاغة)؛ لذلك لم يتعرض لذكر مصادر الخطب والكلمات والمواعظ، فجعلها مرسلة غير مسندة، فبقيت الحاجة ماسّة ـ عندما يراد ترتيب الأثر العملي على المذكور في الكتاب ـ إلى البحث عن أسانيده ومصادره؛ من هنا شعر بعض علماء الشيعة بأهمية ذلك، فقال الشيخ كاشف الغطاء: «**وعسى أن يوفق الله لإفراد كتابٍ يجمع أسانيد (نهج البلاغة) من كتب الفريقين، فإني أحسّ بشدّة الحاجة إلى ذلك، وقد اضطرنا هذا الوقت وأعوزنا إلى مثله، على أنّي لا أجد لنفسي كفاءة القيام بمثل هذا العمل الجليل، فعسى أن يعنى له بعض الأفاضل فينهض بمثل هذا المشروع الشريف الذي فات السلف الصالح أن يقوم بمثله، وكم ترك الأول للآخر**»[٢].

وفي الآونة الأخيرة ـ وبحمد الله تعالى ـ سعى بعض المحققين وبعض المؤسسات التحقيقية في مهمة البحث عن مصادر نهج البلاغة وأسانيده من مصادر الفريقين، فتمّ إنجاز بعض الأعمال حول بيان أسانيد ومصادر نهج البلاغة وطبعت عدّة كتب تهتم بهذا الشأن، مثل كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسانيده) للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، وكتاب (مدارك نهج

---

(١) نهج البلاغة: ج١ ص١١ـ١٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) نقلاً عن كتاب مصادر نهج البلاغة، عبد الزهرة الكعبي: ج١ ص١٢، الناشر: دار الزهراء ـ بيروت.

البلاغة) للشيخ رضا الأستادي، وكتاب (أسناد ومدارك نهج البلاغة) للشيخ محمد الدشتي وغيرها من الكتب في هذا المجال.

لذا فإن المنهج العلمي يحتّم علينا أن نتعامل مع كلّ ما جاء في نهج البلاغة وفق سنده ومصدره والقرائن الأُخرى كقوة المضمون وغيرها، ولا شكّ بأنّ بعض ما في نهج البلاغة يتمتع بمستوى عال من الاعتبار والوثوق الروائي وبعضه ليس بهذا المستوى.

نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة

إنّ ما احتج به القفاري على الشيعة من فقرة أو فقرات من كتاب نهج البلاغة كفقرة: «**دعوني والتمسوا غيري ...**» والتي قد يقال: إنها تدلّ على أنّ أمير المؤمنين يرفض قبول الخلافة عندما عرضها عليه المسلمون بعد مقتل عثمان، واستفاد القفاري من دلالتها عدم النصّ على الإمامة، بعد أن مهّد بقوله: إنّ الشيعة تعتمد على كلّ كلمة في نهج البلاغة.

نقول: إنّ هذا الاحتجاج ليس صحيحاً مطلقاً؛ لأننا نتعامل مع هذا النصّ كحال النصوص الأُخرى حسب الضوابط العلمية والمنهجية في قبول الرواية وردها، وبعد التحقيق والبحث عن أسناد هذه العبارات ومصادرها التي سبقت زمان الشريف الرضي مؤلف كتاب نهج البلاغة والتي يغلب على الظن أنّه قد اعتمد عليها، تبيّن أن هذه العبارات والكلمات لم ترد جميعها في سياق واحد بل أنّ فقرة «**دعوني والتمسوا غيري**» جاء ذكرها منفصلاً عن قوله: «**أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً**» فلم تكن في كلام واحد أو في مكان واحد.

من هنا نجد من الضروري أن نبحث عن سند ومصدر كلّ فقرة على حدة؛ لنستطيع تقييم سندها من الناحية العلمية.

قوله: دعوني والتمسوا غيري

إنّ هذه الفقرة بالخصوص قد ذكرها الطبري (ت ٣١٠هـ) في تاريخه، وكذلك ذكرها أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) صاحب كتاب الفتوح، وكذلك ذكرها الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) في كتابه الجمل، وكل هؤلاء ممن سبق الشريف الرضي رحمه الله.

سند الفقرة في تاريخ الطبري

قال الطبري في باب خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «كتب إليّ **السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة، قالا: فقالوا لهم: دونكم يا أهل المدينة فقد أجّلناكم يومين، فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غداً علياً وطلحة والزبير وأناساً كثيراً، فغشى الناس علياً فقالوا: نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام وما ابتلينا به من ذوي القربى، فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فإنّا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، فقالوا: ننشدك الله ألا ترى ما نرى؟ ألا ترى الإسلام؟ ألا ترى الفتنة؟ ألا تخاف الله؟ فقال: قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلاّ أني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، ثم افترقوا على ذلك**»[1].

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٣ ص٤٥٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

هذه هي الرواية التي نقلها الطبري وهي قريبة جداً في ألفاظها مع ما نقله الرضي في نهج البلاغة.

وقد جاء في سندها كلّ من:

١ـ السري:

إنّ الطبري لم يفصح هنا عن اسم السري هذا، بل قال: «كتب إليّ السري» وقد روى عنه، ولكن الطبري ذكر ما يقارب عشرة موارد في تاريخه من أنّ والد السري هو يحيى، فذكر: كتب إلي السري بن يحيى[1].

ولا يوجد من يحمل هذا الاسم في الرواة غير اثنين:

أحدهما: السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني، أبو الهيثم المتوفى سنة ١٦٧ هـ[2]، وهذا من غير الممكن أن يكون هو من يروي عنه الطبري؛ لأن الطبري قد ولد في سنة ٢٤٢ هـ ووفاته ٣١٠ هـ فتكون الفاصلة الزمنية بينهما ما يقارب ٧٥ سنة.

ثانيهما: السري بن يحيى بن السري أبو عبيدة الكوفي ابن أخي هناد بن السري بن مصعب التميمي.

وهذا قد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «**وكان صدوقاً**»[3].

وكذا ذكره مغلطاي في إكمال التهذيب ـ تمييزاً ـ وقال عنه: «**ثقة جليل**»[4].

---

(١) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٣١، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٣٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٤١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٤ ص٢٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج٥ ص٢٢٢، الناشر: الفاروق الحديثة.

وذكره ابن حبّان في الثقات[١].

ولا يعلم تاريخ وفاته، لكن يمكن تخمين عمره من خلال معرفة سنة وفاة عمّه هناد بن السري التي كانت ٢٤٣هـ ووفاة ابنه: هناد بن السري بن يحيى التي كانت سنة ٣٣١هـ فيمكن القول أن عمره بين هذه السنين.

لكن مع هذا، فلا يمكن الجزم بأنه هو الشخص الذي يروي عنه الطبري، لأنّه من تعرض له لم يذكر أنّه من مشايخ الطبري وكذلك لم يتعرض له تفصيلاً، ولم نجد قرينة تؤيد أنّه من مشايخ الطبري.

٢ـ شعيب بن إبراهيم:

قال ابن عدي: «**وهو ليس بذلك المعروف ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف**»[٢].

وقال الذهبي: «**راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة**»[٣].

والذي ذكره ابن حبّان في ثقاته[٤] غير هذا، كما صرّح بذلك ابن حجر، قال: «**الظاهر أنّه غيره**»[٥].

٣ـ سيف بن عمر التميمي الضبي

لم نر أحداً قد وثّق سيف بن عمر بشكل صريح، بل هناك إجماع على

(١) ابن حبّان، الثقات: ج٨ ص٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٤ ص٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٢ ص٢٧٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٤) ابن حبّان، الثقات: ج٨ ص٣٠٩، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.
(٥) ابن جحر، لسان الميزان: ج٣ ص١٤٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

تضعيفه، واتّهموه بالوضع والزندقة، وسوف نقتصر على كبار أهل الجرح والتعديل الذين طعنوا فيه.

قال ابن حجر: «**قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فُلَيْس خير منه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة وعامّتها منكرة لم يتابع عليها، وقال ابن حبّان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: إنّه كان يضع الحديث. قلت: بقية كلام ابن حبّان: اتهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخط الذهبي: مات سيف زمن الرشيد**»[1].

وهكذا تبين أن فقرة دعوني والتمسوا غيري في تاريخ الطبري لا قيمة سندية لها.

سند الفقرة في كتاب الفتوح

لقد وردت فقرة: «**دعوني والتمسوا غيري**»، في كتاب الفتوح[2] ولكن ابن أعثم لم يذكر لها سنداً بالخصوص، بل ذكرها بعنوان (قال)، وإن ذكر رجاله في بداية كتابه، لكن في كثير من هذه الأسانيد من كان ضعيفاً أو مجهولاً.

مضافاً إلى أنّ أحمد بن أعثم الكوفي صاحب كتاب الفتوح، ضعيف عند أصحاب الحديث، قال ابن حجر: «**أحمد بن أعثم الكوفي الإخباري**

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٤ ص٢٥٩- ٢٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج٢ ص٤٣٤، الناشر: دار الاضواء - لبنان.

المؤرخ، قال ياقوت: كان شيعياً وعند أصحاب الحديث ضعيف»[١].

ونسبته إلى التشيع ليست صحيحة، فهو من مؤرخي أهل السنة بلا شك، لكنّه وبسبب نقله لبعض القضايا التاريخية التي ترتبط بفضائل أهل البيت عليهم السلام أو التي لا تنسجم مع قداسة بعض الصحابة، اتّهم بالتشيع.

قال النمازي: «**أعثم الكوفي: هو محمد بن علي، من مؤرخي العامة. له كتاب الفتوح وتاريخ تأليفه سنة ٢٠٤هـ**»[٢]. وقد تعرّض لذكره بعض علماء رجال الشيعة، لكن لم يذكروا له توثيقاً.

ويؤيد كونه من أهل السنة، عباراته الكثيرة في ثنايا كتابه التي تؤكد أن الرجل من أهل السنة، ولك أن تراجع ما كتبه في الجزء الأول مثلاً حول قضية بيعة الخليفة الأول أبي بكر[٣].

وعلى هذا فالرجل ليس شيعياً ولم تثبت وثاقته عند أهل السنة، فالفقرة لا قيمة سندية لها أيضاً في كتاب الفتوح.

سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «**وروى سيف عن رجاله، قال: اجتمع الناس إلى علي**

---

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج١ ص١٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٢) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج٨ ص٥٢٨، رقم الترجمة ١٧٧٨١، المطبعة: حيدري ـ طهران. القمي، الكنى والألقاب: ص٢١٥، الناشر: مكتبة الصدر ـ طهران.

(٣) ذكر مثلاً: «**أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لما توفي قام بالأمر بعده الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه**»، فهذا قول من يعتقد بصحة خلافة أبي بكر وشرعيتها، وغيرها من العبارات التي تدل على كون الرجل سنياً. ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج١ ص٥، الناشر: دار الاضواء ـ لبنان.

وسألوه أن ينظر في أمورهم وبذلوا له البيعة، فقال لهم: التمسوا غيري»[١].

ولن نطيل في تقييم مثل هذا السند بعد أن كان راويه سيف بن عمر.

وبعد هذا ننتقل إلى الفقرة الثانية وهي فقرة: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً.

قوله: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً

وهذه الفقرة نقلها البلاذري في أنساب الأشراف وكذا الطبري في تاريخه أيضاً وكذا الشيخ المفيد في كتاب الجمل أيضاً، وكلّهم ممن سبق مؤلف كتاب النهج.

سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف

قال أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ): «**حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن الحنفية، قال: إني لقاعد مع علي إذا أتاه رجل، فقال: أئت هذا الرجل فإنّه مقتول. فذهب ليقوم فأخذت بثوبه وقلت: أقسمت عليك أن تأته، ثم جاء رجل آخر، فقال: قد قتل، فقام فدخل البيت ودخل الناس عليه، فقالوا: ابسط يدك نبايعك، فقال: لا، أنا لكم وزير خير مني لكم أمير»**[٢].

وقال أيضاً: «**وحدثت عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن عبد الملك عن سلمة عن سالم عن ابن الحنفية ... فأتاه الناس** [أي أتوا علياً عليه السلام] **فقالوا له: إنّه لابدّ للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحق بها منك، فقال**

(١) المفيد، كتاب الجمل: ص٦٤، الناشر: مكتبة الداوري ـ قم.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص١١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

لهم: لا تريدوني، فإني لكم وزيراً خير مني أميراً ...»[١].

وفي هذا السند، قال: حُدثت عن إسحاق الأزرق، فيمكن أن يكون قد رواه عن عمرو بن محمد الناقد ويمكن أن يكون عن راوٍ غيره.

وعلى أيّة حال، ففي السند عبد الملك بن أبي سليمان قد تكلم فيه شعبة وترك حديثه[٢]، وأورده العقيلي[٣] وابن عدي في الضعفاء[٤]، واتّهم بأنه يهمّ[٥] ويخطئ[٦].

وأمّا سالم بن أبي الجعد، فإنّه وإن وثّقه البعض، لكنّه كان يرسل كثيراً كما يقول ابن حجر[٧] وكان من المدلسين، وقد أدرجه في طبقات المدلسين[٨].

وعلى فرض صحة هذا السند، فيبقى مصدر هذه الرواية كتب أهل السنّة، فلو سلّم أنّ الشريف الرضي رحمه الله قد أخذ هذه الفقرة من كتاب البلاذري، فإنّ ذلك لا يجعلها رواية شيعية صالحة للاحتجاج عليهم، إلاّ أن يدّعي القفاري أنّ الشيعة تعتقد بصحة جميع ما ورد في كتاب الأنساب للبلاذري، الأمر الذي لم يقل به أهل السنّة أنفسهم كما هو واضح.

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص١١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج١٨ ص٣٢٦، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت

(٣) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج٣ ص٣١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج٥ ص٣٠٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٦١٥ـ ٦١٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٦) أُنظر: ابن حبان، الثقات: ج٧ ص٩٧. الذهبي، الكاشف: ص٦٦٥، الناشر: دار القبلة ـ جدة.

(٧) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج١ ص٣٣٤.

(٨) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلّسين: ص٣١، الناشر: مكتبة المنار.

سند الفقرة في كتاب الطبري

قال الطبري: «**حدّثني جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا عمرو بن حماد وعلي بن حسين، قالا: حدثنا حسين، عن أبيه، عن عبد الملك بن أبي سليمان الفزاري، عن سالم بن أبي الجعد الأشجعي، عن محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان (رضي الله عنه)، فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولابدّ للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً**»[1].

وفي هذا السند:

جعفر بن عبد الله المحمدي: وهو مجهول الحال، ولم نجد له ترجمة وتوثيقاً، وإن ذكره السمعاني تحت عنوان المحمدي وكونه من آباء علي بن ناصر بن محمد الذي يرجع إلى محمد بن الحنفية[2].

الحسين: وهو الحسين بن عيسى: فقد سمّاه الطبري بذلك في بعض الموارد، وهو مجهول الحال أيضاً وإن كان مشخص العين، فقد ذكره الرازي في الجرح والتعديل، قال: «**الحسين بن عيسى بن زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه روى عنه عمرو بن حماد بن طلحة القنّاد سمعت أبي يقول ذلك**»[3].

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٣ ص ٤٥٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) السمعاني، الأنساب: ج٥ ص٢١٨، الناشر: دار الجنان - لبنان.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٣ ص ٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

سند الفقرة عند الشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الثقفي عن عثمان بن أبي شيبة، عن إدريس، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: جاء طلحة والزبير إلى علي عليه السلام وهو متعوذ بحيطان المدينة فدخلا عليه، وقالا: ابسط يدك نبايعك، فإن الناس لا يرضون إلاّ بك؛ فقال لهما: لا حاجة لي في ذلك، ولئن أكون لكما وزيراً خير لكما من أن أكون أميراً»[1].

وفي السند عثمان بن أبي شيبة، قال النمازي في المستدركات: «لم يذكروه»[2].

ومحمد بن عجلان مشترك بين أكثر من راو، وأكثرهم مجاهيل.

وهكذا يتّضح أن السند لا قيمة له.

وبعد هذا تبين أن السند من ناحية شيعية ليس تاماً، ومن ناحية سنية لم يكن قوياً أيضاً، ولو قيل بصحته، فليس بحجة علينا.

ومن هنا نقول: إن الكلام الذي نقله لنا الشريف الرضي وفق التصحيح السندي فاقد الاعتبار عند الشيعة.

مناقشة دلالة كلام الإمام عليه السلام على نفي النص

سوف نبحث في دلالة الفقرتين على نفي النصّ على الإمامة، وهل أنّ لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة -على تقدير صحة

(١) المفيد، كتاب الجمل: ص٦٥، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

(٢) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج٥ ص٢٠٩، رقم الترجمة: ٩٢٥٧، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران.

النسبة له ـ دلالة على أنّ النصّ على الإمامة لم يكن ثابتاً؟!

كلامه عليه السلام هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته

قد ادّعى القفاري أنّ كلام الإمام عليه السلام المذكور يقتضي عدم النصّ على الإمامة؛ لأنّ الإمام عليه السلام رفضها حينما جاء الناس ليبايعوه خليفة لهم.

فنقول: إنّ ما تمسك به من كلام أمير المؤمنين عليه السلام لنفي النصّ، تمسك بكلام غير صريح في نفي ذلك، لأنّه:

أولاً: لا يعارض ما قد ثبت بالنص الصحيح والصريح على خلافة علي عليه السلام وإمامته بعد النبي صلى الله عليه وآله، من طرق الشيعة ومن طرق أهل السنة، وإن حاول أهل السنة تأويل ما ثبت عندهم من أدلة بشتى السبل؛ لإنكار الإمامة.

فتمسكه بكلام جاء في نهج البلاغة لا يعارض ما ثبتت صحّته جزماً عندنا، بالإضافة إلى أنّه قد اقتطع من كتاب نهج البلاغة ما يوافق رأيه في إلقاء الشبهات وتركه الكثير مما في الكتاب مما له دلالة صريحة في كون علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الوصي والوارث وصاحب الحق، وكذلك الأئمة من ولده عليهم السلام:

قال عليه السلام في خطبة له بعد خلافته وبعد انصرافه من صفّين: «**لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمّة أحدٌ، ولا يُسَوّي بهم من جَرَتْ نعمتُهم عليه أبداً.**

هم أساسُ الدين، وعِمادُ اليقين. إليهم يَفِيءُ الغالي، وبهم يُلْحَقُ التالي. ولهم خصائصُ حقِّ الولاية، وفيهم الوصيّةُ والوِراثةُ، الآن إذ

رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله»[١].

وقال عليه السلام في كلام له: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»[٢].

وقال عليه السلام: «فيا عجبي ومالي لا أعجب، من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»[٣].

وقال عليه السلام أيضاً: «اللّهم إني أستعديك على قريش، فإنّهم قد قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري»[٤].

وفي كلام له إلى أهل مصر مع مالك الأشتر لمّا ولاّه إمارتها: «فو اللّه ماكان يُلْقَى في رُوعِي ولا يَخْطُرُ ببالي أنّ العَرَب تُزْعِجُ هذا الأمْرَ من بعده صلى الله عليه وآله عن أهل بيته، ولا أنّهم مُنَحُّوهُ عَنّي من بعده»[٥].

وقوله في خطبته الشقشقية: «أما والله لقد تقمصها فلان وإنّه ليعلم أنّ محلي منها محل القطب من الرحى»[٦] وغير هذه النصوص المتناثرة في كتاب نهج البلاغة والتي تدل بشكل مؤكد على كونه الخليفة الشرعي والوصي بعد النبي صلى الله عليه وآله.

---

(١) نهج البلاغة: ج١ ص٣٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ج١ ص١٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٠٢.

(٥) المصدر نفسه: ج٣ ص١١٨ـ ١١٩.

(٦) المصدر نفسه: ج١ ص٣٠ـ ٣١.

كلامه خال من الدلالة على نفي النص

وثانياً: نقول: إنّ هذه الفقرة ـ بعد فرض تمامية السند ـ لا دلالة فيها على عدم وجود نص على الإمامة، وذلك لعدة أُمور:

هناك عدة امور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص

الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمرة والسلطة لا الإمامة

إنّ الذي رفضه الإمام هو الإمرة والسلطة أو قل الحكومة، وهذه الإمرة ليست من المهام الأساسية للأنبياء والأئمة، بل هي من شؤون الإمامة وأداة تنفيذية لها، فالحكومة تعني بسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية، وهذه من حق الإمام أن يرفضها إذا لم يجد الشروط الكاملة لها.

فالإمامة وإن كانت في ذهن القفاري لا تختلف عن الحكومة إلاّ أنها في المنظور الشيعي أعمق من التصور الساذج الذي يحمله القفاري، فهي تمثل الامتداد الحقيقي للنبوة، وهي عهد من الله وجعل إلهي قد قلّده الله تعالى للائمةعليهم السلام بالنص، فليست هي بيد الناس حتى يعطوها فيرفضها الإمام أو يقبلها، فهم لم يطلبوا منه أن يتولى الإمامة الإلهية؛ لكي يُدّعى أن الإمام قد رفضها؛ لأنها ليست بأيديهم شأنها، فهو منصوب من الله تعالى بعد النبيصلى الله عليه وآله ويمارس مهامّه الإلهية، والسلطة والحكومة ـ التي هي محل النزاع ـ لم تكن هدفاً ومطلباً للائمةعليهم السلام إلاّ بمقدار ما تسهّل لهم ممارسة تلك المهام؛ لذلك نرى أنّ الإمام يعبّر في بعض كلامه عنها

بأنّها أهون عنده من عفطة عنز[١].

فحين رفض الإمام عليه السلام بيعة الناس له لم يرفض الإمامة الإلهية، ولا يكشف رفضه هذا عن عدم وجود النصّ عليها، والبيعة ليست إلاّ عملية إلزام والتزام بين الإمام والأمّة والتي ينتج عنها طاعة الأمّة لقائدها، ورفض تلك البيعة لا يكشف عن عدم صحة الإمامة.

الثاني: الإمام عليه السلام أراد برفضه إلزام المبايعيين علناً

إنّ الإمام عليه السلام برفضه الابتدائي للخلافة أراد أن يقطع العذر على من يريد أن يشق عصا المسلمين وينكث البيعة فيما بعد، ففرض عليه السلام الطاعة عليه؛ وأخذ منهم التعهد والالتزام بطاعته حتى لا يكون هناك مبرر لنكث البيعة مستقبلاً.

كما أنّه رفض أن تكون بيعته سرية ابتداءً ولم يقبل عليه السلام أن يبايعوه في بيته، بل شرط أن تكون في المسجد؛ لإعلان الطاعة صريحاً أمام الملأ، قال: «**أما إذ أبيتم، فإنّ بيعتي لا تكون سرّاً فاخرجوا إلى المسجد فخرجوا**»[٢].

وقال: «**إنّ بيعتي لا تكون في خلوة إلاّ في المسجد ظاهراً**»[٣].

---

(١) قال الإمام في خطبته الشقشقية «... فما راعني إلاّ والناس كعرف الضبع إلي ينثالون علي من كلّ جانب. حتى لقد وطئ الحسنان. وشق عطفاي مجتمعين حولي كربيضة الغنم... لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر... ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز» نهج البلاغة: ج١ ص٣٦ـ ٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص١١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) المتقي الهندي، كنز العمال: ج٥ ص٧٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الثالث: الإمام عليه السلام أراد أن تكون بيعته عن قناعة راسخة

لقد أراد عليه السلام من الناس أن يبايعوه عن قناعة ورسوخ؛ لأنّه يعلم بإخبار النبي صلى الله عليه وآله إيّاه أنّ الأمّة مقبلة على فتن وزلزال لا يصمد معها أناس بايعوا بدون قناعة وإيمان، فهناك شبهات قد ترسّخت في وجدان المسلمين آنذاك، وقد جهل أكثر الناس طريق الحق، وزاغوا عنه، وكان طريق إرجاعهم إلى الصواب بحاجة إلى أن يتحمّلوا ما يقوم به الإمام عليه السلام من تغييرات جوهرية تقود إلى النهاية الصحيحة، فنراه يقول في نهج البلاغة: «**فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا يقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكّرت. واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب**»[1].

قال ابن أبي الحديد في شرح كلامه عليه السلام: «**ومعنى قوله: (الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكّرت): أنّ الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي**»[2].

وقوله: «**واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب**»، هو كلام منْ جاء ليلقي الحجة عليهم ويهيّئهم لتقبّل التغيير القادم، بما يتطلبه من تحمل كبير ومشقة عظيمة على النفوس.

---

(١) نهج البلاغة: ج١ ص١٨١ـ ١٨٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٧ ص٣٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الرابع: أراد أن يبين بأن هذه حكومة ودنيا وأنه عازف عنها

وهو متمم للوجه الثالث: بسبب حصول الانحراف في المنهج الإسلامي الذي كان على عهد النبي صلوات الله عليه وعلى آله، فقد اعتاد الناس على نمط خاص من الحياة في المدّة التي سبقته، فقد أَلِفوا عادات كان يراها الإمام خاطئة، وهناك محدثات قد حدثت في الفترة التي سبقته وهناك معايير تبدّلت(١).

(١) هناك الكثير من المحدثات التي برزت في زمان الخلافة التي سبقت الإمامعليه السلام، فعلى الصعيد الفقهي، هناك مثلاً الخليفة الأوّل الذي اشتهر بكثرة اجتهاداته في كثير من الأحكام الثابتة في الكتاب والسنّة، والتي منها: تحريمه التمتع بالحج الذي كان على عهد النبيصلى الله عليه وآله إلى أن ماتصلى الله عليه وآله، أخرج البخاري بسنده عن عمران بن حصين قال: «**نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء، قال محمد: يقال: إنّه عمر**» صحيح البخاري: ج٥ ص١٥٨ ح٤٥١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومنها: تحريمه الزواج المؤقت الذي كان سائغاً على عهد رسول اللهصلى الله عليه وآله وعهد الخليفة أبي بكر، ففي صحيح مسلم عن أبي الزبير: «**قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وأبي بكر حتى نهى عنه عمر**» صحيح مسلم: ج٤ ص١٣١ ح٣٣٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومنها: صلاة التراويح، فهي لم تكن مما شرّع في أيام النبيصلى الله عليه وآله، وكانت النوافل تُصلّى فرادى في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان.

قال في المؤطأ عن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنّه قال: «**خرجت مع عمر بن الخطاب، في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلّي الرجل لنفسه، ويصلّي الرجل فيُصلي بصلاته الرهطُ، فقال عمر: والله إني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. فجمعهم على أُبي بن كعب**». مالك، الموطأ: ج١ ص١١٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ومنها: تصرفه في الأذان، فلم يكن في أذان الفجر عبارة: الصلاة خير من النوم، جاء في الموطأ: «**أنّه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً. فقال:**

فمثلاً يعلم الإمام أنّ بعض الناس كطلحة والزبير إنما أرادوا بيعته لكي يبذل لهم المال الذي سلبه منهم عثمان، فكانوا يريدون منه أن يطبّق سياسة الخليفة عمر في مسألة المال التي لم يكن يراها الإمام عليه السلام صحيحة، لذلك بدأت الاعتراضات عليه في اليوم الثالث من تسلّم مقاليد الخلافة، فقال عليه السلام: «**والله، إن بقيت وسلمت لهم لأقيمنّهم على المحجة البيضاء والطريق الواضح**»[1].

ولذا أراد برفضه أن يُشعر الناس أنّه لا رغبة له في الدنيا؛ لأنّ السلطة كانت تمثّل في نظرهم الدنيا والمال فقط، ولكي يُشعرهم بأنّ الإسلام قد مني بانتكاسة معنوية كبيرة، فأراد أن يهيئ الأرضية الصالحة لقبول التغييرات التي سوف يقوم بها لمعالجة المرض الذي استشرى في المجتمع، فهو يحتاج إلى أرضية تتقبل مثل هكذا تغييرات.

⇨

الصلاة خير من النوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح». الموطأ: ج١ ص٧٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وغير ذلك من الاجتهادات كاجتهاده في حكم الطلاق وتحريمه البكاء على الميت، وإلغاء سهم المؤلفة قلوبهم و...

وأما على الصعيد السياسي، فإن الخليفة الثالث قد نال الحظ الأكبر في هذا المجال، فقد نشأت في زمانه المحاباة وساد الفساد الإداري، حيث بدأ فور تسلمه الخلافة بعزل جميع الولاة الذين عيّنهم سلفه الخليفة عمر باستثناء ابن عمه معاوية، واستبدلهم بأقاربه من بني أمية، الذين كانوا جميعهم من الطلقاء ومن البيوت المكية التي ظلت إلى آخر الوقت معادية للنبي صلى الله عليه وآله وللدولة الإسلامية، وقد أغدق عليهم الأموال من بيت مال المسلمين، وخصهم بامتيازات كثيرة اعترض الناس عليها، وهو بذلك قد أسس بداية التحوّل من الخلافة إلى الملك، فسادت الفوضى وابتعد الناس عن الإسلام الذي عاشوه في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وغير ذلك من أنماط الانحراف التي كانت سائدة قبل تسلّم الإمام عليه السلام الخلافة.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٧ ص٣٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وأخيراً ننقل كلام ابن أبي الحديد على هذه الشبهة، فقد نقل جواب الإمامية عليها ولم يستبعده لكن قال: إنّه خلاف الظاهر من الكلام، ونحن نرى أنّه ليس خلاف الظاهر، بل نقول: إنّ الكلام احتف بقرائن تصلح لأن تكون شاهداً على إرادة خلاف الظاهر منه، قال: «**وهذا الكلام يحمله أصحابنا على ظاهره، ويقولون: أنه‎عليه السلام لم يكن منصوصاً عليه بالإمامة من جهة الرسول (صلّى الله عليه وآله)، وإن كان أولى الناس بها وأحقهم بمنزلتها، لأنّه لو كان منصوصاً عليه بالإمامة من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام لما جاز له أن يقول: (دعوني والتمسوا غيري، ولا أن يقول: (ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم)، ولا أن يقول: (وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً). وتحمله الإمامية على وجه آخر فيقولون:**

إنّ الذين أرادوه على البيعة هم كانوا العاقدين بيعة الخلفاء من قبل، وقد كان عثمان منعهم أو منع كثيراً منهم عن حقه من العطاء، لأنّ بني أُمية استأصلوا الأموال في أيام عثمان، فلمّا قُتل قالوا لعلي‎عليه السلام: نبايعك على أن تسير فينا سيرة أبي بكر وعمر؛ لأنّهما كانا لا يستأثران بالمال لأنفسهما ولا لأهلهما، فطلبوا من علي‎عليه السلام البيعة، على أن يقسّم عليهم بيوت الأموال قسمة أبي بكر وعمر، فاستعفاهم وسألهم أن يطلبوا غيره ممن يسير بسيرتهما، وقال لهم كلاماً تحته رمز، وهو قوله: إنّا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإنّ الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكّرت.

قالوا: وهذا كلام له باطن وغور عميق، معناه الإخبار عن غيب يعلمه

هو ويجهلونه هم، وهو الإنذار بحرب المسلمين بعضهم لبعض، واختلاف الكلمة وظهور الفتنة. ومعنى قوله: (له وجوه وألوان) أنّه موضع شبهة وتأويل، فمن قائل يقول: أصاب علي، ومن قائل يقول: أخطأ، وكذلك القول في تصويب محاربيه، من أهل الجمل وصفّين والنهروان، وتخطئتهم، فإن المذاهب فيه وفيهم تشعّبت وتفرّقت جداً.

ومعنى قوله: الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي، فأنا لكم وزيراً عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أفتي فيكم بشريعته وأحكامه خير لكم منى أميراً محجوراً عليه مدبراً بتدبيركم، فإني أعلم أنّه لا قدرة لي أن أسير فيكم بسيرة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في أصحابه مستقلاً بالتدبير، لفساد أحوالكم، وتعذّر صلاحكم.

وقد حمل بعضهم كلامه على محمل آخر، فقال: هذا كلام مستزيد شاك من أصحابه، يقول لهم: دعوني والتمسوا غيري، على طريق الضجر منهم، والتبرّم بهم والتسخط لأفعالهم، لأنهم كانوا عدلوا عنه من قبل، واختاروا عليه، فلمّا طلبوه بعد أجابهم جواب المتسخط العاتب.

وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنّه أخرجه مخرج التهكّم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خير منى لكم أميراً فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أي تزعم لنفسك ذلك وتعتقده.

واعلم أن ما ذكروه ليس ببعيد أن يحمل الكلام عليه لو كان الدليل قد دلّ على ذلك، فأما إذا لم يدلّ عليه دليل فلا يجوز صرف اللفظ عن

ظاهره، ونحن نتمسّك بالظاهر إلاّ أن تقوم دلالة على مذهبهم تصدّنا عن حمل اللفظ عن ظاهره»[1].

وقد عرفت أنّه قد دلّت الأدلة الصريحة على إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام والتي تناقلتها مصادر الفريقين، فلابدّ إذن من حمل هذه الألفاظ من الإمام عليه السلام بما لا يتنافى مع تلك الأدلة، خصوصاً إذا كانت هذه الألفاظ قابلة لأن تحمل على أحد الوجوه التي ذكرناها أو التي ذكرها ابن أبي الحديد، وقد اعترف ـ وهو الخبير بأساليب الكلام ـ أن هذه الوجوه ليست ببعيدة عن ظاهر الكلام، لا سيما مع ملاحظة خصوصية الزمان والمكان اللذين قيل فيهما كلام الإمام عليه السلام.

قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان

ومن الفقرات التي استند إليها القفاري في نفي النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام هو كلام منسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام نقله من نهج البلاغة أيضاً، قال: «**ويذكر [أي الإمام علي] أنّ ثبوت خلافته تمّ بمبايعة المهاجرين والأنصار الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدين كما تصفهم كتب الشيعة لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتجّ إلى بيعتهم وإجماعهم.**

يقول أمير المؤمنين كما في النهج: (إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه) فطريقة بيعته لا تختلف عمّن سبقه

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٧ ص٣٣ـ ٣٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(فلم يكن للشّاهد أن يختار ولا للغائب أن يَرُدَّ) وهذا يوحي بأنّ بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية، وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ (وإنّما الشّورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رضى) فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النصّ، (فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين وولاّه ما تولّى)(١).

فهذا نص صريح في عدم وجود نص، فالشورى ـ في أمر الإمامة ـ هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن ذلك وجب قتاله لاتّباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نص في الإمام لم يقل علي (رضي الله عنه) ذلك»(٢).

الجواب:

سنتعرّض في الإجابة عن هذه الشبهة إلى مصادر هذا الكلام وأسانيده أولاً، ومن ثمّ نبيّن مفاده ودلالاته بالاستعانة بالقرائن الموضوعية والتاريخية التي قيل فيها هذا الكلام، ونناقش ما استنتجه القفاري من هذا الكلام، واستنتاجه يتمثّل بما يلي:

أ ـ طريقة بيعة الإمام عليه السلام لا تختلف عن طريقة بيعة من سبقوه من الخلفاء.

ب ـ بيعته عليه السلام لم تكن ثابتة من قبل.

ج ـ الإجماع هو الأصل في الاختيار لا النصّ.

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٤ ص٣٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٠ـ ٨٥١، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

مصادر هذه الخطبة

بيّنا سابقاً بأنّ نهج البلاغة الذي جمع فيه الشريف الرضي رحمه الله ما ارتآه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام وإن كنّا نعدّه من المصادر المهمة والكتب القيمة، إلاّ أننا نتعامل معه، بل ومع كلّ كتاب وفق المنهج العلمي المتّبع في مدرسة أهل البيت عليهم السلام القاضي بأن يبحث في أسانيد ودلالات كلّ كلام أو حديث بغض النظر عن المصدر الذي ورد فيه، ونهج البلاغة كما هو معروف لم يدرج فيه الشريف الرضي أسانيد الروايات التي نقلها من مصادر سبقته، تاركاً المجال للباحثين والمحققين في إثبات صحة أو عدم صحة ما ورد فيه.

وهذا الكلام الذي تمسّك به القفاري على أنّه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد جاء في عدة مصادر تاريخية سبقت الشريف الرضي، ويمكن اعتبار بعضها هو المصدر الأساس لهذا الكلام الذي كان عبارة عن كتاب أرسله أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية بعد رجوعه من وقعة الجمل، وقد نقل هذا الكتاب نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ) في كتابه وقعة صفّين[١]، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في الإمامة والسياسة[٢] والدينوري (ت ٢٨٢هـ) في كتابه الأخبار الطوال[٣] وابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) في كتابه الفتوح[٤]،

---

(١) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفّين: ص٢٨ـ ٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة ـ القاهرة.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ج١ ص٨٤، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٣) أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال: ج١ ص٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن أعثم الكوفي، فتوح البلدان: ج٢ ص٤٩٤، الناشر: دار الأضواء ـ لبنان. ثم إننا قد ناقشنا أسانيد كتاب الفتوح سابقاً، أُنظر: ص٢٢٨ـ ٢٢٩.

وابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) في العقد الفريد[1]، ولم يرد ذكر ما أرسله إلى معاوية مسنداً سوى في كتاب وقعة صفّين.

نص خطبة (بايعني القوم الذين بايعوا ...)

وسننقل نصّ الكلام مع سنده لمعرفة صحة هذا السند واعتباره، فقد روى نصر بن مزاحم: «**عن عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبي، أنّ علياًعليه السلام حين قدم من البصرة نزع جريراً همدان، فجاء حتى نزل الكوفة، فأراد على أن يبعث إلى معاوية رسولا فقال له جرير: ابعثني إلى معاوية ... فبعثه عليعليه السلام ... فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية، فدخل عليه فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أمّا بعد يا معاوية فإنّه قد اجتمع لابن عمك أهل الحرمين وأهل المصرين وأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل العروض وعمان، وأهل البحرين واليمامة، فلم يبق إلاّ أهل هذه الحصون التي أنت فيها، لو سال عليها سيل من أوديته غرقها، وقد أتيتك أدعوك إلى ما يرشدك ويهديك إلى مبايعة هذا الرجل، ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أمّا بعد فإنّ بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام؛ لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا

---

(١) ابن عبد ربه الاندلسي، العقد الفريد: ج٤ ص٣٠٩ـ ٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

اجتمعوا على رجل فسمّوه إماماً كان ذلك لله رضا، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاّه الله ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيراً، وإنّ طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون ...»(١).

سند هذه الخطبة

إنّ سند هذا الكلام لا يمكن الاعتماد عليه، فبغض النظر عمّا قيل في نصر بن مزاحم، فإن في السند غير واحد من الرواة الذين يمكن المناقشة فيهم، ومنهم:

نمير بن وعلة

نمير بن وعلة مجهول عند السنّة ومتروك عند الشيعة:

قال الرازي في الجرح والتعديل: «**نمير بن وعلة روى عن الشعبي روى عنه أبو مخنف سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول**»(٢) وكذلك الحال في لسان الميزان ولكنه ذكره مصحّفاً باسم نمير بن دعلمة(٣)، وقال النمازي في المستدركات: «**نمير بن وعلة: لم يذكروه**»(٤).

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص٢٨ـ ٢٩، الناشر: المؤسّسة العربية الحديثة ـ القاهرة.
(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج٨ ص٤٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٦ ص١٧١، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
(٤) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج٨ ص٨٩، الناشر: ابن المؤلف.

عامر الشعبي

هذا مضافاً إلى أن الراوي المباشر عن علي عليه السلام هو عامر الشعبي، فهو وإن وثّقوه إلاّ أنّه غير مؤتمن على ما ينقله عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ لانحرافه عنه.

انحراف الشعبي عن علي عليه السلام

هناك عدة أُمور يستدّل بها على انحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام منها:

١ـ سب الشعبي علياً عليه السلام

روي البلاذري عن مجالد عن الشعبي، قال: «**قدمنا على الحجاج البصرة، وقدم عليه قرّاء من المدينة من أبناء المهاجرين والأنصار، فيهم أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ... وجعل الحجاج يذاكرهم ويسألهم إذ ذكر علي بن أبي طالب، فنال منه ونلنا؛ مقاربةً له وفرقاً منه ومن شره ...**»(١).

معاتبة الحسن البصري للشعبي

وقد عاتبه الحسن البصري الذي كان حاضراً المجلس ـ وقد كان طلب منه الحجاج رأيه في علي عليه السلام فأثنى على علي عليه السلام كثيراً؛ مما أغضب الحجاج ـ قال له: «**ويحك يا عامر هلاّ اتقيت الله إذ سئلت فصدقت، أو سكت فسلمت**» فردّ عليه عامر الشعبي: «**يا أبا سعيد قد قلتها وأنا أعلم ما فيها**»(٢).

فكان في مقدور الشعبي أن يسكت ولا يسبّ علياً عليه السلام، فيسلم من شرّ

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج١٣ ص٣٨٨ـ ٣٨٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

الحجاج أو أن يتّخذ موقفاً شجاعاً كالذي اتخذه الحسن البصري رحمه الله.

وهو يعلم أنّ سبّ علي عليه السلام هو سبّ النبي صلى الله عليه وآله وسبّه كفر بلا ريب، كما قال أحمد بن حنبل وغيره عن أبي عبد الله الجدليّ، قال: **«دخلت على أمّ سلمة، فقالت لي: أيُسَبّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فيكم؟ قلت: معاذ الله أو سبحان الله أو كلمةً نحوها، قالت: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: من سبّ عليّاً فقد سبّني»**[1].

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[2].

ولا شكّ أيضاً في أنّ المحبّ لعلي عليه السلام لا يسبّه ولو فعل به ما فعل، كما ورد عن أبي بكر بن خالد بن عرفطة أنّه أتى سعد بن مالك، فقال: **«بلغني أنكم تعرضون على سبّ علي بالكوفة فهل سببته؟ قال: معاذ الله، قال: والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول في علي شيئاً لو وُضع المنشار على مفرقي على أن أسبّه ما سببته أبداً»**[3].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦ ص٣٢٣، الناشر: دار صادر ـ بيروت. النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص٩٩، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٦٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٦٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج٧ ص٣٩١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص١٤٩، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. ابن الدمشقي، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام: ج١ ص٦٦، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم ـ إيران.

(٢) الحاكم النيسابوي، المستدرك: ج٣ ص١٢١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج٢ ص١١٤، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق. ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٥٠٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

قال الهيثمي: «**رواه أبو يعلى وإسناده حسن**»[١]، وقال ابن حجر: «**وعند أبي يعلى عن سعد من وجه اخر لا بأس به، قال: لو وضع المنشار على مفرقي على أن أسبّ علياً ما سببته أبداً**»[٢].

وكيف يتجرّأ الإنسان المسلم على سبّه وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عديّ بن ثابت عن زرّ، قال: «**قال علي: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة إنّه لعهد النبيّ الأميّ (صلّى الله عليه وسلّم) إليّ أن لا يحبّني إلاّ مؤمن ولا يبغضني إلاّ منافق**»[٣].

٢ـ افتراء الشعبي على علي عليه السلام

لقد افترى على علي عليه السلام افتراءً عظيماً حين زعم بأنه مات ولم يقرأ القرآن أو لم يحفظ القرآن، قال البسوي في المعرفة والتاريخ: «**حدثنا شريك عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت الشعبي يحلف بالله لقد دخل عليٌ [حصر به]**[٤] **وما قرأ القرآن**»[٥].

وقال أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللغة: «**وروى شَريك**

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٩ـ ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٦٠، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٦٠ـ ٦١ ح١٤٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) ما بين المقعوفتين لم يثبته المحقق في المتن، وأنما ذكره في الحاشية، لأنه لم يتبيّن معناه، والصحيح أنّ (حصر به) مصحّفة عن (حفرته)، فيصير المعنى: دخل علي حفرته وما قرأ القرآن؛ أي أنّ علياً عليه السلام لم يقرأ القرآن حتى توفي، وسيتبيّن هذا المعنى من كلام ابن فارس في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة).

(٥) البسوي، المعرفة والتاريخ: ج١ ص٤٨٣، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة.

عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت الشّعبي يقول ويحلف بالله: لقد دخل علي حُفرته وما حفِظ القرآن»[١].

ثمّ علّق قائلاً: «**وهذا كلام شنع جداً فيمن يقول: سَلُوني قبل أن تَفقِدوني، سلوني فما من آية إلاّ أعلم أبليلٍ نَزلَت أم بنهار، أم في سَهْل أم في جبل**»[٢].

وكلام الشعبي هذا يخالف الإجماع والضرورة، وهو كلام لا يصدر عن شخص سليم القلب تجاه أمير المؤمنين الذي يقول: «**سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلاّ حدثكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه آية إلاّ وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل نزلت أم بجبل**»[٣].

٣ـ كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة

لقد زعم الشعبي أنّه لم يشهد الجمل من الصحابة إلاّ أربعة، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب:

روى العاصمي في سمط النجوم العوالي أنّ الشعبي: «**بالغ، فقال: لم يشهد الجمل من الصحابة إلاّ علي وعمار وطلحة والزبير وهو مخالف لما نقله الثقات غيره**»[٤].

---

(١) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ص١٧٠، الناشر: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

(٢) المصدر نفسه: ص١٧٠.

(٣) ابن عبد البرّ، جامع بيان العلم وفضله: ج١ ص١١٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) العصامي، سمط النجوم العوالي: ج٢ ص٥٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وقال محمّد بن عبد الوهاب: «**قال الشعبي: لم يشهد الجمل من الصحابة إلاّ أربعة فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب**»[١].

وكلامه هذا كذب، يخالف إجماع أهل السير والتاريخ من أنّه شهد البصرة مع علي عليه السلام عدد كبير من الصحابة.

قال الذهبي: «**قال سعد بن إبراهيم الزهري: حدّثني رجل من أسلم قال: كنّا مع علي أربعة آلاف من أهل المدينة. وقال سعيد بن جبير: كان مع علي يوم وقعة الجمل ثمانمائة من الأنصار، وأربعمائة ممن شهدوا بيعة الرضوان. رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد. وقال المطلب بن زياد، عن السدي: شهد مع علي يوم الجمل مائة وثلاثون بدرياً وسبعمائة من أصحاب النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وقتل بينهما ثلاثون ألفاً، لم تكن مقتلة أعظم منها**»[٢].

وقال خليفة بن خياط في تاريخه: «**كان مع علي يوم الجمل ثمانمائة من الأنصار وأربعمائة ممن شهد بيعة الرضوان**»[٣].

وروى الطوسي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «**شهد مع علي عليه السلام يوم الجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمسمائة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله**»[٤].

---

(١) محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب: ج١ ص ١٧٠، الناشر: مطابع الرياض.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٣ ص٤٨٤، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: ص١٣٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) الطوسي، الأمالي: ص٧٢٦، الناشر: دار الثقافة ـ قم. القاضي النعمان المغربي، شرح الأخبار: ج١ ص٤٨٩ الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

٤ـ انتقاصه من أصحاب علي عليه السلام

لقد عمد الشعبي إلى الانتقاص من بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كالحارث الأعور الهمداني، حين اتهمه بالكذب، مع أنّه اشتهر بالصدق والوثاقة.

قال القرطبي: «**الحارث رماه الشعبي بالكذب، وليس بشيء، ولم يبن من الحارث كذب، وإنّما نقم عليه إفراطه في حبّ علي وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا ـ والله أعلم ـ كذّبه الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر**»[1].

وروي عن مجالد أنّه قال: قيل لعامر (الشعبي): «**لمَ تقول لأصحاب علي ما تقول، وإنّما تعلّمت منهم؟ قال: من أيّهم؟ قيل: من الحارث الأعور وصعصعة بن صوحان ورشيد الهجري**»[2].

٥ـ مناصرته بني أمية الذين يعادون عليا عليه السلام

لقد وقف الشعبي بشكل واضح مع الخط الأموي المعروف بعدائه الشديد لعلي عليه السلام فقد كان واحداً من رجالاتهم وشخصيّاتهم البارزة.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «**حدّثني مجالد، عن الشعبي، قال: لما قدم الحجاج سألني عن أشياء من العلم، فوجدني بها عارفاً، فجعلني عريفاً على قومي الشعبيين، ومنكباً على جميع همدان وفرض لي، فلم أزل عنده**

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١ ص٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٢٤ ص١٠٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة: ج٢ ص٥٥٨، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام.

بأحسن منزلة»[١]، والعريف هو«القائم بأمر طائفة من الناس، من عرفت (بالضم وبالفتح) على القوم أعرف بالضم، فأنا عارف وعريف، أي وليّت أمر سياستهم وحفظ أُمورهم، وسمّى بذلك لكونه يتعرف أُمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج، وقيل: العريف دون المنكب وهو دون الأمير»[٢].

٦ـ بغض الشعبي للشيعة

هذا ولم يخف الشعبي بغضه الشديد للشيعة وصرّح بذلك بعبارات قاسية، يقول في أحد كلامه: «يا مالك ... أحذرك الأهواء المُضِلَّة، شرُّها الرافضة، فإنها يهود هذه الأمّة، يُبغِضون الإسلام كما يُبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة من الله»[٣].

فنقول بعد كلّ هذا: لا يمكن أن يكون مثل هذا الرجل أميناً وموضوعياً في مروياته التي تقع مورد الخلاف فيما يخصّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، خصوصاً مسألة الخلافة والإمامة وشرعيتها، والتي تشكّل نقطة افتراق بين الشيعة والسنة، وذلك لا يتنافى مع كونه موثّقاً عند الكثير من علماء السنة.

النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم

الإمام عليه السلام في مقام الاحتجاج والإلزام

ثمّ لو صحّ السند فإن المتأمّل في كلام الإمام عليه السلام يجده أنّه كان في مقام الإلزام والاحتجاج، فهو كلام جدلي، مبني على ما يعتقده معاوية، وهدفه

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٤ ص٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
(٢) بن حجر، فتح الباري: ج١٣ ص١٤٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد: ج٢ ص٢٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

أن يلزم معاوية بالبيعة له بحسب ما يعتقده معاوية، فلذا جاء قوله: بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، تعليلاً لقوله: فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت بالشام، فأراد أن يقول له: كما أنك التزمت ببيعة المسلمين لعثمان وهو بالمدينة كذلك يجب عليك أن تلتزم ببيعتهم لي وأنت بالشام بلا فرق بينهما التزاماً بالقاعدة العقلائية: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) والإمامعليه السلام يعلم علم اليقين بأنه لو حاججه بالنص على خلافته لرفضها، وهذا بدَهي لمن يعرف سياسة معاوية، فكلّمه بلغة يفهمها خصمه لا بلغة الاستحقاق القائم على النصّ الشرعي.

وقد فهم الخوارزمي الحنفي من كلام الإمامعليه السلام أنّه في مقام الاحتجاج والإلزام، قال: «**كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام قبل نهضته إلى صفّين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه. أما بعد: إنّه لزمتك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام، لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه**»[1].

وهناك شواهد وأدلة وقرائن داخلية من نفس كلام الإمامعليه السلام وقرائن خارجية يفرضها الواقع التاريخي والموضوعي للإحداث تؤيّد أن الإمامعليه السلام كان بصدد الاحتجاج على معاوية وإلزامه بما يؤمن به، ولم يكن في معرض تقرير نظرية الشورى والإقرار بصحتها وصحة الطريقة التي تمّت بها بيعة من سبقوه من الخلفاء وبالتالي تصويب بيعته على وفق تلك الطريقة والكيفية،

(١) الموفق بن أحمد الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام: ص٢٠٢، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم

حتى يقال: إن كلامه عليه السلام يدلّ على نفي النصّ على إمامته وخلافته.

شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج

القرينة الأولى: قوله عليه السلام: بايعني القوم... على ما بايعوهم عليه

في هذا المقطع من كلام الإمام عليه السلام يريد أن يبيّن فيه أن المهاجرين والأنصار قد بايعوا الخلفاء الثلاثة على أن يكونوا خلفاء وحكاماً سياسيين تنفيذيين، لهم الأمر والنهي على أفراد الأمّة، ويتعهد المبايع بالمقابل بطاعتهم وتنفيذ أوامرهم، وهذا هو مضمون عقد البيعة الذي تم، ولم يبايعوهم على أنهم أئمة قد نصّ عليهم الشارع وفرض طاعتهم ولهم الولاية الإلهية العامة في جميع اُمور الدين والدنيا، كما هو مضمون الإمامة الإلهية التي بيّناها، ومبايعة الناس لأمير المؤمنين عليه السلام حين بايعوه كانت على نفس ما بايعوا عليه الذين قبله، وهو لا يتصادم أبداً مع إمامة أمير المؤمنين عليه السلام الثابتة بالنص والدليل الشرعي، وإنما أراد عليه السلام بهذا الكلام الإشارة إلى أن بيعة الناس له كانت بذات المضمون الذي يعتقد بصحته معاوية، وهي بيعة سياسية من أجل حكومة الناس، ومعاوية قد استمدّ شرعيته ووجوده في الحكم من شرعية تلك البيعة، فالخليفة عمر ومن بعده عثمان هم من ولّوه هذه الإمارة، فلا يجوز له التمرّد على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وعدم بيعته، ولذا قال له: إن من شروط هذه البيعة أنّه لا يجوز لمن حضر أن يختار غير ذلك، ولا لمن لم يحضر أن يردّ هذه البيعة، فمعاوية وهو بالشام لزمته خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذا الأسلوب في التعامل مع معاوية هو الأسلوب العقلائي والمنطقي

الصحيح، فلا يعقل أن يقول أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية: إنني أنا الخليفة المنصوص عليّ وأن خلافة الذين سبقوني كانت غير صحيحة وعليك أن تخضع لأوامري وأن تبايعني على ذلك.

وبهذا البيان يتبين سقم ما استنتجه القفاري حين قال: (فطريقة بيعته لا تختلف عمن سبقه) لأن مقصود الإمام عليه السلام أنّ التشابه بين بيعته وبيعة من سبقوه من الخلفاء هو في المضمون الذي بيناه آنفاً وهو أنهم بايعوه على أنّه حاكم سياسي تنفيذي، وليس التشابه في الطريقة والكيفية، وإلاّ فإن طريقة بيعته تختلف كلياً عن طريقتهم، كما سيتبين من خلال الأبحاث التالية.

وكذلك اتضح عدم صحة ما رتّبه القفاري على قول الإمام: «**فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد**» حيث قال: «**وهذا يوحي بأنّ بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن مجال للرد حينئذ**» ولا ندري من أوحى للقفاري بذلك؟! وكيف قاده عقله لهذا الاستنتاج، فإن مراد الإمام عليه السلام أن قوانين وأعراف هذه البيعة وطريقتها التي درج عليها المسلمون في بيعة الخلفاء الثلاثة هي أنها كانت تنعقد بالذين يبادرون لهذه البيعة أيّاً كان عددهم، ثمّ تعمم تلك البيعة حتى على الحاضرين من أهل المدينة وغيرهم الذين لم يبادروا إلى البيعة، ولا يسمحون لهم بأن يختاروا غير ما اختار هؤلاء فضلاً عمّن كان غائباً من سكان البلاد البعيدة كالشام مثلاً، ولذا كان يُستخدم العنف في بعض الأحيان لأخذ هذه البيعة، وهذا المعنى كما ترى ليس فيه إشارة إلى أن البيعة لم تكن ثابتة له سابقاً.

ثم لا ندري عن أي بيعة سابقة يتكلم القفاري ويراها من مزاعم الشيعة؟

فإن كان يقصد بيعة حدثت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله بحيث كانت سابقة على بيعته المعروفة بعد الخلفاء الثلاثة، فالشيعة لا تعتقد بهذا، وإن كان يقصد اليوم الذي نصّبه رسول الله صلى الله عليه وآله خليفة في غدير خمّ فإنها لم تكن بيعة فعلية، بل بيعة مشروطة، تكون فعليتها بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وهي بمعنى أن علي بن أبي طالب إمام وحاكم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وليست هذه البيعة مما تزعمه الشيعة وأنهم تفرّدوا بها، بل روى هذه الحادثة الكثير من علماء أهل السنة وبأسانيد صحيحة، وفيها قال له عمر مهنّئاً أمير المؤمنين عليه السلام: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم(١).

والبيعة المصطلح عليها مورد الخلاف هي البيعة التي بموجبها يصبح الإمام حاكماً فعلياً على المسلمين، وهي لا تصحّ ولا تنعقد في زمن كان الرسول الله صلى الله عليه وآله هو الإمام والحاكم بشكل مطلق، كما هو واضح، فكلام القفاري واستنتاجه بعيد كلّ البعد عن معنى الكلام ومغزاه وإنما هو تحميل وتحكّم لا وجه له.

وخلاصة ما تقدّم أن كلام الإمام عليه السلام: «**على ما بايعوهم عليه**» يدلّ على

---

(١) روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة، قال: «**لمّا أخذ النبي صلى الله عليه وآله بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فأنزل الله:** ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾». تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

أنّ المقصود هو الأمر الذي بايعوا الناس عليه وهو الإمرة والحاكمية السياسية، وليس الإمامة الإلهية، وهو لا يتنافى مع وجود نصّ على الإمام عليه السلام.

القرينة الثانية: قوله عليه السلام: فإذا اجتمعوا على رجل...

إنّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام: هذا - على تقدير ثبوته[1] - كلام صحيح على مستوى الفرض والنظرية، فإنّ المسلمين جميعاً لو فرض واجتمعوا على إمام بما فيهم بنو هاشم وخيرة الصحابة من المهاجرين - لا سيما علي بن أبي طالب عليه السلام - والأنصار، فقطعاً سيستندون في إجماعهم المفترض هذا إلى حجة شرعية، تلك الحجة هي التي أدّت بهم إلى هذا الإجماع.

إلاّ أنّ هذا الإجماع لم يحصل على أرض الواقع أبداً في خلافة الثلاثة، فخلافة أبي بكر عارضها جلّ الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهذا ما صرح به عمر بن الخطاب نفسه، قال: «**وأنه قد كان من خبرنا حين توفّى الله نبيّه (صلّى الله عليه وسلّم) أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنّا علي والزبير ومن معهما**»[2]، فتمّت بيعته في سقيفة بني ساعدة باقتراح من عمر وبيعة عدد قليل من الصحابة[3].

---

(١) في إحدى نسخ نهج البلاغة - المطبوعة بمصر القاهرة: جاء بدل «**كان ذلك لله رضا**»، «**كان ذلك رضا**» فيكون المعنى كان ذلك رضا للمهاجرين والأنصار.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) قال عضد الدين الإيجي: «**وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر إلى الإجماع، إذ لم يقم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والإثنان من أهل الحلّ والعقد كاف، لعلمنا أنّ الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا اجتماع مَن في المدينة فضلاً عن**

⇦

ثمّ بعد ذلك طلبت البيعة من بقية المسلمين الذين رفض عدد منهم هذه البيعة، وتثاقل بعضٌ آخر، فأخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني بسنده عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: «**لما رأى أبو بكر (رض) تثاقل الناس عن بيعته قال: ألست أحق الناس بها؟ ألست أول من أسلم؟ ألست صاحب كذا؟ ألست صاحب كذا؟**»[1] فهناك عدم رضا وتثاقل من قبل الصحابة عن بيعة أبي بكر فضلاً عن أن يكون هناك إجماع وتسالم على بيعته من أول الأمر، وأمّا في خلافة عمر فإنّ المسألة أوضح، فقد تمّ تعيينه خليفة على المسلمين من قبل أبي بكر، وعارض بعض الصحابة هذه الطريقة الجديدة التي لم تكن متّبعة في خلافة أبي بكر.

كما عارضوا تعيين عمر نفسه للخلافة، فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده: «**عن عائشة قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبالله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمر منكما، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك**»[2].

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت:

⇦

اجتماع الأمّة. هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا». المواقف في علم الكلام: ج٣ ص٥٩٠ـ ٥٩١، الناشر: دار الجيل.

(١) الضحاك، الآحاد والمثاني: ج١ ص٧٦، الناشر: دار الراية ـ الرياض. عمرو بن أبي عاصم، الأوائل: ص٣٦، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ـ الكويت.

(٢) ابن سعد، طبقات ابن سعد: ج٣ ص٢٧٤، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

«دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسائلك عن رعيتك، فقال أبو بكر: ـ وكان مضطجعاً ـ أجلسوني، فأجلسوه، فقال لطلحة: أبا لله تفرقني، أو: أبالله تخوّفني، إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك»[1].

وأمّا خلافة عثمان وبيعته فتمّت بطريقة ابتكرها عمر، وصل من خلالها عثمان إلى سدّة الحكم، فأين هذا الإجماع الذي تمّ على خلافة أي من الخلفاء؟! ولو كان الإجماع هو الأصل في البيعة وليس النصّ كما فهم القفاري من هذا الكلام، فسوف لا تصحّ خلافة الخلفاء الثلاثة ولذا حاول بعض علماء أهل السنة تصحيح خلافة أبي بكر وغيره رغم معارضة الكثير من الصحابة بأنّ البيعة إنّما تصحّ بمن تيسّر من الصحابة وعموم المسلمين، قال النووي: **«أمّا البيعة فقد اتفق العلماء على أنّه لا يشترط لصحتها مبايعة كلّ الناس ولا كلّ أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسّر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس»**[2].

وقال الماوردي الشافعي: **«فقالت طائفة: لا تنعقد إلاّ بجمهور أهل العقد والحلّ من كلّ بلد؛ ليكون الرضا به عامّاً، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر (رضي الله عنه) على الخلافة باختيار من**

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٤٢٥، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج١٢ ص٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

حضرها، ولم ينتظر ببيعته قدوم غائب عنها»[١].

وقال القرطبي: **«فإن عقدها واحد من أهل الحلّ والعقد فذلك ثابت، ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا ينعقد إلاّ بجماعة من أهل الحلّ والعقد، ودليلنا: أنّ عمر (رض) عقد البيعة لأبي بكر»**[٢].

وحينئذ فإن ما فهمه القفاري واستنتجه من كلام الإمامعليه السلام كون الأصل في البيعة هو الإجماع، هو فهم لا يوافقه عليه جميع العلماء.

القرينة الثالثة: قولهعليه السلام: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...

ومما يؤيد أنّ الإمامعليه السلام كان في مقام الاحتجاج على معاوية ولم يكن في مقام تصحيح خلافة الخلفاء الثلاثة، قوله: **إنّما الشورى للمهاجرين والأنصار ...**

والشورى تعني استطلاع رأي الأُمّة عن طريق المشاركة العامة في اختيار الحاكم، ولو طبقنا هذا المفهوم على بيعة أبي بكر لم نجد أنّ الأُمة استشيرت واستطلع رأيها، بل اقتصر ذلك على نفر قليل لا يتعدّى أصابع اليد الواحدة، كانوا في سقيفة بني ساعدة حيث وقعت البيعة، وهذا لا يسمى شورى أو مشاورة الأُمّة بالمعنى الصحيح لها، والدليل على ذلك أنّ الخليفة عمر في تقييمه لخلافة أبي بكر أسماها بالفلتة التي وقى الله شرّها، حيث قال: **«لا يغترن امرؤ أن يقول إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها**

---

(١) الأحكام السلطانيّة، الماوردي: ج١ ص٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١ ص٢٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرها..»[١]. وأسماها بالفلتة؛ لأنها تمّت من غير مشورة، ففي صحيح ابن حبّان عن أبي حاتم، قال: «**قول عمر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ولكن وقى الله شرها، يريد أن بيعة أبي بكر كان ابتداؤها من غير ملأ، والشيء الذي يكون من غير ملأ يقال له الفلتة**»[٢].

وهكذا خلافة عمر لم نجد للشورى نصيباً فيها، بل أن أبا بكر هو الذي نصّ عليه، فلا أنصار ولا مهاجرين استشيروا في اختيار عمر وبيعته، وكذا خلافة عثمان فكانت الشورى بعدد معين وهم ستة أشخاص عيّنهم عمر، فإن أيّاً من الخلفاء الثلاثة لم تكن خلافته عن شورى بين المسلمين، فضلاً عن إجماعهم.

ثم إنّ كلام الإمام عليه السلام: **وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإذا اجتمعوا على رجل** ... لعلّ فيه تعريضاً بطريقة وأسلوب بيعة الخلفاء الذين سبقوه[٣]، فإنّها لم تحظ بإجماع ولا شورى، ومع ذلك أصبحت مقبولة ولا

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج٢ ص١٥٨، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٣) وقد يقال: إنّه تعريض بمعاوية أيضاً حيث إنّه لم يكن من المهاجرين؛ إذ لا هجرة بَعدَ فتْح مكة، أُنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص٣٨ ح٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠.

مضافاً إلى أن علياً عليه السلام يعتقد بأن معاوية لم يسلم في فتح مكة، ويُفهم ذلك من قوله عليه السلام حينما نظر إلى رايات معاوية وأهل الشام: «**فوالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسرّوا الكفر**» نهج البلاغة: ج٣ ص١٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم. وقد كرر هذا القول عمار بن ياسر تبعاً لإمامه عليه السلام: «**والله ما أسلموا، ولكن استسلموا وأَسَرُّوا الكُفر فلمّا رأوا عليه أعْوَاناً أظْهَروهُ**». الهيثمي، مجمع الزوائد: ج١ ص١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

يجوز الخروج عليها، بينما بيعته عليه السلام التي حصلت بإجماع الأُمّة والصحابة من أهل الحلّ والعقد تمرّد عليها معاوية ونكثها بعض الصحابة بعد أن بايعوا، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «**فما راعني إلاّ والناس كعرف الضبع إليَّ ينثالون علَيّ من كلّ جانب حتّى لقد وطئ الحسنان، وشُقّ عطفاي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم**»[1]. وقال عليه السلام أيضاً في ذيل نفس الكتاب الذي بعثه إلى معاوية: «**وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردّهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون**»[2].

وقال الباحث السلفي حسن بن فرحان: «**فقد أجمع الناس على بيعة علي (رضي الله عنه) ولم يخالف في ذلك إلاّ أهل الشام، وهم ليسوا أهلاً لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدريين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين**»[3].

القرينة الرابعة: كلامه عليه السلام في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى

ومن الشواهد الخارجية التي تؤيد ما قلناه من أنّه عليه السلام لم يكن مؤمناً بشرعية الطريقة والآلية التي حصلت بها البيعة للخلفاء السابقين، كلامه في نهج البلاغة نفسه والذي أوضح به، وبشكل صريح وفي أكثر من مناسبة

---

(١) نهج البلاغة: ج١ ص٣٥ـ ٣٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفّين: ص٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة ـ القاهرة. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: ج١ ص٨٤ـ ٨٥، الناشر: مؤسسة الحلبي. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٥٩ ص١٢٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ: ص١٣٧، الناشر: مؤسسة اليمامة الصحفية ـ الرياض.

ومكان، أن الخلافة والإمامة هي لأهل البيت عليهم السلام وبنصّ رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن هذه النصوص والأقوال، قوله عليه السلام في خطبته الشقشقية المشهورة، معترضاً على الشورى: «... **فيا لله وللشورى متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسْففت إذ أسفّوا وطرت إذ طاروا**»(١).

وقوله عليه السلام: «**فلمّا مضى صلى الله عليه وآله تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقى في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده (صلّى الله عليه وآله) عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده**»(٢).

ويقول في خطبة أُخرى: «**وقال قائل: إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخصّ وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه**»(٣).

وقال عليه السلام في الخطبة الشقشقية أيضاً: «**أما والله لقد تقمَّصها فلان وهو يعلم أنّ محلِّي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليَّ الطير، فسدلت دونها ثوباً وطويتُ عنها كشحاً ... فصبرتُ وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهباً، حتى مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده.. فيا عجباً بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر**

---

(١) نهج البلاغة: ج١ ص٣٤ـ ٣٥، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص١١٨ـ ١١٩.

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص٨٤

بعد وفاته، لشدَّ ما تشطرا ضرعيها ...»[1].

فمن خلال هذه النصوص يصرّح أمير المؤمنينعليه السلام بغياب حقه وإن هناك نزاعاً وقع بين الأصحاب بعد وفاة رسول اللهصلى الله عليه وآله وانزعج بعضهم من وصيته لعلي، وهناك من لمزه بأنه حريص على الخلافة، وهناك من حال بينه وبينها، ومن ثم تقمّصها من ليس لها أهل.

إلى هنا انتهى المبحث الأول الذي عالجنا فيه الشبهات التي أثارها القفاري حول نفي النصّ من كتاب نهج البلاغة، وسوف نعالج الشبهات التي أثارها حول نفي النصّ من خلال مجموعة أُمور ادّعى كونها ضرورية ومعلومة ومتفقاً عليها.

(١) نهج البلاغة: ج١ ص ٣٠ـ ٣٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمات مزعومة

بعد أن ادّعى القفاري أن هناك ما ينفي النصّ من أصحّ كتاب عند الشيعة وهو كتاب نهج البلاغة، ادّعى أن هناك مسلمات اتفق عليها تنفي النصّ أيضاً، منها:

أولاً: أنّ القرآن الذي لا خلاف في فهمه، لم يذكر أسماء الأئمة عند الشيعة.

ثانياً: أنّ النصّ على الإمامة مما تتوافر الدوعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

ثالثاً: لو صحّ أن الصحابة قد كتموا النصّ على خلافة علي عليه السلام، لكتموا الفضائل الكثيرة له.

رابعاً: أنّ قول الشيعة بالنصّ على علي عليه السلام شبيه بقول بعضٍ بالنصّ على إمامة العباس، والثاني باطل، فالأول مثله.

خامساً: لو كان هناك نصّ على عليّ لما اختلف فيه، كما لم يختلف اثنان في نصّ أبي بكر على عمر.

سادساً: كيف يطيع المهاجرون نص أبي بكر في عمر ولا يطيعون أمر النبي صلى الله عليه وآله في نصه على علي عليه السلام؟!

سابعاً: لو كان النصّ على علي ثابتاً، فكيف يجوز له الدخول مع الستة الذين نصّ عليهم عمر؟

فهذه أُمور زعم أنّها من المسلمات والمتفق عليها، وهي بذاتها تنفي وجود النصّ على علي عليه السلام، ونحن سوف نبطل هذه المسلمات تباعاً.

الشبهة: لا يوجد في كتاب الله ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان الإمامة

قال القفاري: «لندع جانب الروايات المختَلَف فيها، ونحتكم إلى كتاب الله سبحانه عن طريق فهمه من خلال اللغة العربيّة. فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وقد اتّفق أهل السنّة والشيعة على حدود العربية، واتّفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني، ومعنى هذا أنّ اللغة العربية يمكن أن تكون المرجع في الحكومة في هذا الأمر.

فهل نجد في كتاب الله ذِكراً للأئمّة الاثني عشر بأسمائهم، كما ذكر رسول الهدى (صلّى الله عليه وسلّم) باسمه ووصفه؛ لأنّ الإمام عندهم كالنّبي، ومنكر الإمام كمنكر النبي صلى الله عليه وآله أو أعظم؟!

وهل نجد لإمامة الاثني عشر ذكراً صريحاً في كتاب الله، كما ذكرت أركان الإسلام صريحة واضحة في مواضع متفرقة من كتاب الله، من غير حاجة لمعرفة أصلها إلى تأويل باطني أو روايات موضوعة، والإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام؟!

فكيف لا تذكر ولا يشار إليها؟ أليس هذا دليلاً على أنّ مزاعم الإماميّة في هذا الباب لا أصل لها؟ وحينئذ لابدّ من رفض هذه المزاعم لمناقضتها لكتاب الله»[1].

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٥، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الجواب:

الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة

إنّ الإمامة من أبرز المفاهيم التي أولاها القرآن الكريم عناية خاصة، وقد تضافرت النصوص القرآنية على ذكرها والتأكيد عليها، ورسم وتحديد معالمها.

والآيات الواردة في هذا المجال على قسمين، قسم منها يشير إلى مبدأ الإمامة العامة من دون تشخيصها بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والقسم الآخر أثبتت مقام الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام بالخصوص.

ونحاول فيما يلي أن نشير بنحو الاختصار لكلا القسمين من الآيات المباركة:

القسم الأول: آيات الإمامة العامة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1].

إنّ سياق هذه الآية الكريمة واضح في أنّ الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه السلام إماماً في أواخر عمره الشريف، بعد أن كان نبيّاً ورسولاً وخليلاً؛ وذلك لأن الآية صريحة في أن إبراهيم عليه السلام إنّما مُنِحَ هذا المقام بعدما تعرّض لسلسلة من الابتلاءات والاختبارات، وكان ذلك بعد المتاعب والصعوبات التي واجهها في تبليغ الرسالة الإلهية إلى قومه المشركين؛ وهو عليه السلام قد طلب مقام الإمامة لذريته، وهذا لا يتناسب إلاّ مع حصول الذرية له عليه السلام، وتجاوزه مرحلة الشباب، خصوصاً وأنه عليه السلام لم يُرزق الذريّة إلاّ بعد مدّة

(١) البقرة: ١٢٤.

مديدة من الزمن، قد تجاوز فيها زمن الشباب الذي كسّر فيه الأصنام ودعا قومه إلى الإيمان بالله؛ وذلك لأنّه عليه السلام عندما أعلن دعوته كان شاباً يافعاً، كما هو مفاد قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتىً يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾[١].

ويضاف إلى ذلك: أنّ اسم الفاعل في ـ الآية المباركة ـ (جاعل) لا يعمل في المفعول وهو (إماماً) إلاّ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل في الماضي، وحيث إن النبوّة كانت ثابتة مسبقاً لإبراهيم عليه السلام، فلابدّ أن يكون إعطاء الإمامة لإبراهيم عليه السلام في الحال أو الاستقبال، أي بعد نبوته.

فهذه الآية تثبت وبوضوح مقاماً يغاير مقام النبوّة والرسالة لإبراهيم عليه السلام وذريته الطاهرة[٢].

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[٣].

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[٤].

فإنّ هذه الآية وسابقتها تدلاّن وبوضوح على جانب آخر من جوانب الإمامة الإلهية، وهو أنّ مقام الإمامة لابدّ أن يكون بجعل وتنصيص من قبل الله تعالى.

---

(١) الأنبياء: ٦٠.

(٢) وقد تعرضنا لهذا البحث في الجزء الأول في مبحث الإمامة: ص٢٣٨.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) القصص: ٥.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ منكُمْ﴾[١].

إنّ هذه الآية المباركة تشرح مفهوم الإمامة وتوضّح أبعاده وحدوده، حيث قرنت طاعة أولي الأمر بطاعة الله تعالى، مما يكشف عن أنّ هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسولﷺ، وهي شاهد على أنّ الولاية والإمامة، وقيادة الناس ليس من صلاحيتهم ولا بتنصيبهم؛ لأنّ اللازم عليهم هو المتابعة والانقياد في ذلك حسب.

القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٢].

لقد ذكرنا في الجزء الأول في مبحث أدلّة الإمامة من القرآن الكريم[٣] أنّ نزول هذه الآية في حقّ عليعليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقان على روايتها، وبالأسانيد الكثيرة وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين، كعليعليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذر وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن جريج المكي ومجاهد ومقاتل والضحاك وغيرهم، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ﴾ بسند تقدّم تصحيحه[٤]، عن سلمة بن كهيل، قال:

---

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج١ ص٤١٦.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص٤٢٦.

«تصدق علي بخاتمه وهو راكع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ...﴾»[1].

فهذه الآية دلّت بصراحة على ولاية علي عليه السلام وإمامته على سائر المؤمنين ـ كما تقدّم تقريب ذلك في مبحث آية الولاية ـ حيث قرنت الآية ولاية علي عليه السلام بولاية الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، مما يكشف عن أن هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول صلى الله عليه وآله، والمراد من الولاية ـ وقد تقدّمت الإشارة لذلك في بحوث سابقة ـ هو القيام بأمر الأُمّة وقيادتها وهدايتها وتبيين ما تحتاج إليه من أُمور دينها ودنياها، وأن عليها الرجوع إلى الولاة في كلّ صغيرة وكبيرة، وإذا قضوا أمراً فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة.

إذن فأصل الولاية والإمامة الخاصة لعلي عليه السلام ـ وهو أوّل أئمة أهل البيت عليهم السلام ـ قد نصّ عليها القرآن الكريم، وأمّا النصّ على إمامة بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، فهو موكول إلى بيانات النبي صلى الله عليه وآله وسنّته المباركة، كما سيأتي لاحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[2].

لقد تقدّم في مبحث حديث الغدير أنّ هذه الآية نزلت في حقّ علي عليه السلام

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن: ج٤ ص١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا. الطبري، جامع البيان: ج٦ ص٣٨٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج٤ ص٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الواحدي، أسباب النزول: ص١٣٣، الناشر: مؤسسة الحلبي ـ القاهرة.
(٢) المائدة: ٦٧.

في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»(١).

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، يجب على النبي الأكرمﷺ تبليغه في يوم الغدير، حيث تبيّن الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبيﷺ فلا يكون قد بلّغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلاّ لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالبعليه السلام للولاية على الأمّة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأنّ الإمامة الإلهية بعد النبيﷺ هي التي تتكفل قيادة الأمّة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها، فالله تعالى قد أنزل مقام الإمامة لعليعليه السلام على نبيّهﷺ من السماء وأمره بتبليغه بصريح هذه الآية المباركة، وجعلت ذلك المقام عدلاً للرسالة بكاملها.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسلام دِيناً﴾(٢).

سبق وأن ذكرنا بأنّ الأحاديث الصحيحة تنصّ على أن نزول هذه الآية

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج٤ ص١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا، وقد تقدم نقل هذا الحديث وبطرق مختلفة عند الإجابة عن الشبهات حول حديث الغدير. أُنظر: ص١٣٥.

(٢) المائدة: ٣.

كان بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدّم إخراجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألست وليّ المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»[1].

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن الآية جاءت للتنصيص على إمامة علي عليه السلام وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلاّ مقام الخلافة والإمامة في الأمّة؛ لأنّ الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمّة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

هذه لمحة عامة تكشف عن اهتمام القرآن بمقام الإمامة، وأن الإمامة العامة، والإمامة الخاصة المتمثلة بإمامة علي عليه السلام من المبادئ الأصيلة في القرآن الكريم، وأمّا التنصيص على بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام فهو متروك للبيانات النبوية المباركة، كما سيتضح في الجواب اللاحق.

الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامة علي عليه السلام

لا ريب أن القرآن الكريم نزل لهداية الناس، وفيه تبيان كلّ شيء؛ ولكن بشرط أن تكون السنة شارحة ومبينة له، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٨ ص٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث: ص٢١٠ـ ٢١١.

الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُـزِّلَ إِلَـيْهِمْ وَلَعَلَّهُـمْ يَتَفَكَّـرُونَ﴾[١] ولهـذا نجـد أنّ المذكور في كتاب الله هو أصول الأحكام وأسس العقائد، إلاّ أنّ شرح تلك الأصول وتفسيرها وتجسيدها في الخارج موكول لسنة النبيﷺ، من خلال حديثه وأقواله وسيرته المباركة، كما نرى أنّ القرآن يأمرنا بالصلاة من دون ذكر عدد الركعات وغيرها، والرسولﷺ هو الذي يبيّن هذه كلّها، ومن هنا أمرنا القرآن الكريم وبكل صراحة أن نأخذ بكل ما صدر عن الرسول الأكرمﷺ، وننتهي عمّا نهى عنه، كما في قوله عزّ وجلّ: **﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ...﴾**[٢].

والنبيﷺ معصوم في كلامه ولا ينطق عن الهوى، قال تعالى: **﴿وَ مَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾**[٣]، فكلامه كالقرآن من حيث وجوب طاعته والعمل على طبقه.

قال القرطبي: في تفسير قوله تعالى: **﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُـوحَى﴾**: «**وفيها دلالة على أن السنة كالوحي المنزل في العمل**»[٤].

وقد قرن بعد ذلك طاعة رسولهﷺ بطاعته، كما في قوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾**[٥]، وقوله عزّ وجلّ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّـوْا عَنْـهُ وَأَنـتُمْ**

---

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النجم: ٣ـ ٤.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٧ ص٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٥) النساء: ٥٩.

تَسْمَعُونَ﴾[١]، وكذلك قرن معصية الرسول صلى الله عليه وآله بمعصيته تعالى، حيث قال: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فإن لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فإن عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٣]،

وأمر المؤمنين مقرونا بالقسم الشديد أن لا يكون في قلوبهم حرج فيما حكم به النبي صلى الله عليه وآله ونفى الإيمان عمّن لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾[٤].

كما لن يجعل الله تعالى الخيرة للمؤمنين فيما قضى الله ورسوله، كما في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إذا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِيناً﴾[٥].

السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة

وهناك روايات كثيرة متضافرة في صحاح أهل السنّة تؤكّد وتحث على الأخذ بسنة الرسول صلى الله عليه وآله، وتنهى عن الإعراض عن سنته صلى الله عليه وآله والاكتفاء بالقرآن وحده، فمن الروايات التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا المجال، ما جاء في سنن أبي داود - واللفظ له - والترمذي، وابن ماجه، والمستدرك عن

---

(١) الأنفال: ٢٠.
(٢) الجن: ٢٣.
(٣) الشعراء: ٢١٦.
(٤) النساء: ٦٥.
(٥) الأحزاب: ٣٦.

عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «**لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[1]، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده عن المقداد بن معد يكرب، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يثني شبعاناً[2] على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه**»، قال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «**إسناده صحيح**»[3].

وقال ابن حجر: «**وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين: كان جبريل ينزل على النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن**»[4].

---

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣٩٢ ح٤٦٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص٦ - ٧، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج١ ص١٠٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) كذا في المصدر ولعل الصحيح: شبعان.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١٣ ص٢٩١، شرحه ووصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج١٣ ص٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وهذا الحديث رواه المروزي في كتابه السنة: ج١ ص٣٣، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، والدارمي في السنن: ج١ ص١٤٥، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق. واللالكائي في اعتقاد أهل السنة: ج١ ص٨٤، الناشر: دار طيبة - الرياض.

وقال السيوطي: «أخرجه الدارمي بإسناد صحيح»[1].

صحابة النبي صلى الله عليه وآله لا يفرقون بين الكتاب والسنة

لقد كان الالتزام بسنّة النبي صلى الله عليه وآله وتفسير القرآن بها رائجاً ومعروفاً في أقوال الصحابة وتعاملهم، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري عن علقمة، عن عبد الله، قال: «**لعن الله الواشمات الموتشمات والمتنمصات والمتفلجات للحسن، المغيّرات خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنّه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وآله ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنتِ قرأتيه لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[2]؟ قالت: بلى، قال: فإنّه قد نهى عنه**»[3]، وكذا وردت هذه الرواية بألفاظها ـ باختلاف يسير ـ في صحيح مسلم[4].

وعلى هذا الأساس يتّضح أن جميع أحكام الإسلام موجودة في القرآن الكريم، إلاّ أنّه لا يمكن معرفة تفاصيلها والوقوف على حقائقها من دون الرجوع إلى سنة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، فإننا في إقامة الصلاة ـ مثلاً ـ لا نعرف

(١) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج١ ص٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
(٢) الحشر: ٧.
(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٦ ص٥٨ـ ٥٩ ح٤٨٨٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٦ ص١٦٥ ح٥٤٥٨، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

كيف نصلّي من دون أن نأخذ من حديث الرسول صلى الله عليه وآله كيفيتها وشرائطها، وعدد ركعاتها وسجداتها وأذكارها ومبطلاتها، وكذلك في الحج، حيث لا يمكن أداء مناسكه من دون الرجوع إلى سنته صلى الله عليه وآله، واستيضاح شروطه وواجباته ومواقيته وأشواط الطواف وصلاته، وتفاصيل السعي والتقصير وسائر مناسك الحج الأُخرى، وهكذا الحال في سائر أركان الإسلام وأصوله.

إذن لابدّ من الرجوع إلى القرآن والسنة النبوية معاً لأخذ تعاليم الإسلام منهما، أما من أراد الاكتفاء بالقرآن وحده دون السنّة، فأدنى ما نقول بحقّه: إنّه جاهل بما ورد في القرآن نفسه، الذي يدعو لإطاعة الرسول صلى الله عليه وآله ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[1].

وقد قال الألباني في هذا المجال: «**فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم القرآن مستقلاً عن السنة، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سيبويه زمانك**»[2]، فمقولة: «**حسبنا كتاب الله**» مقولة مخالفة لصريح القرآن الكريم.

السنة تنص على إمامة علي عليه السلام

وإذا اتضح ذلك كلّه بعد هذه المقدمة:

نقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قد نصّ على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام باسمه الصريح كما في حديث الغدير المتواتر، وحديث الدار، وحديث المنزلة، وغيرها من الأحاديث وفي مواطن كثيرة جدّاً، فإذا ثبت هذا بشكل قاطع عنه صلى الله عليه وآله، وهو القرآن الناطق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أقام

---

(١) الحشر: ٧.

(٢) الألباني، صفة صلاة النبي: ص١٧١، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.

الحجة علينا بأنّ الإمام بعده علي عليه السلام، فتثبت إمامة علي عليه السلام بلا ريب، وإذا لم يذكر القرآن اسم عليّ صريحاً فإن ذلك لا يؤثر في الحجّة التي أقامها الرسول صلى الله عليه وآله على الإمامة؛ لأن تبليغه وبيانه وقوله صلى الله عليه وآله هو قول الله تعالى.

ومما يؤكد هذا الوجه ما أجاب به الإمام الصادق عليه السلام بسند معتبر صحيح عندنا، حينما سأله أبو بصير عن السبب في عدم ذكر اسم علي عليه السلام صريحاً، قال أبو بصير: «**سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ ...﴾، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له لم يُسمّ علياً وأهل بيته عليهم السلام في كتاب الله عزّ وجلّ؟ قال: فقولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم..**»[1].

فبعد قيام الحجج والبراهين والأدلة القاطعة على الإمامة الخاصة من السنّة النبوية، لا ينبغي التشكيك والترديد وإثارة الشبهات في ذلك استناداً إلى أُمورٍ واهية كهذه، ويجب أن لا نكون كبني إسرائيل الذين أخذوا يطلبون من نبي الله موسى عليه السلام المزيد من الحجج بعد أن أظهر لهم الأدلة والبراهين على وجود الله تعالى، حتى أنهم طلبوا من موسى أن يريهم الله تعالى جهرة، حيث قالوا: ﴿**لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً**﴾[2].

---

(١) الكليني، الكافي: ج١ ص٢٨٦ـ ٢٨٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.
(٢) البقرة: ٥٥.

الجواب الثالث: الحكمة الإلهية تقتضي عدم ذكر أسماء الأئمة

إنّ عدم ذكر اسم علي عليه السلام في القرآن لعلّه لحكمة إلهية خفيت علينا، إذ ما قيمة عقولنا كي تحيط بكل جوانب الحكم والمصالح الإلهية، فكم من الأمور التي قد خفيت أو أخفيت علينا مصالحها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[1]، والاعتراض على حكم الله تعالى خلاف ما أُمرنا به من وجوب التسليم والخضوع لأمره عزّ وجلّ، ونحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض الحكم التي بلغتها عقولنا في هذا المجال:

الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم

من الواضح أنّ ذكر الوصف أوقع تأثيراً في تحديد المصداق من ذكر الاسم، لذا ذكر علماء اللغة أنّ اسم العَلَم ليس أعرف المعارف، بل الكثير منهم قد جعل اسم العَلَم أدنى درجة من أسماء المعرفة، والسر في ذلك، كما ينص عليه أهل اللغة والبلاغة، أن اسم العَلَم قد يتوخّى منه معنى الصفة، فإذا جاء اسم عليّ عليه السلام مثلاً في القرآن فقد يحصل إيهام بأنّ المراد منه الصفة أي العالي، ولكي لا يحصل الخلط بين معنى الصفة ومعنى العلم تجنب ذكر الصفة، فانه سيكون خلاف المقصود حيث سيعطي دلالة غير ما قصد استعماله فيه، بل إن الترديد لا يقتصر على أن يكون بين ذات العلم والصفة، بل يكون الترديد في نفس اسم العلم، وهذا له نظائر في القرآن الكريم، فقد وقع خلاف في المقصود بأسماء بعض الأنبياء التي ورد ذكرها

---

(١) المائدة: ١٠١.

في القرآن، كالنبي يوسف وموسى ويعقوبعليهم السلام. وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران.

فالنبي يوسفعليه السلام اختلف فيه في آية ﴿وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾[1]، فقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب بل يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب، وقيل ليس هو من الإنس أصلاً، بل هو من الجن يسمى: (يوسف).

قال الزمخشري: «**هو يوسف بن يعقوبعليهما السلام. وقيل: هو يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبيّاً عشرين سنة**»[2].

وقال القرطبي: «**هو يوسف بن يعقوب بعثه الله تعالى رسولاً إلى القبط بعد موت الملك من قبل موسى بالبينات وهي الرؤيا، وقال ابن عباس: هو يوسف بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبيّاً عشرين سنة، وحكى النقاش عن الضحاك: أنّ الله تعالى بعث إليهم رسولاً من الجن يقال له يوسف**»[3].

ووقع الخلاف أيضاً في اسم النبي يعقوبعليه السلام في كونه يعقوب بن إسرائيل، ويعقوب بن ماثان.

قال القرطبي: «**قوله تعالى: (من آل يعقوب) قيل: هو يعقوب بن إسرائيل، وكان زكريا متزوجاً بأخت مريم بنت عمران ويرجع نسبها إلى**

(١) غافر: ٣٤.

(٢) الزمخشري، الكشاف: ج٤ ص١٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٥ ص٣١٢-٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

يعقوب؛ لأنّها من ولد سليمان بن داود وهو من ولد يهوذا بن يعقوب، وزكريا من ولد هارون أخي موسى، وهارون وموسى من ولد لاوى بن يعقوب، وكانت النبوّة في سبط يعقوب بن إسحاق، وقيل: المعني بيعقوب ها هنا يعقوب بن ماثان أخو عمران بن ماثان أبي مريم أخوان من نسل سليمان بن داود عليهما السلام؛ لأنّ يعقوب وعمران ابنا ماثان وبنو ماثان، رؤساء بني إسرائيل، قاله مقاتل وغيره، وقال الكلبي: وكان آل يعقوب أخواله وهو يعقوب بن ماثان وكان فيهم الملك وكان زكريا من ولد هارون بن عمران أخي موسى»[1].

أمّا موسى صاحب الخضر، فقد وقع الخلاف في كونه موسى النبي عليه السلام المعروف أو موسى آخر هو موسى بن منشى بن يوسف، أم هو ابن إفرائيم بن يوسف، أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير، قال: **«قلت لابن عباس: إن نوفا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل إنّما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله»**[2].

وقال السيوطي في الإتقان: **«ونظيره في الغرابة قول نوف البكالي: إنّ موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بني إسرائيل بل موسى بن منشى بن يوسف، وقيل ابن إفرائيم بن يوسف، وقد كذّبه ابن عباس في ذلك»**[3].

---

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١١ ص٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص١٢٧ ح٤٧٢٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) السيوطي، الإتقان: ج٢ ص٣٦٥، الناشر: دار الفكر.

وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران، فقد قيل: إنّ المراد عمران والد موسى وهارون، وقيل: عمران بن ماثان والد مريم.

قال الفخر الرازي: «**وأمّا آل عمران فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال المراد عمران والد موسى وهارون، وهو عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فيكون المراد من آل عمران موسى وهارون وأتباعهما من الأنبياء، ومنهم من قال: بل المراد: عمران بن ماثان والد مريم، وكان هو من نسل سليمان بن داود بن إيشا، وكانوا من نسل يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، قالوا: وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة**»(١).

وبعد أن نستبعد فرضية ذكر الاسم مفصلاً ـ فإنّ ذلك ليس من دأب القرآن أن يذكر الاسم مفصلاً فلا يذكر مثلاً علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ولا الكتب السماوية تعرضت لذكر الأسماء بهذه الكيفية، لا في أسماء الأنبياء ولا في غيرها ـ يكون من الحكمة عندئذ أن يقتصر الله تعالى على ذكرالمصداق بشكل صريح، وبأوصاف الخاصّة، كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾(٢)، وقد تقدّم بالأحاديث الصحيحة أن المقصود بهذه الأوصاف الخاصة هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهكذا بقية الأئمة عليهم السلام فقد ذكروا في القرآن الكريم بأوصافهم

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ج٨ ص٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) المائدة: ٥٥.

ومقاماتهم السامية، كما في:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أهل الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُوراً * عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً * يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْماً كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيراً * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِيناً وَيَتِيماً وَأَسِيراً * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاء وَلا شُكُوراً * إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً﴾[3].

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ وَنِسَاءنَا وَنِسَاءكُمْ وَأَنفُسَنَا وأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[4].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الله اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَالله سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[5]، أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: «وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد (صلّى الله عليه وسلّم)»[6].

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) الشورى: ٢٣.

(٣) الإنسان: ٥-١٠.

(٤) آل عمران: ٦١.

(٥) آل عمران: ٣٣- ٣٤.

(٦) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص١٣٨ ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون

لو فرضنا أنّ القرآن الكريم ذكر أسماء الأئمة صريحاً، فلا نستبعد أن يبادر المنافقون وأعداء أهل البيت عليهم السلام ومخالفوهم لرفعها وحذفها من الكتاب الكريم، فيقع بذلك التصرّف والتحريف في القرآن الكريم، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن الكريم من خلال سبل الحفظ المتعارفة، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[١] ولاشكّ أنّ هذا لا يتعارض مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كلّ أشكال التحريف؛ لأن حكمة الله تعالى اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي والمتعارف، وبحسب الأسباب والمسببات في هذا العالم.

فلكي يحفظ الله تعالى القرآن بهذا الأسلوب الطبيعي، كان لابدّ أن يسلك مسلكاً متعارفاً يمنع من وقوع التحريف من قبل النفوس المريضة، فلذلك نقول: إن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام صريحاً سيعرّض القرآن للتحريف، خصوصاً وأن المسألة حسّاسة جداً وتؤدّي إلى جعلهم عليهم السلام قادة ورؤساء وخلفاء للمسلمين بلا منازع[٢].

الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع

إنّ ذكر الاسم صريحاً في القرآن لا يعني حسم الخلاف في ذلك

(١) الحجر: ٩.

(٢) ولو لم يقع التحريف في القرآن، فقد يقال: إنّ اتهام جبرائيل عليه السلام بالهجر لا يكون ممتنعاً حين يوحي للنبي صلى الله عليه وآله بأسماء الأئمة عليهم السلام كما اتهموا النبي صلى الله عليه وآله بذلك في حديث القرطاس حين أراد التصريح باسم الخليفة بعده!!!

مطلقاً؛ لأننا نجد أنّ كثيراً من الأُمور التي ذكرت في القرآن بصراحة تامة قد وقع الخلاف فيها بعد ذلك، كما في زواج المتعة الذي ورد ذكره في القرآن بكل صراحة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾[1]، ومع ذلك نجد أن الخلاف والنزاع وقع فيه فيما بعد، حيث ادّعي نسخ الآية بقول الخليفة عمر بن الخطاب (رض).

فالنزاع والخلاف في مسألة الإمامة - التي لم يقع خلاف وصراع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهرستاني: «**وأعظم خلاف بين الأمّة خلاف الإمامة إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان**»[2] - لا يمكن حسمه بذكر الأسماء في القرآن، ولذا لو ذكرت الآيات القرآنية الأئمة عليهم السلام بأسمائهم، فإنّه سيقال: إنها لا تعني إمامتهم، وستؤوّل بشتى التأويلات ومختلف التمحّلات، وإن أدّى ذلك إلى تجاوز أوضح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو الحال فيما تقدّم في آية الولاية، حيث حاول بعض أن يفسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأنّ علياً عليه السلام فقير وأنّه لا تجب عليه الزكاة و..و..

(١) النساء: ٢٤.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١ ص٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

خصوصاً وأنّ السياسة قد لعبت دوراً مهماً في هذا المجال؛ لأنّ إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام أمر لا يمكن أن يتقبّله من تربّع على سدّة الحكم، من بني أمية وغيرهم الذين لا يتوانون في فعل أي شيء من شأنه أن يثبّت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء قد يزعزع ذلك، حتى وإن كان صريح القرآن والسنّة.

الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهم السلام

لو افترضنا أن اسم علي عليه السلام قد ذكر في القرآن، فليس من البعيد أن يُقال: إنّ ذلك من وضع الرافضة، كما نجد هذا الافتراء واضحاً في الروايات الصريحة الواردة في فضائل أهل البيت عليهم السلام، ولا غرابة في ذلك على الذين ختم الله على قلوبهم، فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله صرح باسم علي عليه السلام على مرأى ومسمع (١٢٠) ألف صحابي، بشكل لا يشوبه ريب، ومع ذلك بادر الكثير من علماء أهل السنة إلى إنكاره ورفضه، بل زعم بعضهم أن ذلك من الموضوعات!!

الشبهة: النص على الخلافة مما تتوفر الدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل

قال القفاري: «ثانياً: إنّ هذا [النصّ على الخلافة] مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلّغ للناس؟! ولأنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

قال ابن حزم: وبرهان ضروري وهو أنّ رسول الله مات وجمهور الصحابة (رضوان الله عليهم)، حاشا من كان منهم في النواحي يعلم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) نصّ عليه.

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة، اتّفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متنابذي الهمم والنيّات والأنساب ... على طيّ عهد عهده رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إليهم»[1].

أساسيات الشبهة

١ـ إنّ حديث النصّ على الخلافة مما تتوفّر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

---

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٦ـ ٨٥٧، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

٢ـ إنّ النبيﷺ أمر أمّته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

٣ـ ولو صحّ كتم الصّحابة لمسألة النصّ على عليعليه السلام لكتموا الأحاديث الواردة في فضائله ومناقبه.

الجواب:

اشتهار النص يمنع من الوصول إلى السلطة

إنّ القول بأنّ حديث النصّ مما تتوفر الدواعي على نقله وإن كان صحيحاً من جهة كون النصّ على الخلافة والإمامة أمراً هامّاً وحساساً وخطيراً في حياة المسلمين، فلا يمكن أن يتغافل عنه المسلمون لا سيما وإن إحدى بياناته كانت أمام مرأى ومسمع عشرات الآلاف من المسلمين، وفي آخر أيام حياة النبيﷺ كما حصل في واقعة الغدير، مضافاً إلى أنّه تبليغ من النبيﷺ للأمة فمن البعيد أن يتجاهله الصحابة.

إلاّ أنّه في المقابل يمكن القول أيضاً إن هناك أسباباً ودواعي مضادة تعمل على حجب أحاديث النصّ على الخلافة والحدّ من انتشارها على نطاق واسع، والسبب الرئيس هو أنّ اشتهار تلك الأحاديث وانتشارها بين المسلمين سوف يقطع الطريق على الطامحين في الوصول إلى الحكومة والسلطة؛ لذلك كانت هناك عدة محاولات للتقليل من انتشار أحاديث النصّ على الخلافة ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

محاولات منع انتشار النص

١ـ مخالفة إرادة النبي صلى الله عليه وآله النص على الخلفاء

ذهب الكثير من علماء أهل السنة إلى أنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد أن ينصّ على أسماء الخلفاء من بعده، في الكتاب الذي طلب منهم أن يعطوه إياه ليكتب لهم شيئاً يكون عاصماً لهم من الضلال والانحراف، والوقوع في الفرقة والاختلاف، فامتنعوا عن إعطائه الكتاب بحجة أنّه غلبه الوجع أو هجر ـ والعياذ بالله ـ واختلفوا وتنازعوا عنده، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقد أخرج البخاري بسند عن ابن عباس، قال: «**يوم الخميس، وما يوم الخميس، اشتد برسول الله صلى الله عليه وآله وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما شأنه، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردّون عليه، فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه**»[1].

وقد ذهب جملة من العلماء إلى هذا الرأي وهو أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أراد ذكر الأئمة من بعده في هذا الكتاب، منهم سفيان بن عيينة[2]، قال ابن حجر في فتح الباري: «**وقيل: بل أراد أن ينصّ على أسامي الخلفاء**

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١٣٧ ح٣١٦٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون، قال الذهبي: «**العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، محدّث الحرم... ولد سنة سنة سبع ومائة، وطلب العلم في صغره... وكان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز**». تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢٦٢ـ ٢٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وقال عنه ابن حجر: «**ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلاّ أنّه تغير في حفظه بآخره وكان ربما دلّس لكن عن الثقات**». تقريب التهذيب: ج١ ص٣٧١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة»[١].

وقال العيني المتوفى سنة (٨٥٥ هـ): «**وقال سفيان بن عيينة: أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع منهم الاختلاف ...**»[٢].

ومنهم الخطابي[٣]، قال الكرماني محمد بن يوسف المشتهر بشمس الأئمة المتوفى سنة (٧٨٦هـ): «**قال الخطابي: هذا يتأوّل على وجهين: أحدهما أنّه أراد أن يكتب اسم الخليفة بعده لئلاّ يختلف الناس ولا يتنازعوا فيؤدّيهم ذلك إلى الضلال**»[٤].

وقال العيني: «**قال الخطابي: يحتمل وجهين: أحدهما: أنّه أراد أن ينص على الإمامة بعده فترتفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفّين**»[٥].

وقد صرح النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) بأنّ هناك قولاً مفاده أن النبي صلى الله عليه وآله أراد أن ينص على الخلافة، قال: «**فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي همّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) به، فقيل: أراد أن ينصّ على الخلافة في إنسان معين لئلا يقع نزاع وفتن**»[٦].

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج١ ص١٨٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج٢ ص١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ قال الذهبي: «**العلامة المفيد المحدث الرحال... صاحب التصانيف... وكان ثقة متثبتاً من أوعية العلم**». تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١٠١٨ـ١٠١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) الكرماني، صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني: مج١ ج٢ ص١٢٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج٢ ص١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٦) النووي، شرح مسلم: ج١١ ص٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

وقال القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ): «(أكتب لكم) ... (كتاباً): **فيه النصّ على الأئمة بعدي**»(١).

وقال أحمد أمين المصري المتوفى سنة (١٣٧٣هـ): «**وقد أراد الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) في مرضه الذي مات فيه أن يعيّن من يلي الأمر من بعده**»(٢).

فبناء على صحة هذا الرأي ـ وأن النبيﷺ كان يهدف إلى كتابة أسماء الخلفاء من بعده ـ يتّضح أنّ الهدف من منعه هي الوقوف أمام انتشار حديث الخلفاء وتأكيدها من قبل النبيﷺ؛ لكي لا يكون ذلك مانعاً أمام طموحات الآخرين في نيل الخلافة.

٢ـ المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها

ومن الحقائق الثابتة التي لايمكن إنكارها في تاريخ الحديث النبوي أن هناك محاولات جرت من بعض الصحابة في منع نقل الحديث وتدوينه، ففي مرسل ابن أبي مليكة، قال: «**إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيّهم، فقال: إنكم تُحدّثون عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه**»(٣).

وقد منع عمر بن الخطاب وفد الصحابة الذين أرسلهم إلى الكوفة من

(١) القسطلاني، إرشاد الساري: ج١ ص٣٦٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) أحمد أمين، يوم الإسلام: ص٤١، الناشر: مكتبة الخانجي ـ مصر.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٢ـ٣، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت.

الرواية عن رسول صلى الله عليه وآله قال: « ... **فأقلّوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله ثم أنا شريككم**»(١). وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال في ذيل الحديث: «**فلمّا قدم قرظة قالوا: حدِّثنا، قال: نهانا ابن الخطاب**». وقال عنه الحاكم: «**هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذاكر بها**»(٢).

وروى الذهبي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: «**قد أكثرتم الحديث عن رسول الله**»(٣)، وكذلك نهى عمر بن الخطاب كبار الصحابة عن نشر حديث رسول الله صلى الله عليه وآله فقد أخرج ابن عساكر بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد قال: «**سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أو لألحقنك بأرض دوس، وانقطع من كتاب أبي بكر كلمة معناها دوس، وقال لكعب: لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة**»(٤).

وقد ذكرت لدعوات المنع من التحديث والتدوين عدة مبررات وأسباب إلاّ أنها لا تصمد أمام النقد العلمي والموضوعي، لأننا من خلال شواهد وقرائن عديدة يمكننا معرفة أنّ الهدف الحقيقي من وراء هذه المحاولات

---

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج١ ص١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص١٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت، ونقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج٨ ص١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وغيره من الحفاظ ولم يقدحوا في سنده.

هو منع انتشار أحاديث إمامة وخلافة أهل البيت عليهم السلام بين عموم المسلمين والتي تنزع الغطاء الشرعي عن أي خلافة أُخرى، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يجهد بعض في الحدّ من انتشار هذه الأحاديث ممن تسلّم مقاليد السلطة آنذاك، ومن هذه الشواهد التي تبين أنّ المستهدف في المنع هو أحاديث الإمامة والخلافة:

أ ـ حديث ابن أبي مليكة، قال الذهبي: «**ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصدّيق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم، فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرموا حرامه**»[1].

وفي هذا الحديث دلالة على أن المنع من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله مختص بأحاديث الخلافة؛ لكون الخلافة هي مثار الخلاف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله. كما قال الشهرستاني: «**وأعظم خلاف بين الأُمّة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان**»[2].

والذي يؤيد ذلك الفهم أنّ المنع مختص بأحاديث الخلافة، ما قاله عبد الرحمن المُعَلّمي من كبار علماء السلفية المعاصرين[3] ـ بعد أن ذكر

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١ ص٢٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني ولد في سنة ١٣١٣هـ في اليمن، عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف له مؤلفات وتحقيقات كثيرة، أثنى عليه بعض العلماء، فقال عنه الألباني: «**العلاّمة المحقق**». أُنظر: مقدمة كتاب التنكيل لما في كتاب الكوثري ⇦

حديث ابن أبي مليكة: «فإن كان لمرسل ابن أبي مليكة أصل فكونه عقب الوفاة النبوية يشعر بأنّه يتعلق بأمر الخلافة، كأنّ الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم: أبو بكر أهلها؛ لأنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال: كيت وكيت، فيقول آخر: وفلان قد قال له النبيﷺ: كيت وكيت، فأحبّ أبو بكر صرفهم عن الخوض في ذلك وتوجيههم إلى القرآن»[1].

ب ـ ورد عن عمر بن الخطاب منعه عن التحدّث بأحاديث النبيﷺ إلاّ فيما يتعلّق بأحاديث الأحكام والفروع، قال: «أقلّوا الرواية عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إلاّ فيما يعمل به»[2]، ومن الواضح أنّ الأحاديث المشمولة بالخطر هو ما يخصّ العقيدة وأهمّها أحاديث الإمامة.

وقال ابن عبد البرّ نقلاً عن بعضهم: «إنّ عمر إنّما نهى عن الحديث عمّا لايفيد حكماً ولايكون سنّة»[3].

ج ـ لقد سار الخليفة عثمان على نفس النهج الذي دعا إليه الشيخان في منعهما من رواية الأحاديث، ولذا كان ينهى عن التحدث بالأحاديث التي نهيا عنها إدامة لعملية المنع وتحقيقاً للهدف المتوخى منها؛ لأنّه من الممكن جداً

⇨

من الأباطيل: ج١ ص١٧١، الناشر: المكتب الإسلامي.

وقال عنه أبوبكر بن عبد الله أبو زيد: «ذهبي عصره، العلاّمة المحقق». التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: ج١ ص٢٧. الناشر: دار العاصمة ـ الرياض.

(١) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: ص٥٦، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها ـ بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٨ ص١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) ابن عبد البرّ، جامع بيان العلم وفضله: ج٢ ص١٢١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

أن تظهر الأحاديث المحظورة فيما إذا رفع الحظر عنها فتؤثر أثرها، خصوصاً إذا لاحظنا قصر مدة الحظر نسبياً مع وجود بعض حملة هذه الأحاديث على قيد الحياة، لذا قال عثمان: «**لا يحلّ لأحد يروي حديثاً عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر**»[١].

د- استكمل بنو أمية مسلسل عملية منع الأحاديث المرتبطة بأهل البيت عليهم السلام، فقد قام معاوية بن أبي سفيان بأقصى ما يستطيع لتنفيذ هذه المهمة، قال رجاء بن حيوة: «**كان معاوية ينهى عن الحديث، يقول: لا تحدّثوا عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)**»[٢]. وقد استخدم مختلف أساليب الترهيب والترغيب للوصول إلى هدفه، فنجده يكتب إلى عماله أن «**برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته**»[٣].

وفي أُسد الغابة لابن الأثير، قال عبيد الله للزهري، بعد أن روى حديث الغدير بطوله: «**لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أُذنيك سبّ علي، فقال: والله إنّ عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت. أخرجه الثلاثة**»[٤].

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٢ ص٣٣٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٩ ص١٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٥٩ ص١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١١ ص٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج١ ص٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيّب، قال: «**قلت لسعد بن أبي وقّاص: إنّي أريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتّقيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنّما أنا عمّك. قلت: مقام رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) فيكم يوم غدير خمّ؟ قال: نعم، قال: قام فينا بالظهيرة فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كلّ مؤمن ومؤمنة**»[١].

وفي أُسد الغابة قال أبو أحمد العسكري: «**يقال: إن الأوزاعي لم يرو في الفضائل حديثاً غير هذا، والله أعلم، قال: وكذلك الزهري لم يرو فيها إلاّ حديثاً واحداً، كانا يخافان بني أمية**»[٢].

إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام

ومما يدلل على أنّ الأحاديث التي واجهت المنع من التدوين والتحديث، هي أحاديث أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، وجود بعض النصوص التي أشارت صراحة إلى أنّه تم إتلاف مجموعة من الأحاديث الصحيحة أو الحسنة في أهل البيت عليهم السلام والتي وصلت إلى مرحلة التدوين، لذا لم يتسامح معها، فتمّت إزالتها من الوجود، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: «**جاء علقمة بكتاب من مكّة أو اليمن، صحيفة**

(١) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: ص٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٢) ابن الأثير، أُسد الغابة في معرفة الصحابة: ج٢ ص ٢٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

فيها أحاديث في أهل البيت ـ بيت النبي صلّى الله عليه ـ فاستأذنّا على عبد الله[1]، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثمّ دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أباعبد الرحمن انظر فيها، فإنّ فيها أحاديث حساناً، فجعل يميثها[2] فيها ...»[3]. فانظر إلى هذا الصحابي، لم يشأ حتى النظر في صحة الأحاديث أو ضعفها، بل كان يكفي له في إعدامها مجرد كونها في أهل البيت عليهم السلام!

فالقول بأنّ هناك دواعي كثيرة على نقل أحاديث النصّ على الخلافة، ليس صحيحاً على إطلاقه، فهناك عقبات كثيرة قد واجهتها أحاديث الخلافة والإمامة، لأنها بكل بساطة تقف على طرف نقيض من الوضع القائم آنذاك، ولكنْ مع كلّ هذا فقد أفلت الكثير من أحاديث الإمامة والخلافة من شراك الحظر والمنع، وأخذ مكانه في المصادر السنية المعتبرة.

نعم جرت محاولات فيما بعد للتشويش على هذه الأحاديث، فنوقش في أسانيدها تارة وفي دلالاتها أُخرى، وعانت من الأهمال وعدم التركيز عليها وإظهارها للأُمّة؛ ولذا قد يتوهّم من لم يدقق ولم يتفحص في الجوامع الحديثية لأهل السنة أنّ أحاديث الإمامة والخلافة لا وجود لها، ولكن هذا الاعتقاد سرعان ما يزول لمن يتتبع ويبحث جيداً، ويتجرد عن

(١) أي: عبد الله بن مسعود.

(٢) يميثها أي: يمرسها ويذيبها في الطست. ماث الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب، مادة: موث.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج١ ص٥٤، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

العوامل النفسية والميول والأهواء الشخصية، ويدخل ميدان البحث بروح الإنصاف والموضوعية، فسيجد أنّه رغم كلّ محاولات الحجب والإخفاء لأحاديث إمامة أهل البيت صلى الله عليه وآله غير أنّها قد سجلت حضوراً لافتاً في المصادر المختلفة.

القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل

ومن المجازفات العلمية التي ارتكبها القفاري هي ادّعاؤه بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له في السنة النبوية، وهو كلام ينبئ إمّا عن عدم اطلاع وغفلة، أو عن تجاهل وعناد؛ وذلك لعدة أُمور:

١ ـ إمامة أهل البيت عليهم السلام حقيقة قرآنية

لقد تقدّم أنّ إمامة أهل البيت عليهم السلام من المبادئ القرآنية الأصيلة التي نصّ عليها القرآن الكريم، كما ذكرنا ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[(١)]، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[(٢)]، وقوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾[(٣)].

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) المائدة: ٦٧.

(٣) المائدة: ٣.

٢ـ إمامة أهل البيت نطقت بها السنة

لم يقتصر ذكر إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام على القرآن، بل وردت إمامته وإمامة أهل البيت صلى الله عليه وآله في السنّة النبوية المطهرة، من خلال عدد من الأحاديث الشريفة ابتداءً بحديث الدار الذي رواه غير واحد من المحدّثين كالطبري في تاريخه عن علي عليه السلام قال: «**لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ دعاني رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فقال لي: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين ... فأخذ برقبتي، ثم قال: إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا**»[1].

وقد تقدّم تخريج هذا الحديث وتصحيحه في بحث الوصية في الجزء الأول من هذا الكتاب[2].

ثم حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**أمّا بعد ألا أيّها الناس ... وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله... ثم قال: وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**»[3].

وأخرجه الترمذي بسنده عن أبي سعيد والأعمش، عن حبيب ابن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): إني**

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٢) نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج١ ص٢٩٤.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٢ـ ١٢٣ ح٦١١٩، باب فضائل علي رضي الله عنه، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهلي بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١] وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير[٢].

وأخرجه الحاكم في المستدرك، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»[٣].

وهناك مزيد بحث حول هذا الحديث في الجزء الأول من هذا الكتاب[٤].

وكذلك حديث المنزلة الذي يُثبت أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى عليهما السلام، وهي الولاية والخلافة، وروى هذا الحديث أكثر من عشرين صحابياً وصحابية، وخرّجه أكثر من أربعين عالماً، منهم البخاري ومسلم في صحيحيهما[٥]، وهو من أثبت الآثار، بل من هو من الأحاديث المتواترة، قال ابن عبد البرّ في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحّها»[٦].

وقال عنه الشيخ محمد جعفر الكتاني: «حديث ... متواتر جاء عن نيف

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج١ ص٤٨٢، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أنظر: نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة: ج١ ص٥٩.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١٢٩ ح٤٤١٦. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠ ح٦١١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج٣ ص١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

وعشرين صحابياً»[١].

وألفاظه واضحة الدلالة على الإمامة والخلافة، وهذا ما فهمه العلماء حتى المعاصرين منهم، فقد قال الباحث أحمد محمود صبحي -بناء على ثبوت قوله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: لا ينبغي أن أذهب إلاّ وأنت خليفتي، قال: «**ولا شكّ أنّ هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامة علي، يحسم كلّ اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث**»[٢].

وقد مرّ البحث مفصلاً في حديث المنزلة حول طرقه وألفاظه ودلالاته، ومناسبات مجيئه، وأثبتنا دلالته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام[٣].

٣ـ السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة

إنّ من أهمّ أصول المناظرة هو الاحتجاج على الخصم بما يعتقده هو لا بما هو ثابت عند خصمه فقط، فكلام القفاري بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له ـ على فرض قبوله ـ فهو يختص بكتب أهل السنة، وهذا غير صحيح في المناظرات والمحاججات، فإنّ الشيعة لا يعتقدون أنّ ما حوته كتب أهل السنة هو ما يمثّل السنة النبوية فقط، فلديهم مصادرهم وطرقهم إلى السنة النبوية، وفيها أنّ النصّ على الإمامة والخلافة أصل أصيل ومن أساسيات عقيدتهم، فالقول بأنّ النصّ على الإمامة والخلافة لا أصل له، قول تنقصه الدقة العلمية أوّلاً، ويخالف أبسط قواعد المناظرة والمحاججة ثانياً.

---

(١) الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر.

(٢) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٣) أُنظر: ص١١.

الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا الفضائل الكثيرة لعلي عليه السلام

قال القفاري: «ولو كتم الصّحابة مسألة النصّ عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع، فَعُلِمَ أنّه لو كان شيء من ذلك لنقل؛ لأنّ النصّ على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهارها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النصّ إلى أحد من الفقهاء والمحدّثين علمنا أنّه كذب»[1].

الجواب:

الصحابة لم يكتموا أحاديث النص

إنّ العديد من الصحابة لم يخفوا أو يكتموا حديث النصّ على الإمامة والخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله فقد مرّ بنا سابقاً وذكرنا أنّ أحاديث النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قد جاءتنا عن طريق عدد كبير من الصحابة، وأوضح شاهد على ذلك ما تقدّم في طرق وأسانيد حديث الغدير، حيث وصلنا هذا الحديث بنحو التواتر والقطع، وقد نقله لنا أكثر من مائة صحابي[2]، وكذلك حديث المنزلة الذي رواه أكثر من عشرين صحابياً وصحابية، هذا مضافاً لمواقف الكثير من الصحابة العملية الدالّة على إيمانهم بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو المنصوص عليه بالإمامة والخلافة، ومن أوضح هذه المواقف هو انحيازهم وجلوسهم في دار أمير المؤمنين عليه السلام في حادثة السقيفة، وعدم مشاركة القوم في مراسم البيعة

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٦ـ ٨٥٧، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.
(٢) أنظر: الأميني، الغدير: ج١ ص١٤ـ ٦٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

وتعيين الخليفة الأول، والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك، فلا نطيل.

فالقول بأنّ الصحابة لم ينقلوا لنا النصّ على الخلافة أو كتموا هذه الحقيقة يخالف النصوص الحديثية والواقع التاريخي، نعم يوجد في الصحابة ممن كتم أحاديث النصّ على الإمامة، فدعا عليهم علي عليه السلام وأصابتهم دعوته، كما ورد ذلك في حديث الغدير، عندما كتم بعض الصحابة الشهادة به حين ناشدهم علي عليه السلام واستشهدهم عليه أيام خلافته، وقد جاء ذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده عن سماك بن عبيد بن الوليد العبسي، قال: «**دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدثني: أنّه شهد علياً (رضي الله عنه) في الرحبة، قال: أُنشد الله رجلاً سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وشهده يوم غدير خمّ إلاّ قام، ولا يقوم إلاّ من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً، فقالوا: قد رأيناه وسمعناه، حيث أخذ بيده، يقول: اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، فقام إلاّ ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته**»[1].

وفي أُسد الغابة: «**... وكتم قوم، فما خرجوا من الدنيا حتى عموا وأصابتهم آفة منهم يزيد بن وديعة، وعبد الرحمن بن مدلج**»[2].

وفي تاريخ مدينة دمشق: «**وكتم قوم فما فنوا من الدنيا حتى عموا وبرصوا**»[3].

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص١١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج٣ ص٣٢١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٢٠٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق

إنّ قول القفاري: «ولو كتم الصّحابة مسألة النصّ عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً» ليس صحيحاً على الإطلاق؛ لأنّ قياس أحاديث الإمامة والخلافة على أحاديث الفضائل قياس تعوزه الدقة العلمية ويدحضه الواقع التاريخي والموضوعي، فالإمامة ـ كما يعترف القفاري نفسه ـ من المسائل التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، وتكتسب أهمية وحساسية كبيرة لا تخفى على ذي لب، فثبوتها لشخص بالنص والتعيين الإلهي أمر لا تدانيه فضيلة أو تضاهيه منقبة، فهي مدعاة لأن يطمع بها كلّ أحد، وغنيمة تتطاول لها الرؤوس وتهفو إليها النفوس، كما صرّح بذلك عمر بن الخطاب في يوم خيبر، حيث قال: «ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ» وذلك عندما قال النبيﷺ في حقّ عليعليه السلام: «لأعطينّ هذه الراية رجلاً يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه» فقال عمر: «فتساورت لها رجاء أن ادّعى لها»[(١)].

ويشهد لذلك أيضاً ما جرى في حادثة السقيفة، من الجدال الحادّ الذي وقع بين بعض المهاجرين والأنصار، حتى قال بعضهم: «منّا أمير ومنكم أمير» وأجابه أبو بكر قائلاً: «لا، ولكنّا الأمراء وأنتم الوزراء»[(٢)]، وقول عمر: «إن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة»[(٣)].

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢١ ح٦١١٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص١٩٤ح ٣٦٦٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٣) المصدر نفسه: ج٨ ص٢٦ ح٦٨٣٠.

وقد تقدّم أيضاً قول الشهرستاني في الإمامة، حيث قال: «وأعظم خلاف بين الأمّة خلاف الإمامة»[1].

فبناءً على هذا كلّه لا يمكن أن تقاس أحاديث الإمامة بأحاديث الفضائل، فيقال: بما أنهم لم يكتموا أحاديث فضائل أمير المؤمنين عليه السلام - حسب الفرض - فكيف يكتمون أحاديث الخلافة والإمامة لو كانت موجودة، ولكن مع هذا يمكن الادّعاء أيضاً بأنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام مورس بحقها الكتمان وتعرّضت لنوع من الإخفاء والحجب، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم إن شاء الله.

تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام للتشويه والكتمان

إنّ القول بأنّ الصحابة أو غيرهم لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام بشكل مطلق، كما يحاول القفاري أن يثبت ذلك، لا يمكن قبوله بحال من الأحوال؛ وذلك لقيام الشواهد والقرائن التاريخية على خلافه؛ وهو أمر ليس بمستبعد على الإطلاق؛ لأنّ مجتمع الصحابة، كما يبدو لكل باحث منصف لم يكن مجتمعاً مثالياً فاضلاً متجرداً عن كلّ النوازع النفسية والبشرية من الحسد والحقد وحب الذات والسلطة، بل هو مجتمع بشري تعتريه كلّ هذه الأُمور، ولم يكن استثناء من سائر المجتمعات الأُخرى؛ لذا حصلت فيه خلافات ونزاعات وحروب وكان كبار الصحابة أطرافاً فاعلة فيها، مما أوغر صدور بعضهم على بعض، وخلّف في نفوسهم أحقاداً وضغائن كثيرة، منها

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١ ص٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ما كتموه ومنها ما لم يستطيعوا كتمانه، بل ربما وصل الحال ببعضهم أنّه لا يطيق النطق باسم بعض آخر، ولا يحبّ له الخير.

وقد نال أمير المؤمنين عليه السلام النصيب الأوفر من مواقف العداء ضده؛ وذلك لما حباه الله تعالى من الكمالات والصفات التي لايتمتع بها غيره، وما قام به من جهاد وقتال في سبيل الله، وثبات على الحق؛ مما أورث الحسد والحقد في صدور الآخرين تجاه أمير المؤمنين عليه السلام وهو ما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله على ما أخرجه أبو يعلى في مسنده عن علي عليه السلام قال: «**اعتنقني [رسول الله صلى الله عليه وآله] ثم أجهش باكياً، قال: قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلاّ من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك**»[1] وقال عنه الهيثمي: «**رواه أبو يعلى والبزار، وفيه الفضل بن عميرة وثقه ابن حبان وضعفه غيره وبقية رجاله ثقات**»[2].

وأخرج البيهقي[3] وابن عساكر[4] والحاكم ـ واللفظ له ـ عن علي عليه السلام أيضاً، قال: «**قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ الأُمّة ستغدر بك بعدي ...**». صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي[5].

---

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج١ ص٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) رواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج٧ ص٣٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٢ ص٤٤٧ـ ٤٤٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٣ ص١٤٢ـ ١٤٣، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

بل نجد أنّ بعض الصحابة كانت لا ترتاح نفسه لذكر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام أو تقبلها حتى في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله فضلاً عنه بعد وفاته صلى الله عليه وآله ومنهم على سبيل المثال:

أ ـ أنس بن مالك

إنّ أنس بن مالك قد سجلت عليه بعض الملاحظات في تعامله مع أمير المؤمنين عليه السلام يستشف منها أنّه كان لا يحمل في نفسه وداً لعلي عليه السلام وهذا ما نراه في حديث الطائر المشوي حين أُهدي لرسول الله صلى الله عليه وآله طائراً مشوياً فدعا الله سبحانه أن يأتي بشخص يحبّه الله ورسوله، ويحبّ الله ورسوله ليأكل معه من هذا الطائر، فكان علي عليه السلام يأتي إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ويردّه أنس بن مالك، حتى تكرر ذلك ثلاث مرات إلى أن سمع رسول الله صوت أمير المؤمنين عليه السلام وصاح بأنس أن ادخله، فدخل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له رسول الله: دعوتك ثلاث مرات، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجبت ولكن في كلّ مرة يردّني أنس، فقال لأنس: ما حملك على ما فعلت؟ قال: أردت أن يكون أحداً من الأنصار.

وحديث الطير أخرجه عدد كبير من الحفاظ والعلماء[1]، وقد روي بطرق متعددة ربما تبلغ حدّ التواتر[2]، ومنها على سبيل المثال ما أخرجه

---

(١) أنظر: الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج٧ ص١٠٥. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٣٠ ـ ١٣١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٩ ص٣٧٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٧ ص٤٠٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) قال الحاكم النيسابوري: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه ⇦

الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن أنس بن مالك، قال: «أُهْدِيَ لرسول اللَّهِ (صلّى الله عليه وسلّم) طائر، فوضع بين يديه، فقال: اللّهم ائْتني بأَحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاء عليّ بن أبي طالب رضي اللَّهُ تعالى عنه، فدقّ الباب، فقلت: ذا؟ فقال: أنا عليّ: فقلت: النبي (صلّى الله عليه وسلّم) على حاجة، فرجع ثلاث مرار، كلّ ذلك يجيء، قال: فضرب الباب برجله، فدخل، فقال النبي (صلّى الله عليه وسلّم): ما حبسك؟ قال: قد جئت ثلاث مرّات كلّ ذلك يقول: النبي (صلّى الله عليه وسلّم) على

⇨

عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة». المستدرك: ج٣ ص١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال الذهبي: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل». تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال ابن حجر: «وقد جمع طرق الطبراني ابن مردويه والحاكم وجماعة وأحسن شيء فيها طريق أخرجه النسائي في الخصائص» لسان الميزان: ج١ ص٤٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وقال أحمد بن الصديق الغماري في جؤنة العطار: «فإذا لم يكن حديث الطير صحيحاً؛ فلا يصحّ في الدنيا حديث البتة، ولا يقع تواتر بخبر بالمرة.

فقد رواه عن أنس (سبعة وتسعون راوياً) مائة إلاّ ثلاثة بأعدادها مضاعفة من الطرق عنهم، وورد مع ذلك عن جماعة من الصحابة منهم (علي نفسه وعائشة وابن عباس) وتمام سبعة من الصحابة فيما يحضرني الآن، بحيث أفرد طرقه الإمام محمد بن جرير الطبري في مجلد ضخم ؛ ومن بعده جماعة منهم الحافظ ابن السقّا الذي أملى مجلساً فيه ببغداد، فقاموا إليه وأخرجوه من المسجد وغسلوا الكرسي الذي كان يملي عليه بالماء». جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار: ج١ ص٢٧، طبعة قديمة.

حاجة، فقال النبي (صلّى الله عليه وسلّم): ما حملك على ذلك؟ قلت: كنت أردت أَن يكون رجل من قومي»(١).

وأخرجه ابن عساكر عن أنس بن مالك «**أنّ أم سليم أتت النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بحجلات قد شوتهن بأضباعهن وخمرتهن، فقال النبي (صلّى الله عليه وسلّم): اللّهم ائتني باحب خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر، قال أنس: فجاء علي بن أبي طالب، فقال: استأذن لي على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقلت: هو على حاجة، وأحببت أن يجيء رجل من الأنصار، فرجع ثم عاد، فسمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) صوته، فقال: ادخل يا علي، اللّهم وال، اللّهم وال، اللّهم وال**»(٢).

فأنس الذي لا تطاوعه نفسه أن يكون علي عليه السلام هو من يحبّه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، ولم يرد له هذه الفضيلة وإنّما أرادها لشخص آخر، هل تطاوعه نفسه أن ينقل فضيلة من فضائل علي عليه السلام ؟! والشاهد على ذلك أنّ أنساً هذا لم يشهد بحديث الغدير عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السلام في الرحبة متعللاً بأنه كبر ونسي؛ مما حدا بأمير المؤمنين عليه السلام أن يدعو عليه، فأصابه البرص، وقد أشار إلى هذه الحادثة ابن قتيبة الدينوري في كتاب المعارف، قال: «**ذكر قوم أن علياً (رضي الله عنه) سأله عن قول رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقال: كبرت سني ونسيت، فقال له علي (رضي الله عنه):**

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج١ ص٢٥٣ـ ٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٧ ص٤٠٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

إن كنت كاذباً فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة»(١).

وقال الشيخ محمد عبده في شرح نهج البلاغة: «يعني البرص، فأصاب أنساً هذا الداء فيما بعد في وجهه، فكان لا يرى إلاّ مبرقعاً»(٢).

وأخرج البلاذري عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: «قال عليّ على المنبر: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول يوم غدير خمّ: اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، إلاّ قام فشهد ـ وتحت المنبر أنس بن مالك والبراء بن عازب، وجرير بن عبد الله ـ فأعادها فلم يجبه أحد، فقال: اللّهم من كتم هذه الشهادة وهو يعرفها فلا تخرجه من الدنيا حتى تجعل به آية يعرف بها، قال: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع

(١) ابن قتيبة الدينوري، المعارف: ص٥٨٠، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة.
ولكنه ورد في ذيل الخبر عبارة «قال أبو محمد: ليس لهذا أصل» ولكن يغلب على الظن أن هذه العبارة قد أقحمت هنا؛ لأنه لو كان هذا الخبر ليس له أصل فلماذا ذكره ابن قتيبة كمصداق لمن ابتلي بالبرص، وقد نقل عنه ذلك العديد من العلماء كابن أبي الحديد، قال العلامة الأميني: «وهو يكشف عن جزمه بصحة العبارة وتطابق النسخ على ذلك كما يظهر من غيره أيضاً ممن نقل هذه الكلمة عن كتاب المعارف لكن: اليد الأمينة على ودايع العلماء في كتبهم في المطابع المصرية دسّت في الكتاب ما ليس منه، فزادت بعد القصة ما لفظه: (قال أبو محمد: ليس لهذا أصل)، ذهولاً عن أن سياق الكتاب يعرب عن هذه الجناية، ويأبى هذه الزيادة؛ إذ المؤلف يذكر فيه من مصاديق كلّ موضوع ما هو المسلّم عنده.
ولا يوجد من أول الكتاب إلى آخره حكم في موضوع بنفي شيء من مصاديقه بعد ذكره إلاّ هذه فأول رجل يذكره في عد من كان عليه البرص هو أنس ثم يعد من دونه، فهل يمكن أن يذكر مؤلف في إثبات ما يرتأيه مصداقا ثم ينكره بقوله لا أصل له؟ وليس هذا التحريف في كتاب المعارف بأول في بابه» الغدير: ج١ ص١٩٢ـ١٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.
(٢) نهج البلاغة: ج٤ ص٧٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

جرير أعرابياً بعد هجرته، فأتى السراة فمات في بيت أمّه بالسراة»[1].

ب ـ أمّ المؤمنين عائشة:

من يقرأ التاريخ الإسلامي يتّضح له ما كان بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين السيدة عائشة من عدم الوفاق والمودّة، ولا ينحصر السبب كلّه فيما حصل في حرب الجمل من خصومة وعداء بينهما، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، فهي كانت لا تحمل في نفسها وداً له منذ أن انتقلت إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وآله حين كانت ترى احتفاء رسول الله بأمير المؤمنين واختلائه به ومناجاته له لساعات طويلة من الليل أو النهار، في الوقت الذي لا يفعل ذلك مع غيره من الصحابة، وكذلك تزويجه ابنته بعد ردّ غيره من كبار الصحابة، ثم شاء الله تعالى أن يرزق علياً وفاطمة عليهما السلام الذرية ويحرم السيدة عائشة منها، ليصبحوا أولاد علي عليه السلام أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فهذه الأسباب وغيرها أورثت في نفس السيدة عائشة الحسد والغيرة والحنق على علي عليه السلام وقد كشفت عن غيرتها من علي عليه السلام يوماً أمام رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل ـ واللفظ له ـ والنسائي[2] وأبو داود[3] والبزار[4] عن النعمان بن بشير، قال: «**استأذن أبو بكر على رسول الله (صلّى الله عليه**

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٢ ص٣٨٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ص١٠٧ـ١٠٨، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.

(٣) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٤٧٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) البزار، مسند البزار: ج٨ ص٢٢٣، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت. وقال الهيثمي: «**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح**» مجمع الزوائد: ج٩ ص١٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

وسلّم) فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنّ علياً أحب إليك من أبي ومني مرتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر، فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»[١].

وقال ابن حجر: «وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فسمع صوت عائشة عالياً، وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علياً أحب إليك من أبي ...»[٢].

وهكذا استمرت العلاقة بينهما غير متسمة بالود، إلى أواخر حياة النبي صلى الله عليه وآله حيث كانت عائشة لا تطيق حتى أن تذكر اسم علي عليه السلام، بل تعبّر عنه بـ (رجل) في بعض الروايات، وذلك قبيل وفاة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً ـ واللفظ للأول ـ بسندهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي (صلّى الله عليه وسلّم) واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بين رجلين تخطّ رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدري من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»[٣].

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٤ ص٢٧٥، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص١٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص٥٧ ص١٦٢ ح١٩٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. مسلم ⇦

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده[١] وعبد الرزاق في مصنفه[٢] وابن سعد في طبقاته[٣] وزادوا فيه قوله: «**ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير**»[٤] وحذف هذه الزيادة ـ كما ترى ـ البخاري ومسلم وأوردها الطبري بعبارة أُخرى: «**ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع**»[٥]. فإذا كانت لا تسمح لها نفسها أن تذكر مجرد اسم علي عليه السلام فهل يا ترى يمكن لها أن تنقل لنا جميع فضائله ومزاياه التي سمعتها أو شاهدتها؟!

هذا وقد ازداد مؤشر العلاقة سوءاً بين السيدة عائشة وبين أمير المؤمنين عليه السلام في أحداث معركة الجمل المريرة التي كلّفت الأُمّة الإسلامية ثمناً غالياً، وعانت كثيراً من تداعياتها ونتائجها، وكان تأثيرها شديداً في نفسية السيدة عائشة إلى الحد الذي أدّى بها أن تفصح عمّا كانت تحمله في صدرها تجاه علي عليه السلام وذلك حين بلغها الخبر باستشهاده عليه السلام فقالت:

«فألقت عصاها واستقرّت بها كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

ثم سألت: فمن قتله؟ فقيل: رجل من مراد، فقالت:

فإن يك نائياً فلقد نعاه غلام ليس في فيه التراب

⇨

النيسابوري، صحيح مسلم: ج٢ ص٢٢ ح٨٢٤ الناشر: دار الفكر ـ بيروت. وغير ذلك من المصادر.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦ ص٣٤، ص٢٢٨، وغيره من المصادر.

(٢) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٢٩ـ ٤٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٢ ص٢٣٢، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤) كلمة (بخير) لا توجد في مسند أحمد.

(٥) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

فقالت زينب بنت أبي سلمة: ألعلي تقولين هذا؟! فقالت: إني أنسى، فإذا نسيت فذكروني»[١].

فإذا كانت السيدة عائشة التي لا تخفي فرحها وسرورها بقتل علي عليه السلام لا نظن أنّه يؤنسها أن تذكر فضائله ومناقبه، وهذا ما ينجلي لنا في رواية أحمد بن حنبل عن عطاء بن يسار، قال: «**جاء رجل فوقع في علي وفي عمّار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا علي فلست قائلة لك فيه شيئاً، وأمّا عمار فإني سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا يخيّر بين أمرين إلاّ اختار أرشدهما»**[٢].

واستناداً إلى هذه الرواية الصحيحة، فإنّ عائشة قد كتمت فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، واكتفت بنقل فضيلة لعمار بن ياسر، بل لم تدافع عن علي عليه السلام ولم تزجر هذا الذي جاء ينتقص علياً عليه السلام في محضرها، ولعله قد يقال: إنّ ما حمل هذا الشخص على الوقيعة في علي عليه السلام وعمّار هو ما لمسه من رضا وقبول من قبل السيدة عائشة، ولا نظنه يتجرأ على قوله هذا عند أحد آخر، ولذا اختار السيدة عائشة، فتكلّم بهذا الكلام.

وعلى العموم فإنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ما كانت تلقى القبول

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٤ ص١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٣ ص٣٩٤، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت. ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٣ ص٤٠، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٦ ص١١٣، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها الناشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة. قال شعيب الأرنؤوط: «**إسناده صحيح على شرط مسلم**».

والرضا عند السيدة عائشة، وهو ما تقرره كلّ الشواهد والأدلة التاريخية التي نقلناها والتي لم ننقلها.

ج ـ معاوية بن أبي سفيان:

إنّ موقف العداء والخصومة الذي اتخذه الصحابي معاوية بن أبي سفيان من علي عليه السلام واضح لا يحتاج إلى بيان، فقد تمرّد معاوية على الخلافة الشرعية وخلع ربقة الطاعة بعد أن تمكّن من توطيد أركان دولته في الشام طوال الفترة التي قضاها عاملاً للخليفة عثمان، الأمر الذي أدّى به إلى أن يعلن الحرب الضروس على الخليفة الشرعي في واقعة صفّين التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين، فماذا نتوقع من شخص كمعاوية الذي ما انفكت دماء الحقد والضغينة ـ التي تغذيها أحقاد بدر وحنين ـ تسري في جسده؟!

هل نتوقع منه وهو من يملك السلطة والمال أن ينشر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وينادي بها على المنابر إكراماً لهذا الصحابي الجليل زوج البتول وابن عمّ الرسول صلى الله عليه وآله ورابع الخلفاء، ويكتب هذه الفضائل ويجزل العطاء لمن يأتي بفضيلة له؟ أم ننتظر منه العكس؟

إنّ التاريخ سوف يجيبنا عن هذا التساؤل، حيث نقل ابن أبي الحديد المعتزلي عن المدائني في كتابه (الأحداث) «**قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاء**

حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمّ إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرفهم وشرّدهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم»(١).

إنّ معاوية لم يحاول كتم فضائل علي عليه السلام ومحاربتها فحسب، بل أراد أن يؤسس لسنّة مغايرة وهي سبّ أمير المؤمنين عليه السلام ولعنه من على منابر المسلمين، ولمدة طويلة حتى تترسخ في أذهان الأُمّة الإسلامية، ولم يسلم من هذه الأوامر الصارمة حتى كبار الصحابة ممن ملأت أسماعهم فضائل علي عليه السلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فلن أسبّه، لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إلى من حمر النعم: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، يقول له خلّفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبوّة بعدي.

وسمعته يقول يوم خيبر: لأعطينّ الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١١ ص٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الله ورسوله، قال: فتطاولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً فأتي به أرمد فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءنَا وَأَبْنَاءكُمْ﴾ دعا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللّهم هؤلاء أهلي»[1].

إنّ هذه السنة السيئة التي سنّها معاوية بن أبي سفيان فتحت الباب واسعاً لمسلسل المصائب والنوائب التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم ومحبيهم من قبل بني أمية وأجهزتهم القمعية، قال القرطبي: «فقد صدر عنهم [بني أمية] من قتل أهل بيت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وسبيهم وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرهما، وغير خاف ما صدر عن الحجاج وسليمان بن عبد الملك وولده، من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في أهل بيته وأمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم واستباحوا لعنهم وشتمهم، فخالفوا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في وصيته وقابلوه بنقيض قصده وأمنيته، فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»[2].

فهذه الخطوات التي أقدم عليها الصحابي معاوية وبنو أمية من بعده

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٠ـ ١٢١ ح٦١١٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص١١١٤ـ ١١١٥، الناشر: دار المنهاج ـ الرياض.

ضد أهل البيت عليهم السلام خلقت أجواءً مناسبةً لبروز متبنيات فكرية معادية لفضائل أهل البيت عليهم السلام وجدت طريقها إلى علوم الحديث، فأصبحت رواية فضائل أهل البيت عليهم السلام والتشيع لهم منقصة يجرح بها الراوي ويردّ حديثه[١]، بينما تكون معاداتهم وسبّهم من علائم الصدق والتمسك بأُمور الديانة[٢]!

د ـ عدد آخر من الصحابة:

ثم إنّه لا يمكن إنكار أن هناك تياراً من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن أمير المؤمنين عليه السلام وأبغضه وسبّه وناصب له العداء وحاربه وكتم فضائله، وهم عدد ليس بالقليل، قال ابن تيمية: «**إن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونه ويقاتلونه**»[٣].

لذا أفرد بعض المحدثين أبواباً في كتبهم، كالهيثمي في مجمع الزوائد الذي عنونه: (باب منه جامع فيمن يحبه ومن يبغضه) ذكر فيه بعض من كان يبغض علياً عليه السلام، منهم بريدة بن الحصيب، وخالد بن الوليد، وعمرو بن شاس الأسلمي.

---

(١) قال أحمد بن الصديق المغربي: «**مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة، ولو لم يتهموا بتشيع؛ فإنّ من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه، ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول**». فتح الملك العلي: ص١٤١، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ـ أصفهان.

(٢) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «**فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأُمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار**»!! تهذيب التهذيب: ج٨ ص٤١١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٧ ص١٣٧ ـ ١٣٨، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

وأعدّ ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة فصلاً بعنوان: (فصل في ذكر المنحرفين عن علي)، قال فيه: «**وذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أنّ عدة من الصحابة والتابعين والمحدّثين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام، قائلين فيه السوء، ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة، فمنهم أنس بن مالك**»[١]، وذكر موقفه في مسألة المناشدة في يوم الرحبة الذي تقدمت الإشارة إليه، وبعدها أخذ يضرب ابن أبي الحديد بعض الأمثلة من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن علي عليه السلام فذكر منهم: الأشعث بن قيس الكندي، وجرير بن عبد الله الجبلي، وأبا مسعود الأنصاري، وكعب الأحبار، والنعمان بن بشير، وعمران بن الحصين، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وأبا الأعور، والضحاك بن قيس، وبسر بن أرطاة، وحبيب بن مسلمة، وأبا موسى الأشعري، ومروان بن الحكم[٢]، وغيرهم كثير.

بل لم يكتف بعض هؤلاء الصحابة ببغض علي عليه السلام وكتمان فضائله، وإنما سعوا إلى الحطّ من مكانة أمير المؤمنين عليه السلام وتنقيصه، وإسقاطه من عين رسول الله، وهو ما بدا واضحاً في مسألة الجارية التي أخذها علي عليه السلام من سبي اليمن، فقد أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: «**بعث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) علياً أميراً على اليمن،**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٤ ص٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) أُنظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٤ ص٧٤ـ ٨٣.

وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها، فأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في منزله وناس من أصحابه على بابه، فقالوا ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قالوا: فأخبره، فإنّه يسقطه من عين رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يسمع الكلام، فخرج مغضباً وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد انتقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني، إنّ علياً مني وأنا منه، خلق من طينتي وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم»[(١)].

فلا يصحّ بعد هذا ما ادّعاه القفاري من أن الصحابة لم يكتموا فضائل علي عليه السلام فكيف لهم أن يكتموا أحاديث النصّ على الخلافة، فإنّه كلام ليس بدقيق.

نعم، نحن لاننكر أنّ بعض هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم قد نقل بعض فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وقد أفرد لها بعض علماء أهل السنة مصنفات مستقلة، حتى قال ابن الجوزي الحنبلي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل عن

---

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج٦ ص١٦٢ـ ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

عبد الله، يقول: «سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي (رضي الله عنه)»[(١)].

وقال الحافظ ابن عبد البرّ: «وقال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي رحمه الله»[(٢)].

إلاّ أننا نظن مع ذلك أن ما ورد في كتب أهل السنة هو غيض من فيض فضائله ومناقبه التي كانت فوق حدّ الإحصاء، على أنّ كثيراً من هذه الفضائل التي نقلت إما ضعّفت أسانيدها، أو غيّرت دلالاتها، أو أفقدوها اختصاصها به؛ وذلك بجعل فضائل مشابهة لها في غيره من الصحابة.

وعلى كلّ حال فإنّ ما أفاده القفاري من أنّ الصحابة لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكننا قبوله على إطلاقه لما عرفت.

---

(١) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(٢) ابن عبد البرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج٣ ص١١١٥، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقية امور الدين

قال القفاري: «ثالثاً: إنّ الإمامة من المفترضات التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، فإذا قيل فيها: إن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) نصّ على أحد بعينه، والصحابة غيّروا وبدّلوا، أمكن حينئذ لكل ملحد أن يقول: إن الصلوات الخمس كانت عشراً وإنما الصحابة كتموها وجعلوها خمساً بأهوائهم، وهكذا إذا ادّعى مدّع تغيير ما نصّ عليه النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أمكن ذلك في جميع الفرائض ويتعدّى ذلك إلى أن لا يحصل الثقة بشيء من أُمور الدين أصلاً»[1].

الجواب عن الشبهة

الصحابة لم يكتموا النص على الإمامة

أولاً: إن هذه الشبهة كغيرها من شبهات القفاري تستند على أسس وركائز خاطئة، فتنتهي بطبيعة الحال إلى نتائج غير صحيحة، فالقفاري اعتمد في هذه الشبهة وبعض شبهات النصّ على مسألة أن الشيعة تعتقد أن الصحابة كتموا النصّ على الخلافة وأخفوه، ولم يمتثلوا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله فيه، وبنى على ذلك شبهته والحال أننا بيّنا مراراً أن النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قد وصلنا بطرق متعددة ومناسبات مختلفة تقدّم الكلام عنها مفصّلاً، فينهدم بذلك من الأساس ما ادّعاه القفاري هنا من أن القول بكتمان

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٨ الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الصحابة للنص سيؤدي إلى انعدام الثقة بكل أُمور الدين؛ لأنّه لا وجود للقول بأنّ جميع الصحابة كتموا وأخفوا أحاديث النصّ على الإمامة والخلافة، كيف والشيعة تستدل بالنص على عليعليه السلام؟! وقد أجاب السيد المرتضىرحمه الله عمّا ذكره القاضي عبد الجبار في هذا الخصوص بأنّا لانذهب إلى أنّ جميع الصحابة قد كتموا النصّ، فقال: «**وكيف يتوهم علينا مثله، ونحن نحاج خصومنا بنقلنا للنص، ونلزمهم أن يتأملوه ويستدلوا على صحّته ليعلموا من النصّ ما علمناه**»[1].

أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العبادات

ثانياً: إن الأُمور التي اعتمدها القفاري في إلقاء هذه الشبهة وغيرها هو قياسه أحاديث الإمامة والخلافة على غيرها من أحاديث العبادات والأحكام الشرعية الأُخرى، بمعنى: أنك لو قلت بأنّ الصحابة أخفوا وكتموا أحاديث جاءت عن رسول اللهصلى الله عليه وآله في الإمامة والخلافة فإن الملحد والمشرك سيقول: ما المانع إذن من أن يكتم الصحابة أحاديث أُخرى في العبادات والمعاملات، فلعلّ الحديث دالّ على أن الصلوات مثلاً كانت عشراً، ولكن الصحابة ارتأوا بأهوائهم أن تكون خمساً وهكذا بقية أُمور الدين.

نقول: هذا القياس من القفاري قياس باطل وغير تامّ؛ لوجود الفارق الكبير بين الإمامة والخلافة من جهة، وبين الصلاة وغيرها من العبادات من جهة أُخرى؛ وذلك لأنّ الإمامة والخلافة من الأُمور التي تهمّ

(١) المرتضى، الشافي في الإمامة: ج٢ ص١٤٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

المسلمين كجماعة، وتتعلق بها مصالح الناس كلّهم ـ كما اعترف بذلك القفاري نفسه في كلامه ـ ولذا تجد أشدّ الصراعات والاختلافات كانت تدور حول الإمامة والخلافة، كما أشرنا إلى ذلك مراراً، بينما لا نجد أن ذلك قد حصل بالنسبة إلى الصلاة أو غيرها من العبادات الفردية التي لا تتعلق بمصالح الناس كجماعة، بحيث تؤثر على كيانهم وطبيعة حياتهم ومعيشتهم.

وهذا الفرق الواضح بين الأمرين يجعل الملحد وغيره يفرّق بين المسألتين، فيمكن أن يقبل أن الصحابة كتموا أو بدّلوا أحاديث الخلافة، وفي الوقت نفسه لم يغيّروا أو يبدّلوا أحاديث الصلاة أو غيرها من العبادات؛ لوجود المسوّغ والمبرر العقلائي لذلك، فإنّ أحاديث الإمامة والخلافة تعني الرئاسة والقيادة وهي مطمح كلّ إنسان، والنفوس تتطلع إلى نيلها والفوز بها، وما يشهد لذلك قول عمر بن الخطاب في يوم خيبر: «**ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها**»[1] وقول أبي بكر بعد أن قرر تسليم مقاليد الخلافة لعمر بن الخطاب: «**جعلت لكم عهداً من بعدي واخترت لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه**[2]**؛ رجاء أن يكون الأمر له**»[3].

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢١ ح٦١١٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) ورم أنفه: أي امتلأ وانتفخ من ذلك غضباً، وخصّ الأنف بالذكر لأنه موضع الأنفة والكبر، أُنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج٥ ص١٧٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج١ ص٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

فلا ملازمة حينئذٍ بين القول بكتمان الصحابة للنصّ على الإمامة ـ على فرض وجوده ـ وبين سلب الثقة عن أُمور الدين كما أراد القفاري أن يصوّر ذلك.

بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة

ثالثاً: إنّه لا يكاد أن يخلو كلام أو بيان لحقيقة ما من أن يساء الاستفادة منه ومن لوازمه، فحتى كلام الله سبحانه يمكن لبعضٍ أن يستفيد من أُموراً مخالفة، فمن قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ﴾[2] وغيرها من الآيات يمكن للملحد أو المشرك أن يستفيد منها أن المسلمين لديهم صفات سيئة، وأن القرآن يذمهم و..

فهل يمنع ذلك الله سبحانه وتعالى من أن لا يبيّن هذه الحقائق خشية من هذه الاستفادات؟! إن هذا مما لا يقول به عاقل، لإنّه سوف يؤدي إلى انسداد باب المحاورات العرفية، وبيان الحقائق وإيصال المعلومات.

وما نحن فيه من هذا القبيل فلو فرض أن هناك كتماناً لأحاديث النصّ على الخلافة فهل يجب علينا أن لا نبيّن هذه الحقيقة؛ خوفاً من أن يساء الاستفادة منها من قبل الملحدين وغيرهم؟!

ثم متى كان الملحد أو المشرك يثق بشيء من أُمور الدين حتى يخشى

---

(١) المؤمنون: ٧٠.

(٢) الصف: ٢.

القفاري أنّه لا يثق بأنّ الصلاة كانت خمساً؟! ومتى كنّا نعير اهتماماً لأحكام الملحدين وقناعاتهم بعد أن كفروا بما أنزل الله تعالى حتى نتوخّى الحذر من أن نقول شيئاً يؤدّي إلى أن لا يثقوا بأُمور الدين؟! إن هذا لأمر عجيب!

ثم إنّه يقال: إن كتمان أحاديث الخلافة ـ على فرض صحّته ـ ليس هو أول قارورة كسرت في الإسلام حتى يجعله القفاري سبباً لعدم حصول الثقة بأُمور الدين؟! ألا تكون الاختلافات التي عصفت بالأُمّة الإسلامية بُعيد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وتشتت كلمتها وتشرذمها إلى فرق ومذاهب كلّ يدعي أنّه على الحق[1]، وأنه على ما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ألا تكون تلك الخلافات سبباً في سلب الثقة عن أُمور الدين؟! فإن كلّ مذهب وفرقة من هذه الفرق يستدلّ على ما ذهب إليه بأحاديث يرويها عن النبي صلى الله عليه وآله، بل حتى المسائل التي كان النبي صلى الله عليه وآله يكررها كلّ يوم أمام الناس مرات عديدة كالوضوء والصلاة قد اختلفوا فيها.

فعلى القفاري أولاً أن يرفع كلّ هذه الاختلافات بين المسلمين ليحافظ على ثقة الملحدين والمشركين بالتعاليم الإسلامية!! ثم بعد ذلك ليطالب الشيعة بالتخلي عن القول بالنصّ على الإمامة والخلافة حفاظاً على ثقة المسلمين بأُمور الدين!!

---

(١) قد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله أن الأُمّة ستفترق بعده ثلاثاً وسبعين فرقة، فقد أخرج العديد من الحفاظ والمحدّثين عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة. وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة**» ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج٢ ص١٣٢٢، الناشر: دار الفكر.

التغيير والتضييع طال حتى الصلاة

رابعاً: إنّ الصلاة التي خشي القفاري عليها من أن يكذّب الملحدون بعددها ويتهموا الصحابة بتغييرها، والتي كان المسلمون يؤدونها مرات عديدة في اليوم، هناك شواهد عديدة وفي كتب أهل السنة تؤكّد أنها قد طالها التغيير والتبديل، سواء في زمن الصحابة أم زمن التابعين، فقد أخرج البخاري عن أنس، قال: «**ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قيل: الصلاة، قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها؟!**»[1].

وأخرج أيضاً بسنده عن الزهري، قال: «**دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلاّ هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيّعت**»[2].

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أبي موسى، قال: «**صلّى بنا علي يوم الجمل صلاة ذكّرنا صلاة رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فإما أن نكون نسيناها، وإمّا أن نكون تركناها، فسلّم على يمينه وعلى شماله**»[3].

وروى مالك بن أنس عن «**عمّه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنّه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه، قال الباجي: يريد الصحابة، إلاّ النداء بالصلاة، قال الباجي: يريد أنّه باق على ما كان عليه لم**

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص١٣٤ ح٥٢٩، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص١٣٤ ح٥٣٠.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج١ ص٢٩٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة فقد أُخّرت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»[١].

وروى الشافعي في كتابه الأمّ: «**عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كلّ سنن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قد غيرت حتى الصلاة**»[٢].

فهذه الشواهد وغيرها والمذكورة في المصادر السنية المعتبرة تؤيد أن هذه الصلاة نفسها التي تعدّ أبرز شعار وعنوان للمسلم، قد طرأ عليها تغيير وتبديل منذ الصدر الأول للإسلام، ألا يعتبر هذا سبباً لعدم حصول الثقة بباقي أُمور الدين التي ليست بمستوى الصلاة من ناحية الأهمية والممارسة؟!

والأغرب من ورود هذه الشواهد في كتب أهل السنة هو توجيههم وتبريرهم لها، فقد فسّروا تضييع الصلاة بتأخيرها عن وقتها؛ فلذا أدرج البخاري هذه الأحاديث في باب تضييع الصلاة عن وقتها، قال ابن حجر في شرحه لحديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري: «**والمراد أنّه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة، قوله: (وهذه الصلاة قد ضيعت) قال المهلّب: والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم أخرجوها عن الوقت، كذا قال وتبعه جماعة، وهو مع عدم مطابقته للترجمة مخالف للواقع، فقد صحّ أنّ الحجاج وأميره الوليد**

---

(١) السيوطي، تنوير الحوالك: ص٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الشافعي، الأم: ج١ ص٢٦٩، الناشر: دار الفكر. البيهقي، معرفة السنن والآثار: ج٣ ص٤٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها»[1].

ولكن المتأمّل المنصف في هذه الأحاديث يرى أن هذه التوجيهات بعيدة كلّ البعد عن مغزى هذه الشواهد التي تفيد بوضوح أن أحكام الدين التي كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله ومنها الصلاة قد تبدلت وحرّفت وضيعت، وتأخيرها عن وقتها لا يسمّى تضييعاً.

ثم إن بكاء أنس بالشام لا يكون إلاّ لأمر عظيم جليل، وهو تحريف أحكام الدين، والعبث بشريعة سيد المرسلين، وأمّا تأخير الولاة أو الخلفاء للصلاة، فإنّه لا يستدعي منه كلّ ذلك، خصوصاً وهو يرى منهم الظلم والفسق والفجور والمجون، ولم يبك لشيء من ذلك، فكيف يبكي لتأخير الصلاة عن وقتها؟!

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٢ ص١١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

الشبهة: دعوى النص على أمير المؤمنين عليه السلام كدعوى النص على العباس

قال القفاري: «إنّ قول الروافض بالنص على علي كقول من يزعم النصّ على العباس، فإن قالوا: ليس النصّ على العباس بصحيح، قيل: ولا النصّ على علي صحيح، وبإبطالهم النصّ على العباس يبطل النصّ على علي؛ لأنّ الكل لم يرد به نص صحيح صريح»[١].

وقال: «وهناك فرق شيعية كثيرة تنازع الروافض في النصّ على الكثير ممن تدعي إمامته، حتى ينازعها في إمامها الثاني عشر عشرون فرقة، والكل يزعم بطلان نص الآخر»[٢].

وقال أيضاً: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النصّ، ولو كان لذلك أصل لظهر واشتهر ونقل وتداولته الألسنة»[٣].

بيان الشبهة

إنّ دعوى الشيعة وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام مساوية تماماً لدعوى طائفة أُخرى قد ادّعت النصّ على العباس عمّ النبي صلى الله عليه وآله فإن قيل في ترجيح النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إنّ النصّ على العباس غير صحيح، كان الجواب إنّ النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً غير صحيح؛

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٨، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٨٥٨

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص٨٥٨

إذ كلتا الدعويين متساويتان في عدم وجود نص صحيح صريح عليهما، أضف إلى ذلك أن التنازع على الإمامة لم يقتصر عندهم على علي عليه السلام بل شمل الكثير ممن ادّعوا إمامتهم، فالمهدي قد اختلفت فيه عشرون فرقة وكل منها يزعم أن غيره على باطل.

الجواب:

تعتمد الشبهة على دعوى أنّ النصّ على العباس مساوٍ في قيمته السندية والدلالية للنص على أمير المؤمنين عليه السلام.

ويجاب عن ذلك بأمرين:

أولاً: النص على العباس لا واقع له

إنّ النصّ على العباس لا قيمة علمية له وذلك لأسباب، منها:

١ـ لا وجود أساساً للنص على خلافة وإمامة العباس، لا مسنداً ولا مرسلاً، سوى حديثين أوردهما ابن الجوزي في الموضوعات: الأول بسنده عن المنصور أبي جعفر، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وآله، أنّه قال: **«العباس وصيي ووارثي»**[1] والثاني أخرجه بسنده عن محمد بن الضوء بن الصلصل بن الدلهمس، عن أبيه، عن جده، قال: **«كنا عند رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فطلع عباس بن عبد المطلب، فقال النبي (صلّى الله عليه وسلّم): هذا العباس بن عبد المطلب أبي وعمي ووصيي ووارثي»**[2].

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج٢ ص٣٠ـ ٣١، الناشر: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٣١.

والحديثان حكم عليهما ابن الجوزي بالوضع، قال: «**هذا الحديث لا يصحّ، وضعه قوم ليقابلوا ما وضع لعلي عليه السلام وكلا الحديثين باطل**»[١]، ولذا تجد القفاري لم يشر هنا إلى أي نصّ من نصوص الإمامة على العباس.

٢ـ يذكر لنا التاريخ فرقة تدعى (الراوندية)، ادعت النصّ على العباس[٢]، وخصوا الإمامة في ولده من بين بطون قريش كلّها، وقد ظهر هذا القول في زمن المنصور والمهدي[٣]، وقام الجاحظ بمناصرتهم وألّف رسالة سماها (العباسية)، وقد انقرضت هذه الفرقة من دون أن يبقى منها أثر ولا للنص الذي ادعته[٤].

٣ـ إنّ العباس لم يطلب الخلافة لنفسه بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ لعدم وجود النصّ عليه، بل إنّه كان قد طلب من أمير المؤمنين عليه السلام أن يبايعه بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث ورد في التاريخ أنّه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله قال العباس لعلي عليه السلام: «**ابسط يدك أبايعك، فيقال عمّ رسول الله بايع ابن عمّ رسول الله ويبايعك أهل بيتك**»[٥] ولم يستدل القائلون بإمامة العباس بأي

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج٢ ص٣١، الناشر: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

(٢) أُنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج١٣ ص١٧٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) أُنظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ج٩ ص٨٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) أُنظر: السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج١ ص٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم. وأيضاً مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٥) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ص١٢، الناشر: مؤسسة الحلبي.

نصّ وإنما، استدلوا على إمامته بالوراثة[1]، ولو كان لهذا النصّ وجود لتمسّك به بنو العباس في صراعهم المرير مع بني أمية، ولو فرض جدلاً وجود النصّ، فمن الواضح أنّه قد وضع لخدمة سياسة بني العباس ودعماً لحكمهم[2].

ثانياً: وضوح النص وصراحته على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام

تقدّم منا الكلام حول النصوص الشرعية على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من الكتاب والسنة، كآية الولاية وحديث الغدير وحديث المنزلة وغيرها، وكل ذلك من طرق أهل السنة ووفق مبانيهم في قبول الحديث واعتباره، فأين هذا من الدعاوى الفارغة في أن هناك نصّاً من رسول الله صلى الله عليه وآله على خلافة العباس حتى تعارض تلك الأدلة الصريحة والواضحة.

ونفس الكلام الآنف الذكر يردّ على القول بوجود تعارض بين النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من جهة، وبين النصوص التي تدّعيها فرق الشيعة، فإن مجرد الاختلاف في المضمون بين نصين لا يكفي لحدوث المعارضة بينهما وتساقطهما، بل لابدّ من دراسة قيمة كلا النصين لتتضح صلاحيتهما للتعارض وبالتالي التساقط، خاصة وأن معظم هذه الفرق الشيعية قد بادت وانتهت ولم يبق منها إلاّ أخبار

(١) مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٢) محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم الأصول: ج٤ ص٤٣٦، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض.

مذكورة في كتب التاريخ، مما يدلّ على بطلان تلك العقائد والنصوص التي تدّعيها.

وأمّا ما أشار إليه من وجود عشرين فرقة تنازع الشيعة في المهدي، فهو ليس دقيقاً، فإن العدد أقل من ذلك[1]، وسوف يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ التطرق إليه عند الإجابة عن الشبهات حول الإمام المهدي عليه السلام.

وأمّا قوله: «**والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره ...**»، فإننا نقول: إن النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام قد بان وظهر واشتهر وتناقلته كتب الفريقين، وقد نقلنا شطراً من طرقه وأسانيده، ولا يوجد مطلب جديد في كلامه هذا سوى كثرة التشويش والتطويل بلا طائل.

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص١٠٥، الناشر، مكتبة الفقيه ـ قم.

الشبهة: لو نص النبي صلى الله عليه وآله على علي عليه السلام لظهر كنص أبي بكر على عمر

قال القفاري في الاستدلال بالأمور المعلومة والمتفق عليها ـ على حدّ زعمه ـ في مسألة النصّ: «**خامساً: إنا رأينا أبا بكر حيث نصّ على عمر ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نصّ عمر على ستة أنفس من قريش ظهر ذلك عنهم ظهوراً لا يسع جحده، ولا يمكن ردّه، ورسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتثال أمره أكثر، وتشوّق النفوس إلى نقل ما صدر عنه أعظم، فمن المحال البيّن أن ينصّ أبو بكر على واحد ولا يقع خلاف فيمن استخلفه، ولا أمكن أحد أن يكتمه، وكذلك عمر، بل معاوية حيث نصّ على يزيد، اشتهر ذلك ونقل عنه اشتهاراً ظاهراً متواتراً لا نزاع فيه ولا مراء، فكيف نقل نصّ معاوية، وكتم نصّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وما نقله أحد، باعتراف الشيعة الذين يقرّون بأنّ مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم؟!**»[1].

أساسيات الشبهة

اعتمدت الشبهة على ما يلي:

أولاً: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتمتّع بمكانة عظيمة بين المسلمين، بحيث كانوا لا يترددون في امتثال أي أمر يصدر منه، كما كانوا حريصين على حفظ أحاديثه وأقواله ونقلها حرفياً من دون زيادة أو نقيصة، فبعد كلّ ذلك

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٩، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

كيف يمكننا أن نصدّق أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام ثم قام الصحابة بكتمان نصّه وعدم نقله؟!.

ثانياً: أنّ أبا بكر حينما نصّ في زمن خلافته على عمر كخليفة من بعده، قام الصحابة بتلقّيه والحفاظ عليه ونقله بحيث اشتهر وتواتر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر ونصّه على الستة، وأيضاً نصّ معاوية على يزيد، فإنّ هذه النصوص قد تواترت واشتهرت.

ثالثاً: من غير المعقول أن يُنقل نصّ أبي بكر على عمر، ونص عمر على الستة، ونص معاوية على يزيد، وتشتهر كلّ تلك النصوص، بينما يكتم نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام ولا ينقله أحد.

الجواب:

أولاً: النص على علي واضح ومشهور

لم يكن النصّ على علي عليه السلام غير واضح وغير مشهور، بل كان النصّ واضحاً ومشهوراً، كيف لا يكون كذلك وقد بلّغه النبي صلى الله عليه وآله لأكثر من مائة ألف صحابي في يوم الغدير، وقد رواه أكثر من مائة من الصحابة[1]، بالإضافة إلى النصوص الأُخرى الدالة على الإمامة التي قالها صلى الله عليه وآله في مناسبات عديدة، كما أنّ الأصحاب لم يكتم جميعهم النصّ كما بيّنا.

---

(١) الأميني، الغدير: ج١ ص١٤ـ ٦٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة

إنّ المطالع لسيرة التاريخ على طوله يجد أنّ الذين يحفظون التراث ويكتبون التاريخ هم الأجيال اللاحقة لا السابقة، فإن الآباء يصنعون التاريخ والأبناء يدوّنونه، وبذلك يمكن للأبناء أن يدونوا التاريخ كما يحلوا لهم، وأن يزيدوا فيه وينقصوا منه ما يشاؤون، مهما بلغ سلفهم من عظمة الشخصية وهيمنتها، فهذا موسى عليه السلام على عظمته لم يسلم تاريخه من تحريف وتبديل ما، فإن وجدنا أن تاريخ السلف قد تمّ حفظه وتدوينه بصورة أمينة فهو ناشئ من اعتبار أنّ هذا التاريخ يصبّ في فائدة الخلف، فلو وجدنا أنّ نصّ أبي بكر قد اشتهر، فإن هذه الشهرة وعدم الكتمان ليست بسبب أنّ صاحب هذا النصّ هو أبو بكر حتى يقال: لماذا لم يُكتَم نصّ أبي بكر، لأنّ عدم الكتمان جاء بسبب أنّ الذي نصّ عليه أبو بكر هو عمر بن الخطاب، وهو الذي استلم الخلافة بعد أبي بكر، فالنصّ يصبّ في مصلحته، فلذا قام بتوثيقه وحفظه، ولكن لو افترضنا أن أبا بكر نصّ على عمر في حياته، وبعد موته جاء شخص آخر ونحّى عمر بالقوة عن منصبه، مما اضطر الأخير إلى الجلوس في داره، لوجدنا أن نص أبي بكر على عمر قد صار في خبر كان، ولم نكن نتمكن من العثور عليه إلاّ في بعض المراجع التاريخية الضعيفة.

وهكذا لو افترضنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في حياته، وبعد موته جاء أبو بكر ونحّى علياً عليه السلام بالقوة من منصبه مما اضطره عليه السلام إلى الجلوس في داره، فمن الطبيعي أن تتم محاولة

تضييع النصّ وطمس معالمه، وهكذا لو كتب للسلالة الزبيرية البقاء بعد عبد الله بن الزبير وتمكّنت من فرض هيمنتها على البلاد الإسلامية والقضاء على السلالة الأموية، لما وجدنا ذكراً لنصّ معاوية على يزيد إلاّ في متفرقات الكتب، فالذي حفظ نص معاوية على يزيد هم الأمويون الذين خلفوه، وهذا الأمر واضح لما يطالع التاريخ السياسي للحكومات المتعاقبة وما تقوم به من تقوية أركان سلطتها، وإزالة كلّ ما يهددها.

إذن لا عجب أن يحصل نوع من التشويش والخفاء بنسبة معيّنة في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في الكتب الخاصة بأهل السنة؛ لأنّ نقل هذا النصّ لا يصب في صالح السلطة آنذاك؛ ولذا شاهدنا الحرب الشعواء التي شنّها بنو أمية لإخفاء النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام واستنكار فضائله، فقد شحنوا الأجواء إلى حدّ كان الصحابة وكبار المحدثين يتّقون الناس والسلطة، ولا ينقلون النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أو فضائله، وإذا كانوا يقدمون على شيء من ذلك، فقد كانوا يواجهون قمعاً وتنكيلاً قد يودي في بعض الأحيان بحياتهم.

فقد روى الحاكم في المستدرك عن مالك بن دينار، قال: «**سألت سعيد بن جبير، فقلت: يا أبا عبد الله، من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: فنظر إليّ وقال: كأنك رخي البال، فغضبت وشكوته إخوانه من القرّاء، فقلت: ألا تعجبون من سعيد، إني سألته من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله فنظر إلي وقال: إنك لرخي البال، قالوا: إنّك سألته وهو خائف**

من الحجاج، وقد لاذ بالبيت فسله الآن، فسألته، فقال: كان حاملها علي (رضي الله عنه)، هكذا سمعته من عبد الله بن عباس، هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»[١].

ولكن مع كلّ ذلك نرى أنّه قد حُفظ لنا النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وهو ما يبعث على العجب مع كلّ ما واجهه هذا النصّ وصاحبه عليه السلام من محاولات طمس وتغييب على مدى قرون مديدة.

ثالثاً: ذكر القفاري أن نص النبي صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام غير موجود، واستدل على ذلك بعدم وجود النصّ، وقال: «**كيف يحفظ نص أبي بكر على عمر ويضيع نص رسول الله صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام**» واستشهد على ذلك بما تعترف به الشيعة ـ حسب تصوّره ـ من أن مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم، ولكن هذا الاستشهاد لا ينفع القفاري، فإن فيه اعترافاً ضمنياً بوجود النصّ، سوى أنّه قد تمّ إخفاؤه؛ لأنّه من الأسرار وخفاء الشيء لا يعني عدم وجوده، بل يعني أنّه موجود لكنّه خفيّ، وعلى أي حال فشبهة كون الولاية من الأسرار قد تقدمت الإجابة عليها، فلا مبرر لإعادة الجواب[٢].

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٣٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أُنظر، نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة: ج١ ص٣٥٠.

الشبهة: كيف يقبل المسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي صلى الله عليه وآله في علي عليه السلام؟

وتابع القفاري شبهاته في مسألة النصّ قائلاً: «**سادساً: كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في علي ...**»[1].

الجواب:

المهاجرون والأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر

نقول للقفاري: إنّ المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكّون في أنّ علياً عليه السلام هو صاحب الأمر، وهو المنصوص عليه من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا ما نجده جليّاً فيما رواه الزبير بن بكار[2] عن محمد بن إسحاق، قال: «**وكان عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله**»[3]، وهو ما قد يستشّف من قول الأنصار

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٩، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) الزبير بن بكار: هو الإمام عبد الله بن الزبير بن بكار عرف بالعلم والفضل، قال الخطيب البغدادي: «**وكان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب، عارفا بأخبار المتقدمين، ومآثر الماضين**». تاريخ بغداد: ج٨ ص٤٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وقال الذهبي: «**الزبير بن بكار، الإمام، صاحب النسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم**». سير أعلام النبلاء: ج٢ ص٦٦، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات: ص٤٦٥ ح٣٨٠، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

الذي نقله الطبري وابن الأثير: «**فقالت الأنصار أو بعض الأنصار: لا نبايع إلاّ علياً**»(١).

ندم الأنصار على بيعة أبي بكر وهتافهم باسم علي عليه السلام

ومما يدلّ على أن الصحابة كانوا يعلمون بأنّ علياً هو صاحب الأمر هو أنّ بعضاً منهم أبدى أسفه وندمه على بيعة أبي بكر ولام بعضهم بعضاً على عدم بيعته علياً عليه السلام وهتف باسمه، ففي الأخبار الموفقيات أنّه قال: «**لما بويع أبو بكر واستقرّ أمره ندم قوم كثير من الأنصار على بيعته ولام بعضهم بعضاً وذكروا علي بن أبي طالب وهتفوا باسمه**»(٢).

إذن نستكشف من هذه النصوص أن المهاجرين والأنصار لم يرفضوا ولاية علي عليه السلام وإمارته ولكنّ هناك أحداثاً غيّرت مجرى الأمور لم يكشف النقاب عنها الدكتور القفاري، وياليته نقل بعضاً منها حتى ينصف التأريخ ونصل إلى الحقيقة التي غُيّبت طوال هذه السنين وغبن فيها صاحب الحق الشرعي.

فلماذا لم يبايع علي عليه السلام إلاّ بعد ستة أشهر، كما يروي البخاري في صحيحه؟ ولماذا كان الأنصار لا يشكّون في ولايته؟ فماذا جرى وكيف نُحّي عليه السلام عن أمر كان محلّ وفاق واتفاق بينهم، وهذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل هو اتفاق يكشف عن وجود النصّ عليه عليه السلام ولكن الأُمّة تركته

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٢٥، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(٢) الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات: ص٤٦٧ ح٣٨٢، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

ولم تلتزم به لأسباب تمّ التعتيم عليها؛ لذا نجد أنّ الصحابة يلوم بعضهم بعضاً؛ لأنهم تركوا واجباً لم يلتزموا به، فجرت الأُمور بغير الوجهة الصحيحة التي رسمها لهم رسول الله صلى الله عليه وآله والمخالفات لم تقتصر على ولاية علي عليه السلام بل طالت أكثر من قضية، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

الشبهة: المسلمون كانوا أكثر طاعة لنص أبي بكر من نص رسول الله

قال القفاري: «فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)؟! كيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتبه على برّ أو فاجر ـ إلاّ من أراد الله فتنته ـ أنّ المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قد نصّ على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوه وتركوا أمر الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)، وأمرهم أبو بكر أن يولّوا عمر بن الخطاب فاتّبعوه وأطاعوه ...»[1].

الجواب:

استند القفاري في بثّ شبهته هذه على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أنّ جميع الصحابة لا يمكن أن يعصوا أمراً سمعوه من رسول الله ﷺ فكيف يعصون نصّه على الإمامة لو كان موجوداً؟! والثانية أنّ جميع الصحابة أيضاً أطاعوا أبا بكر في نصّه على عمر ولم يخالف في ذلك أحد، فلذا بنى استغرابه على أنّ الصحابة كيف عصوا رسول الله في نصّه ولم يعصوا أبا بكر في نصّه، ونحن سنبيّن أنّ كلا الركيزتين اللتين استند إليهما القفاري منقوضتان، فنقول:

أولاً: كثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامره

إنّ التاريخ وكتب الحديث تحدثنا بأنّ هناك مخالفات ارتكبت ولم

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٥٩، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

يمتثل الصحابة والقريبون من عصر الرسالة الأوامر الإلهيـة المتمثّلـة ببيانـات النبي الأكرمﷺ، لذا تعجّبُ القفاري في أنّـه كيـف يمكـن أن يطيعـوا أبـا بكر ولا يطيعوا الرسولﷺ تعجّبٌ في غير محله.

والعقل الذي يتحدث عنه القفـاري ويجعلـه دلـيلاً علـى صـحة معتقـده لا حضور له هنا؛ لأننا عندما نذكر له هذه المخالفات لا يبقى مجال لما جزم بـه، لا سيما أن هذه المخالفات كان بعضها لرسول اللهﷺ وعـدم إطاعـة أوامـره في أكثر من حدث وموطن، وللأسف كانـت هـذه المخالفـات فـي أُخريـات حياته الكريمة في الوقت يفترض فيه أن الأُمّة قـد اسـتوعبت مفـاهيم الرسالة وتجذّر الإسلام في أعماقها وأخذ موقعه من قلوب المسلمين، وعلمـوا مقـدار طاعة الرسول الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى.

لذا سنتكلم حول هـذا الموضـوع بـشيء مـن التفـصيل لأهميتـه ولإقنـاع الآخرين بأنّ هذه المخالفات لها واقعية ولا يمكن أن نتجاوزها، ولأنها تمثّل الردّ على كثير من الشبهات التي تناولها القفاري.

مخالفة الصحابة في كتابة الوصية

لعل واحدة من أهم المخالفات التي حدثت هـي حادثـة رزيـة الخمـيس المشهورة التي أخرجها البخاري بسنده عن سعيد بن جبير عـن ابـن عبـاس، أنّه قال: «**يوم الخميس وما يوم الخميس ثـم بكـى حتـى خـضّب دمعـه الحصباء، فقال: اشتد برسـول الله (صـلّى الله عليـه وسـلّم) وجعـه يـوم الخميس، فقال: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابـاً لـن تـضلّوا بعـده أبـداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله (صلّى الله عليـه**

وسلّم)، قال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعوني إليه»[١].

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنّه قال: «**يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خدّيه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): ائتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يهجر**»[٢].

وواضح من هذه النصوص الواردة في أصحّ الكتب عند أهل السنّة مدى حجم مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله حين أراد أن يكتب للأُمّة كتاباً لن تضلّ بعده أبداً فمنعوه من ذلك، كما تقدم في رواية البخاري: «**فقال ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً**».

الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة

ذكرنا فيما سبق أن هذا الكتاب الذي يعصمهم من الضلال هو ما أخرجه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «**وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به ـ فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه ـ ثمّ قال: وأهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي**»[٣].

والترمذي في سننه عن زيد بن أرقم، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله**

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص٣١ ح٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص٧٥ ـ ٧٦ ح٤١٢٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج٧ ص١٢٢ ـ ١٢٣ ح٦١١٩.

عليه وسلّم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» ثم قال: «هذا حديث حسن غريب»[1].

ونقلنا أقوال العلماء وشرّاح الأحاديث في المراد بهذا الكتاب، وأنه النصّ على من سيخلفه من بعده.

مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم

ومن الشواهد الصريحة والواضحة لمخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله:

ما أخرجه البخاري ـ واللفظ له ـ ومسلم في صحيحيهما، عن عطاء أنّه سمع جابر بن عبد الله في أناس معه: «أهللنا أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في الحج خالصاً ليس معه عمرة، قال عطاء: قال جابر: فقدم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) صبح رابعة مضت من ذي الحجة، فلمّا قدمنا أمرنا النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أن نحلّ، وقال: أحلّوا وأصيبوا من النساء، قال عطاء: قال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهن لهم، فبلغه أنّا نقول لمّا لم يكن بيننا وبين عرفة إلاّ خمس أمرنا أن نحل إلى نسائنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المذي، قال: ويقول جابر بيده هكذا وحرّكها.

فقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: قد علمتم أني اتقاكم لله وأصدقكم وأبرّكم ولولا هديي لحللت كما تحلون فحلّوا، فلو استقبلت

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

من أمري ما استدبرت ما أهديت»[١].

وكذلك ما أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه بسنده عن عائشة أنها قالت: **«قدم رسول الله لأربعٍ مضين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال: أو ما شعرت إني أمرت الناس بأمرٍ فإذا هم يتردّدون؟»**[٢].

فهنا عدم إطاعة صريحة من الأصحاب لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله الذي أراد أن يمحو بعض السنن الجاهلية من نفوسهم، بحيث أدّى ذلك إلى غضبه ومعلوم أن غضبه صلى الله عليه وآله هو غضب لله تعالى، ولكنهم اعترضوا عليه؛ لأنّ رواسب الجاهلية لازالت راسخة في عقولهم وقلوبهم؛ لذا خاطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله وذكرّهم بصدقه وتقواه وبرّه بهم.

وصفه لبعض الصحابة بالعصاة

وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري: **«أن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم**[٣]**، فصام الناس، ثم دعا بقدح من ماء،**

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٦١ـ ٦٢ ح٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٤ ص٣٧ ح٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٤ ص٣٣ـ ٣٤ ح ٢٨٢٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كلّ أنف سال من جبل أو حرّة. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج٧ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: **«وهذا محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهم أُمروا** ⇦

فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إنّ بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة، أولئك العصاة»[١].

مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله

وورد في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت: «لددناه[٢] في مرضه، فجعل يشير إلينا أن لا تلدّوني، فقلنا كراهية المريض للدواء، فلمّا أفاق قال: ألم أنهكم أن تلدّوني»[٣].

ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة

بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر

إنّ الاستدلال بأنّ استخلاف أبي بكر لعمر والنص عليه لم تحصل فيه معارضة وخلاف، هو غريب وكأن القفاري بعيد عن النصوص التي ذكرت الخلاف والاعتراض على هذا التنصيب، بحيث نجد أن كبار الصحابة كعلي عليه السلام وطلحة وجمع من المهاجرين والأنصار قد شدّدوا النكير على أبي بكر لاستخلافه عمر، فقد ذكرت المصادر الحديثية والتأريخية هذا الأمر بوضوح ويكاد يكون متواتراً وسنذكر بعضاً من هذه النصوص فيما يلي:

⇨ بالفطر أمراً جازما لمصلحة بيان جوازه، فخالفوا الواجب». المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج٧ ص٢٣٢ـ ٢٣٣.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٣ ص١١٤١ـ ١٤٢ ح٢٤٩٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) لددناه: أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره، فهذا هو اللد. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج١٨ ص٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص١٤٣ ح٤٤٥٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

١ـ اعتراض علي عليه السلام وطلحة

روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عائشة، قالت: «**لما حضرت أبا بكر الوفاة: استخلف عمر، فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبالله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمر منكما، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك**»(١).

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «**دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقى الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسائلك عن رعيتك. فقال أبو بكر: ـ وكان مضطجعاً ـ أجلسوني، فأجلسوه فقال لطلحة: أبالله تفرقني، أو: أبالله تخوفني، إذا لقيت الله ربي فسألني قلت: استخلفت على أهلك، خير أهلك**»(٢).

وقد ذكر ابن تيمية هذا النصّ في منهاج السنة، قال: «**وقد تكلّموا مع الصدّيق في ولاية عمر، وقالوا: ماذا تقول لربك وقد ولّيت علينا غليظاً ...**»(٣).

وقد صرح بعض الباحثين من السلفيين بهذه الحقيقة أيضاً، وهي أن طلحة قد حذّر أبا بكر من بيعة عمر، قال: «**فالزبير تخلّف مع علي في بيت فاطمة**

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٣ ص٢٧٤، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٤٢٥، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٦ص ١٥٥، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

ولم يبايعوا أبا بكر في بادئ الأمر، كما في صحيح البخاري وهذه (كراهية للبيعة)، وأمّا طلحة فحذّر أبا بكر من تولّيه عمر؛ خوفاً من شدّته، ثبت بأسانيد قوية كراهيته لبيعة عمر (رضي الله عنه) وتجد الزبير يوم الشورى جعل أمره إلى علي (ثابت بأسانيد صحيحة) وهذه كراهية لبيعة عثمان»[1].

٢ـ اعتراض بعض المهاجرين

وروى ابن راهويه في مسنده، والطبري في تاريخه، وابن عساكر في تأريخه: «عن أسماء بنت عميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر وهو يشتكي في مرض، فقال له: اسْتُخْلِفَ علينا عمر، وقد عتا علينا ولا سلطان له، فكيف لو ملكنا كان أعتا وأعتا، فكيف تقول لله إذا لقيته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، فجلسناه، فقال: أبالله يفرقني، فإنّي أقول إذا لقيته: استعملت عليهم خير أهلك»[2].

٣ـ اعتراض الناس

وروى ابن أبي شيبة ـ واللفظ له ـ وابن عساكر: «عن إسماعيل عن زبيد قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال

(١) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي: ص١٥٩ـ ١٦٠، الناشر: مؤسسة اليمامة الصحفية ـ الرياض.

(٢) ابن راهويه، مسند ابن راهويه: ج٥ ص٤٣، الناشر: مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة. الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٢ ص٤٢٥، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٤٤ ص٢٤٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

الناس: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفته علينا؟! قال: تخوفوني بربي! أقول: اللّهم أمّرت عليهم خير أهلك»(١).

وروى ابن أبي شيبة أيضاً بسنده عن: «**وكيع وابن إدريس عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد بن الحارث أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظّاً غليظاً، ولو قد ولينا كان أفظّ وأغلظ، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟! قال أبو بكر: أبربي تخوفونني ...**»(٢).

إذن هناك خلاف قد وقع في خلافة عمر، وليس كما زعم القفاري حين قال: «**كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه ولم يختلف اثنان ...؟**».

قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب(٣): «**وبايع المسلمون عمر بالخلافة بين**

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٧ ص٤٨٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص٤١٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٨ ص٥٧٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) من كبار المؤلفين البارزين في القاهرة. ولد في محافظة سوهاج من صعيد مصر، سنة ١٩٢٠م. تعلم في: كتّاب القرية، حفظ القرآن الكريم، ثم تخرج من مدرسة المعلمين بسوهاج، تخرج من دار العلوم سنة ١٩٣٧م، وحصل على شهادة الدراسات العليا في دار العلوم، اشتغل بالتعليم في المدارس الابتدائية والمعلمين والثانوية، نقل إلى وزارة الأوقاف سكرتيراً برلمانياً، ومديراً لمكتب الوزير عام ١٩٥٣م، أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٩م، وبعد هذا تفرّغ للتأليف، انتدب للتدريس في كلية الشريعة لعلوم التفسير بمدينة الرياض في السعودية وذلك في عام ١٩٧٣م وعام ١٩٧٥م.

⇦

راضٍ ومتكره ومطمئن ومتخوف، وجميعهم ينظرون ما يكون من عمر في اليوم الجديد، وهل يحمل الناس على سياسته العمرية التي عرفوها فيه؟.. وأيّاً كان الأمر فإنّه بعد أن تمّت البيعة لعمر، طاف بالناس طائف من الوجوم والانكسار، وخيم على المدينة جوّ من الركود والسآمة، لا يدري الناس ما يطلع به عليهم عمر من أُمور!!»[1].

٤ـ اعتراض معاوية

وكذلك فقد طعن الصاحبي معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر أيضاً، وادّعى أنّه أحق بها منه، وهذا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر: «**خطب معاوية، قال: من كان يريد أن يتكلّم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة: فهلاّ أجبته** [أي عبد الله بن عمر] **قال عبد الله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول أحقّ بهذا الأمر منك مَن قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرّق بين الجمع وتسفك الدم**»[2].

فلو نظرنا إلى مقالة معاوية ووضعناها في نصابها الصحيح فلا تخلو من أحد أمرين:

⇦

أهم آثاره: (التفسير القرآني للقرآن)، (قضية الألوهية)، (إعجاز القرآن)....». السيد مرتضى الرضوي، مع رجال الفكر في القاهرة: ص٣٣٧ـ ٣٣٨، الناشر: مؤسسة الإرشاد ـ بيروت.

(١) عبد الكريم الخطيب، عمر بن الخطاب: ص١٩٤ـ ١٩٥، الناشر: الإرشاد ـ بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٤٨ ح٤١٠٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الحميدي، الجمع بين الصحيحين: ج٢ ص٢٧٣، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت.

الأول: أن يكون ما يدّعيه معاوية حقاً، فمعنى هذا أن عمر قد ارتكب خطأً في أخذه الخلافة.

والثاني: أن يكون ما يقوله معاوية باطلاً، فكيف جاز له التحكّم في رقاب المسلمين؟[1].

وللشيخ الأميني رحمه الله عتاب على ابن عمر حيث قال: «**أين كان ابن عمر عن هذه العقلية التي حفظ بها وعصم يوم تقاعس عن بيعة أمير المؤمنين الإمام الحق بعد إجماع الأمّة المسلمة عليها، ولم يخش أن يقول كلمة تفرّق بين الجمع وتسفك الدم؟ ففرّق الجمع، وشقّ عصا المسلمين، وسُفكت دماء زكية، والله من ورائهم حسيب**»[2].

ونحن نرى أن طعن معاوية في خلافة عمر أمر غريب، فهل جزاء الإحسان أن يردّ بهذه الكيفية؛ فعمر هو الذي مهّد له ركائز الحكم في الشام وأعطى لعبد الرحمن بن عوف حق النقض في سداسية الشورى لمصلحة بني أمية.

إذن مما تقدم يتّضح أن هناك خلافاً وعدم رضا، بل هناك اعتراض من كبار الصحابة على تنصيب عمر للخلافة، وهذا يدحض قول القفاري من أنّه لم يختلف اثنان في إمامة عمر.

نعم، قد يدّعى أنّ الخلاف في نصّ أبي بكر أقلّ من الخلاف في نصّ

(١) أُنظر: العلامة الحلّي، نهج الحق وكشف الصدق: ص٣٠٩، الناشر: دار الهجرة ـ قم.

(٢) الأميني، الغدير: ج١٠ ص٣٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

رسول اللهﷺ؛ وذلك لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية بعد وفاة النبيﷺ عنها بعد وفاة أبي بكر، فيمكن بناءً على ذلك أن يتقبّل العقل ذلك لا كما يقول القفاري: «**وهل يحتمله عقل عاقل**» والسبب الذي دفع القفاري لقول هذا الكلام هو أنّه يريد أن يخضع الأحداث والوقائع التاريخية وفق معتقداته وأهوائه، فلذا يرفض كلّ ما يتصادم معها، كما يقول الدكتور محمود صبحي صالح في كتابه (نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية)، في معرض كلامه حول حديث الغدير، فبعد أن طرح الآراء من الفريقين وناقشها، قال: «**ولكن على حدّ تعبير ابن تيمية أن أهل الأهواء لا يكتبون إلاّ ما لهم ويوافق أهواءهم؛ وهذه العبارة التي اتّهم بها الرافضة لم يخلص هو منها.. ولمّا كان أهل الظاهر والسلفيون يوالون معاوية فإنّه لم يكن لديهم مفرّ من اختيار، إمّا ترك هذه الموالاة أو القدح بشتى الوسائل في الحديث، وبالرغم من أنّه من المفروض أن تخضع العقائد للنصوص إلاّ أنّ كثيراً من أصحاب المذاهب قد أخضعوا الأحاديث لأهوائهم ومذاهبهم**»[1].

ونرى أن القفاري قد ابتلى بنفس هذا الداء الذي ابتلي به شيخه ابن تيمية، فأخضع النصوص التي دلّت على إمامة عليعليه السلام بما ينسجم مع مذهبه وهواه.

(١) د. صبحي محمود صالح، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية: ص٢٢١ـ ٢٢٢، الناشر: دار النهضة العربية ـ بيروت.

الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوصاً عليه لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان

قال القفاري: «لو كان النصّ على عليّ صحيحاً ... لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان ...»(١).

الجواب الإجمالي

إنّ هذه الشبهة وهذا الاستبعاد الذي يذكره القفاري لوجود النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كان يمكن أن يكون له حظ من القبول والموضوعية فيما لو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع أبا بكر مباشرة، وبلا تأخير طائعاً مختاراً راضياً، وفي ظروف ملائمة، فحينئذ حق لقائل أن يقول: كيف يكون منصوصاً عليه، ويسارع إلى بيعة غيره طواعية؟

إلاّ أنّ التاريخ الصحيح الذي لا يمكن أن ينكره القفاري أو غيره يثبت خلاف ذلك، فمبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر بالخلافة تضاربت حولها الآراء واختلفت فيها الشواهد والأدلة عند الشيعة والسنة على حدّ سواء، ولا يمكن لأي من تلك الآراء أن تصبّ في صالح القفاري.

ففي الجانب الشيعي هناك رأيان في مسألة بيعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر: الرأي الأول يذهب إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع قطّ وهو الرأي الذي نقله الشيخ المفيد ونسبه إلى محققي الشيعة، والرأي الثاني يذهب إلى أنّه عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً، وتحت الضغط والتهديد، وهو ما يتبناه قسم من

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة، ج٢ ص٨٦٠، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

علماء الشيعة الإمامية، وعلى ذلك شواهد وأدلة، وبناء على هذا الرأي فليس هناك تناف بين بيعته مكرهاً وبين جود النصّ عليه بالإمامة، كما هو واضح.

وأمّا في جانب أهل السنة- وهو الذي يهمّنا التعرض إليه في الإجابة عن هذه الشبهة وكل الشبهات - فهناك طائفتان من الأدلة والشواهد.

الطائفة الأولى: تدلّ بظاهرها على أن علياًعليه السلام بايع من أول الأمر إلاّ أن هناك قرائن عديدة وإشارات كثيرة من داخل هذه الروايات نفسها، ومن روايات وشواهد أُخرى تفيد أن البيعة لم تتمّ عن رضا واختيار منه، بل سادها جّو من الضغط والإكراه، واستخدمت فيه لغة القوة وعبارات التهديد والوعيد.

والطائفة الثانية: تثبت أنّ علياًعليه السلام لم يبايع إلاّ بعد مضي ستة أشهر من خلافة أبي بكر، أي بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا التأخير يدلّ على أنّهعليه السلام كان مخالفاً لهذه البيعة، ولم يكن راضياً عنها على الإطلاق، وأمّا مبايعته فيما بعد فلها أسبابها ومبرراتها الموضوعية، كحرصه على المصلحة الإسلامية العليا، والحفاظ على كيان الأُمّة، بل لوجود بعض الضغوط التي مورست ضده من قبيل مقاطعته وتأليب الرأي العام ضده، وغيرها من الأسباب التي لا تدل من قريب أو من بعيد على أنّه يرى شرعية هذه الخلافة، أو أنّه راضٍ عنها.

فهذه المعطيات التاريخية والشواهد والأدلة التي وردت عن الفريقين لا تنفع القفاري في شبهته التي أراد بها دفع النصّ واستبعاد وجوده، وهذا هو الجواب بشكل إجمالي ومختصر، وسنتناول الجواب بشكل تفصيلي.

الجواب التفصيلي

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة

هناك اتجاهان يمكن ملاحظتهما في مصادر الشيعة وأقوال علمائهم فيما يخصّ مبايعة علي عليه السلام أبا بكر، هما:

١ـ علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر قط

ذهب بعض علماء الشيعة إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر أبداً لا في بداية الأمر ولا بعد حين، وعزا الشيخ المفيد ذلك القول إلى المحققين من علماء الشيعة، فقال: «**قد أجمعت الأمّة على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام تأخّر عن بيعة أبي بكر ... والمحققون من أهل الإمامة يقولون: لم يبايع ساعة قط**»[1].

وعلى هذا الرأي، فلا توجد هناك بيعة إطلاقاً حتى يقال: إنّها تتنافى مع وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام.

٢ـ علي عليه السلام بايع مكرهاً

ذهب قسم من علماء الشيعة الإمامية إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام بايع أبا بكر منذ البداية؛ إلاّ أن بيعته كانت تحت الإكراه والتهديد الذي ربما وصل إلى حدّ التهديد بالقتل، وعلى أقل تقدير يمكننا القول إن البيعة لم تكن عن قبول ورضا منه.

قال السيد المرتضى: «**وروى إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، عن خالد**

(١) المفيد، الفصول المختارة: ص٥٦، الناشر: دار المفيد.

بن مخلد البجلي، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن عدي بن حاتم، قال: إني لجالس عند أبي بكر إذ جيء بعلي عليه السلام فقال له أبو بكر: بايع، فقال له علي عليه السلام: فإن لم أفعل؟ فقال: أضرب الذي فيه عيناك، فرفع رأسه إلى السماء ثم قال: اللّهم اشهد، ثم مدّ يده.

وقد روي هذا المعنى من طرق مختلفة، وبألفاظ متقاربة المعنى وإن اختلفت ألفاظها، وأنه عليه السلام كان يقول في ذلك اليوم لمّا أكره على البيعة وحُذّر من التقاعد عنها: يا بن أمٍّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين، ويردد ذلك ويكرره، وذِكْر أكثر ما روي في هذا المعنى يطول فضلاً عن ذكر جميعه، وفيما أشرنا إليه كفاية ودلالة على أنّ البيعة لم تكن عن رضى واختيار»[1].

وفي رواية: «فقالوا له: مدّ يدك فبايع، فأبى عليهم، فمدّوا يده كرهاً، فقبض على أنامله، فراموا بأجمعهم فتحها، فلم يقدروا، فمسح عليها أبو بكر وهي مضمومة، وهو عليه السلام يقول وينظر إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بن أمٍّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني»[2].

ونقل في الشافي قوله عليه السلام: «ما زلت مظلوماً منذ قبض اللّه نبيّه صلى الله عليه وآله وإلى يوم الناس هذا»[3].

---

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج٣ ص٢٤٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

(٢) الفيض الكاشاني، علم اليقين: ج٢ ص٦٨٨، الناشر، مؤسسة بيدار ـ قم. المحدث القمي، بيت الأحزان: ١١٨ـ ١١٩، الناشر: دار الحكمة ـ قم.

(٣) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج٣ ص٢٢٣.

وهذا الرأي الذي يذهب إليه جمع من علماء الشيعة الإمامية تدعمه شواهد عديدة من كتب أهل السنّة، سنشير إلى بعضها لاحقاً.

وعلى هذا الرأي لا يصحّ للقفاري أن يتمسّك بمبايعة علي عليه السلام أبا بكر لنفي النصّ عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّ البيعة الإكراهية لا تنافي أبداً وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إذ من الممكن جداً أن يُكرَه صاحبُ النصّ على مبايعة غيره، ولا يحق لأحد القول بأنّه كيف يبايع وهو منصوص عليه؛ لأنّ البيعة بالجبر والاكراه كالعدم.

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة

توجد عدة نصوص وروايات تناولت بيعة علي عليه السلام للخليفة الأوّل في كتب أهل السنة الحديثية والتاريخية ويمكن تصنيفُ هذه الروايات والأخبار إلى طائفتين:

الحديث الدال على حصول البيعة أول الأمر

ذكرت بعض النصوص والأحاديث أنّ علياً عليه السلام بايع أبا بكر مباشرة ومن دون تأخير وهو ما أخرجه البيهقي في السنن[1] ـ واللفظ له ـ والاعتقاد[2]، والحاكم في المستدرك[3]، وابن عساكر[4] وغيرهم بسندهم عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: «**قال: لمّا توفي رسول**

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج٨ ص١٤٣، الناشر: دار الفكر.
(٢) البيهقي، الاعتقاد: ج١ ص٣٤٩ـ ٣٥٠، الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
(٣) الحاكم، المستدرك: ج٣ ص٧٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.
(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج٣٠ ص٢٧٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

الله (صلّى الله عليه وسلّم) قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منّا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منّا.

قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت (رضي الله عنه)، فقال: إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كان من المهاجرين وإن الإمام يكون من المهاجرين ونحن أنصاره كما كنّا أنصار رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم).

فقام أبو بكر (رضي الله عنه)، فقال: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار وثبّت قائلكم، ثمّ قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا.

فلمّا قعد أبو بكر (رضي الله عنه) على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً (رضي الله عنه) فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر (رضي الله عنه): ابن عمّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وختنه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه.

ثم لم ير الزبير بن العوّام (رضي الله عنه)، فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عمة رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وحواريه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين: فقال مثل قوله لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه».

لقد تمسّك الكثير من علماء أهل السنة ومحدثيهم بمضمون هذا الحديث واحتفوا به احتفاءً كبيراً؛ لأنّه يعالج مشكلة كبيرة عندهم عانوا منها

كثيراً، وهي مخالفة علي عليه السلام ومن معه من كبار الصحابة لبيعة أبي بكر وخلافته، ورفضهم لها، أو تأخرهم عنها على أقل تقدير، فتصوّروا أن مضمون الحديث يؤمّن لهم هذا الجانب، ويصلح لهم هذا الخلل في شرعية الخلافة وصحّتها، فصححوا هذا المضمون واعتبروه، وقدّموه على غيره من الصحاح التي تعارضه في المضمون، ومن كلماتهم الدالّة على هذا المعنى ما قاله ابن حجر في فتح الباري: «**وقد صحّح ابن حبّان**[1] **وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر**»[2].

وقال ابن كثير عن إسناد هذا الحديث: «**وهذا إسناد صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري**»[3] وبعد هذا لم يُخف ابن كثير فرحه بهذا الحديث الذي جاء متطابقاً مع ما يحبّ ويهوى، فقال: «**وفيه فائدة جليلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب إمّا في أوّل يوم، أو في اليوم الثاني من الوفاة**»[4] ولعلّ هذا هو السبب الذي دفعه إلى تصحيح الحديث وقبوله.

ويذهب ابن خزيمة ومسلم النيسابوري إلى مديات أبعد في احتفائهم بهذا الحديث وسرورهم به، فقد أخرج البيهقي في سننه عن أبي علي الحافظ، قال: «**سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم**

---

(١) لم نعثر على تصحيح ابن حبان لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر في أوّل الأمر.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٣٧٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج٥ ص٢٧٠.

بن الحجاج النيسابوري، فسألني عن هذا الحديث، فكتبته له في رقعة قرأت عليه، فقال: هذا حديث يسوى بدنة، فقلت: يسوى بدنة؟ بل هو يسوى بدرة»[١]، ولا ندري هل جميع الأحاديث الصحيحة عندهم تسوى ذلك أم أنّ هناك انتقائية في الأمر؟!

هذا، وستأتي مناقشتهم للأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم وغيرهما وردّهم لها؛ لكونها تعارض هذه الأحاديث وسنشير مناقشتهم لها، وما يمكن أن يجاب عنها.

مناقشة دلالة الحديث

الحديث يدل على أن مبايعة علي عليه السلام كانت بالإكراه

مع غضّ الطرف عن المناقشات السندية في هذا الحديث وعلى فرض التسليم بصحته ودلالته على أنّ بيعة علي عليه السلام كانت من أوّل الأمر إلاّ أنّه لا دلالة فيه على أن بيعته كانت عن رضا وتسليم واختيار، فلو خُلّينا نحن وألفاظ هذه الحديث الذي تمسّكوا به نجد أنّه ظاهر في أنّ البيعة كانت بالتهديد والوعيد والإكراه.

ويظهر ذلك من قوله: «**فلمّا قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم، فلم ير علياً، فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عمّ رسول الله ... أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟!!**»[٢].

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج٨ ص١٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) المصدر نفسه: ج٨ ص١٤٣

فإنّ علياًعليه السلام لو لم يكن لديه خلاف ومعارضة للبيعة، فلماذا يسأل عنه أبو بكر مباشرة بعد جلوسه على المنبر، ويفتّش عنه، وتذهب مجموعة من الأنصار لتأتي به؟! فإن كان لا يدري ولم يسمع بالبيعة، فكان يكفي في إعلامه أن يذهب شخص واحد إليه ويخبره، لا أن تذهب مجموعة وتأتي به، فالظاهر إنّه جيء به من دون رغبة منه أو رضا[1] ثم بعد مجيئه يجابهه أبو بكر بتلك اللهجة الحادّة التي تعلوها الخشونة والغلظة، وينسب له بأنه يروم شقّ عصا المسلمين، وهي لا تقال إلاّ لمن أعلن الخلاف وأظهر المعارضة، وهي تهمة خطيرة جداً، بل أخطر ما يمكن أن يتّهم به المرء؛ لأنها تعني الخروج عن الإسلام ومخالفة الجماعة[2]، ففي الحديث عن ابن عباس عن النبيصلى الله عليه وآله: **«من شقّ عصا المسلمين، والمسلمون في إسلام دامجٍ[3]، فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه»**[4].

وقد تؤدي هذه التهمة إلى إباحة دم صاحبها، كما في الاستيعاب عن

---

(١) لا كما يرويه الطبري عن سيف الكذاب، قال: «**كان علي في بيته إذ أُتى، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء عجلاً كراهية أن يبطئ عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه، فأتاه فتجلله ولزم مجلسه**» الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٢) شقّ العصا بمعنى مخالفة الإسلام والخروج على أهله بالعصيان، يقال: شُقّت عصا المسلمين إذا اختلفت كلمتهم، وتبدّد جمعهم، والشقاق: المخالفة. أُنظر: ابن خلاد الرامهرمزي، كتاب أمثال الحديث: ص١١٨، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت.

(٣) الدامج: المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج٢ ص١٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

(٤) الطبراني، المعجم الكبير: ج١١ ص٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

عبد بن عمير الأشجعي أنّه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله، يقول: «**إذا خرج عليكم خارج يشقّ عصا المسلمين، ويفرّق جمعهم، فاقتلوه ما أستثني أحداً**»[1].

والشاهد على انفعال أبي بكر وحِدَّته في الكلام، هو جواب أمير المؤمنين عليه السلام له بقوله: «**لا تثريب**»، والتثريب هو اللوم والتوبيخ، وهي عبارة تقال عند الصفح عمّن تجاوز وتعدّى، والشيء نفسه قاله الزبير أيضاً بعد تخلّفه عن البيعة مع أمير المؤمنين عليه السلام.

فمبايعة أمير المؤمنين عليه السلام في واقع الحال قد وقعت في جوّ من الإكراه والتضييق، وما تشير إليه هذه الأحاديث التي استندوا إليها لا يختلف عمّا أشارت إليه أحاديث وأخبار السقيفة وبيعة أبي بكر فيها، وما جرى فيها من أحداث متسارعة أبعد ما تكون عن الروية وأخذ الأمور بتعقّل ومشورة، بل شابت كثير من أحداثها، مظاهر العنف والقوة والتهديد والوعيد.

أدلة اخرى على أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً

من الثابت والمسلّم تاريخياً أن علياً عليه السلام وجمعاً كثيراً من بني هاشم وعدداً من الأنصار، لم يشهدوا أحداث سقيفة بني ساعدة التي تمخّض عنها تولّي أبي بكر الخلافة؛ وذلك لانشغالهم في تجهيز النبي صلى الله عليه وآله وإتمام مراسم رحلته المفجعة عن الدنيا، وبعد أن تمت البيعة وانفضّ اجتماع السقيفة، كان علي عليه السلام وأصحابه قد تجمّعوا في بيت أمير المؤمنين عليه السلام معلنين احتجاجهم ورفضهم للبيعة وعدم رضاهم بها، قال عمر بن الخطاب:

(١) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج٣ ص٩٦٠، الناشر: دار الجيل - بيروت.

«وأنه قد كان من خبرنا حين توفّى الله نبيّه (صلّى الله عليه وآله) أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنّا عليّ والزبير ومن معهما»[1].

وروى الطبري في تاريخه في حديث طويل، قال: «**وتخلف علي والزبير واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمده حتى يبايع علي**»[2].

ونقل ابن أبي الحديد عن الجوهري، قال: «**غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب عليّ والزبير، فدخلا بيت فاطمة معهما السلاح**»[3] وغير ذلك من الشواهد التي تدلّ على أنّ علياًعليه السلام ومعه عدد من الصحابة قد تخلفوا عن البيعة، ولم يكونوا راضين بها، بل اعتبر أمير المؤمنينعليه السلام ذلك استبداداً منهم بالأمر واستئثارا به لا عن مشورة ورجوع إلى كبار الصحابة من أهل السبق في الإسلام والجهاد والقرابة من النبيصلى الله عليه وآله فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما أن أمير المؤمنينصلى الله عليه وآله خاطب أبا بكر قائلاً: «**ولكنك استبددت علينا بالأمر، وكنّا نرى حقاً لقرابتنا من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) نصيباً ...**»[4].

وبعد أن تخلّف عليعليه السلام ومن معه من الصحابة دلّت كثير من الشواهد التاريخية والحديثية على أنّهم تعرّضوا لأساليب متعددة من العنف والقوة

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٦ ص٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

والتهديد الذي وصل إلى حدّ التهديد بإحراق البيت عليهم من أجل الضغط عليهم لانتزاع البيعة منهم، فقد روى الطبري بسنده عن زياد بن كليب، قال: «أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفاطمة وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»[1].

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم، قال: «حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كان علي والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل على فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)! والله ما من أحد أحبّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبّ إلينا بعد أبيك منك، وايم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلمّا خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقن عليكم البيت وايم الله ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر»[2].

وروى البلاذري «أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة، فلم يبايع، فجاء

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٨ ص٥٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

عمر ومعه فتيلة، فتلقّته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب أتراك محرّقاً عليّ بابي، قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك»(١).

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: «**وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر (رض) منهم علي بن أبي طالب والزبير بن العوام (رضي الله عنهما) فدخلا بيت فاطمة بنت رسول الله ومعهما السلاح، فجاء عمر (رض) في عصابة من المسلمين فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش، وهما من بني عبد الأشهل، ويقال فيهم ثابت بن قيس بن الشماس أخو بني الحارث بن الخزرج، فأخذ أحدهم سيف الزبير، فضرب به الحجر حتى كسره**»(٢).

وروى البلاذري في أنساب الأشراف عن ابن عباس، قال: «**بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي (رض) حين قعد عن بيعته، وقال: ائتني به بأعنف العنف، فلمّا أتاه جرى بينهما كلام، فقال: احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلاّ ليؤثرك غداً ... ثم أتاه فبايعه**»(٣).

ونقل الطبري فيما نقل من أحداث السقيفة وبيعة أبي بكر، وتخلّف علي عليه السلام والزبير، قال: «**فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً، وقال: لتبايعان وأنتما طائعان، أولتبايعان وأنتما كارهان، فبايعا**»(٤).

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج١ ص٥٨٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) عبد الله بن أحمد، السنة: ج٢ ص٥٥٣ـ ٥٥٤، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف: ج١ ص٥٨٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

ففي ظل هذه الأجواء والظروف المشحونة بالتوتر والمواقف المتشنّجة والتي ينذر تطورها وانفلاتها بأخطار كبيرة تهدّد الإسلام برمّته، في ظل هذه الأجواء بايع أمير المؤمنين عليه السلام مكرَهاً مجبراً ومعه عدد من المهاجرين والأنصار، كما أشارت إلى ذلك الروايات والأخبار التي نقلنا شطراً منها.

هذه هي ظروف البيعة التي بايع فيها الإمام علي عليه السلام أبا بكر، والتي وصفها أبو بكر بأنها فلتة، قد وقى الله المسلمين شرّها، كما صرّح هو بنفسه في أوائل خلافته: «**إنّ بيعتي كانت فلتة وذلك أنيّ خشيت الفتنة**»[1].

وأكد هذا المعنى عمر بن الخطاب في خلافته، قال: «**فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها**»[2].

ثم كيف لا يبايع مكرهاً وهذا سعد بن عبادة زعيم الخزرج وكبيرهم يداس بالأقدام لمعارضته البيعة، وأمام قومه وفي بيته حتى صاح أحدهم: قتلم سعد بن عبادة، فأجابه عمر بن الخطاب: «**قتل الله سعد بن عبادة**»[3] ثم بعد ذلك تمّت تصفيته جسدياً في الشام[4] فما عسى أن يفعل بقية المسلمين

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج١ ص٥٩٠ـ ٥٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٦ ص٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٢٦ ح ٦٨٣٠، وغيره من المصادر.

(٣) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٢٧ـ ٢٨ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٤) روى البلاذري: «**أن سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر، وخرج إلى الشام. فبعث عمرُ رجلاً، وقال: ادعه إلى البيعة واختل له، وإن أبى فاستعن بالله عليه. فقدم الرجلُ الشام، فوجد سعداً في حائط بحوارين، فدعاه إلى البيعة، فقال: لا أبايع قرشياً أبداً، قال: فإني أقاتلك، قال: وإن**

⇦

من ضعفة الناس وعامّتهم إزاء هذا التهديد والوعيد والتخويف والذي صرّحت به عائشة وفي صحيح البخاري، حيث قالت: «**لقد خوّف عمرُ الناسَ وإنّ فيهم لنفاقاً**»[1].

فبعد كلّ هذا ليس من الصحيح القول بأنّ علياًعليه السلام قد بادرإلى البيعة راضياً، حتى يُرتّب على ذلك التشكيك بوجود النصّ عليه؛ لأنّنا من خلال هذه النصوص والشواهد المتضافرة نجزم بأنّ علياًعليه السلام لو كان قد بايع أبا بكر من أول الأمر، فإنّه قد بايع مكرهاً مجبراً، فلا يدلّ ذلك على عدم وجود النصّ عليه بالإمامة والخلافة، فينتفي إشكال القفاري واستبعاده لوجود النصّ بناء على القول بحصول البيعة في بداية الأمر، وهو ما أشارت إليه الطائفة الأُولى من روايات وأخبار أهل السنة، وسيأتي الكلام عن الطائفة الثانية من الروايات.

⇨

قاتلتني، قال: أفخارج أنت مما دخلت فيه الأُمّة؟ قال: أمّا من البيعة فإني خارج، فرماه بسهم فقتله. ورُوي أن سعداً رُمي في حمام. وقيل: كان جالساً يبول، فرمته الجن فقتلته، وقال قائلهم:

قتلنا سيدَ الخزرج سعدَ بن عباده ... رميناه بسهمين فلم تُخْطِ فؤاده»

البلاذري، أنساب الأشراف: ج١ ص٥٨٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(١) أُنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج١٤ ص١٩٥ ح٣٦٦٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

الحديث الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة اشهر

وردت بعض الروايات الصحيحة في كتب أهل السنة تثبت أنّ علياً عليه السلام لم يبايع من أوّل الأمر، وإنّما حصلت البيعة بعد مرور ستة أشهر من تسنّم أبي بكر الخلافة، وذلك بعد وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام وهو ما يعادل ربع مدة خلافة أبي بكر تقريباً، فقد أخرج البخاري[1] ـ واللفظ له ـ ومسلم[2] وابن حبّان[3] في صحاحهم بسندهم عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة: «**أنّ فاطمة عليها السلام بنت النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر:** إنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: **لا نورث ما تركنا صدقة ... فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلّمه، حتى توفّيت وعاشت بعد النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ستة أشهر، فلمّا توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يُؤذِن بها أبا بكر وصلّى عليها، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر عليٌّ وجوهَ الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر ...**»، وفي لفظ مسلم وابن حبّان «**ولم يكن بايع تلك الأشهر**».

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٢ـ ٨٣ ح٤٢٤٠ وح٤٢٤١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٣ـ ١٥٤ ح٤٤٧١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١٤ ص٥٧٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

وأخرج قريباً منه أيضاً ابن حبّان في صحيحه[1] والطبراني في مسند الشاميين[2] بسنديهما عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وروى عبد الرزاق الصنعاني في مصنّفه عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك، وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد (صلّى الله عليه وسلّم) من هذا المال، وإني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يصنعه إلاّ صنعته، قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلّمه في ذلك، حتى ماتت، فدفنها عليّ ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبوة، فلمّا توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ثم توفيت ـ قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي ـ فلمّا رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى عليّ، فقالوا: أصبت وأحسنت، قالت:

(١) ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١١ ص١٥٢ـ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين: ج٤ ص١٩٨ـ ١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

فكانوا قريباً إلى عليّ حين قارب الأمر والمعروف»[١].

وأخرجه البيهقي في سننه[٢] والطبري في تاريخه[٣] عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر.

وهذه الأحاديث الواردة في الصحاح والكتب المعتبرة كما هو واضح تفيد أنّ علياًعليه السلام لم يبايع أبا بكر مدّة طويلة، امتدت لستة أشهر متواصلة، وهذا التأخير بغض النظر عمّا ذكرت له من أسباب ومبررات فإنّه يشير إشارة واضحة إلى أنّ أمير المؤمنينعليه السلام لم يبادر إلى بيعة أبي بكر، ولم يَرَ لها شرعية، وإلاّ كيف يبقى تلك المدة بلا بيعة؛ وقد ثبت عند المسلمين جميعاً أنّ من مات وليس له إمام، أو ليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية[٤] فهل كان يأمن أمير المؤمنينعليه السلام على نفسه من الموت خلال تلك الفترة،

---

(١) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٢ـ ٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج٦ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج٢ ص٤٤٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٤) أخرج الكليني بسنده عن الفضيل بن يسار، قال: **«ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوماً، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: إي والله قد قال، قلت: فكلّ من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟! قال: نعم»**. الكافي: ج١ ص٣٧٦. وأخرج مسلم في صحيحه بسنده **«عن زيد بن محمد عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إني لم آتك لأجلس، أتيتك لأحدّثك حديثاً سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقوله: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»**. صحيح مسلم: ج٦ ص٢٢ ح٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. وكذلك أخرجه البيهقي في سننه: ج٨ ص١٥٦.

ولا تكون في عنقه بيعة حينئذ، فيموت ميتة جاهلية والعياذ بالله، وهو العارف بمقادير الأُمور وطبيعة الحياة الإنسانية المعرضة للموت في كلّ لحظة، ثم كيف تموت الزهراءعليها السلام وليس في عنقها بيعة وهي من أهل بيت أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً؟! بل وكيف يتركها أمير المؤمنينعليه السلام تموت هكذا؟! إن هذا ليس له إلاّ تفسير واحد هو أنهم لايرون شرعية لهذه الخلافة.

من هنا كان غضب الزهراءعليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى وفاتها، وتأخر عليعليه السلام وخروجه عن زمرة المبايعين رغم محاولة بعضٍ التقليل من أهميتها[1] يشكّلان ضربة قوية لشرعية الخلافة وقانونيتها، لذا حاولوا بكل الوسائل التقليل من تأثير الروايات التي تنقل هذه الحقائق، فجرت محاولات للخدش في سندها على الرغم من ورودها في أصحّ الكتب، وكذلك تأويل دلالاتها، وتقديم الروايات التي تبين أن البيعة تمّت في أول الأمر رغم عدم ورودها في الصحاح، فتوزعت مناقشاتهم في هذه الروايات على مستوى السند والدلالة، وسنتعرض لبعض هذه المناقشات على كلا المستويين والإجابة عنها.

---

(١) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «أمّا تأخر علي (رضي الله عنه) عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث واعتذر أبو بكر رضي الله عنه، ومع هذا فتأخّره ليس بقادح في البيعة ولا فيه؛ أمّا البيعة فقد اتفق العلماء على أنّه لا يشترط لصحتها مبايعة كلّ الناس ولا كلّ أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسّر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس...». شرح صحيح مسلم: ج١٢ ص٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

الإشكال السندي

تأخر علي عليه السلام عن البيعة مدرج من كلام الزهري

ذكروا أن الروايات التي أفادت تأخّر علي عليه السلام عن البيعة[1] مدة ستة أشهر وإن وردت في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما إلاّ أنّ بعض الفقرات من تلك الروايات التي جاءت على لسان السيدة عائشة والتي دلّت على هذا الأمر اعتبروها منقطعة، وأنّها من كلام الزهري

وقد أدرجها بعض الرواة في الحديث وليست هي من كلام عائشة، فلا تقوى حينئذ على معارضة أحاديث ـ ادعي صحتها ـ دلّت على أنّ البيعة قد تمّت من أوّل الأمر.

البيهقي أول من أثار الاشكال

وأوّل من أثار هذا الإشكال هو البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) وتبعه على ذلك بعض من علماء أهل السنة، قال البيهقي في السنن: «**وقول الزهري في قعود على عن بيعة أبي بكر (رضي الله عنه) حتى توفيت فاطمة رضي الله عنها منقطع وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مبايعته إياه حين بويع بيعة العامة بعد السقيفة أصح**»[2].

---

(١) وكذلك زعموا أنّ غضب الزهراء عليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، هو أيضاً منقطع ومدرج، مع أنّ مسألة غضب الزهراء على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، أمر معلوم ومشهور وثابت بالأسانيد الصحيحة وبطرق عديدة، وهي خارجة عن محلّ بحثنا الآن ولعلّنا نوفق يوماً للإجابة عن كلّ ما يتعلق بهذه الشبهة.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج٦ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

قال في الاعتقاد أيضاً: «والذي روي أنّ علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر ليس من قول عائشة، إنّما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواة في الحديث في قصة فاطمة (رضي الله عنها)، وحفظه معمر بن راشد، فرواه مفصّلاً وجعله من قول الزهري منقطعاً من الحديث، وقد روينا في الحديث الموصول عن أبي سعيد الخدري ومن تابعه من أهل المغازي أنّ علياً بايعه في بيعة العامة التي جرت في السقيفة»[1].

وقال ابن حجر: «وأمّا ما وقع في مسلم[2] عن الزهري أنّ رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم فقد ضعّفه البيهقي بأنّ الزهري لم يسنده، وأنّ الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصحّ»[3].

الجواب:

تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهري

لقد ادّعى البيهقي أن تأخّر البيعة من قول الزهري، بعد نقله لحديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، وادّعى أن الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من وجهين عن معمر، وأخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره عن عبد الرزاق[4].

---

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص٢٥٢، الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

(٢) لم نجد في صحيح مسلم أنّه نقل عن الزهري أن رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، ولا نعلم هل هو اشتباه من ابن حجر أم ماذا؟.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٣٧٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى: ج٦ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

وللإجابة عمّا ادّعاه البيهقي نقول:

أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمر لا يشير إلى تأخير البيعة

إنّ حديث البخاري ومسلم بسنديهما عن معمر عن الزهري ليس في لفظه كلام الزهري حين سأله رجل قائلاً: **«فلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي»** وإنما نقلا الحديث دون الإشارة إلى قول الزهري هذا، ولم يتطرقا في خصوص هذا السند إلى البيعة أصلاً، وإليك ما نقله البخاري ومسلم في الصحيح من طريق معمر:

أخرج البخاري بسنده عن هشام، قال: **«أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فدك وسهمهما من خيبر، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يصنعه فيه إلاّ صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلّمه حتى ماتت»**[1].

وأخرج البخاري أيضاً من طريق آخر عن هشام، قال: **«حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله عنها): أن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما أرضه من فدك وسهمه من خيبر،**

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٣ ح٦٧٢٥ وح٦٧٢٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

فقال أبو بكر: سمعت النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أحبّ إليّ أن أصل من قرابتي»[1].

وجاء في صحيح مسلم: «عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد، قال ابن رافع: حدثنا، وقال الآخران: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: إنّ فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من سول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدك وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهري غير أنّه قال: ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقته ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، فكان الناس قريباً إلى عليّ حين قارب الأمر المعروف»[2].

وكما ترى فليس في الحديثين أية إشارة إلى قول الزهري الآنف الذكر في تأخّر عليّ عليه السلام وقعوده عن البيعة لمدة ستة أشهر، فكلام البيهقي يعدّ إيهاماً للقارئ بأنّ البخاري ومسلماً قد نقلا نفس ألفاظ الحديث الذي رواه هو - أي البيهقي - عن عبد الرزاق والحال ليس كذلك، إذن فلا توجد إشارة إلى إدراج الزهري لهذه الكلام سوى في حديث عبد الرزاق المذكور في المصنف الذي نقله عنه الزهري.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٢٥ ح٤٠٣٥ وح٤٠٣٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.
(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٥ ح٤٤٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية عبد الرزاق

مقارنة بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه

إنّ المتأمل المنصف في حديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف يتّضح له بشكل جلي أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر هو من كلام عائشة لا أنّه من كلام الزهري، كما ادّعاه البيهقي، فلو عدنا إلى الحديث وتأملنا فيه لا سيما قوله: «**قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبوة، فلمّا توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ثم توفيت، قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه على ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي، فلمّا رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف**»[1].

نجد أنّه يفيد عدة معطيات أهمها:

أ ـ إن الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مادامت فاطمة على قيد الحياة.

ب ـ بعد وفاة فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي عليه السلام وقلّ احترامهم له.

ج ـ مكثت فاطمة عليها السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر حتى توفيت.

---

(١) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٢ـ ٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

د ـ بعد وفاة فاطمةعليها السلام، لمّا رأى عليعليه السلام انصراف وجوه الناس عنه، صالح أبا بكر وبايعه، فأقبل الناس على عليعليه السلام بعد ذلك.

وهذا الأمر الأخير وإن جاء بعد كلام الزهري، ولكنه ليس من كلامه، بل هو استمرار لكلام عائشة، وكلام الزهري منحصر فقط في عدم البيعة ستة أشهر؛ بدليل أن الصحاح التي نقلت هذا الحديث نقلت هذا المقطع متصلاً بما قبله.

ففي صحيح البخاري بسنده عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: «... **وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر علي وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر**»(١) وهذا المقطع هو تكملة للمقطع الأول الذي نقلته عائشة، وهو أنّه كان لعلي وجه حياة فاطمة ...

إذن فهذه الأُمور المتقدمة جاءت جميعها على لسان عائشة، وأمّا ما جاء على لسان الزهري بالخصوص، فهو أن علياًعليه السلام أو أحداً من بني هاشم لم يبايع مدة ستة أشهر، حيث جاء في حديثه «**قالت عائشة (رضي الله عنها) فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه حياة فاطمة (رضي الله عنها)، فلمّا توفيت فاطمة (رضي الله عنها) انصرف وجوه الناس عنه عند ذلك، قال معمر: قلت للزهري: كم مكثت فاطمة بعد النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، قال: ستة أشهر فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي (رضي الله**

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٣ ح ٤٢٤٠ وح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

عنه) حتى ماتت فاطمة (رضي الله عنها)؟ قال: ولا أحد من بني هاشم»[١].

وهذا يختلف عمّا نقله البيهقي عن عبد الرزاق، فحين نلاحظ ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق نجده يفيد الأُمور التالية:

أ ـ أنّ الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مدة حياة فاطمة عليها السلام.

ب ـ بعد وفاة فاطمة عليها السلام انصرفت وجوه الناس عن علي عليه السلام وقلّ احترامهم له، والكلام إلى هنا هو ما قالته عائشة فقط حسب حديث البيهقي، وأمّا ما جاء على لسان الزهري، فهي الأُمور التالية:

أ ـ مكثت فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر حتى توفيت.

ب ـ لم يبايع علي عليه السلام ولا واحد من بني هاشم مدة ستة أشهر.

وبعد المقارنة بين حديث عبد الرزاق الصنعاني وحديث البيهقي يتّضح: أنّ البيهقي قد جعل المقطع الخاص بمدة بقاء فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر جعله من كلام الزهري بينما هو من كلام عائشة حسب رواية الصنعاني في المصنف، فأوهم القارئ أنّ مكوث فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وتأخر علي عليه السلام عن البيعة تلك المدة هو كلام واحد مدرج قاله الزهري، وأدرجه بعض الرواة في الحديث.

كما أنّه عمد إلى إسقاط ذيل الرواية التي تدل على أن علياً عليه السلام لمّا رأى انصراف الناس عنه بعد وفاة فاطمة عليها السلام التمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، مع أنّه مكمّل لقول عائشة: «**فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه**

---

(١) البيهقي، سنن البيهقي: ج٦ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

حياة فاطمة (رضي الله عنها) ... فلذا لم يسقطه أصحاب الصحاح وعبد الرزاق، كما تقدّم.

ثالثاً: تأخر البيعة قد روي في الصحيحين وغيرهما متصلاً

إنّ خبر تأخر عليعليه السلام عن البيعة ستة أشهر قد أخرجه البخاري ومسلم وابن حبّان من غير طريق معمر، بل أخرجوه كما تقدّم[1] عن طريق الليث بن سعد عن عُقيل بن خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة «... **وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر ...**»[2]، فلا معنى إذن لقول البيهقي في كتاب الاعتقاد من أنّه من كلام الزهري أدرجه بعض الرواة وحفظه معمر ورواه مفصّلاً؛ إذ كما عرفت فإن معمراً لم ينفرد بروايته بل رواه غيره، إذن فتأخّر عليعليه السلام عن البيعة ستة أشهر متّصل من كلام عائشة، وليس منقطعاً من كلام الزهري.

رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الاحاديث إلى الادراج

لم يتعرّض أحد من كبار شرّاح الأحاديث إلى هذا الإدراج الذي تفرّد بذكره البيهقي عند شرحهم لفقرة تأخر عليعليه السلام عن البيعة، قال ابن حجر: «**قوله: (وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة) أي كان الناس يحترمونه إكراما لفاطمة فلمّا ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر**

(١) تقدم ذكر ذلك تحت عنوان الطائفة الثانية الدالّة على أنّ علياًعليه السلام لم يبايع إلاّ بعد ستة أشهر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث: لما جاء وبايع كان الناس قريباً إليه حين راجع الأمر بالمعروف وكأنهم كانوا يعذرونه في التخلّف عن أبي بكر في مدة حياة فاطمة لشغله بها وتمريضها وتسليتها عمّا هي فيه من الحزن على أبيها (صلّى الله عليه وسلّم)، ولأنها لمّا غضبت من ردّ أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه، قوله (فلمّا توفيت استنكر عليّ وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر) أي في حياة فاطمة»[1].

وقال العيني: «قوله: (وعاشت) أي فاطمة (بعد النبي (ص) ستة أشهر) هذا هو الصحيح ... قوله: (حياة فاطمة) لأنهم كانوا يعذورنه عن ترك المبايعة لاشتغاله بها وتسلية خاطرها من قرب عند مفارقة رسول الله (ص)، قوله: (تلك الأشهر) وهي الأشهر الستة، وقال المازري: العذر لعلي (رض) في تخلّفه مع ما اعتذر هو به أنّه يكفي في بيعة الإمام أن يقع من آحاد أهل الحلّ والعقد ولا يجب الاستيعاب»[2].

وقال القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم: «وقوله: (وكان لعلي من الناس جهة حياة فاطمة) جهة؛ أي: جاه واحترام، كان الناس يحترمون علياً في حياتها كرامة لها لأنها بضعة من رسول الله (ص) وهو مباشر لها، فلمّا ماتت وهو لم يبايع أبا بكر، انصرف الناس عن ذلك الاحترام؛ ليدخل

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٣٧٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج١٧ ص٢٥٨ـ ٢٥٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

فيما دخل فيه الناس ولا يفرّق جماعتهم، ألا ترى أنّه لما بايع أبا بكر أقبل الناس عليه بكل إكرام وإعظام؟!

وقوله: (ولم يكن علي بايع تلك الأشهر) يعني: الستة أشهر التي عاشتها فاطمة (رضي الله عنها) بعد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ولا يُظنُّ بعلي أنّه خالف الناس في البيعة لكنّه تأخر عن الناس لمانع منعه، وهو الموجدة التي وجدها حين استبدّ بمثل هذا الأمر العظيم ولم ينتظر، مع أنّه كان أحقّ الناس بحضوره وبمشورته»[1].

فلو كان هذا الإدراج صحيحاً ـ كما يزعم البيهقي ـ لأشار إليه شرّاح الحديث، ولا يعقل أن يخفى عليهم، فثبت أن تأخّر علي عليه السلام أمر ثابت ومشهور، ولهذا نجد أنّ ابن كثير الذي حاول جاهداً أن يثبت حصول البيعة من أول الأمر وينفي تأخر علي عليه السلام عن البيعة، لم يتمسّك به، فذهب إلى الجمع الدلالي بين الحديثين كما سيأتي التعرّض له.

خامساً: لو صح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة

إنّنا حتى لو بنينا أنّ تأخر علي عليه السلام عن البيعة هو من كلام الزهري، فإنّ الظاهر أنّه سمعه ممن سمعه من عائشة ـ بعد البناء على وثاقة الزهري ـ وهو شبيه بما استظهره ابن كثير فيما نقله الشعبي في حديث استرضاء أبي بكر للزهراء عليها السلام حتى رضيت[2] من أنّ الشعبي قد سمعه من علي عليه السلام أو سمعه

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج٣ ص٥٦٩ـ ٥٧٠، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ـ دمشق ـ بيروت.

(٢) أخرج البيهقي عن الشعبي: «**لما مرضت فاطمة (رضي الله عنها) أتاها أبو بكر الصديق** ⇦

ممن سمعه منه، فقال ابن كثير معلّقاً على حديث الشعبي: «**وهذا إسناد جيد قوي، والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي، أو ممن سمعه من علي**»[1]، فإذا كان ما استظهره ابن كثير هنا يعدّ استظهاراً صحيحاً، فلا بد أن يصحّ ما استظهرناه من حديث الزهري؛ إذ لا فرق بين الأمرين إلاّ إذا قلنا: إنّ (باء) ابن كثير تجرّ، و(باؤنا) لاتجرّ!

التوجيه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة

لقد حاول بعض علماء أهل السنة أن يحلّ التعارض بين الأحاديث الدالّة على مبايعة علي عليه السلام من أول الأمر، وبين الأحاديث الدّالة على عدم مبايعته مباشرة وتأخره طوال ستة أشهر مدة حياة فاطمة عليها السلام؛ وذلك بحمل بيعته بعد ستة أشهر على أنها بيعة ثانية مؤكدة للبيعة الأُولى، قال ابن حجر بعد أن ذكر إشكال البيهقي على سند الحديث: «**وجمع غيره بأنّه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث..**»[2].

وقال ابن كثير: «**وأمّا ما يأتي من مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها (رضي الله عنها) بستة أشهر، فذلك محمول على أنها بيعة**

⇦

فاستأذن عليها فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن آذن؟ قال: نعم، فأذنت له، فدخل عليها يترضّاها، وقال: والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلاّ لابتغاء مرضاة الله ومرضاة رسوله ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى رضيت». دلائل النبوّة: ج٧ ص٢٨١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ودار الريان للتراث.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٧ ص٣٧٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

ثانية أزالت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميـراث، ومنعـه إياهم ذلك بالنص من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»[١].

أو حملوهـا علـى أن معنـى البيعـة بعـد سـتة أشـهر لـيس بمعنـى البيعـة المصطلحة، وإنما بمعنى تجدد البيعة والمشاركة والحضور، وإظهـار الـود، ولا تعني كلمة يبايع بالضرورة البيعة المعهودة بالخلافة، قال البيهقي: «**ولعل الزهري أراد قعوده عنها بعد البيعة ثم نهوضه إليها ثانياً وقيامه بواجباتهـا والله أعلم**»[٢].

مناقشة التوجيه الدلالي

من الواضح أن هذا الجمع استحساني وتبرّعـي لا شـاهد عليـه؛ لأنّ هـذه التفسيرات لمعنى المبايعة تفسيرات تخالف ظاهر ما عليه اللفظ، ولا دليل أو قرينة صحيحة تـسوّغ صـرف اللفـظ عـن معنـاه الظـاهر، كمـا تـشهد لـذلك عباراتهم، ومجرّد وجود روايـات ظاهرهـا حـصول البيعـة مـن أول الأمـر لا يبيح لنا رفع اليد عـن المعنـى الظـاهر، خـصوصاً وأن الروايـات الدالـة علـى التأخّر عبّرت بصيغة الماضي «**ولم يكن بايع**»[٣] الدالّ على أنّه لم تسبق منه بيعة أبداً، فكيف تكون الثانية مؤكدة أو مجددة لها؟! مضافاً إلى أن العديـد من شرّاح الحديث لم يفهموا ذلك، وقد نقلنا لك شطراً مـن كلمـاتهم، فإمّـا

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٦ ص٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج٦ ص٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٤ ح٤٤٧١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. ابن حبّان، صحيح ابن حيان: ج١١ ص١٥٣.

أن نقول بتقديم روايات تأخير البيعة ـ بعد الفراغ من كونها متصلة ومن كلام عائشة ـ لأنها وردت في الصحاح وهي أفضل كتب الحديث ضبطاً وإتقاناً عند أهل السنة، أو ننتهي إلى القول بحصول التعارض المستقر[١] بينهما فيتساقطان.

البيعة المتأخرة أيضاً لم تكن عن رضا

من خلال التدبّر في نصوص البيعة الثانية ـ والتي اعتبروها بيعة ودّ ومصالحة ـ يتبيّن أنها لم تكن أيضاً عن رغبة ورضا من أمير المؤمنين عليه السلام بل يتّضح أنّ السلطة قدّ ألّبت عليه الرأي العام الإسلامي، وتعرّض إلى ما يشبه المقاطعة الاجتماعية خصوصاً بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا ما جاء في تعبيرات هذه الروايات كقوله: «**وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر**»[٢] أو قوله: «**فلمّا توفيت فاطمة، انصرفت وجوه الناس عنه**»[٣] فيظهر أنّه تحت تأثير تلك الأجواء جنح للبيعة والمصالحة لا خوفاً على نفسه، وإنما خوفاً من الإضرار بالمصلحة الإسلامية العليا، ولذا عبّرت الروايات عن مبادرته إلى البيعة

(١) هو التعارض الذي لا يتيسّر في الجمع الدلالي بين الدليلين، وتكون نتيجته سقوط كلا الدليلين عن الحجية، فيرجع إلى الأصل الأولي أو إلى عموم فوقاني، كما ثبت في علم الأُصول، والأصل هو عدم حصول البيعة.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٣ ح٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

بالقول: «فالتمس مصالحة أبي بكر»[1] أو قوله: «فلمّا رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر..»[2] أو قوله: «فلمّا توفيت فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي، ففزع [فضرع] علي عند ذلك إلى مصالحة أبي بكر ومبايعته ...»[3].

وبعد أن بايع عبّرت الروايات عن موقف الناس منه بتعبيرات منها: «فَسَرَّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر بالمعروف»[4] ومنها: «فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»[5].

فمن خلال هذه النصوص يظهر أن الشائع بين بعض المسلمين أنهم كانوا يعتبرون علياًعليه السلام على خطأ؛ فلذا قاطعوه وانصرفوا بوجوههم عنه، ولم يتواصلوا معه واقعين بذلك تحت تأثير إعلام السلطة وإرادتها، وهذا يؤثر في الحقيقة على ما يراه أميرالمؤمنينعليه السلام من تكليف شرعي في الحفاظ على روح الإسلام وتبليغ تعاليمه، وهو لا يتأتّى مع إحجام الناس عنه ومقاطعتهم له ونفورهم عنه، فرجّح البيعة على المضي بالقطيعة، مضافاً إلى

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٥٤ ح٤٤٧١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٢) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٢ـ ٤٧٣، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.
(٣) الطبراني، مسند الشاميين: ج٤ ص١٩٨ـ ١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١١ ص١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.
(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج٥ ص٨٣ ح٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٥) الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

أنّه قد أوصل ما يريد إيصاله من عدم قبوله بالبيعة عبر مقاطعته للسلطة خلال تلك المدّة.

والحاصل فإنّه على جميع الآراء والاتجاهات فإن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لا تتنافى أبداً مع النصّ عليه بالإمامة سواء كانت بيعته من أول الأمر أم بعد ستة أشهر؛ لأنها في كلّ الأحوال لم تكن عن رغبة ورضا.

هذا بالنسبة إلى مبايعته أبا بكر وأمّا مبايعته لعمر وعثمان فليس لها ذلك التأثير الكبير على وجود النصّ على الإمامة بعد أن بيّن أمير المؤمنين عليه السلام موقفه العملي والقولي من خلافة أبي بكر التي هي الأصل لخلافة عمر الذي أصبح خليفة بتعيين أبي بكر له، ولا تأثير يذكر لبيعة باقي المسلمين التي جاءت شكلية صورية، وأمّا خلافة عثمان ودخوله في الشورى السداسية التي شكّلها عمر فسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

الشبهة: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز له أن يدخل مع الستة في الشورى

قال القفاري: «لو كان النصّ على عليّ صحيحاً لم يجز لعليّ (رضي الله عنه) أن يدخل مع الستّة الذي نصّ عليهم عمر، وكان يقول: أنا المنصوص عليّ فلا حاجة لي إلى الدخول فيمن نصّ عليه عمر ...»[1].

الجواب:

مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام

إنّ ما طرحه القفاري من فرضية أنّه: لو كان النصّ على عليّ عليه السلام صحيحاً لم يجز له أن يدخل مع الستّة، ولكان عليه أن يقول: أنا منصوص عليّ، فلا حاجة لي بذلك، ليس صحيحاً؛ لعدة أسباب:

منها: أنّ هذه الحادثة كانت بعد مضي أكثر من اثني عشر عاماً على مسألة أخذ الخلافة وتنحية أمير المؤمنين عليه السلام عنها، فليس من المناسب أن يكرر ذلك بعد أن أدمنت الأُمّة سلب حقه، وسكتت عنه طوال تلك الفترة الطويلة.

ومنها: أن أمير المؤمنين عليه السلام مع هذا تعرض لذكر حقه في الخلافة وأشار إشارة يفهمها اللبيب إلى مسألة النصّ عليه كما سيأتي بيانه.

وأيضاً من الأسباب التي دعته إلى الدخول في هذه الشورى، والتي نظنّ أنّ القفاري لا يدركها، هي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يفكّر بما يفكّر به أغلب السياسيين اليوم من الحصول قدر المستطاع على المكاسب السياسية

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٦٠، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

والمنافع الحزبية والشخصية، فيستغل هذه المناسبة للنيل من خصومه وكسب الأصوات، بل كان همه عليه السلام المحافظة على المصلحة الإسلامية العليا، فحصوله أو عدم حصوله على الخلافة والإمامة كان ينظر إليها من هذه الزاوية، فعندما يرى أن هناك أسباباً ومبررات موضوعية تصبّ في صالح هدفه من جراء قبوله بهذه (الشورى) فإنّه لا يتوانى من الدخول فيها، وسنذكر عدة من هذه الأسباب والمبررات.

إذن فلا ترابط علمي أو موضوعي بين قبول الإمام عليه السلام الدخول في هذه (الشورى) وبين عدم النصّ عليه.

ذكره عليه السلام لحقه يوم الشورى

لم يترك أمير المؤمنين عليه السلام هذه المناسبة تمرّ دون أن يشير إلى حقّه في هذا الأمر، وأن وضعه في هذه الشورى لم يكن صحيحاً وإن قبله لأسباب وظروف معيّنة، فقد روى الطبري[1] وابن قتيبة[2] وابن أعثم[3] وابن الأثير[4] وغيرهم أنّ علياً عليه السلام قال يوم الشورى، بعد أن تكلّم قبله البعض: «**الحمد لله الذي بعث محمداً منا نبيّاً وبعثه إلينا رسولاً، فنحن بيت النبوّة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نعطه نأخذه وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل ولو طال السرى ...**».

---

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج٣ ص٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.
(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث: ص٣٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية.
(٣) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج٢ ص٣٣٢، الناشر: دار الأضواء ـ لبنان.
(٤) ابن الأثير، الكامل: ج٣ ص٧٤، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

ويؤكد ابن أبي الحديد هذه المسألة قائلاً: «ونحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى .. قال لهم بعد أن بايع عبد الرحمن والحاضرون عثمان وتلكأ هو عليه السلام عن البيعة:

إنّ لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى ...

ثم قال لهم: أنشدكم الله! أفيكم أحد آخى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بينه وبين نفسه، حيث آخى بين بعض المسلمين وبعض غيري؟ فقالوا: لا.

فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): (من كنت مولاه فهذا مولاه) غيري؟ فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي) غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من اؤتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إنّه لا يؤدي عني إلاّ أنا أو رجل مني، غيري؟ قالوا: لا»، إلى أن قال: «لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري، والله لأسلمن ... ثمّ مدّ يده فبايع»[1].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٦ ص١٦٧ـ ١٦٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وقد ذكر قريباً من هذا المضمون، الموفق الخوارزمي في المناقب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: «كنت على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت علياً عليه السلام، يقول: بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولى بالأمر وأحق به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع أبو بكر لعمر وأنا والله أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان، إذاً لا ⇦

فأمير المؤمنين عليه السلام هنا يشير إلى أنّ له حقاً مغيّباً وهو حقه بالإمامة، فإن أُعطي له أخذه وإن لم يعط له فسوف يصبر ويتحمّل المشقّة وإن طال الزمان؛ لأنّ الحقّ لابدّ أن يرجع إلى أهله وهذه سُنّة كونية متواترة.

وبهذا يضرب مثلاً رائعاً في الكناية عن مظلوميته التي لم ينصفه القوم في إعطائه حقه ولم يكونوا يبالون بالنصوص التي أكّدت على ولايته وخلافته، حينما قال: «**إنّ لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى..**».

قال الزمخشري شارحاً هذه المفردات: «**هذا مثل لركوبه المشقة وصبره**

⇨

أسمع ولا أطيع، إنّ عمر جعلني في خمس نفر أنا سادسهم، لايم الله لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثم لا يستطيع عربهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم، ولا المشرك أن يرد خصلة منها. ثم قال: أنشدكم الله أيها الخمسة، أمنكم أخو رسول الله صلّى الله عليه وآله غيري؟ قالوا: لا... قال: أمنكم أحد له أخ مثل أخي المزين بالجناحين، يطير مع الملائكة في الجنة؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له عمّ مثل عميّ حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله غيري؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له ابن عم مثل ابن عمى رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؟ قالوا: لا.

قال: أمنكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) سيدة نساء هذه الأُمّة؟ قالوا لا.

قال: أمنكم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين سبطي هذه الأُمّة، ابني رسول الله صلّى الله عليه وآله غيري؟ قالوا لا.

قال: أمنكم أحد قتل مشركي قريش غيري؟ قالوا لا...». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص٣١٣ـ ٣١٥ ح٣١٤، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم

عليه وإن تطاول ذلك، وأصله أنّ الراكب إذا اعرورى البعير ركب عجزه من أصل السنام فلا يطمئن ويحتمل المشقة.

وأراد بركوب أعجاز الإبل: كونه ردفاً تابعاً، وأنه يصبر على ذلك وإن تطاول به، ويجوز أن يريد: وإن نُمنعه نبذل الجهد في طلبه، فِعْل من يضرب في ابتغاء طلبته أكباد الإبل، ولا يبالي باحتمال طول السرى»[1].

ويذكر ابن أبي الحديد بعد نقله لهذا الكلام وغيره مما يدلّ على مطالبته بحقه عليه السلام من أنّه وإن كان دالاً على أنّ له حقاً قد أخذ، لكن لا يمكن المصير إليه لكونه يسيء إساءة بالغة إلى الصحابة، فلا يؤخذ بظهور كلامه، قال: «فإن حمله على الاستحقاق بالنص تكفير أو تفسيق لوجوه المهاجرين والأنصار ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها وارتكبوا بها مركباً صعباً، ولعمري إن هذه الألفاظ موهمة مغلبة على الظن ما يقوله القوم، لكنّ تصفّح الأقوال يبطل ذلك الظن ويدرأ ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري فإنّه لا نعمل بها ولا نعوّل على ظواهرها؛ لأنا لما تصفحنا أدلة العقول اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ وأن تحمل على التأويلات المذكورة في الكتب»[2].

(١) الزمخشري، الفايق في غريب الحديث: ج٢ ص٣٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٩ ص٣٠٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وكلام ابن أبي الحديد هذا من الشواهد الدالّة على أن الرجل ليس شيعياً كما يزعم بعضٌ.

إذن فمهما كان للفظ من ظهور قوي في معناه لكنّه إذا اصطدم فما دام يصطدم بمسلّمات مسبقة يتبنّاها بعضهم، فلابدّ من تأويله بما لا يتقاطع مع تلك المسلّمات، والابتعاد عن الأخذ بظاهره، وإذا كان ظاهر المعنى يصبّ في صالحهم، فإنهم يملأون الدنيا صراخاً ضد من يؤوله، ويتمسّكون بظهور اللفظ ويعدّونه أمراً مقدّساً لا يجوز المساس به، وقد مرّ معنا في إجاباتنا عن هذه الشبهات الكثير من هذه الأُمور.

ثم بناء على ما يذكره ابن أبي الحديد ويؤكد استفاضته، فإنّه عليه السلام يذكر لهم فضائله ومناقبه والتي من بينها نصوص تدلّ على إمامته وخلافته، كحديث الغدير والمنزلة وغيرها، فهو ألقى عليهم الحجة وأخذ الاعتراف منهم.

مبررات وأسباب الدخول في الشورى

لقد كان لدخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى مبررات وأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي بصورة مُجملة:

١- كراهة الخلاف

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يريد شقّ عصا المسلمين ومخالفة الجماعة، فعندما قال العباس له عليه السلام: «**لا تدخل معهم، وارفع نفسك عنهم، قال: إني أكره الخلاف..**»[١].

---

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٣ ص٦٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١ ص١٩١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٢ـ الخشية من الانحراف عن الإسلام

من كلام لهعليه السلام، قال: «**لقد علمتم أني أحق بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أُمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلاّ عليّ خاصّة، التماسا لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه**»[1].

وواضح من هذا النصّ أنّه يؤكد على أحقيته بالخلافة وفي الوقت نفسه يزهد فيها ويتحمل الجور الذي يقع عليه خاصة، حفاظاً على الإسلام والمسلمين ووحدتهم وعدم انفراط عقد جتماعهم.

ففي نظر أمير المؤمنينعليه السلام أن الخلافة بمعنى الحكومة من التكاليف الشرعية المشروطة بتمام أركانها كالواجبات الأُخرى مثل الحج المشروط بالاستطاعة، فإذا لم تتم تلك الشروط فالإمامعليه السلام لا يلزم الناس بها، لا سيما أنّه في حالات التزاحم يقدّم ما هو الأهم، فكان أمير المؤمنينعليه السلام يرى سلامة أُمور المسلمين مقدّم على مسألة تسلّمه للخلافة وإن وقع عليه الجور، كما تقدم في كلامهعليه السلام وأيضاً هو القائل: «**أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز**»[2].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج٦ ص١٦٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) نهج البلاغة: ج١ ص٣٦ـ ٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

فمن تكون الدنيا عنده أهون من عفطة عنز، ولا تساوي الخلافة عنده شسع نعله[١] لاسيما أنّ هناك من الأُمّة من يتنافس على حطام الدنيا وزخارفها وزبرجها، فكيف لا يرفضها.

ولكن قد يقول قائل: إنّ هذا النصّ يتنافى مع تلك النصوص التي تدعون أنّه أحق بها؟

نقول: لا تنافي بينهما لأنّه يجب أن نفرّق بين الخلافة السياسية وبين الإمامة الإلهية فإنّ هناك فرقاً بينهما ـ كما ذكرنا ذلك مراراً ـ فيمكن أن يتنازل عن الأُولى دون الثانية.

قال السيد الخميني رحمه الله: «**فالرئاسة الظاهرية الصورية أمر لم يعتن بها الأئمة عليهم السلام إلاّ لإجراء الحق، وهي التي أرادها علي بن أبي طالب عليه السلام بقوله ـ على ما حكي عنه ـ: والله لهي أحبّ إليّ من إمرتكم مشيراً إلى نعل لا قيمة لها ...**

وأمّا مقام الخلافة الكبرى الإلهية، فليس هيّناً عنده، ولا قابلاً للرفض والإهمال وإلقاء الحبل على غاربه»[٢].

(١) ذكر في نهج البلاغة: «قال عبد الله بن العباس: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال عليه السلام: والله لهي أحبّ إلي من إمرتكم إلاّ أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» نهج البلاغة: ج١ ص٨٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.

(٢) السيد الخميني، البيع: ج٢ ص٦٢٥ ـ ٦٢٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار السيد الخميني (ره).

٣ـ الرغبة في إعادة الامور إلى ما كانت عليه

إنّ هدف أمير المؤمنين عليه السلام الأساس من الخلافة هو الحفاظ على روح الإسلام وإصلاح الأُمور التي اعتراها الفساد، ولذا عندما طلب منه عبد الرحمن بن عوف أن يبايعه بشرط أن يسير على ما سار عليه الشيخان من سياسة، لم يقبل ذلك ورفض هذا الشرط الذي قبله عثمان.

روى أحمد في مسنده وابن الأثير في أُسد الغابة والهيثمي في مجمعه، واللفظ للأول: «**عن عاصم عن أبي وائل، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً (رضي الله عنه)، قال: ما ذنبي قد بدأت بعلي، فقلت: أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، قال: فقال: فيما استطعت**»[١].

وفي تاريخ الطبري: «**... فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنّة نبيه وفعل أبي بكر وعمر، قال: اللّهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي**»[٢].

٤ـ إثبات أحقيته بالخلافة

أراد أمير المؤمنين عليه السلام بدخوله في الشورى إثبات أحقيته بالخلافة، حيث استغل هذه الفرصة لبيان فضائله وإظهارها، كلّ ذلك بإقرار من كبار

---

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٧٥، الناشر: دار صادر ـ بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٥ ص١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. ابن الأثير، أُسد الغابة: ج٤ ص٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري ج٣ ص٣٠١، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

الصحابة الذين حضروا الشورى، مضافاً إلى أن نفس ترشيح عمر له يعتبر إقراراً من عمر بأنه يستحق منصب الخلافة، إذن كان الدخول في الشورى فرصة لإثبات ما لم يمكن إثباته من حقّه في الخلافة.

وكذلك بيان أن حقّه قد سلب تحت ظل السيوف، فهو قد أُجبر على بيعة عثمان، بعدما أمر عمر أن تضرب عنق من يخالف رأي عبد الرحمن بن عوف، فكانت بيعته إكراهية ومن دون رضاه.

روى البخاري في صحيحه: «**لما اجتمعوا تشهّد عبد الرحمن، ثم قال: أمّا بعد يا علي إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلاً**»[1].

وقد فسّر ابن أبي الحديد هذا النصّ قائلاً: «**قال عبد الرحمن: لا تجعلن على نفسك سبيلاً يا علي - يعني أمر عمر أبا طلحة أن يضرب عنق المخالف - فقام علي عليه السلام فخرج، وقال: سيبلغ الكتاب أجله**»[2].

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص١٢٣ ح٧٢٠٧، الناشر: دار الفكر - بيروت. الصنعاني، المصنف: ج٥ ص٤٧٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١ ص١٩٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوصاً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية

قال القفاري: «لو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض[١]. لما كان الحسن (رضي الله عنه) في سعة من أن يسلّمها إلى معاوية (رضي الله عنه)، فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين، فيكون شريكه في كلّ مظلمة، ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وآله».

وقال أيضاً: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما) إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه».

ثم قال: «فتالله، لولا أنّ الحسن (رضي الله عنه) علم أنّه في سعة من إسلامها إلى معاوية وفي سعة من أن لا يسلّمها، لما جمع بين الأمرين، فأمسكها ستة أشهر لنفسه، وهي حقه، وسلّمها بعد ذلك لغير ضرورة، وذلك له مباح، بل هو الأفضل بلا شك؛ لأنّ جده رسول الله صلى الله عليه وآله قد خطب بذلك على المنبر، وقال: إنّ ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين، رويناه من طريق البخاري»[٢].

جواب الشبهة:

إنّ هذه الشبهة التي أثارها القفاري باطلة لوجهين أساسيين:

---

(١) أي كونها ثابتة بالنص.

(٢) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٦٤ـ ٨٦٥، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الأول: هناك فرق بين الخلافة والإمامة

إنّ القفاري لم يفرّق بين أمرين واضحين، فخلط بينهما، وهما الإمامة بمعنى الخلافة والحكومة السياسية، والإمامة بمعنى قيادة الأُمّة وهدايتها، وحراسة الدين والدفاع عنه، ولعله كان قاصراً عن إدراك هذا الفارق بينهما، والذي يدعم هذا التصوّر هو أنّه قد بنى كثيراً من شبهاته على هذا الخلط الذي نبّهنا عليه مراراً، فادّعى أنّ الإمام الحسن عليه السلام قد تنازل عن الإمامة، وسلّمها إلى معاوية طوعاً، مما يعني أنّه لا يوجد نصّ عليه بالإمامة، وهو كما ترى فهم خاطئ وفق النظرية الصحيحة للإمامة التي هي عهد وجعل من الله سبحانه، ولا تخضع للظروف والمتغيرات، وهي ليست باختيار الأُمّة؛ لأنها متُوقفة على العصمة، والعلم الخاصّ، وغيرها من الأُمور الخفية التي لا يطلع عليها إلاّ عالم السرائر جلّ وعلا، فالإمام إمام حتى لو كان جالساً في بيته، أو قابعاً في غياهب السجون.

نعم قد اضطرّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام إلاّ الإمام علياً عليه السلام في بعض الأوقات، إلى التخلّي عن بعض شؤون الإمامة ومهامّها وهي الحكومة السياسة لظروف وأسباب معروفة، فليس الإمام الحسن عليه السلام هو الوحيد من بين أئمة أهل البيت عليهم السلام من سُلب حق ممارسة هذا الشأن من شؤون الإمامة وهو المسائل الحكومية والإجرائية، والتي لم تكن هدفاً لأهل البيت عليهم السلام بما هي مكسب وسلطة ووجاهة دنيوية، إلاّ بقدر ما كانت تصبّ في صالح الهدف الأساس، وهو حفظ الشريعة وهداية الأُمّة، ولذا وصف أمير المؤمنين عليه السلام هذه الخلافة، بأنّها لا تساوي شسع نعله

والدنيا أزهد عنده من عفطة عنز[١].

والإمام الحسن عليه السلام لا يختلف عن أبيه في التنازل عن هذا المنصب؛ لمقتضى الظرف والمبررات التي سوف نذكر بعضها في المبحث القادم.

الثاني: تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية كان مبرراً

إنّ تنازل الإمام الحس عليه السلام عن الحكومة السياسية وعقده الصلح مع معاوية له ما يبرره، فإنّ الظروف الموضوعية والمعطيات التاريخية آنذاك فرضت على الإمام عليه السلام أن يتخذ هذه الخطوة، ومن هذه الأسباب:

١ـ حقن دماء المسلمين

وهذا ما حدّث به الإمام الحسن عليه السلام في خطبته، بعد الصلح، قائلاً: «**أمّا بعد، أيّها الناس فإنّ الله هداكم بأوّلنا وحقن دماءكم بآخرنا، ألا إنّ أكيس الكيس التقى، وإنّ أعجز العجز الفجور، وإنّ هذا الأمر الذي اختلفت أنا ومعاوية فيه، إمّا أن يكون أحق به مني، وإمّا أن يكون حقي تركته لله عزّ وجلّ ولإصلاح أمة محمد (صلّى الله عليه وسلّم) وحقن دمائكم، ثم التفت إلى معاوية وقال: وإن أدري لعلّه فتنة لكم ومتاع إلى حين ...**»[٢].

وقال عليه السلام مخاطباً بعض شيعته الذين أبدوا بعض الاعتراضات على صلح الإمام عليه السلام مع معاوية: «**أنتم شيعتنا وأهل مودتنا، فلو كنت بالحزم من أمر الدنيا أعمل، ولسلطانها أربض وأنصب، ما كان معاوية بأبأس منّي بأساً، ولا**

(١) أُنظر: نهج البلاغة: ج١ ص٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم.
(٢) ابن الأثير، أُسد الغابة: ج٢ ص١٤، وغيره من المصادر.

أشدّ شكيمة، ولا أمضى عزيمة، ولكني أرى غير ما رأيتم، وما أردت فما فعلت إلاّ حقن الدماء، فارضوا بقضاء الله، وسلّموا لأمره، والزموا بيوتكم وأمسكوا ـ أو قال: كفوا أيدكم ـ حتى يستريح برّ أو يُستراح من فاجر»[١].

وقد علّق السيد المرتضى على هذا الكلام بقوله: «**وهذا كلام منه عليه السلام يشفي الصدور ويذهب بكل شبهة**»[٢].

فمن خلال هذين النصّين المنقولين عن الإمام عليه السلام يتّضح أنّ الإمام عليه السلام كان يرمي من وراء هذا الصلح مع معاوية إلى حقن دماء المسلمين، بعد أنّ رأى أنّ الظروف غير مواتية للاستمرار بالحرب والقتال، فآثر حقن الدماء والتقاط الأنفاس ولملمة الجراح.

٢ـ خذلان الجيش وتفرقه عن الإمام الحسن عليه السلام

قد استخدم معاوية دهاءه في شراء ذمم بعض قوّاد الجيش، ومنهم عبيد الله بن العباس حيث هدده معاوية ورغبه بأن يهب له الأموال عند مجيئه إليه وتركه جيش الإمام الحسن عليه السلام.

قال البلاذري في الأنساب: «**ثم بعث معاوية بعد ذلك عبد الرحمن بن سمرة إلى عبيد الله، فخلا به، وحلف له أنّ الحسن قد سأل معاوية الصلح، وجعل لعبيد الله ألف ألف درهم إن صار إليه**»[٣].

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص٢٩١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب: ج٢ ص١٦، الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت.

(٢) السيد المرتضى، تنزيه الأنبياء: ص٢٢٤، الناشر: دار الأضواء ـ بيروت.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص٢٨٤.

وقال ابن أبي الحديد: «أرسل معاوية إلى عبيد الله بن عباس أنّ الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلم الأمر إليّ، فإن دخلت في طاعتي الآن كنت متبوعاً، وإلاّ دخلت وأنت تابع، ولك إن أجبتني الآن أن أعطيك ألف ألف درهم، أُعجّل لك في هذا الوقت نصفها، وإذا دخلت الكوفة النصف الآخر، فانسل عبيد الله إليه ليلاً، فدخل عسكر معاوية، فوفّى له بما وعده»[1].

وقال ابن الأثير وهو يروي قصة تفرق جيش الإمام الحسن عليه السلام عنه وخذلانهم: «فلمّا نزل الحسن المدائن نادى مناد في العسكر: ألا إن قيس بن سعد قتل فانفروا، فنفروا بسرادق الحسن، فنهبوا متاعه حتى نازعوه بساطاً كان تحته، فازداد لهم بغضاً ومنهم ذعراً ... فلمّا رأى الحسن تفرّق الأمر عنه كتب إلى معاوية ...»[2].

بل إنّ هناك جماعة من رؤوس القبائل كاتبوا معاوية ووعدوه بالطاعة له، وضمنوا له تسليم الإمام الحسن عليه السلام عند وصوله إليهم، قال ابن الصباغ المالكي: «وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالطاعة سرّاً واستحثوه على سرعة السير نحوهم وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوّهم من عسكره والفتك به، وبلغ الحسن عليه السلام ذلك وتحقّق فساد نيّات أكثر أصحابه وخذلانهم له، ولم يبق معه ممن يأمن غائلته إلاّ خاصة شيعته وشيعة أبيه، وهم جماعة لا يقومون بحرب أهل الشام، فكتب إلى

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٦ ص٤٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٣ ص٤٠٤ـ ٤٠٥، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

معاوية في الهدنة والصلح فأجابه إلى ذلك، وأنفذ إليه كتب أصحابه الذين ضمنوا له فيها الفتك فيه وتسليمه إليه»(١).

ولم يقف الأمر عند تخاذلهم عنه وتركه والذهاب إلى معاوية، بل اتهموه بالشرك وطعنوه وأرادوا قتله، قال أبو الفرج: «فبدأ الجيش بالتخاذل إلى أن وصل الأمر إلى أنّ أحد عناصر جيشه طعنه واتهمه بالشرك، وذلك حينما قام إليه رجل من بني أسد من بني نصر بن قعين يقال له: الجراح بن سنان، فلمّا مرّ في مظلم ساباط قام إليه فأخذ بلجام بغلته وبيده معول، فقال: الله أكبر يا حسن أشركت كما أشرك أبوك من قبل، ثم طعنه فوقعت الطعنة في فخذه فشقته حتى بلغت أربيته، فسقط الحسن إلى الأرض بعد أن ضرب الذي طعنه بسيف كان بيده واعتنقه وخرّا جميعاً إلى الأرض»(٢).

وهذا يدلّ على أنّ معاوية قد نجح في زعزعة أركان جيش الإمام بأساليب وألوان مختلفة منها: الأموال، والكذب الإشاعات، بحيث استمال قواد الجيش والقبائل، ووجد معاوية الأرض الخصبة التي تتقبّل هذه العروض؛ نتيجة لعدم إيمان الأمّة نفسياً وعقائدياً بما يمثله الإمام عليه السلام من امتداد للرسالة، علماً وعملاً وتطبيقاً.

إذن فقول القفاري: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما)

---

(١) ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمّة: ج٢ ص٧٢٣ـ ٧٢٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبيين: ص٤١، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف. المفيد، الإرشاد: ج٢ ص١٢، الناشر: دار المفيد ـ بيروت

إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أنّ الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه» يعدّ قولاً باطلاً؛ لأنّ الإمام الحسن عليه السلام لم يبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وآله في الإمامة عليه وعلى أخيه، ولم يكن طائعاً لهذا الأمر، بل ألجأته الظروف لهذا الصلح، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض تلك العوامل التي أدّت إلى ذلك، ومن تلك العوامل ما تقدم من خذلان الجيش الذي كان معه، لا كما صوّر القفاري أنّ معه مائة ألف عنان يموتون دونه، فهذا الكلام فيه مبالغة كبيرة؛ لأنّ التأريخ يحدثنا بعكس ذلك فإنّ الجيش بدأ ينفضّ ويتفرق بسبب مكاتبة معاوية لرؤساء القبائل ومكاتبتهم له، فلم يشعر عبيد الله بن العباس وقيس بن سعد إلاّ وهم في عدد أقل بكثير مما خرجوا به من الكوفة، إضافة إلى عدم ثقتهم فيمن تبقّى معهم، بل قيل إنّ عبيد الله بن العباس نفسه هرب إلى معاوية بعد إشاعة أشاعها معاوية من أنّ الحسن بن علي نفسه يفاوض في شروط تسليم الخلافة.

أضف إلى ذلك أنّ معاوية أجاد استخدام الحرب النفسية، فكان يرسل من يفشي في جيش الحسن أنّ جيش قيس بن سعد قد أبيد إبادة كاملة، وأنّ الفائز من سبق إلى معاوية، فتفرق الناس عن الحسن عليه السلام وطعنوه ونهبوا بعض أمواله، ووجد الحسن نفسه بين أُناس (أغلبهم مع من غلب) يسوقهم المال والتبعية للقبيلة[1].

كما أنّ أهل الكوفة وخلال مدة وجيزة ـ وهي مدة خلافة أمير

(١) أُنظر: حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية ـ الأردن.

المؤمنين عليه السلام - قد دخلوا حروباً طاحنة خلّفت أضراراً كبيرة في المجتمع الكوفي، حيث قدّم أبناء الكوفة عشرات الآلاف من الشهداء، فقد قتل منهم على أقل تقدير خمسة آلاف في معركة الجمل[(١)]، وربما تصل بعض تقديرات القتلى إلى عشرة أو خمسة عشر ألفاً، حيث روي أنّ مجموع القتلى آنذاك من الجانبين كان نيفاً وثلاثين ألفاً[(٢)]، وأمّا صفّين فقد تراوح عدد القتلى فيها من أهل الكوفة بين عشرين ألفاً إلى خمسة وعشرين[(٣)].

إنّ عدد القتلى الكبير والضغط النفسي الذي سببته الحرب، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تنجم نتيجة الحروب المتوالية، كلّ ذلك أدّى إلى إرهاق أهل الكوفة ومطالبتهم بالصلح وترك الحرب، حتى أخذوا ينادون: (البقية البقية).

روى ابن الأثير في الكامل عن الحسن عليه السلام أنّه قال: **«ألا وإنّ معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزّ ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه وحاكمناه إلى الله عزّ وجلّ بظبا السيوف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضى، فناداه الناس من كلّ جانب: البقية البقية وامض الصلح»**[(٤)].

٣ـ الحفاظ على أهل بيته وشيعته

إنّ الإمام الحسن عليه السلام بهذا الصلح حافظَ على البقية الباقية من محبي

---

(١) أُنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج٣ ص٥٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) أُنظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج٢ ص١٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) أُنظر: المسعودي، مروج الذهب: ج٢ ص٤٠٤ـ ٤٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٣ ص٤٠٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

الإمام علي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لعلّهم ينشرون علومهم وسيرتهم؛ لأنّ في ذلك حفاظاً على الثقل والعدل الثاني للقرآن، وهذا ما أفاده الكاتب السلفي حسن بن فرحان المالكي، قائلاً: «**فكان الحسن بن علي بين أمرين إمّا أن يستعين بهذه القلة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة، وإمّا أن يلجأ لمصالحة معاوية، فكان هذا الخيار الأخير هو الذي ترجّح عند الحسن لحفظ البقية الباقية من محبي الإمام علي وأهل البيت لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني ـ إلى حدّ كبير ـ القضاء على كلّ من يذكر الإمام علياً بخير من أهل العراق وبهذا يضيع فضل وآثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله**»[1].

٤ـ فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح

إنّ واحدة من نتائج الصلح مع معاوية، هي فضحه وكشف حاله أمام شريحة كبيرة، ممن خدعوا بخلافته من المسلمين، فإنّ هناك شروطاً وبنوداً وضعها الإمام عليه السلام على معاوية وألزمها عليه؛ لكي يكشف الوجه الحقيقي لمعاوية من خلال نقضه لهذه الشروط والبنود.

ومن جملة هذه البنود: أن يعمل معاوية في كتاب الله تعالى وسنّة نبيه صلى الله عليه وآله وأن لا يعهد لأحد من بعده، وأن يترك الأمر للناس يختارون من يرونه صالحاً للخلافة، وأن لا يغدر بالإمام الحسن عليه السلام وشيعته، وغيرها من بنود الصلح. وقد تعهّد معاوية بأن تكون الخلافة من بعده للإمام الحسن عليه السلام وأن لا يغدر به.

(١) حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية ـ الأردن.

قال البلاذري: «فكتب معاوية كتاباً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب للحسن بن علي من معاوية بن أبي سفيان، إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي، ولك عهد الله وميثاقه وذمته وذمةِ رسوله محمد (صلّى الله عليه وسلّم) وأشدّ ما أخذه الله على أحد من خلقه من عهد وعقد، لا أبغيك غائلة ولا مكروهاً ... ثم بعث الحسن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمّه هند بنت أبي سفيان، فقال له: ائت خالك، فقل له: إن أمنت بالناس بايعتك، فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء، قد ختم في أسفلها، وقال: اكتب فيها ما شئت.

فكتب الحسن: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صالح عليه الحسن بن علي، معاوية بن أبي سفيان: صالحه على أن يسلّم إليه ولاية أمر المسلمين، على أن يعمل فيها بكتاب الله وسنّة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين، وعلى أنّه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون الأمر شورى، والناس آمنون حيث كانوا على أنفسهم وأموالهم وذراريهم، وعلى أن لا يبغي الحسن بن علي غائلةً سرّاً ولا علانية، ولا يخيف أحداً من أصحابه»[1].

لكن معاوية لم يتقيّد بتلك الشروط وما تعهد به؛ مما أثار حفيظة المسلمين وبدأ الشك يسري عند الصحابة وكبار التابعين، فانكشف حاله أمام المسلمين وعرفوا أنّه لا عهد لمعاوية ولا ذمة، وأنه خان وعوده، فقد جاء في كتاب الأنساب للبلاذري: «ثم قام معاوية فخطب الناس، فقال في

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص٢٨٦ـ ٢٨٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

خطبته: ألا إني شرطت في الفتنة شروطاً أردت بها الألفة ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي»(١).

وقال ابن أعثم الكوفي: «**ثم تكلّم معاوية ... وقد كنت شرطت لكم شروطاً، أردت بذلك الألفة واجتماع الكلمة وصلاح الأمّة وإطفاء النائرة، والآن، فقد جمع الله لنا كلمتنا وأعزّ دعوتنا، فكلّ شرط شرطته لكم، فهو مردود، وكل وعد وعدته أحداً منكم، فهو تحت قدمي. قال: فغضب الناس من كلام معاوية وضجّوا وتكلّموا، ثم شتموا معاوية وهمّوا به في وقتهم ذلك، وكادت الفتنة تقع، وخشي معاوية على نفسه، فندم على ما تكلم به أشد الندم**»(٢).

الخلاصة

إنّ هذه الشبهة ضعيفة وليس فيها ما يدلّ على تنازل الإمام الحسن لمعاوية عن منصب الإمامة الإلهية، بل تنازل عن الحكومة، وكان تنازله عليه السلام له مبرراته وأسبابه، كخذلان جيشه له وحقن دماء المسلمين، والحفاظ على شيعته ومحبيه ممن بقي معه، كما أنّه بهذا الصلح كشف للناس ضلال وزيغ معاوية الذي لولا هذا الصلح لما انكشف لكثير من الناس الذين تبيّن لهم أنّ معاوية شخص لا يحترم العهود والمواثيق التي يجب على المسلم الالتزام بها، فتنازل الإمام عليه السلام بهذه الكيفية وظل هذه الأجواء لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّه تنازل عن الإمامة الإلهية كما تقدّم.

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج٣ ص٢٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج٤ ص٢٩٣- ٢٩٤، الناشر: دار الأضواء- لبنان.

الشبهة: منكر إمامة أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار

قال القفاري: «وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في تكفير أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»(١).

أساسيات الشبهة

زعم القفاري أنّ الشيعة تعتقد بأنّ من يخالفهم من المذاهب الأُخرى، كلّهم كفرة؛ لأنهم لا يعتقدون بالإمامة التي تقول بها الشيعة، فهم يكفّرون كلّ المسلمين باستثناء طائفتهم، ويحكمون عليهم بأنهم يستحقون جميعاً دخول النار، وهذا واضح في كلمات علمائهم ومشايخهم، فالشيخ المفيد من كبار علمائهم لم يخف ذلك وصرح به.

وهذه الشبهة ترتكز على أُمور هي:

أوّلاً: وقوع الخلط عند القفاري، فلم يفرّق بين أنواع الكفر الواردة في الشريعة، ففهم أن المراد بالكفر هنا، هو الكفر المخرج عن الإسلام الذي تترتب عليه الأحكام الشرعية المعروفة كالنجاسة وغيرها.

ثانياً: عدم إدراك القفاري لمكانة الإمامة عند الشيعة، ونظرتهم لها، وهل هي من أصول الدين، أم من أصول المذهب عندهم؟ وهل هي ضرورية وبدَهية عند جميع المسلمين أم أنها نظرية؟ ثم هل أنّ منكري إمامة الأئمة،

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص٨٦٧، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

على حدّ سواء عند الشيعة بلا فرق بين من ثبت له ذلك بحجة وأنكر ذلك، وبين من جهل بها؟

فإنّ جميع هذه الأمور لم يلحظها القفاري في صياغة شبهته، مع أن لها تأثيراً كبيراً في دفع الشبهة من أساسها، كما سيتضح.

ثالثاً: عدم فهم القفاري لمغزى كلام الشيخ المفيد الذي لا يلزم منه تكفير سائر المسلمين، كما زعم القفاري.

الجواب:

الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام

الكفر في اللغة: ستر الشيء وتغطيته، ومنه سمي الليل كافراً؛ لأنّه يغطي كلّ شيء بسواده[1]. والكفر قد استعمل في القرآن في معانٍ عديدة منها:

أولاً: في مقابل الشكر، قال تعالى: ﴿**هذا مِن فَضلِ رَبِّي لِيَبلُوَني أَأَشكُرُ أَم أَكفُرُ ومَن شَكَرَ فَإِنَّما يَشكُرُ لِنَفسِهِ ومَن كَفَرَ فإن رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ**﴾[2] وهو ما يعبر عنه بكفر النعم.

ثانياً: الكفر في مقابل الولاء، وهو ما يعبر عنه بكفر البراءة، وذلك في قوله عزّ وجلّ يحكي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿**كَفَرنا بِكُم وَبَدا بَينَنا وَبَينَكُمُ العَداوَةُ وَالبَغضاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤمِنُوا بِاللَّهِ وَحدَهُ**﴾[3] فمعنى الكفر هنا: أننا تبرّأنا منكم.

---

(١) أنظر: الجوهري، الصحاح: ج٢ ص٨٠٧ـ ٨٠٨، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٢) النمل: ٤٠.

(٣) الممتحنة: ٤.

وكذا قوله تعالى الذي يذكر الشيطان وبراءته من أوليائه من الإنس يوم القيامة: ﴿إِنِّي كَفَرتُ بِما أَشرَكتُمُونِ مِن قَبلُ﴾[1] وقال: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذتُم مِن دُونِ اللَّهِ أَوثاناً مَوَدَّةَ بَينِكُم فِي الحَياةِ الدُّنيا ثُمَّ يَومَ القِيامَةِ يَكفُرُ بَعضُكُم بِبَعضٍ ويَلعَنُ بَعضُكُم بَعضاً﴾[2] يعني يتبرّأ بعض من بعض.

ثالثاً: الكفر في مقابل الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ الحَقُّ مِن رَبِّكُم فَمَن شاءَ فَليُؤمِن وَمَن شاءَ فَليَكفُر﴾[3]، وهذا الكفر تارة يكون بلا معرفة فينكر ربوبية الرب، وتارة يكون مقارناً للمعرفة، فالأول مثل قول القائل: لا ربّ ولا جنّة ولا نار. والثاني من قبيل المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فلمّا جاءَهُم ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعنَةُ اللَّهِ عَلَى الكافِرِينَ﴾[4] فقد استعمل القرآن كلمة كفر وأراد بها من أنكر ما كان به على معرفة وعلم، فهو نكران بعد استقرار في النفس ويقين.

رابعاً: الكفر في مقابل الطاعة، وهو ما يعبر عنه بكفر ترك الأمر الإلهي وهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذ أَخَذنا مِيثاقَكُم لا تَسفِكُونَ دِماءَكُم ولا تُخرِجُونَ أَنفُسَكُم مِن دِيارِكُم ثُمَّ أَقرَرتُم وأَنتُم تَشهَدُونَ * ثُمَّ أَنتُم هؤُلاءِ تَقتُلُونَ أَنفُسَكُم وتُخرِجُونَ فَرِيقاً مِنكُم مِن دِيارِهِم تَظاهَرُونَ عَلَيهِم بِالإِثمِ

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) العنكبوت: ٢٥.

(٣) الكهف: ٢٩.

(٤) البقرة: ٨٩

والعُدوانِ وإن يَأتُوكُم أُسارى تُفادُوهُم وهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيكُم إِخراجُهُم أَفَتُؤمِنُونَ بِبَعضِ الكِتابِ وتَكفُرُونَ بِبَعضٍ فَما جَزاءُ مَن يَفعَلُ ذلِكَ مِنكُم إلاّ خِزيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنيا وَيَومَ القِيامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عمّا تَعمَلُونَ﴾(١).

فتبيّن أنّ الكفر له أكثر من معنى، ولا ينحصر معناه في المعنى المتعارف والذي ينصرف إليه اللفظ وهو الكفر الذي يقابل الإسلام.

ليس كل منكر للإمامة كافراً

تعتقد الشيعة بأنّ الإمامة، على الرغم من وفرة أدلتها من الكتاب والسنة ووضوحها، إلاّ أنها قد اكتنفها شيء من الغموض والتشويش فيما بعد بسبب تضافر عدد من العوامل والظروف الخاصة، مما ساهم في خفائها على الكثير من المسلمين في الماضي والحاضر، فأصبحت ليست ضرورية وبدَهية عند طوائف كثيرة من المسلمين، وإنما هي نظرية بمعنى أنها تحتاج إلى بذل الجهد والنظر والتأمّل في الأدلة والتجرّد عن المتبنيات والأفكار المسبقة، والتحلّي بالموضوعية في البحث العلمي، وهذا مما لا يتوفّر لكثير من الناس، ولذا اعتقد الشيعة أن الإمامة من أصول المذهب الشيعي لا من أصول الدين، قال السيد الخميني رحمه الله: «**إن الإمامة بالمعنى الذي عند الإمامية ليست من ضروريات الدين، فإنها عبارة عن أُمور واضحة بديهية عند جميع طبقات المسلمين، ولعل الضرورة عند كثير على خلافها فضلاً**

---

(١) البقرة: ٨٤ ـ ٨٥.

عن كونها ضرورة، نعم هي من أصول المذهب»[١].

و قال السيد الصدر رحمه الله: «**فمن الجلي أن هذه القضية لم تبلغ في وضوحها إلى درجة الضرورة»[٢].**

وقال السيد الخوئي رحمه الله: «**وأمّا الولاية بمعنى الخلافة، فهي ليست بضرورية بوجه، وإنما هي مسألة نظرية وقد فسّروها بمعنى الحبّ والولاء، ولو تقليداً لآبائهم وعلمائهم، وإنكارهم للولاية بمعنى الخلافة، مستند إلى الشبهة»[٣].**

من هنا لم يتعامل علماء الشيعة مع منكر الإمامة بشكل واحد، وإنما فرّقوا في ذلك، فمن قام لديه الدليل الواضح على الإمامة وجزم بأنها من الدين ومما جاء به النبي صلى الله عليه وآله ثم أنكرها، فحالها سيكون حال بقية أُمور الدين التي حصل العلم بها، فمنكرها يحكم بكفره.

كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود

وهذا الكفر: إمّا هو من قبيل كفر المعصية، وهو فيما لو لم ينكر أصل الإمامة، وإنّما ترك وعصى الأمر الإلهي بوجوب طاعة الإمام، وهو كفر يستحق فاعله النار والخلود فيها، حاله حال كثير من المعاصي التي توجب دخول النار، وهذا المعنى هو أحد المعنيين اللذين يمكن حمل قول الشيخ

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج٣ ص٣٢٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٢) محمد باقر الصدر، شرح العروة الوثقى: ج٣ ص٣١٥، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف.

(٣) الخوئي، كتاب الطهارة: ج٢ ص٨٦، الناشر: دار الهادي ـ قم.

المفيد عليهما، ويؤيد هذا المعنى قول الشيخ المفيد في أوائل المقالات، حيث ذكر الشيخ رحمه الله قبل العبارة التي نقلها القفاري، كلاماً قال فيه: «**في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة ...**»[1]. فهو ناظر إلى منكري الطاعة والامتثال للأمر الإلهي. فيكون مقصوده كفر العصيان.

وهذا المعنى يظهر من رواية المفضل عن الإمام الكاظم عليه السلام عندما سأله عن الإمام من بعده: «**قال: قلت: هو صاحب هذا الأمر من بعدك؟ قال: نعم، من أطاعه رشد، ومن عصاه كفر**»[2].

وكذلك يجد من يتتبع في الروايات أنّ الكفر قد استعمل كثيراً فيمن ترك أمر الله تعالى، أو أتى بما نهى عنه، من قبيل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في صحيح البخاري أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[3]، أو في مسألة ترك الصلاة مثلاً، فقد روي مسلم والترمذي والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**إنّ بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**»[4].

وروى الترمذي بسنده عن عبد الله بن شقيق العقيلي، قال: «**كان**

---

(١) المفيد، أوائل المقالات: ص٤٤، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

(٢) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة: ج٢٨ ص٤٣٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص١٧ـ ١٨ ح٤٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٦٢ ح١٤٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص١٢٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج٤ ص٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لا يرون من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة»[١].

وكذلك أخرج الترمذي أيضاً بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر**».

قال الترمذي: «**هذا حديث حسن صحيح**»[٢].

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «**وتأوّلوا قوله (صلّى الله عليه وسلّم) بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة على معنى أنّه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنّه محمول على المستحلّ، أو على أنّه قد يؤول به إلى الكفر أو أن فعله فعل الكفار**»[٣].

وإمّا أن يكون كفر منكر الإمامة كفر جحود وهو أن ينكر الشيء بعد معرفته، فإن من ينكر الإمامة بعد معرفتها وأنها من الدين الذي جاء به النبي ﷺ يعدّ كافراً كفر جحود، وهو الكفر الذي يقابل الإيمان، لأنّه يستلزم تكذيب النبي ﷺ، قال الإمام الصادق عليه السلام: «**أما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنّه حق، قد استقر عنده، وقد قال الله عزّ وجلّ: وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً**»[٤].

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص١٢٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٤ ص١٢٦.

(٣) النووي، شرح مسلم: ج٢ ص٧١، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٤) الكليني، الكافي: ج٢ ص٣٨٩ـ ٣٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

ونظير هذا التكفير موجود في كتب المسلمين، فقد وردت روايات بتكفير من أنكر ثبوت بعض الأمور المعلومة والثابتة بالأدلة كخروج الدجال أو خروج المهدي في آخر الزمان، فعن جابر (رضي الله عنه) قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر**»[1].

وقد أخرج الجويني في فرائد السمطين عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ «**من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أُنزل على محمد**»[2].

وعلى هذا المعنى يمكن حمل عبارة الشيخ المفيد في كلامه الذي نقله لنا القفاري، قال: «**من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضالّ**».

الحكم بكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة

إنّ كلا المعنيين من الكفر الذي يطلق على منكر الإمامة لا يشمل غالب أهل السنة، لأنّ غالب أهل السنة ينكرون الإمامة جهلاً بها؛ لعدم وضوح دليلها لديهم؛ ولأنهم تعرضوا لممارسات أفضت إلى تغيير جوهري في فهم الدليل الدالّ على الإمامة وضرورتها، فالحكم يختصّ

---

(١) عبد الرحمن السهيلي، الروض الآنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ج٢ ص٤٣١، الناشر: مكتبة ابن تيمية. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٥ ص١٣٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت. ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الحديثية: ج١ ص٢٧، الناشر: دار الفكر. السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج٢ ص٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت.

بالذين تبيّن لهم الحق جليّاً وقام عندهم الدليل الواضح، ومع هذا عصوا وعاندوا وجحدوا.

فأهل السنّة ـ في اعتقاد الشيعة ـ هم مسلمون، يجب احترام دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ويجوز مناكحتهم وأكل ذبائهم، وعلى هذا روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام وفتاوى علماء الشيعة قديماً وحديثاً.

إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهم السلام

لقد دلّت روايات أهل البيت عليهم السلام التي نقلها الشيعة في كتبهم على معاملة المخالفين من أهل السنّة على أنّهم مسلمون إخوة للشيعة في الدين والمعتقد، وحثّت هذه الروايات على حسن معاشرتهم والتفاعل معهم في الأفراح والأتراح، والصلاة معهم في مساجدهم، فعن عبد الله بن سنان، قال: «**سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عزّ وجلّ، ولا تحملوا الناس**[1] **على أكتافكم فتذلّوا، إن الله تبارك وتعالى، يقول في كتابه: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً﴾ ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم**»[2].

وروى زيد الشحامّ عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «**يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلّوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذّنين فافعلوا، فإنكم إذا**

---

(١) يقصد بالناس هم أهل السنة في تعبير الروايات.

(٢) البرقي، المحاسن: ج١ ص١٨، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج٨ ص٣٠١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

فعلتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية رحم الله جعفراً ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدب أصحابه»(١).

وعن إسحاق بن عمّار، قال: «قال لي أبو عبد الله: يا إسحاق أتصلّي معهم في المسجد؟ قلت: نعم، قال: صلّ معهم، فإنّ المصلي معهم في الصفّ الأول، كالشاهر سيفه في سبيل الله»(٢).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلّى معهم في الصف الأول كان كمن صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله»(٣)

وعن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا، وفيما بيننا وبين خلطائنا من الناس؟ قال: فقال: تؤدون الأمانة إليهم، وتقيمون الشهادة لهم وعليهم، وتعودون مرضاهم، وتشهدون جنائزهم»(٤).

فلو كان الشيعة يعتقدون بكفر مخالفيهم من أهل السنة بحيث يخرجونهم عن الإسلام، كيف ينقلون في كتبهم هذه الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؟ بل ويفتي علماؤهم على ضوء هذه الروايات، ويحكمون بإسلامهم والتعامل معهم على هذا الأساس، كما سيأتي.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج١ ص٣٨٣، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.
(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج٣ ص٢٧٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.
(٣) الكليني، الكافي: ج٣ ص٣٨٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.
(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٦٣٥.

فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم

لا شكّ في أنّ كون المخالف للشيعة يعدّ مسلماً، وليس كافراً، هو من الواضحات عندهم، وقد شهد لهذا الكثير من أقوال فقهاء الشيعة وعلمائهم، وجرى ذلك على ألسنتهم مجرى الضروريات والمسلمات، وقد صرحوا بعدم كفر مخالفهم ما دام يتلفظ الشهادتين، كما صرّحوا بطهارته ـ مع أنهم يذهبون إلى نجاسة الكافر ـ وجواز مناكحته وحرمة ماله، وحرمة انتهاك عرضه.

وإليك بعضاً من أقوالهم:

أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم

قال صاحب الجواهر: «**البناء على كفر المخالف، وهو معلوم الفساد، للأخبار المعتبرة ... وبالسيرة القاطعة الدالّة على تحقق الإسلام بالشهادتين ... وبه تحقن الدماء وتنكح النساء وتحل المواريث وغير ذلك**»[1].

وقال في مورد آخر: «**ضرورة معلوميّة عدم كفر المخالفين على وجه تجرى عليهم أحكامهم الدنيويّة، للسيرة القطعيّة والأدلّة السمعيّة**»[2].

وقال السيد الخميني: «**فإنّ المنساق من الروايات أنّ الشهادتين تمام حقيقة الإسلام، وتمام الموضوع لترتب الآثار الظاهرة على مظهرها**»[3].

---

(١) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام: ج٤ ص٨٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٠ ص٩٧.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج٣ ص٦٣٤ـ ٦٣٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

وقال أيضاً: «وأمّا الاعتقاد بالولاية، فلا شبهة في عدم اعتباره فيه [معنى الإسلام]، وينبغي أن يعدّ ذلك من الواضحات لدى كافة الطائفة الحقّة، إن أريد بالكفر المقابل له ما يطلق على مثل أهل الذمة من نجاستهم وحرمة ذبيحتهم ومساورتهم وتزويجهم، ضرورة استمرار السيرة من صدر الإسلام إلى زماننا على عشرتهم ومؤاكلتهم ومساورتهم وأكل ذبائحهم والصلاة في جلودها، وترتيب آثار سوق المسلمين على أسواقهم من غير أن يكون ذلك لأجل التقية، وذلك واضح لا يحتاج إلى مزيد تجشّم»(١).

وقال السيد الشهيد الصدر: «من آمن بوحدانية الله ورسالة محمد واليوم الآخر، فهو مسلم طاهر، من أيّ فرقة أو طائفة أو أيّ مذهب كان من المذاهب الإسلامية، وكل إنسان أعلن الشهادتين (الشهادة لله وللنبي محمد بالرسالة) فهو مسلم عمليّاً وطاهر، حتى ولو عُلِمَ بأنّه غير منطوٍ في قلبه الإيمان بمدلول الشهادتين مادام هو نفسه قد أعلن الشهادتين، ولم يعلن بعد ذلك تكذيبه لهما، وكل من ولد عن أبوين مسلمين فهو مسلم عملياً وطاهر ما لم يعلن تكذيبه للشهادتين»(٢).

أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم

قال الشيخ الأنصاري: «المشهور طهارة المخالف لأهل الحق ... للأصل

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج٣ ص٣١٥ـ ٣١٦، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
(٢) محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة: ص٢٢١، الناشر: مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف.

وأدلّة طهارة المسلمين من النصّ والإجماع ... هذا مضافاً إلى السيرة القطعية المستمرة من زمن حدوث هذا المذهب إلى يومنا هذا من الأئمة صلوات الله عليهم وأصحابهم، ومن جميع المؤمنين من المباشرة لهم ومساورتهم والأكل من ذبايحهم وأطعمتهم ومزاوجتهم ...»[١].

وقال السيد الخوئي: «وقد أسلفنا أن انكار الضروري إنما يستتبع الكفر والنجاسة فيما إذا كان مستلزماً لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله كما إذا كان عالماً بأنّ ما ينكره مما ثبت من الدين بالضرورة، وهذا لم يتحقق في حقّ أهل الخلاف؛ لعدم ثبوت الخلافة عندهم بالضرورة لأهل البيت عليهم السلام. نعم الولاية ـ بمعنى الخلافة ـ من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين»[٢].

وقال السيد الخميني رحمه الله: «بل يمكن دعوى الاجماع أو الضرورة بعدم نجاستهم»[٣].

وقال أيضاً: «فالتشكيك في طهارة المسلم ... كالتشكيك في البديهي»[٤].

---

(١) الأنصاري، كتاب الطّهارة: ج٢ ص٣٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم.
(٢) السيد الخوئي، كتاب الطهارة: ج٢ ص٨٦ الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم.
(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج٣ ص٣١٧، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.
(٤) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج٣ ص٦٣٥.

من أنكر إمامة أحد الشيخين فهو كافر يستحق النار

وبعد أن قمنا بإعطاء تفسير لمعنى الكفر الذي يقول به الشيعة لمن أنكر إمامة أحد أئمة الشيعة، نقول: نحن أيضاً نطالب بتفسير واضح للتكفير الذي يملأ كتب أهل السنة لمن لا يعتقد خلافة الشيخين وينكرها.

وإليك عدة نماذج لا نموذجاً واحداً من أقوال علماء أهل السنة في مختلف الأزمان والأعصار:

قال كمال الدين السيواسي في شرح فتح القدير: «**وفي الروافض أن من فضّل علياً على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر (رضي الله عنهما) فهو كافر**»[1].

وقال أبو عبد الله المقدسي في الفروع، وأبو الحسن المرداوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: «**وذكر ابن حامد في أصوله كفر الخوارج والرافضة والقدرِيَّة والمرجِئَة، ومن لم يكفِّرْ من كفَّرناه فُسِّقَ وَهُجِرَ**»[2].

وقال تقي الدين السبكي: «**ورأيت في المحيط من كتب الحنفية عن محمد لا تجوز الصلاة خلف الرافضة، ثم قال: لأنهم أنكروا خلافة أبي بكر، وقد أجمعت الصحابة على خلافته.**

---

(١) السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير: ج١ ص٣٥٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المقدسي، الفروع ومعه تصحيح الفروع لابن سليمان المرداوي: ج٦ ص١٥٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وأُنظر أيضاً: علي بن سليمان أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي: ج١٠ ص٣٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وفي الخلاصة من كتبهم في الأصل، ثم قال: وإن أنكر خلافة الصدّيق فهو كافر، وفي الفتاوى البديعية من كتب الحنفية من أنكر إمامة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر وقال بعضهم: هو مبتدع، والصحيح أنّه كافر».

وأضاف أيضاً: «الأمر الرابع المنقول عن العلماء: فمذهب أبي حنيفة أنّ من أنكر خلافة الصدّيق (رضي الله عنه) فهو كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ومنهم من لم يَحْكِ في ذلك خلافاً، وقال: الصحيح أنّه كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي، وفي الفتاوى الظهيرية والبديعية، وفي الأصل لمحمد بن الحسن، والظاهر أنهم أخذوا ذلك عن إمامهم أبي حنيفة (رضيَ الله عنه)»[1].

وأمّا ابن نجيم الحنفي، فقال: «والرافضي إنْ فَضّل علياً على غيره فهو مُبتَدِعٌ وإِنْ أَنكر خلافة الصدِّيقِ فهو كافر»[2].

وقال ابن حجر الهيتمي: «فمذهب أبي حنيفة (رضي الله عنه) أنّ من أنكر خلافة الصديق أو عمر، فهو كافر، على خلاف حكاه بعضهم، وقال الصحيح: أنّه كافر، والمسألة مذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي والفتاوى الظهيرية والأصل لمحمد بن الحسن، وفي الفتاوى البديعية فإنّه قسّم الرافضة إلى كفار وغيرهم، وذكر الخلاف في بعض طوائفهم، وفيمن أنكر إمامة أبي بكر، وزعم أنّ الصحيح أنّه يكفر»[3].

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، فتاوى السبكي: ج٢ ص٥٨٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج١ ص٦١١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج١ ص١٣٨ـ ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

وقال أيضاً: «وفي الفتاوى البديعية من أنكر إمامة أبي بكر (رضي الله عنه) فهو كافر، وقال بعضهم: وهو مبتدع، والصحيح أنّه كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر في أصح الأقوال ولم يتعرض أكثرهم للكلام على ذلك»[1].

وقال عبد الرحمن الكليبولي في مجمع الأنهر: «قال المرغيناني: تجوز الصلاة خلف صاحب هوى إلاّ أنّه لا تجوز خلف الرافضي والجهني والقدري والمشبهة ومن يقول بخلق القرآن، والرافضي إن فضّل علياً فهو مبتدع، وإن أنكر خلافة الصدّيق فهو كافر»[2].

وقال الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح: «وإن أنكر خلافة الصدّيق كفر كمن أنكر الإسراء لا المعراج وألحق في الفتح عمر بالصديق في هذا الحكم، وألحق في البرهان عثمان بهما أيضاً»[3].

وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: «وفي الفتح عن الخلاصة: ومن أنكر خلافة الصدّيق أو عمر فهو كافر»[4].

وفي الفتاوى الهندية: «من أنكر إمامة أبي بكر الصّدّيق (رضي الله عنه) فهُو كافرٌ، وعلى قول بعضهم هو مُبتدعٌ وليس بكافر، والصّحيحُ أنّهُ

---

(١) الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج١ ص١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) الكليبولي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ج١ ص١٦٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) الطحطاوي الحنفي، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ص٣٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٤) ابن عابدين، حاشية ردّ المحتار على الدر المختار: ج١ ص٥٦١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

كافرٌ، وكذلك من أنكر خلافة عُمر (رضي اللّهُ عنه) في أصحّ الأقوال، كذا في الظّهيريّة»[١].

تكفيرهم الشيعة مطلقاً

لا يقتصر تكفيرهم للشيعة على إنكار خلافة أبي بكر فقط، بل هناك أقوال صريحة وواضحة تدلّ على تكفير عموم الشيعة ـ في الوقت الذي يلتزم الشيعة بإسلام غالب أهل السنة ـ فنجدهم يحكمون بنجاسة الشيعة، بل بوجوب قتلهم، بل وجواز سبي نسائهم، ففي الفتاوى الحميدية المشهورة التي نقحها ابن عابدين، قال في جواب من سأله عن السبب في وجوب مقاتلة الشيعة وجواز قتلهم: «اعلم أسعدك الله أنّ هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد، وأنواع الفسق والزندقة والإلحاد، ومن توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم، وسبب وجوب قتالهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً، أما البغي فإنّهم خرجوا عن طاعة الإمام، (خلد الله تعالى ملكه إلى يوم القيامة) ... إلى أن قال: فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا، ثم حكم باسترقاق نسائهم وذراريهم»[٢].

ثم قال ابن عابدين: «... فلذا أجمع علماء الأعصار على إباحة قتلهم

---

(١) الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ج٢ ص٢٦٤، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص١٢٧ـ ١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

وأنّ من شك في كفرهم كان كافراً»[1].

فانظر إلى قوله: بوجوب قتلهم، تابوا أم لم يتوبوا!! وكذلك الحكم باسترقاق نسائهم وذراريهم، وكيف أجمع علمائهم على إباحة قتلهم!

وهناك شواهد عديدة ونماذج لفتاوى تكفيرية في حق أتباع أهل البيت عليهم السلام صدرت عن علماء أهل السنة منذ العصور الأُولى وحتى يومنا هذا، وقد كفانا القفاري نفسه مؤونة البحث عنها، حيث أفرد لها عنواناً في رسالته هذه سمّاه: (القول بتكفيرهم) في آخر مباحث رسالته، قال: «**القول بكفرهم: وقد ذهب إلى هذا كبار أئمة الإسلام كالإمام مالك وأحمد، والبخاري وغيرهم، وفيما يلي نصوص فتاوى أئمة الإسلام وعلمائه في الروافض المسمّون بالاثني عشرية والجعفرية**».

ثم بدأ بسرد أسماء العلماء الذين كفّروا الشيعة، وقد بدأ بالإمام مالك وانتهى بالآلوسي صاحب التفسير الذي نقل عنه قوله: «**ذهب معظم علماء ما وراء النهر إلى كفر الاثني عشرية، وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم**»[2].

لاحظ الفارق بين معنى الكفر الذي يقول به بعض علماء الشيعة ونتائجه، والكفر الذي يراه أهل السنة ونتائجه!!

ولازال الحكم بتكفير الشيعة في عصرنا هذا قائماً، فها هي اللجنة الدائمة

---

(١) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص١٢٧ـ ١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

(٢) أُنظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة ج٣ ص١٥٠٩ـ ١٥٣٥، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

للبحوث العلمية والإفتاء، وهي أعلى هيئة إفتاء في السعودية، تصدر الفتاوى الكثيرة بتكفير الشيعة والحكم بنجاستهم.

وهذه بعض النماذج من تلك الفتاوى:

فتوى رقم (١٦٦١): سؤال ورد لهم هذا نصّه: «**إنّ السائل وجماعة معه مجاورون للمراكز العراقية، وهناك جماعة على مذهب الجعفرية، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من أكل، ونقول: هل يحلّ لنا أن نأكل منها، علماً بأنهم يدعون علياً والحسن والحسين وسائر ساداتهم في الشدّة والرخاء؟**».

فجاء جواب الفتوى: «**إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أنّ الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون علياً والحسن والحسين وساداتهم، فهم مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم، لأنها ميتة، ولو ذكروا عليها اسم الله**»[١].

نموذج آخر: فتوى رقم ٣٠٠٨: ورد سؤال هذا نصه: «**أنا من قبيلة تسكن في الحدود الشمالية، ومختلطين نحن وقبائل من العراق، ومذهبهم شيعة وثنية يعبدون قبباً ويسمونها بالحسن والحسين وعلي، وإذا قام أحدهم، قال: يا علي يا حسين، وقد خالطهم البعض من قبائلنا في النكاح في كلّ الأحوال، وقد وعظتهم ولم يسمعوا، وهم في القرايا والمناصيب، وأنا ما عندي أعظهم بعلم، ولكن إني أكره ذلك، ولا أخالطهم وقد سمعت أنّ**

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج٢ ص٣٧٢، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

ذبحهم لا يؤكل، وهؤلاء يأكلون ذبحهم ولم يتقيدوا، ونطلب من سماحتكم توضيح الواجب نحو ما ذكرنا».

فجاء نصّ الفتوى: «**إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسين والحسن ونحوهم، فهم مشركون شركاً أكبر، يخرج من ملّة الإسلام، فلا يحلّ أن نزوّجهم المسلمات، ولا يحلّ لنا أن نتزوّج من نسائهم، ولا يحلّ لنا أن نأكل من ذبائحهم، قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ وَلأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشِرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُوْلَـئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوَ إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾**»[1].

فهل يوجد أشنع من هذا الاعتقاد، وهذه الأحكام في حقّ المسلمين؟! ومن هو الذي يكفر المسلمين وأمة الإسلام؟!!

تكفير الطوائف السنية بعضهم بعضاً

إنّ دائرة التكفير عند العديد من الطوائف السنّيّة لم تقتصر على تكفيرهم للشيعة، بل شملت تكفير بعضهم بعضاً، فكل طائفة تدّعى أنّها على الحق وغيرها لا يملك منه شيئاً، وأن أتباعها هم (أهل السنّة والجماعة) وغيرهم خارجون عن ذلك العنوان، والأمثلة في هذا المجال كثيرة نشير إلى بعضها على سبيل الإشارة والاختصار:

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج٢ ص٣٧٣، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

١ـ تكفير غير الأشاعرة من المسلمين

قال أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في عصره: «**فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (رضي الله عنه) فهو كافر**»[١].

٢ـ تكفير غير الحنابلة من المسلمين

أورد الذهبي في التذكرة عن أبي حاتم بن خاموش الحافظ بالري والذي كان مقدّم أهل السنة فيها[٢]، قوله: «**فكلّ من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم**»[٣].

فهم بذلك يكفّرون المسلمين قاطبة باستثناء طائفتهم. وليس بخاف على أحد أن ابن تيمية يكفر كلّ المسلمين بحجة أنهم يتوسلون بالنبي صلى الله عليه وآله، أو يستغيثون به أو يزورون قبره.

٣ـ تكفير الحنابلة

قال ابن عساكر: «**إنّ جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع المتوسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة ما لم**

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، شرح اللمع: ج١ ص١١١، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن محمد، قال عنه الذهبي: «**المحدث، الإمام، أبو حاتم بن خاموش الرازي البزاز، من علماء السنة**». تاريخ الإسلام: ج٢٩ ص٣٠٣، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٣ ص١١٨٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. وأُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٨ ص٥٠٨، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. وتاريخ الإسلام للذهبي: ج٣٣ ص٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت. وأُنظر: الذيل على طبقات الحنابلة للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب: ج١ ص١٢٠، الناشر: مكتبة العبيكان ـ الرياض.

يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد»[١].

وقال ابن الأثير عند ذكره الفتنة التي وقعت بين الشافعية والحنابلة: «ورد إلى بغداد هذه السنة الشريف أبو القاسم البكري المغربي الواعظ، وكان أشعري المذهب، وكان قد قصد نظام الملك فأحبّه ومال إليه وسيّره إلى بغداد وأجرى عليه الجراية الوافرة، فوعظ بالمدرسة النظامية، وكان يذكر الحنابلة ويعيبهم ويقول: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) والله ما كفر أحمد ولكن أصحابه كفروا»[٢].

٤ـ تكفير أبي حنيفة وأتباعه

عن سفيان الثوري، قال: «استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين»[٣]، وفي الانتقاء لابن عبد البرّ: «وقال نعيم عن الفزاري: كنت عند سفيان بن عيينة، فجاء نعي أبي حنيفة، فقال: لعنه الله، كان يهدم الإسلام عروة عروة، وما ولد في الإسلام مولود أشرّ منه»[٤].

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن الحنيني، قال: «سمعت مالكاً يقول: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة»[٥].

روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر السجستاني يقول لأصحابه:

---

(١) ابن عساكر، تبيين كذب المفتري: ص٣١٠، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج١٠ ص١٢٤، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(٣) عبد الله بن أحمد بن حنبل، كتاب السنة: ج١ ص١٩٣، دار البصيرة ـ مصر.

(٤) ابن عبد البرّ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ص١٤٩ـ١٥٠، دار الكتب العلميةُ ـ بيروت.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٣ ص٤٠١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

«ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون مسألة أصحّ من هذه، فقال: هؤلاء كلّهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة»[1].

وفي كتاب السنة عن سفيان أنّه ذكر أبا حنيفة، فقال: «استتيب أصحابه من الكفر غير مرة»[2].

وعن شريك أنّه كان يقول: «لأن يكون في كلّ حي من الأحياء خمّار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة»[3].

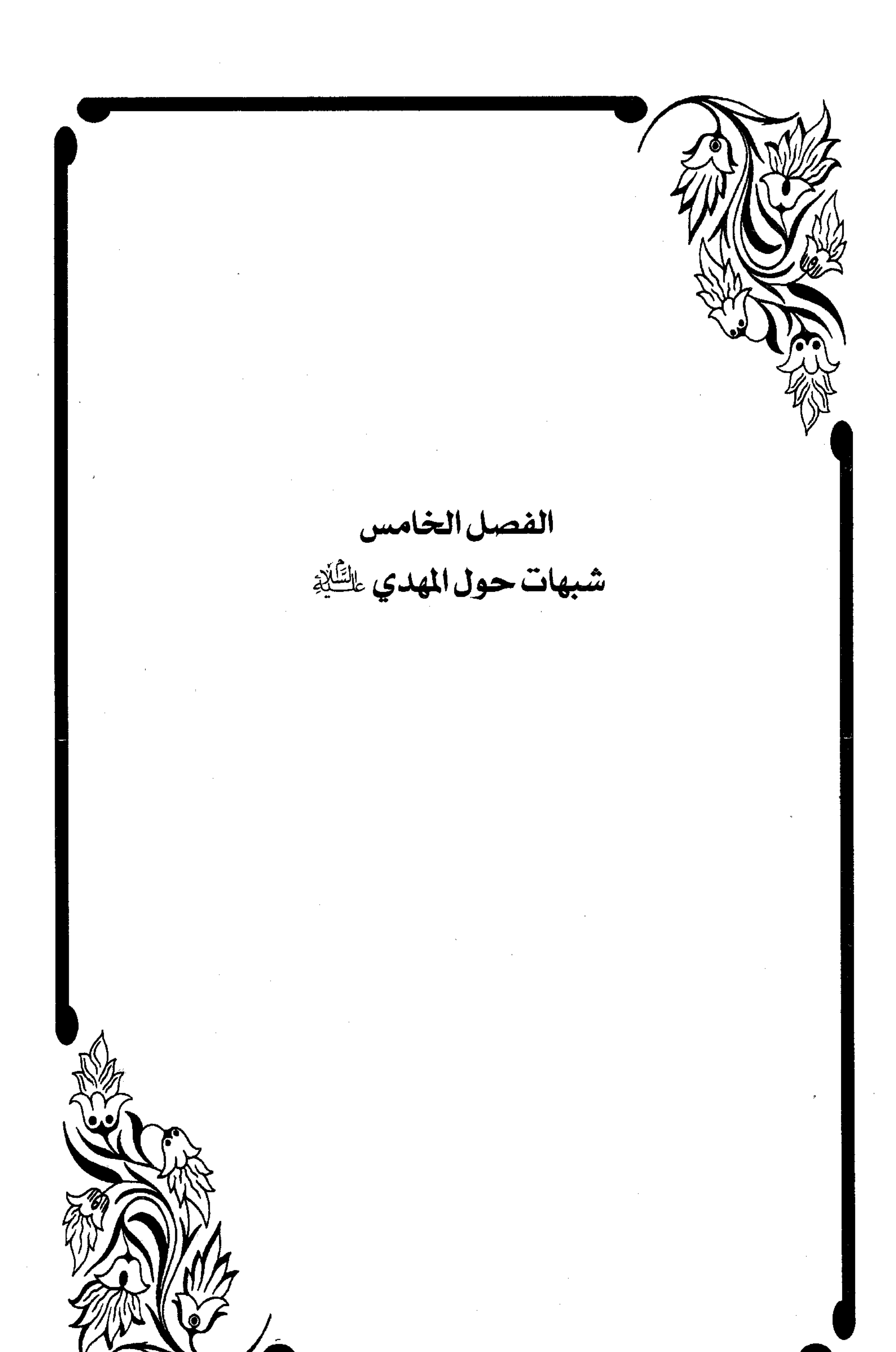
ومسألة تكفير أبي حنيفة وأتباعه وتضليلهم وتبديعهم مما امتلأت بها كتب الرجال والدراية والمجامع الحديثية.

فعلى هذا ألا يعدّ من الاجحاف أن يتّهم الشيعة بالتكفير وهم ضحايا فتاوى التكفير والتبديع؟!! ولكن قديماً قيل: رمتني بدائها وانسلت.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٣ ص٣٨٢ـ ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الشيباني، كتاب السنة: ج١ص١٩٤، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٣ ص٣٩٧.



الفصل الخامس

شبهات حول المهدي عليه السلام

مقدمة

لم يكن الحديث عن عقيدة المهدي عليه السلام حديثاً عن فكرة خيالية أو مخترعة من قبل بعض في عصور متأخرة عن الإسلام، بل الحديث عنها يعدّ حديثاً عن صميم العقائد الإسلامية التي ما انفكت تتنقل في أذهان المسلمين ووجدانهم منذ الرعيل الأوّل وحتى عصرنا هذا، وليس من البعيد أن تكون تلك العقيدة ـ بما تعني من وجود منقذ وعادل يعيد الأُمور إلى نصابها ـ قد سبقت الإسلام بقرون حملها وا عتقد بها أغلب أصحاب الديانات السماوية الأُخرى، إذ لا يعني بالضرورة أنّ كلّ التعاليم التي جاء بها نبي الإسلام صلى الله عليه وآله كانت من مختصاته دون الأديان السابقة، بل هناك كثير من المسائل الكلية كانت موجود في الشرائع السابقة قبله وقد سعى الأنبياء لتبيينها، وإلى هذا المعنى أشار أبو إسحاق الشاطبي في (الموافقات) قال: «**وكثير من الآيات أُخبر فيها بأحكام كلِّية كانت في الشرائع المتقدمة، وهي في شريعتنا ولا فرق بينهما**»[1].

ففكرة المنقذ والمخلّص وخروجه في آخر الزمان لينقذ الأُمّة من الظلم والتعسف ويقيم العدل والرجاء في أرجاء العالم هي فكرة بطبيعتها تتناغم مع فطرة الإنسان وارتكازاته، فهو مجبول على الاعتقاد بها، كجبلته وفطرته القائمة على قبول الدين والإيمان بفكرة الخالق تعالى، لذلك من الصعوبة

(١) الشاطبي، الموافقات: ج٣ ص٣٦٦، الناشر: دار ابن عفان.

بمكان أن يتجه التفكير إلى رفض هذه الفكرة إذا ما فرضنا بقاء تلك الفطرة على نقائها وطهارتها، فالنزوع إلى رفضها بلا مبرر ـ مع كونها من الثوابت المسلّمة في الدين الإسلامي كما سيتضح لاحقاً ـ يخالف مبادئ تلك الفطرة أولاً، ويخالف تلك الثوابت التي آمنت بها كلّ الفرق والمذاهب الإسلامية، فهي رغم خلافاتها الكثيرة إلاّ أنها لا ترفض فكرة ظهور المنقذ والمخلص الذي هو المهدي في آخر الزمان، ابتداء من الشيعة بكلّ مذاهبها، مروراً بالخوارج والمعتزلة والأشاعرة، وأهل الحديث والظاهرية، وغيرها، وانتهاءً بالوهابية السلفية، فهم ـ أي الوهابية ـ أيضاً رغم انكماشهم في الفكر الديني، إلاّ أنّهم يعتقدون بظهور الإمام المهدي عليه السلام بعد أن بشّر به النبي صلى الله عليه وآله، وبعد الاعتقاد بوجوب تصديق النبي صلى الله عليه وآله؛ كونه لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى، قال شيخ السلفية ابن تيمية: «**وأحاديث المهدي معروفة، رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أنّه قال: لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً**»[١].

وقال: «**ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) قال في المهدي يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي صار يطمع كثير من الناس في أن يكون هو المهدي**»[٢].

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٤ ص٩٥، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٤ ص٩٨.

وقال وهو يرد على أنّ المهدي هو عيسى عليه السلام: «واحتجّوا بحديث ابن ماجه أنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، قال: لا مهدي إلاّ عيسى بن مريم وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد بن الوليد البغدادي وغيره عليه، وليس مما يعتمد عليه، ورواه ابن ماجه عن يونس عن الشافعي، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له: محمد بن خالد الجندي، وهو ممن لا يحتجّ به، وليس هذا في مسند الشافعي، وقد قيل: إنّ الشافعي لم يسمعه وأنّ يونس لم يسمعه من الشافعي»[1].

ونحن حينما نطالع ما كتبه القفاري في شبهاته حول المهدي نجده قد استعمل أعنف عبارات الاتهام والطعن بالشيعة، مستخدماً أُسلوب التهكّم والسخرية في كثير من الأحيان. مع أنهم لا يفترقون في عقيدتهم مع أهل السنة في خصوص المهدي الموعود، نعم وقع الخلاف في مصداق المهدي في الخارج، فأهل السنة يرون أنّه لم يولد بعدُ، وأنه سيولد في يومٍ ما، والشيعة ذهبت ـ وفق ما آمنت به من أدلة شرعية صحيحة مستفيضة ـ إلى أنّه قد ولد وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام ويعيش طيلة هذه السنين متوارياً عن الأنظار منتظراً أمر ربه بالخروج.

فالشيعة الإمامية إذن يقولون بولادته، وبوجوده وحياته وغيبته وإنّه سيظهر بإذن الله تعالى، وإنه الإمام الثاني عشر، وهو ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٨ ص٢٥٦، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

بن أبي طالب عليهم السلام، ورواياتهم في ذلك معتبرة، وكثير منها من الصحاح، بل بعضها مقطوع الصدور، رواها الكثير من الأجلاّء والثقات.

وهذه الروايات لم تكن قد رويت بعد ولادته حتى يقال: إنّها من مخترعات الشيعة، بل هي مخرّجة في أصول الشيعة وكتبهم المؤلفة قبل ولادة المهدي عليه السلام.

فليس هناك ما يدعو القفاري إلى تلك الحملة العنيفة التي فقد فيها توازنه كباحث عن الحقيقة، وراح يخلط الأوراق، ويكيل التهم والافتراءات للشيعة واصفاً إياهم تارة بالجهل وتارة بعدم العقل، ولم تكن تلك التهم مستندة إلى مبرر صحيح على الإطلاق، فلئن كان السبب ينحصر في تحديد مصداق المهدي خارجاً وأنه يستلزم القول بطول عمره، فلا ندري ما هو الفرق الواضح بينه وبين من يؤمن بحياة عيسى عليه السلام[1]، ويؤمن بحياة الخضر عليه السلام[2] ويؤمن بطول عمر نوح، ويقرأ في القرآن: ﴿فَلَبِثَ فِيهِم

---

(١) قال ابن تيمية: «... وعيسى حي في السماء لم يمت بعد، وإذا نزل من السماء لم يحكم إلاّ بالكتاب والسنة، لا بشيء يخالف ذلك، والله أعلم». مجموع الفتاوى: ج٤ ص٣١٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية. وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾... الصحيح أن الله تعالى رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم، كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري وهو الصحيح عن ابن عباس وقاله الضحّاك». الجامع لأحكام القرآن: ج٤ ص١٠٠. وفي تفسير ابن أبي حاتم: «عن الحسن، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لليهود: إنّ عيسى لم يمت وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة» تفسير ابن أبي حاتم: ج٤ ص١١١٠، الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا.

(٢) جاء في تفسير القرطبي: «ثم إنّ الخضر فرّ من الملك لأسباب يطول ذكرها إلى أن وجد عين الحياة فشرب منها، فهو حي إلى أن يخرج الدجال، وأنه الرجل الذي يقتله الدجال ⇦

﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾(١) ويؤمن بحياة إدريس وأن الله تعالى رفعه إلى السماء الرابعة وقد رآه النبيﷺ في عروجه، ففي سنن الترمذي، قال: «**حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: لمّا عرج بي رأيت إدريس في السماء الرابعة. هذا حديث حسن صحيح**»(٢).

ويؤمن بحياة النبي يونس عليه السلام لولا أنّه كان من المسبّحين حينما يقرأ قوله تعالى: **﴿فَلَوْلا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾**(٣) ويؤمن بحياة الدجال الكافر، ويروي روايات عن النبيﷺ أنّ ابن صيّاد هو الدجال، وفيها دلالة واضحة في أنّه كان حياً في عصر النبيﷺ وأنّه يخرج في آخر الزمان(٤)، وأمثال هذه الأمور، فلماذا لا

ويقطعه ثم يحييه الله تعالى... وقال البخاري وطائفة من أهل الحديث منهم شيخنا أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى: إنّه مات قبل انقضاء المائة، من قوله عليه الصلاة والسلام: (إلى رأس مائة عام لا يبقى على هذه الأرض ممن هو عليها أحد) يعني من كان حياً حين قال هذه المقالة، قلت: قد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه، وبيّنا حياة الخضر إلى الآن، والله أعلم». الجامع لأحكام القرآن: ج١١ ص٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(١) العنكبوت: ١٤.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج٤ ص٣٧٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الصافات: ١٤٤.

(٤) رويت عدة روايات في كتب أهل السنة بخصوص ابن الصياد أو ابن صياد أو ابن صائد، وهو شخص كان يعيش في زمن النبيﷺ، وقد أفادت تلك الروايات أنّه الدجال الذي سيخرج آخر الزمان، ففي صحيح البخاري مثلاً: «**عن محمد بن المنكدر، قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد، الدجالُ، قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فلم ينكره النبي (صلّى الله عليه وسلّم)**». صحيح البخاري: ج٨ ص١٨٥ ح٧٣٥٥، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

يغيب العقل عند من يؤمن بذلك، ويغيب العقل عند من يؤمن بالمهدي كما يؤمن به الشيعة؟

ونحن نعتقد ـ من خلال استقرائنا لما كتب في هذا البحث ـ أن القفاري لا يؤمن بفكرة المهدوية من الأساس، وقد يتذرّع لذلك بعدة ذرائع، منها: أن تلك العقيدة لم تذكر بشكل صريح في الصحيحين البخاري ومسلم، ومنها: أن أحاديث المهدي معارضة بأحاديث أُخرى صحيحة تنفي المهدي، وغير ذلك من المبررات التي سنتعرّض إلى ذكرها لاحقاً.

وقبل الدخول في الإجابة عن إشكالاته، سوف نتطرّق بشكل مختصر إلى بعض المسائل المهمة التي تساهم في رفع بعض أوجه الخفاء التي قد تحيط بعقيدة المهدي عند بعض المسلمين بشكل عام، وعند الشيعة بشكل خاص، ومن هذه المسائل:

١ـ عالمية عقيدة المنقذ.

٢ـ صحة أحاديث المهدي عليه السلام وتواترها.

٣ـ حكم من أنكر المهدي عليه السلام عند أهل السنة.

٤ـ الأحاديث التي تحدد هوية المهدي عليه السلام.

٥ـ المهدي عليه السلام من ولد فاطمة عليها السلام ومن ولد الحسين عليه السلام.

٦ـ الأحاديث التي دلت على وجوده.

٧ـ الأئمة الاثنا عشر هم أهل البيت عليهم السلام.

٨ـ شبهة التعارض في أحاديث المهدي عليه السلام.

٩ـ شبهة عدم إخراج البخاري ومسلم لأحاديث المهدي عليه السلام.

عالمية الإيمان بفكرة المنقذ والمخلص

إنّ الإيمان بفكرة ظهور منقذ ومخلّص للبشرية في آخر الزمان يتحقق على يديه إقامة دولة العدل والمساواة، وذلك بالقضاء على الظلم والفساد في جميع العالم.

هذا الإيمان وهذه الفكرة قد تمسّكت بها معظم شعوب الأرض واعتنقتها الأمم على مرّ العصور.

فقد آمن بها اليهود[1]، كما آمن النصارى بعودة عيسى عليه السلام[2]، وكذلك نجد فلاسفة الغرب وعباقرته تؤمن بوجود منتظر مصلح يوحّد العالم على يديه وتترسخ مبادئ الحب والإخاء في دولته. ومن هؤلاء العلماء:

الفيلسوف الإنجليزي (برتراند راسل)، حيث يقول: «**إنّ العالم في انتظار مصلح يوحِّد العالم تحت علم واحد وشعار واحد**»[3].

---

(١) قال السموأل بن يحيى المغربي اليهودي الذي هداه الله للإسلام في كتابه إفحام اليهود الذي ألّفه في الرد على اليهود: «**وينتظرون قائماً يأتيهم من آل داود النبي، إذا حرك شفتيه بالدعاء مات جميع الأمم، ولا يبقى إلاّ اليهود، وأن هذا المنتظر هو المسيح الذي وعدوا به**» إلى أن يقول: «**ويعتقدون أيضاً أن هذا المنتظر، متى جاءهم يجمعهم بأسرهم إلى القدس وتصير لهم دولة، ويخلو العالم من سواهم، ويحجم الموت عن جنابهم المدة الطويلة**». إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي صلّى الله عليه وسلّم: ص١٢٥ـ١٢٧، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

(٢) جاء في الكتاب المقدس ص٣٧٥: «**وبينما عيونهم شاخصة إلى السماء وهو ذاهب، إذا رجلان قد مثلا لهم في ثياب بيض وقالا: أيها الجليليون، ما لكم قائمين تنظرون إلى السماء؟ فيسوع هذا الذي رفع عنكم إلى السماء سيأتي كما رأيتموه ذاهباً إلى السماء**» الناشر: دار المشرق ـ بيروت.

(٣) السيد عبد الرضا الشهرستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص٦، الناشر: مطبعة خراسان ـ مشهد.

آينشتاين صاحب النظرية النسبية، قال: «**إنّ اليوم الذي يَسُود العالم كلّه الصلح والصفاء، ويكون الناس مُتَحَابِّينَ مُتَآخِينَ ليس ببعيد**»[1].

إذن هناك يوم ينتظره العالم يسود فيه الصلح والصفاء، وذلك من خلال منقذ يوحّده، وهذه حقيقة فطرية أوجدها الله تعالى في النفس البشرية وهي تعيش في أعماق عقله ويشعر بها الضمير الإنساني، والعقل أيضاً يدرك في كينونته أن العالم قائم على موازين العدالة والحق، وإلاّ لزم الفوضى والعبثية، وهو محال في ساحة قدسه تعالى، ومعلوم أن الإسلام يمثّل الرسالة العالمية والرحمة الإلهية ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلاّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ**﴾[2].

فهذا الدين الذي أنقذ العالم من الجاهلية وظلماتها سوف يعود مرة أُخرى بمصلح عالمي ينشر العدالة الربانية، ويقضي على الفوضى والجهل، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، قال تعالى: ﴿**وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ**﴾[3].

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي الطفيل، قال حجاج: «**سمعت علياً (رضي الله عنه)، يقول: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم لبعث الله عزّ وجلّ رجلاً منّا يملؤها عدلاً، كما ملئت جوراً**»[4].

---

(١) السيد عبد الرضا الشهرستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص٦، الناشر: مطبعة خراسان ـ مشهد.

(٢) الأنبياء: ١٠٧.

(٣) القصص: ٥.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٩٩، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

وقال الإمام علي عليه السلام: «لتعطفن الدنيا علينا بعد شماسها عطف الضروس على ولدها» ثم تلا عليه السلام الآية المتقدمة ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ...﴾، وقد علّق ابن أبي الحديد، قائلاً: «وأصحابنا يقولون: إنّه وعد بإمام يملك الأرض ويستولي على الممالك»[1].

وما ذلك الإمام إلاّ المهدي عليه السلام من ولد النبي الأكرم، قال صلى الله عليه وآله: «والذي بعثني بالحق بشيراً لو لم يكن في الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج منه ولدي المهدي، فينزل روح الله عيسى بن مريم، فيصلّي خلفه، فتشرق الأرض بنور ربها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»[2]. أي يبلغ سلطانه جميع العالم شرقاً وغرباً ويسود، العدل تلك البقاع، ويقضي على الظلم عند قيام دولته المباركة.

لذا نجد أنّ ابن خلدون يصرّح باتفاق المسلمين على ظهور رجل من أهل البيت عليهم السلام اسمه المهدي عليه السلام. قال: «إنّ في المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار، أنّه لابدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت، يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمّى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى ينزل من بعده»[3].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٩ ص٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣١٢ ح٥٦٢، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت. القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٩٥، الناشر: دار الأسوة.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٣١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وكذلك أحمد أمين بعد نقله اعتراف ابن خلدون الآنف الذكر، قال: «**قد أحصى ابن حجر الأحاديث المروية في المهدي، فوجدها نحو الخمسين**»[1].

إذن فالإيمان بظهور المنقذ والمخلّص متفق عليه بين المسلمين وغيرهم، وكلام ابن حجر الذي نقله أحمد أمين المعروف بإنكاره لفكرة المهدي عليه السلام، يشهد بوجود خمسين حديثاً وبطرق مختلفة تؤكد هذا المعنى، لذا نجد أن هناك من جعل المهدي عليه السلام من أشراط الساعة، وقد أُلّفت الكتب في هذا المجال، وثبتت صحة هذه الأحاديث وتواترها، كما سيأتي ذكره في الأبحاث اللاحقة.

صحة أحاديث الإمام المهدي عليه السلام

إنّ أحاديث الإمام المهدي عليه السلام استفاضت وتواترت ومنكرها يعد منكراً للضروريات والبدَهيات، ولعلّنا لا نجد كثرة الأحاديث الصحيحة في مصادر الفريقين في موضوع ما كما نجده في وجود المهدي عليه السلام وظهوره.

وإليك جملة ممن قالوا بصحة هذه الأحاديث:

١ـ الترمذي (ت/ ٢٧٩هـ).

ذكر ثلاثة أحاديث ووصفها بالصحيح أو الحسن، في باب ما جاء في المهدي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «**لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي**»، وقال عنه الترمذي: «**هذا حديث صحيح**»[2].

---

(١) مجموعة باحثين، المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص١٠، الناشر: مركز الرسالة، نقلاً عن أحمد أمين في كتابه المهدي والمهدوية.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج٣ ص٣٤٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً: «يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»[(١)]، وعنه أيضاً: «إنّ في أمتي المهدي يخرج ويعيش خمساً أو سبعاً ...» قال الترمذي: «هذا حديث حسن»[(٢)].

٢ـ الحاكم النيسابوري (ت/ ٤٠٥ هـ).

صحّح الحاكم جملة من الأحاديث، كقوله صلى الله عليه وآله: «... إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج، فإنّه خليفة الله المهدي» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»[(٣)]. وغير ذلك من الأحاديث.

٣ـ البيهقي (ت/ ٤٥٨ هـ).

نقل عبارته المزي في تهذيبه حيث قال: «والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصحّ إسناداً، وفيها بيان كونه من عترة النبي (صلّى الله عليه وسلّم)»[(٤)].

٤ـ البغوي (ت/ حدود ٥١٠ هـ أو ٥١٦ هـ).

أورد ثلاثة أحاديث في المهدي، في كتابه شرح السنة، باب المهدي، ثم صحّح الحديث الثالث «عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يخرج في آخر الزمان خليفة يعطي المال بغير عدد» ثم علّق عليه قائلاً: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم»[(٥)].

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٣ ص٣٤٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص٣٤٣.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٤٦٤، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٥ ص١٥٠، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٥) البغوي، شرح السنة: ج١٥ ص٨٤ ص٨٥ ص٨٦ ص٨٧، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

٥ـ القرطبي (ت/ ٦٧١ هـ).

قال في كتابه التذكرة في أحوال الموتى وأُمور الآخرة، في معرض كلامه حول حديث (لا مهدي إلاّ عيسى بن مريم): «**إسناده ضعيف، والأحاديث عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصحّ من هذا الحديث، فالحكم لها دونه**»[1].

٦ـ ابن تيمية (ت/ ٧٢٨ هـ).

قال في معرض تعليقه على حديث (يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه اسمي ...): «**إنّ الأحاديث التي يحتجّ بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره**»[2].

٧ـ الحافظ الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ).

سكت عمّا صحّحه الحاكم في مستدركه من أحاديث المهدي، وصرّح بصحة الحديث المروي عن أبي سعيد: «**يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث. ويخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً ...**»[3].

---

(١) القرطبي، التذكرة في أُصول الموتى وأُمور الآخرة: ج٢ ص٦١٧، الناشر: دار المنهاج ـ الرياض.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٨ ص٢٥٤، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرك وبذيله التلخيص للذهبي: ج٤ ص٥٥٣ وص٥٥٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

٨ـ محمد ناصر الألباني (ت/ ١٤٢٠ هـ).

ذكر في مقال له بعنوان (حول المهدي) ما نصّه: «**أمّا مسألة المهدي فليعلم أنّ في خروجه أحاديث صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة**»[١].

تواتر أحاديث المهدي عليه السلام

لم تكن بعض الأحاديث في الإمام المهدي عليه السلام صحيحة فحسب، بل بلغت كثرتها حدّ التواتر، وقد قال بهذا التواتر كبار علماء أهل السنة، منهم:

١ـ الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري السجزي (ت/ ٣٦٣هـ).

قال: «**وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن المصطفى (صلّى الله عليه وسلّم) في المهدي وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، وأنّه يملأ الأرض عدلاً وأنّ عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنّه يؤمّ هذه الأُمّة ويصلّي عيسى خلفه، في طول من قصّته وأمره**»[٢].

٢ـ القرطبي المالكي (ت/ ٧١٦ هـ)، في تعليقه على حديث (المهدي هو عيسى فقط)، قال: «**الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة الرسول (صلّى الله عليه وسلّم)**»[٣].

٣ـ الحافظ جمال الدين المزّي (ت/ ٧٤٢ هـ)، نقل قول الآبري المتقدّم وارتضاه وهو كاشف عن إيمانه به[٤].

---

(١) مجلة التمدن الإسلامي، السنة ٢٢ـ دمشق، شهر ذي القعدة ـ ١٣٧١هـ.

(٢) نقل قوله ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج٩ ص١٢٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٨ ص١٢١ـ ١٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٥ ص١٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٤ـ ابن القيّم (ت/ ٧٥١ هـ).

بعد أن نقل قول الآبري ذكر الأحاديث الصحيحة التي تؤيد قول الآبري[١].

٥ـ المتقي الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ).

قال في رسالته المسمّاة (الرد على من حكم وقضى أنّ المهدي الموعود جاء ومضى): «**لا شكّ أنّ وجود المهدي الموعود ثبت بالأحاديث والآثار نحو من ثلاثمائة فصاعداً**»[٢]. وواضح أنّ هذه الأحاديث والآثار بهذا العدد فوق التواتر.

٦ـ القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت/ ١٢٥٥هـ).

قال في (نظم المتناثر): «**والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحرّرة في الأصول، وأمّا الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة أيضاً، لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك**»[٣].

٧ـ الشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت/ ١٣٤٥هـ).

ذكر في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) من خرّج أحاديث

---

(١) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج١ ص١٤٢ـ ١٤٤، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٢) المتقي الهندي، رسالة في الرد على من حكم وقضى أنّ المهدي الموعود جاء ومضى: ص٢، نسخة مخطوطة، تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي.

(٣) محمد جعفر الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص٢٢٧، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر.

الإمام المهدي عليه السلام من الصحابة، فقال: «خروج المهدي الموعود المنتظر الفاطمي [روي] عن:

١ـ ابن مسعود، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

٢ـ وأمّ سلمة: أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرك.

٣ـ وعلي بن أبي طالب: أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

٤ـ وأبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو يعلى والحاكم في المستدرك.

٥ـ وثوبان: أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرك.

٦ـ وقرة بن إياس المزني: أخرجه البزار والطبراني في الكبير والأوسط.

٧ـ وعبد الله بن الحارث: أخرجه ابن ماجه والطبراني في الأوسط.

٨ـ وأبي هريرة: أخرجه أحمد والترمذي وأبو يعلى والبزار في مسندهما والطبراني في الأوسط وغيرهم.

٩ـ وحذيفة بن اليمان: أخرجه الروياني.

١٠ـ وابن عباس: أخرجه أبو نعيم في أخبار المهدي.

١١ـ وجابر بن عبد الله: أخرجه أحمد ومسلم إلاّ أنّه ليس فيه تصريح بذكر المهدي، بل أحاديث مسلم كلّها لم يقع فيها تصريح به.

١٢ـ وعثمان: أخرجه الدارقطني في الأفراد.

١٣ـ وأبي أُمامة: أخرجه الطبراني في الكبير.

١٤ـ وعمار بن ياسر: أخرجه الدارقطني في الأفراد والخطيب وابن عساكر.

١٥ـ وجابر ابن ماجد الصدفي: أخرجه الطبراني في الكبير.

١٦ـ وابن عمر.

١٧ـ وطلحة بن عبيد الله: أخرجهما الطبراني في الأوسط.

١٨ـ وأنس بن مالك: أخرجه ابن ماجه.

١٩ـ وعبد الرحمان بن عوف: أخرجه أبو نعيم.

٢٠ـ وعمران بن حصين: أخرجه الإمام أبو عمرو الداني في سننه. وغيرهم»

ثم قال الكتّاني: «**... والحاصل أنّ الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال وفي نزول سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام**»(١).

٨ـ أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض الغماري (ت/ ١٣٨٠هـ).

قال في مقدمة كتابه (إبراز الوهم المكنون في كلام ابن خلدون): «**ظهور الخليفة الأكبر ... محمد بن عبد الله المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراطها، وصحّت عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافة من أهل الإسلام على مرّ الدهور والأعصار. فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره ـ تصديقاً لخبر الرسول ـ محتّم لازب**»(٢).

ونحن وإن كنّا نتفق مع اعتقاد الغماري في تواتر أحاديث الإمام

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص٢٢٦ـ ٢٢٩، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر.

(٢) نقل قوله عبد العليم البستوي في كتابه المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة: ص٥، الناشر: المكتبة المكية ـ السعودية.

المهدي عليه السلام وانتشار خبره بين أهل الإسلام كافة، ولكن لا نشاطره الرأي في أن خليفة الله الأكبر هو (**محمد بن عبد الله**) بل نعتقد أنّه (**محمد بن الحسن العسكري**) وذلك وفقاً لنصوص صحيحة ومتواترة في كونه من ولد علي وفاطمة والحسين عليهم السلام، وكذلك ما أجمع وأطبق عليه علماء الإمامية وجمع من علماء أهل السنة، من كونه من ولد الحسن العسكري عليه السلام كما سيأتي ذلك لاحقاً.

٩ـ ابن باز، مفتي السعودية العام السابق، ورئيس الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قال: «**إنّ أمر المهدي معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها، وهي متواترة تواتراً معنوياً؛ لكثرة طرقها واختلاف مخارجها ورواتها وألفاظها، فهي بحق تدل على أن هذا الشخص الموعود به، أمره ثابت وخروجه حق**»[1].

إذن تواتر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام واستفاضتها حقيقة ثابتة وواضحة، وقد اعترف بها معظم علماء المسلمين، ومن تنكّر لها فهو شاذّ نادر، ولا عبرة بكلامه.

النصوص المبشرة بالإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته

إنّ الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام الذي تؤمن به الشيعة الإمامية لم يكن خيالاً أو أسطورة كما يزعم بعض؛ بل جاء على إثر النصوص الصحيحة والصريحة التي تبشّر به وتتحدث عنه، وإن الواقع يفرض وجوده وهو الذي

---

(١) مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد٣: ص١٦١ـ ١٦٢.

يملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ويمكن تقسيم تلك النصوص إلى طائفتين: طائفة حدّدت شخصية الإمام وهويته وكونه من أهل البيت عليهم السلام ومن ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد فاطمة عليها السلام، وإنه من ولد الحسين عليه السلام.

وطائفة أُخرى من الأحاديث لا تنطبق بمعناها العام إلاّ على الإمام المهدي عليه السلام كحديث (الاثني عشر) و(الثقلين) وحديث (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة) والتي تفيد ضرورة وجوده واستمرار حياته، وليس هناك تطبيق صحيح لهذه الأحاديث سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، كما سيأتي.

الأحاديث التي تحدد هوية وشخصية الإمام المهدي عليه السلام

المهدي من عترة النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام

وردت عدة روايات في أن المهدي عليه السلام من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته جاءت بعدة ألفاظ كقوله صلى الله عليه وآله: المهدي من عترتي أو من أهل بيتي، أو قوله: منّا، أو من ولدي، وكلّها تؤدي إلى معنى واحد هو أنّ المهدي من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ومن هذه الروايات:

١ـ أخرج أبو داود في سننه، وابن أبي شيبة، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «**لو لم يبق من الدهر إلاّ يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً**»[١].

---

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣١٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة: ج٨ ص٦٧٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وقال الطبرسي في مجمع البيان: «رواه الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله، أنّه قال: لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد، لطوّل الله ذلك اليوم، حتى يبعث رجلاً صالحاً من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما قد ملئت ظلماً وجوراً»[1].

طعن ابن خلدون في هذا الحديث

وقد تكلم ابن خلدون عن هذا الحديث؛ لأن في سنده فطر بن خليفة، حيث قال: «وقطن بن خليفة وإن وثّقه أحمد ويحيى بن القطان وابن معين والنسائي وغيرهم إلاّ أن العجلي قال: حسن الحديث وفيه تشيّع قليل.. وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: كنا نمرّ على قطن وهو مطروح لا نكتب عنه ... وقال الدارقطني: لا يحتجّ به ...»[2].

الحديث صحيح

أولاً: الصواب هو (فطر) وليس (قطن)، وقد وثّق، وهذا واضح لمن تتبّع ترجمته، ولا نعلم هل كان هذا خلطاً من ابن خلدون أم أنّه من خطأ النسّاخ[3].

ثانياً: قال المزّي في تهذيبه: «قال عبد الله بن حنبل عن أبيه: ثقة صالح

---

(١) الطبرسي، مجمع البيان: ج٧ ص١٢٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) فقد علّق الأستاذ خليل شحادة محقّق كتاب ابن خلدون، فقال في الحاشية: «وفي نسخة أُخرى فطر بن خليفة». ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٣٩٠، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: سهيل زكّار، الناشر: دار الفكر.

الحديث، قال: وقال أبي: كان فطر عند يحيى بن سعيد ثقة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة حسن الحديث.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدّث عنه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كيّس»[1].

وقال العظيم آبادي: «وثّقه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين والنسائي والعجلي وابن سعد والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأخرج له البخاري. ويكفي توثيق هؤلاء الأئمة لعدالته، فلا يلتفت إلى قول ابن يونس وأبي بكر بن عياش الجوزجاني في تضعيفه؛ بل هو قول مردود. والله أعلم»[2].

فالرجل موثّق ورواياته معتبرة، ولا عبرة بقول ابن خلدون وغيره.

٢ـ أخرج أبو يعلى وابن حبّان والحاكم النيسابوري عن أبي سعيد (رضي الله عنه)، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، فيملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً»[3].

---

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج٢٣ ص٣١٤ـ ٣١٥، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود: ج١١ ص٢٥١، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج٢ ص٢٧٤ـ ٢٧٥، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق. ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١٥ ص٢٣٦، الناشر: مؤسسة الرسالة. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٥٥٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

وهذا الحديث صحّحه الحاكم النيسابوري، قائلاً: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه**»[١].

٣ـ أخرج أحمد بسنده عن أبي سعيد أن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: «**تملأ الأرض ظلماً وجوراً، ثم يخرج رجل من عترتي يملك سبعاً أو تسعاً فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً**»[٢].

٤ـ روى المقدسي الشافعي في عقد الدرر عن علي عليه السلام أنّه قال للنبي صلى الله عليه وآله: «**أمِنَّا المهدي أم من غيرنا يا رسول الله؟ قال: بل منّا، يختم الله به الدين كما فتحه ...**».

ثم عقّب عليه، فقال: «**أخرجه جماعة من الحفاظ في كتبهم، منهم أبو القاسم الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو عبد الله نعيم بن حماد، وغيرهم وفيه (أمنا المهدي أو من غيرنا؟ بل منا، يختم الله به الدين، كما فتحه بنا) وزاد في روايته الثانية. (وبنا ينقذون من الفتن، كما أنقذوا من الشرك) ...**»[٣].

وعن الكنجي الشافعي في كتابه البيان في أخبار صاحب الزمان: «**قلت: هذا حديث حسن عال، رواه الحفاظ في كتبهم**»[٤].

٥ـ أخرج أبو داود في سننه ـ واللفظ له ـ والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وآله: «**المهدي مني، أجلى الجبهة،**

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٥٥٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص٢٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص٢٥، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة.

(٤) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٦٦، الناشر: دار المحجة البيضاء.

أقنى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك سبع سنين»[١].

قال المباركفوري في تحفة الأحوذي: «أمّا حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود عنه مرفوعاً: (المهدي مني، أجلى الجبهة أقنى الأنف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ويملك سبع سنين)، قال المنذري: في إسناده عمران القطان وهو أبو العوام عمران بن داود القطان البصري، استشهد به البخاري ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان»[٢].

٦ـ روى الجويني الشافعي في فرائد السمطين، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء عليهم السلام، فيملؤها عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً»[٣].

المهدي من ولد فاطمة عليها السلام

١ـ قال ابن حجر الهيتمي في صواعقه، عند تعليقه على الأحاديث الواردة في زواج علي من فاطمة عليها السلام: «وقد ظهرت بركة دعائه في نسلهما، فكان

---

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣١٠، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج٩ ص١٧٦، الناشر: دار الحرمين.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج٦ ص٤٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت. القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٩٧، الناشر: دار الأُسوة.

منه من مضى ومن يأتي ولو لم يكن في الآتين إلاّ الإمام المهدي لكفى، وسيأتي في الفصل الثاني جملة مستكثرة من الأحاديث المبشّرة به، ومن ذلك ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وآخرون، المهدي من عترتي من ولد فاطمة»[١].

فالظاهر أنّ مسلماً في صحيحه أخرج هذا الحديث بشهادة ابن حجر الهيتمي المتقدمة، ولكننا لم نجد اليوم هذا الحديث في النسخ الحديثة، ولعلّ يد التحريف أسقطته، ولكن هذا لا يضر، لوجود الأحاديث التي سوف تأتي، وإن لم يذكرها مسلم والبخاري، فالعبرة بصحة الحديث ولحاظ رواته وطرقه، وإن لم يذكراه.

فهذا الحديث أخرجه بطريق صحيح ابن ماجه، وأبو داود في سننهما، والطبراني في معجمه، والحاكم النيسابوري في مستدركه: **«عن أمّ سلمة، عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أنّه قال: المهدي من ولد فاطمة»**[٢].

قال الكنجي الشافعي: **«هذا حديث حسن صحيح أخرجه ابن ماجه، كما أخرجناه ورويناه عالياً»**[٣].

وكذلك أخرجه البخاري في تاريخه: **«عن أمّ سلمة عن النبي (صلّى الله**

---

(١) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج٢ ص١٣٦٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣١٠. الطبراني، المعجم الكبير: ج٢٣ ص٢٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٥٥٧، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٣٠، الناشر: دار المحجّة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

عليه وسلّم): المهدي حقّ، وهو من ولد فاطمة»[١].

قال السيوطي في الجامع الصغير عن أمّ سلمة: «المهدي من عترتي من ولد فاطمة»[٢]، وصححه الألباني[٣].

٢ـ أخرج نعيم بن حماد في الفتن، وأبو عمرو الداني في سننه: «عن عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: المهدي حق؟ قال: حق، قال: قلت: ممن هو؟ قال: من قريش، قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم، قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من بني عبد المطلب، قلت: من أي عبد المطلب؟ قال: من ولد فاطمة»[٤].

وكذلك أخرج البخاري في تاريخه عن ابن المسيب: «المهدي من ولد فاطمة»[٥].

٣ـ قال العجلوني بعد أن أورد حديث (المهدي من ولد فاطمة): «ورد ذكره في أحاديث أفردها بعض الحفاظ بالتأليف: منهم الحافظ السخاوي في كتاب سمّاه ارتقاء الغرف، ومنهم ابن حجر الهيتمي في جزء سمّاه القول المختصر في أحوال المهدي المنتظر، وكذلك ذكر كثيراً منها في الفتاوى الحديثية، وكذلك شيخنا البرزنجي في (الإشاعة) فمن تلك

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير: ج٣ ص٣٤٦، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر ـ تركيا.

(٢) السيوطي، الجامع الصغير: ج٢ ص٦٧٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج٢ ص١١٤٠، ح٦٧٣٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٤) نعيم بن حماد، الفتن: ج١ ص٣٦٨ـ ٣٦٩، الناشر: مكتبة التوحيد ـ القاهرة. الداني، السنن الواردة في الفتن: ج٥ ص١٠٥٠ وص١٠٥٧، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض.

(٥) البخاري، التاريخ الكبير: ج٨ ص٤٠٦.

الأحاديث: ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أمّ سلمة مرفوعاً (المهدي من ولد فاطمة)»[١].

إلى هنا نكاد نقترب من حقيقة ونسب المهدي المنتظر، وقد نقترب أكثر حينما نعرف أن المهدي عليه السلام إلى أي ولد من أولاد فاطمة ينتمي، والروايات تفيد بأنه ينتمي إلى الحسين عليه السلام وليس إلى الحسن عليه السلام.

المهدي من ولد الحسين عليه السلام

١ـ أخرج الكنجي الشافعي في (البيان في أخبار صاحب الزمان) بسنده عن حذيفة، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): «**لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لبعث الله فيه رجلاً، اسمه اسمي وخلقه خلقي، يكنى أبا عبد الله، يبايع له الناس بين الركن والمقام، يرد الله به الدين، ويفتح له الفتوح، فلا يبقى على ظهر الأرض إلاّ من يقول لا إله إلاّ الله.**

فقال سلمان: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): من أي ولدك هو؟ قال: من ولد ابني هذا، وضرب بيده على الحسين»، ثمّ قال الكنجي الشافعي: «**قلت: هذا حديث حسن رزقناه عالياً بحمد الله**»[٢].

وأخرج أيضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه

---

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج٢ ص٢٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٧١ـ ٧٢، الناشر: دار المحجة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. أحمد بن عبد الله الطبري، ذخائر العقبى: ص١٣٦ـ ١٣٧، الناشر: مكتبة القدسي ـ القاهرة. الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣٢٥ـ ٣٢٥ ح٥٧٥، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت. القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٣٨٥ـ ٣٨٦، الناشر: دار الأسوة.

قال: «يا فاطمة، إنّا أهل بيت أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من الأوّلين، ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت، نبيّنا خير الأنبياء وهو أبوك ... ومنّا مهدي الأمّة الذي يصلّي عيسى خلفه، ثم ضرب على منكب الحسين عليه السلام، فقال: من هذا مهديّ الأمّة»[١]، وعلّق الكنجي الشافعي عن هذا الحديث قائلاً: «قلت: هكذا أخرجه الدارقطني صاحب الجرح والتعديل»[٢].

٢ـ في (عقد الدرر) للمقدسي الشافعي عن الإمام الباقر عليه السلام في حديث طويل جاء فيه: «والمهدي يا جابر رجل من ولد الحسين»[٣].

٣ـ في (كتاب الفتن) لابن حماد المروزي عن أبي قبيل، قال: «يخرج رجل من ولد الحسين، من قبل المشرق لو استقبلته الجبال لهدّها واتخذ فيها طرقاً»[٤].

٤ـ في (ينابيع المودة)، للقندوزي الحنفي: «عن علي (كرم الله وجهه) قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لا تذهب الدنيا حتى يقوم بأمتي رجل من ولد الحسين يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً»[٥].

إذن مما تقدم من الأحاديث اتّضح أنّ هوية الإمام المهدي عليه السلام مشخصة

---

(١) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٥٦ـ٥٧، الناشر: دار المحجة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمّة: ج٢ ص١١١٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٥٧.

(٣) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص٨٩، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة.

(٤) ابن حماد المروزي، كتاب الفتن: ج١ ص٣٧٣، الناشر: مكتبة التوحيد ـ القاهرة.

(٥) القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٩٠ـ ٢٩١، الناشر: دار الأسوة.

وواضحة لا يمكن الشك والتردد فيها، وهو كونه من ولد النبي صلى الله عليه وآله ومن ولد علي من فاطمة، ومن ذرية الحسين عليه السلام.

المهدي ليس من ولد الإمام الحسن عليه السلام

وأمّا ما جاء من أنّ المهدي عليه السلام من ولد الحسن عليه السلام فلا يوجد ما يدلّ عليه في كتب أهل السنة إلاّ حديث واحد فقط أخرجه أبو داود السجستاني في سننه، قال: «**حُدِّثْتُ عن هارون بن المغيرة، قال: حدثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق، قال: قال علي (رضي الله عنه) ـ ونظر إلى ابنه الحسن ـ فقال: إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وسيخرج من صلبه رجل يسمّى باسم نبيّكم، يشبهه في الخُلُق ولا يشبهه في الخَلْق، ثم ذكر قصة: يملأ الأرض عدلاً**»[1].

وعند دراسة سند الحديث ومتنه، ومقارنة ذلك بأحاديث كون المهدي من ولد الحسين عليه السلام، يتّضح ضعف الحديث وربما وضعه لأسباب ستتضح خلال البحث

ضعف سند الحديث

إنّ هذا الحديث ضعيف السند من جهتين:

الأُولى: أنّ أبا داود لم يروِه عن هارون بن المغيرة نفسه، وإنما رواه عمّن حدَّثه عنه، فيكون الحديث منقطعاً.

الثانية: أنّ أبا إسحاق السبيعي لم يروِ عن أمير المؤمنين عليه السلام وإنّما رآه

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

رؤية، قال المنذري: هذا [الحديث] منقطع، أبو إسحاق السبيعي رأى علياًعليه السلام رؤية[١]، وقد كان عمره يوم شهادة أمير المؤمنينعليه السلام سبع سنين؛ لأنّه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان في قول ابن حجر[٢].

وضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة[٣]، وفي تعليقته على مشكاة المصابيح، قال معلّقاً على الحديث: «**وإسناد الحديث ضعيف**»[٤].

اختلاف نقل الحديث

اختُلف في نقل الحديث عن أبي داود، فقد أورد الجزري الشافعي (ت ٨٣٣هـ) هذا الحديث بسنده عن أبي داود نفسه وفيه اسم: الحسين مكان الحسن، فقال: «**والأصح أنّه من ذرية الحسين بن علي لنصّ أمير المؤمنين علي على ذلك، فيما أخبرنا به شيخنا المسند رحلة زمانه عمر بن الحسن الرّقي ... أنبأنا أبو داود الحافظ قال: حُدِّثْتُ عن هارون بن المغيرة، قال: حدثنا عمر بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن أبي إسحاق، قال: قال عليعليه السلام ـ ونظر إلى ابنه الحسين، ـ فقال: إنّ ابني هذا سيّد كما سمّاه النبي (صلّى الله عليه وسلّم)...**»[٥].

---

(١) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج٦ ص٤٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج٨ ص٥٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) أُنظر: السلسلة الضعيفة للألباني في ذيل حديث رقم ٦٤٨٥، قال: إسناده فيه انقطاع وجهالة. ص١٠٩٦، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٤) الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح: ج٣ ص١٥٠٣، كتاب الفتن، باب أشراط الساعة، بتحقيق: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٥) الجزري، أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: ص١٣٠، الناشر: مكتبة الامام أمير المؤمنينعليه السلام العامة ـ أصفهان.

وقال القندوزي الحنفي: «وعن أبي إسحاق، قال: قال علي ـ ونظر إلى ابنه الحسين ـ قال: إنّ ابني هذا سيّد... ثم ذكر قصة: يملأ الأرض عدلاً (رواه أبو داود ولم يذكر القصة)»[1].

وهذا الاختلاف في النقل يجعلنا لا نثق بصحّة صدور الحديث بهذا اللفظ ما لم يعتضد بدليل آخر غير هذا الحديث وهو مفقود، فيبقى احتمال أنّ اللفظ الصحيح هو الحسين بدل الحسن عليهما السلام لوجود الأدلة الكثيرة على ذلك.

احتمال التصحيف في الحديث

يحتمل قوياً حصول التصحيف في الاسم من الحسين إلى الحسن في حديث أبي داود بقرينة اختلاف النقل، إمّا من دون قصد أو عن قصد وعمد، ويؤيد الاحتمال الثاني أنّ الحسنيّين وأتباعهم وأنصارهم زعموا مهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى ابن الإمام الحسن السبط عليه السلام، الذي قتل سنة ٤٥١ هـ في زمن المنصور العباسي، فربما وضعوا هذا الحديث أو حرّفوه وذلك من أجل تحقيق أهداف ومصالح سياسية كبيرة لا يمكن الوصول إليها بسهولة من دون اختلاق هكذا حديث[2].

---

(١) القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٥٩، الناشر: دار الأُسوة.

(٢) وقد يقال أيضاً: إنّ هناك من لا يريد توضيح الحقائق؛ لتعصب طائفي أو خشية ذلك، فما رواه المقدسي في عقد الدرر يؤكد ذلك، قال: «وعن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: أحقّ المهدي؟ قال: نعم، هو حقّ. قلت: ممن هو؟ قال: من قريش. قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم. قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من ولد عبد المطلب. قلت: من أي ولد عبد المطلب؟ قال: من أولاد فاطمة. قلت: من أي ولد فاطمة؟ قال: حسبك الآن.

أخرجه الإمام أبو الحسين أحمد جعفر بن المنادي، وأخرجه الإمام أبو عبد الله نعيم بن ⇦

فالراوي لا يريد أن يواصل الحديث ويثبت أنّه من ولد الحسين عليه السلام حتى لا يصير ورقة بيد الشيعة في إثبات ما تذهب إليه من أن المهدي من ولد الحسين عليه السلام. والأمثلة على إخفاء مثل هذه الحقائق كثيرة.

الأحاديث العامة الدالة على هويته واستمرار وجوده عليه السلام

ثمّ بعد أن تعرّضنا لذكر الأحاديث الخاصة، ننتقل إلى ذكر الأحاديث التي تكلّمت بشكل عام عن الإمام المهدي عليه السلام ولم تشخّص هويته، لكنّ هذه الأحاديث ليس لها مصداق صحيح إلاّ المهدي الذي التي تذهب إليه الشيعة.

ومن النصوص التي تدلّ على هويته بشكل عام واستمرار وجوده وبقائه حيّاً، هو ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله في جملة من الأحاديث نذكر منها:

١ـ حديث (الاثني عشر خليفة)

أ ـ أخرج البخاري في الصحيح في كتاب الأحكام بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «**سمعت النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال لي: إنّه قال: كلّهم من قريش**»[1].

ب ـ أخرج مسلم في الصحيح في كتاب الإمارة بسنده «**عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، يقول: لا يزال أمر الناس**

⇨

حمّاد». المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص٢٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة. فالراوي بقوله: «**حسبك الآن**» قد أنهى الحديث، فهو إمّا يخشى الإفصاح عن الحقيقة أو لا يريد بيانها؛ خشية أن تصبّ في صالح الشيعة.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص١٢٧ ح٧٢٢٢ و٧٢٢٣، كتاب الأحكام، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً، ثم تكلّم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) بكلمة خفيت عليّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)؟ فقال: كلّهم من قريش»[1].

وأخرج أيضاً بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي (صلّى الله عليه وسلّم) فسمعته يقول: إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال: ثم تكلّم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[2].

ج ـ أخرج الترمذي في السنن كتاب الفتن بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): يكون من بعدي اثنا عشر أميراً، قال: ثم تكلّم بشيء لم أفهمه، فسألت الذي يلي، فقال: كلّهم من قريش»، وقال الترمذي معلّقاً: «هذا حديث حسن»[3].

د ـ أخرج أبو داود في السنن بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم تجتمع عليه الأمّة، فسمعت كلاماً من النبي (صلّى الله عليه وسلّم) لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: كلّهم من قريش»[4].

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٦ ص٣ ح٤٥٩٩، كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٦ ص٣ ح٤٥٩٨.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج٣ ص٣٤٠، باب ما جاء في الخلفاء، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣٠٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

وفي رواية أُخرى عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، فكبّر الناس وضجّوا، ثم قال كلمة خفيّة، قلت لأبي: يا أبتِ، ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»[١].

هـ ـ أخرج أبو يعلى في مسنده ـ واللفظ له ـ والطبراني في المعجم الكبير، والحاكم النيسابوري في مستدركه: «عن الشعبي، عن مسروق، قال: كنّا جلوساً عند ابن مسعود ليلة بالمغرب، وهو يقرئنا القرآن، فسأله رجل: يا أبا عبد الرحمن، أسألتم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كم يملك هذه الأمّة من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألني مذ قدمت العراق قبلك، قال: نعم، سألنا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: اثنا عشر عدّة نقباء بني إسرائيل»[٢].

وأخرج الطبراني في الكبير بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي عند النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: يكون لهذه الأمّة اثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم»[٣].

وأخرج أيضاً عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «اثنا عشر قيّماً من قريش لا يضرّهم عداوة من عاداهم»[٤].

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج٢ ص٣٠٩، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج٩ ص٢٢٢، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق. الطبراني، المعجم الكبير: ج١٠ ص١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٥٠١، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج٢ ص١٩٦.

(٤) المصدر نفسه: ج٢ ص٢٥٦.

وفي ضوء هذه الأحاديث نستنتج ما يلي:

أولاً: حصر الأئمة باثني عشر خليفة.

ثانياً: إن هوية هؤلاء الأئمة أنهم من قريش؛ بل ومن بني هاشم تحديداً، كما روي ذلك عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة: «**كنت مع أبي عند رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، فسمعته يقول: بعدي اثنا عشر خليفة، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: كلّهم من بني هاشم**»[1].

ثالثاً: إنّ اختياره صلى الله عليه وآله للمقارنة بينهم وبين عدة نقباء بني إسرائيل فيه دلالة واضحة على أنّ خلافتهم ليست بانتخاب من الناس، بل تعيين من الله، فقد قال الله تعالى عن النقباء: ﴿**وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً**﴾[2].

رابعاً: عدم خلو الزمان منهم؛ لأن قيام الدين وعزته مقرونة بهم عليهم السلام.

خامساً: إن من خصائص ومميّزات هؤلاء الاثني عشر أنّهم لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا عداوة من عاداهم، لأنهم على الهدى ودين الحق، وهم هداة الأُمّة وقادتها الحقيقيون.

وبناءً على ما تقدّم يطرح سؤال مهم وهو: هل يوجد خلفاء فيهم هذه المزايا؟ وهل تحقّقت عزّة الإسلام وأهدافه في خلافة معاوية وابنه يزيد وأمثاله في الدولتين الأموية والعباسية؟ أم أن هناك أئمة تصدق وتنطبق عليهم هذه الأحاديث؟

(١) القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٢ ص٣١٥، الناشر: دار الأُسوة.

(٢) المائدة: ١٢.

الأئمة الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام

لقد روي من طرق أهل السنة في ينابيع المودة عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن علي عليه السلام، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): **يا علي، أنت وصيي، حربك حربي وسلمك سلمي وأنت الإمام وأبو الأئمة الإحدى عشر الذين هم المطهّرون المعصومون ومنهم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً**»[1].

وقال أيضاً: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): **الأئمة من بعدي اثنا عشر أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم**»[2].

وروى الجويني في فرائد السمطين عن ابن عباس، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): أنا سيد النبيين وعلي بن أبي طالب سيد الوصيين، وأن أوصيائي اثنا عشر أوّلهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم**»[3].

وروي عن ابن عباس أيضاً، عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: «**إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر أولهم أخي وآخرهم ولدي، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: علي بن أبي طالب، قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً**»[4].

---

(١) القندوزي، ينابيع المودّة: ج١ ص٢٥٣، الناشر: دار الأُسوة.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص٣٩٥.

(٣) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣١٣، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

(٤) القندوزي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٦٢.

فهذه الأحاديث تشير وتؤكد بأنّ (الاثني عشر) هم أئمة أهل البيت عليهم السلام، أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام.

ولو تأمّل الإنسان المنصف ودقّق في حديث **(الخلافة في قريش إلى قيام الساعة)**[1]، لوجد أنّ هناك خصوصية ناظرة إلى وجود إمام حيّ باقٍ إلى قيام الساعة.

روى أحمد بن حنبل في مسنده ـ واللفظ له ـ وأبو يعلى في مسنده وابن حبّان في صحيحه، في باب أن ولاية أمر المسلمين تكون في قريش إلى قيام الساعة «**عن عبد الله بن عمر... يقول: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان**»[2]. والتعبير بلفظ **(ما بقي اثنان)** أي إلى قيام الساعة.

قال السيوطي في الديباج على صحيح مسلم: «**لا يزال هذا الأمر في قريش أي الخلافة ما بقي في الناس اثنان، أي أنّ هذا الحكم**

---

(١) أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنة، قال: «**ثنا أبو صالح هدبة بن عبد الوهاب، حدثنا النضر بن شميل، ثنا شعبة، عن حبيب بن الزبير، عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: كنّا نجالس عمرو بن العاص نذاكره الفقه، فقال رجل من بكر: لتنتهينّ قريش أو ليجعلنّ الله هذا الأمر في جمهور من جماهير العرب، فقال عمرو بن العاص: كذبت سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: الخلافة في قريش إلى قيام الساعة**». وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «**إسناده جيد، رجاله كلّهم ثقات...**» ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص٥١٣، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص١٢٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت. ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١٤ ص١٦٢، الناشر: مؤسسة الرسالة.

مستمر إلى آخر الدنيا»[١].

وواضح أن استمرار الخلافة إلى آخر الدنيا ينطبق على ما تعتقده الشيعة؛ بأنّ الإمام الثاني عشر (الإمام المهدي عليه السلام) حي في جميع الأزمنة، وأنه لابدّ من ظهوره في آخر الزمان، ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، على وفق ما بشّر به جده المصطفى صلى الله عليه وآله.

تضارب آراء أهل السنة في معنى حديث (الاثني عشر)

ولو قرأنا وتفحصنا في أقوال علماء أهل السنّة وآرائهم في هذا الحديث الشريف؛ نجد أنها لا تنطبق على خلفائهم أبداً، بل لم نر إجماعاً في تطبيقه خارجاً على مجموعة عندهم؛ فاختلفوا فيما بينهم؛ بل اعترفوا أنهم لم يفهموا هذا الحديث، كما قال ابن العربي المالكي، في شرح الترمذي: «**لم أعلم للحديث معنى**»[٢].

وقال ابن حجر في فتح الباري عن ابن البطال، أنّه حكى عن المهلب قوله: «**لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث بشيء معين**»[٣].

وعن ابن الجوزي، قال: «**قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلبت مضامينه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود**»[٤].

---

(١) السيوطي، الديباج على صحيح مسلم: ج٤ ص٤٣٩، الناشر: دار ابن عفان ـ المملكة العربية السعودية.

(٢) ابن العربي المالكي، عارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي: ج٥ ص٦٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج١٣ ص١٨٢، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج١٣ ص١٨٣.

وقد علّق الشيخ محمود أبو ريّة متهكماً على ما أورده السيوطي، قال: «**أما السيوطي فبعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج برأي غريب نورده هنا تفكهةً للقراء، وهو: وعلى هذا فقد وجد من الاثني عشر، الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز ـ وهؤلاء ثمانية ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين؛ لأنّه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الظاهر، لما أوتيه من العدل وبقي الاثنان المنتظران!! أحدهما المهدي! لأنّه من أهل بيت محمد ـ ولم يبيّن المنتظر الثاني ـ ورحم الله من قال في السيوطي: إنّه حاطب ليل**»[(١)].

إذن أهل السّنة لم يتفقوا على تسمية الاثني عشر، لذا لجأ بعضهم إلى إدخال يزيد بن معاوية ومروان وعبد الملك ونحوهم، وصولاً إلى عمر بن عبد العزيز لكي يكملوا العدد الوارد في نص حديث (الإثني عشر خليفة)، ولكن فاتهم أن الحديث يصرّح بأنّ الدين لا يزال قائماً بوجودهم ومستمراً إلى آخر الدنيا كما تقدم في قول السيوطي، وعلى هذا تكون الخلافة قد انقطعت بعد عمر بن عبد العزيز.

فلو فسّرنا أحاديث الخلفاء الاثني عشر من وجهة النظر السنية، فلا نستطيع أن نجد الحلّ الصحيح الذي يلائم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا الحديث الشريف؛ لأنّه لو تخلّينا عن حملها على ما تعتقده المدرسة

---

(١) محمود أبو ريّة، أضواء على السنة النبوية: ص٢٣٥، الناشر: البطحاء.

الشيعية، لوقعنا في إشكالية أنّ الذين مارسوا الحكم وادّعوا أنهم من قريش هم أضعاف العدد المنصوص عليه في هذه الأحاديث، فضلاً عن انقراضهم وموتهم، سواء كانوا أمويين أم عباسيين.

لذا نجد أنّ القندوزي الحنفي المذهب كان ملتفتاً لهذا الأمر، وهذا ما صرح به، حيث قال: «**قال بعض المحققين: إنّ الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده (صلّى الله عليه وآله وسلّم) اثني عشر قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان علم أن مراد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) من حديثه هذا، الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلتهم عن اثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلاّ عمر بن عبد العزيز، ولكونهم غير بني هاشم؛ لأنّ النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) قال: كلّهم من بني هاشم، في رواية عبد الملك، عن جابر، وإخفاء صوته (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في هذا القول يرجح هذه الرواية؛ لأنّهم لا يحسنون خلافة بني هاشم، ولا يمكن أن يحمل على الملوك العباسية، لزيادتهم على العدد المذكور، ولقلة رعايتهم... ويؤيد هذا المعنى ـ أي: أنّ مراد النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) الأئمة الاثنا عشر من أهل بيته ـ ويرجّحه حديث الثقلين**»[1].

---

(١) القندوزي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٩٢ـ٢٩٣، الناشر: دار الأسوة.

الانطباق القهري للحديث على أئمة أهل البيت عليهم السلام

بعدما تقدم من تضارب الأقوال عند أهل السنة وأنهم تحيّروا في التفسير الحقيقي والواقعي لهذا الحديث، لذا فالتطبيق الصحيح هو ما أثبتته المدرسة الإمامية القائلة بإمامة اثني عشر إماماً من أهل البيت عليهم السلام - أولهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام - لذا لا مناص من المصير إلى ما ذهبت إليه الشيعة، فلا نعرف لهذه الروايات تطبيقاً آخر في تاريخنا المعاصر والقديم غيرهم، فلم يدّع غير أئمّة الشيعة الاثني عشر العصمة، ولم يقل غيرهم إنّه الحجة على الخلق وإنّه إمام طاعته هدى ودين، ومخالفته ضلال وجاهلية، ولم يدّع غيرهم أنّهم هم المقصودون بالأئمة الاثني عشر.

ولكي تتضح هذه الرؤية أكثر من ذلك، نقول:

أولاً: أنّ أهل البيت عليهم السلام هم حجج الله تعالى على خلقه بمقتضى ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث الثقلين، قال: «**وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله... وأهل بيتي**»[1]، فمخالفتهم جاهلية وضلال، فهم المنصوص عليهم وهم المؤهلون لهذا المنصب الرباني.

ثانياً: لم نجد أنّ أحداً أحصى عليهم تناقضاً في قول أو فعل، وتشهد لهم بذلك آية التطهير: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ**

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣ ح٦١١٩، كتاب فضائل الصحابة. وأخرجه الترمذي في سننه بلفظ: «**كتاب الله وعترتي أهل بيتي**» سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

أهل الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾[١].

ثالثاً: لو فتشنا في كتب التاريخ والحديث لم نجد من يدّعي لنفسه هذا الأمر من العصمة وإمامة المسلمين، وأنّه لا يخلو منهم زمان ولا تخلو الأرض من حجة منهم، قال الإمام علي عليه السلام: «**اللّهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إمّا خائفاً مستوراً، لئلا تبطل حجج الله..**»[٢].

رابعاً: قد تقدم أن الأحاديث أفادت أنّ المهدي من ولد علي، أو من ولد فاطمة، أو من ولد الحسين عليهم السلام، فهذه الأحاديث تدلّ بالدلالة العرفية على أنّهم من قريش، فهي مفسّرة لحديث (**كلّهم من قريش**).

هذه النقاط الأربعة بمجموعها لو قُرنت وضُمت إلى تلك الأحاديث التي ذكرناها سابقاً في الصحاح التي أثبتت أن الأئمة اثنا عشر، وهم من قريش، لما بقي شك أن المصداق والتطبيق الصحيح ينحصر فيما ذهبت إليه المدرسة الإمامية الاثني عشرية.

حديث (الاثني عشر) سبق ولادة الأئمة عليهم السلام

إنّ حديث (الاثني عشر خليفة) سابق للتسلسل التاريخي للأئمة عليهم السلام، فقد بشّر رسول الله صلى الله عليه وآله بهم وبولادتهم عليهم السلام، قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، وهذا يعبّر عن واقع وحقيقة لا يمكن إلاّ أن يذعن لها المنكر

---

(١) الأحزاب: ٣٣.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٨ ص٣٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. المتقي الهندي، كنز العمال: ج١٠ ص٢٦٣ـ ٢٦٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

والمشكك؛ لأنها وردت وضبطت في أصحّ الكتب وبأصحّ الطرق، كما تقدم.

قال السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله): «**إنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع؛ وإنما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن هوى، فقال: (إن الخلفاء بعدي اثنا عشر) وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام علي وانتهاء بالمهدي، ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف**»(١).

فكل المحاولات التي سعت إلى إيجاد تطبيق صحيح للحديث في الواقع الخارجي واجهت عدة مشاكل لا يمكن علاجها، في حين أنّه بناءً على قبول الاعتقاد الشيعي، فسيكون التطبيق صحيحاً ومقبولاً.

٢ـ حديث الثقلين

ومن الأحاديث العامة الأُخرى التي تؤكد النظرية الشيعية في كون الأئمة هم من أهل البيتعليهم السلام وأنّ خلافتهم لا تنتهي إلى يوم القيامة، هو حديث الثقلين الذي قال فيه النبيصلى الله عليه وآله: «**إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض**»(٢). والذي يلتقي مع الحديث السابق «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان**» في حيثية بقاء

---

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص١٠٧، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص١٤، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

أحد هؤلاء الأئمّة إلى قيام الساعة، وبما أنّه ورد لفظ (العترة) في هذا الحديث، فهذا لازمه أنّ العترة لها استمرار وبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبيّ صلّى الله عليه وآله، وهذا لا يمكن توجيهه إلاّ بوجود الإمام المهدي عليه السلام وكونه حياً، وهذا ما صرح به علماء الشيعة، وإلاّ يلزم الإخبار على خلاف الواقع.

صحة حديث الثقلين: الكتاب والعترة عند أهل السنة

بات من المسلّمات صحة حديث الثقلين لا سيما في مصادر أهل السّنة، بل هو من الأحاديث المتواترة، وقد نقلنا بعض مصادر وطرق الحديث عند إجابتنا عن الشبهات المثارة حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية، فقد ورد هذا الحديث في واحد من أصحّ الكتب عند أهل السنة وهو صحيح مسلم: «**وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به.. وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**...»[1].

وقال ابن كثير في تفسيره: «**وقد ثبت في الصحيح أنّ رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) قال في خطبته بغدير خمّ: إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتي وإنّهما لم يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**»[2].

وقال أيضاً: «**قال شيخنا أبو عبد اللّه الذهبي: وهذا حديث صحيح**»[3].

وقال الهيثمي: «**رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات**»[4]، وقال في

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣ ح٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج٤ ص١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٢٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج١ ص١٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

موضع آخر: «رواه أحمد وإسناده جيّد»[١].

وحكم بصحته ابن حجر الهيتمي: «**روى هذا الحديث ثلاثون صحابياً وأنّ كثيراً من طرقه صحيح وحسن**»[٢].

وكذلك صححه البغوي في شرح السنة، قال: «**هذا حديث صحيح أخرجه مسلم**»[٣]، وصحّحه الحاكم في مستدركه[٤]، وشهد بصحّته ناصر الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير[٥].

وقال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «**فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً وعن سبعة من صحابة سيّدنا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ورضي عنهم، وصحته التي لا مجال للشك فيها يمكننا أن نقول: إنّه بلغ حد التواتر**»[٦].

دلالة الحديث على وجود الإمام المهدي عليه السلام

بعدما تقدم من صحة هذا الحديث، فدلالته على وجود الإمام المهدي عليه السلام واضحة؛ لأنّه يدلّ على وجود إمام من العترة ـ وهو الخليفة ـ مع الكتاب، ولا يمكن أن يفترق عنه إلى يوم القيامة. والتطبيق المعقول

(١) المصدر نفسه: ج٩ ص٢٦٢ـ ٢٦٣.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٣٥٥، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٣) البغوي، شرح السنة: ج١٤ ص١١٧ـ ١١٨، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٣ ص١٠٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٥) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج١ ص٤٨٢ ح٢٤٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٦) سامي بن أنور المصري الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص٦٩ـ ٧٠، الناشر: دار الفقيه ـ مصر.

الوحيد له من أهل البيت هو الإمام المهدي وهو آخر الأئمة عليهم السلام، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً؛ لأنّه لا معنى للاستمرار بالتمسّك بهم والأخذ والاقتداء بإمامتهم والتسليم لهم، إلاّ إذا فسّرناه بما تقول به الإمامية الاثنا عشرية، وهو التفسير الحقيقي والواقعي والمنطقي.

٣ـ حديث: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة)

ومن الأحاديث العامّة أيضاً حديث «**إنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة**» وهذا الحديث مشهور عند أهل السنة، فقد صحّحه ابن حجر وابن القيم[1].

قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «**... دلالة للصحيح من الأقوال، أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة، والله أعلم**»[2].

وهذا الحديث أيضاً يدلّ على استمرار حجة الله في الأرض، ولا يصح ادّعاء أنّ غير أئمّة أهل البيت عليهم السلام هم حجج الله على الخلق.

الآلوسي يصرح بخلافة الإنسان الكامل إلى قيام الساعة

صرّح الآلوسي في معرض كلامه حول تفسير معنى (الخليفة) في قوله تعالى ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾[3]. قال: «**المشهور أن المراد به**

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج١ ص١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص٢٥٣، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. الموفق الخوارزمي، المناقب: ص٣٦٦، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٦ ص٣٥٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت. العيني، عمدة القاري: ج١٦ ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) البقرة: ٣٠.

آدم عليه السلام»، ثم استدرك على كلامه قائلاً: «**ولم تزل تلك الخلافة في الإنسان الكامل إلى قيام الساعة وساعة القيام، بل متى فارق هذا الإنسان العالِم مات العالَم؛ لأنّه الروح الذي به قوامه، فهو العماد المعنوي للسماء، والدار الدنيا جارحة من جوارح جسد العالم الذي الإنسان روحه، ولمّا كان هذا الاسم الجامع قابل للحضرتين بذاته، صحّت له الخلافة وتدبير العالم، والله سبحانه الفعّال لما يريد ولا فاعل في الحقيقة سواه**»[1].

ولكن الآلوسي سكت ولم يصرح بالتطبيق، ومن هو ذلك الإنسان الكامل الذي يبقى إلى قيام الساعة، فاكتفى بقوله: «**وفي المقام ضيق، والمنكرون كثيرون ولا مستعان إلاّ بالله عزّ وجلّ**»[2].

فالآلوسي لم يفصح عن بيان ماهية هذا الإنسان الكامل، وحجته كثرة المنكرين، ومن ثم يستعين على هذا السكوت بالله عزّ وجلّ، أليس الإنسان الكامل الذي تصح له الخلافة، وتدبير العالم إلى قيام الساعة هو الإمام المهدي عليه السلام؟ أليس ما ذكرناه من تلك الأحاديث المتقدمة، كحديث الاثني عشر والثقلين وعدم خلو الأرض من حجة، كلّها شواهد على تلك الحقيقية وهي وجود (**الإنسان الكامل الذي تصحّ له الخلافة والإمامة**) والتي لا يمكن إلاّ وأن يذعن لها العقل والفطرة السليمة.

---

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج١ ص٢٢٠-٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٢٢١.

الشبهة: التعارض في أحاديث الإمام المهدي عليه السلام

ذكر السيد محمد رشيد رضا في تفسيره، قائلاً: «**وأمّا التعارض في أحاديث المهدي فهو أقوى وأظهر والشبهة فيها أظهر، ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتها في صحيحيهما**»[1]. وعليه فتتعارض وتتساقط.

جواب الشبهة

إنّ هذه الشبهة مردودة من وجوه:

أولاً: قد تقدّم أنّ هناك جمّاً غفيراً من كبار العلماء ممن قال بصحة وتواتر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، وهذا بطبيعة الحال يكشف عن عدم الخلاف في هذه القضية. ثم إنّ التعارض لا يعني إلاّ التنافي بين دليلين أو أكثر، بحيث يتحيّر العرف في العمل بأيّ منهما، ويكون هناك تدافع وتناقض بين الدليلين، والعرف هنا لم يتحيّر بل جمع بين أحاديث الإمام المهدي عليه السلام فلا تعارض أصلاً.

ثانياً: التعارض إنّما يحصل بين الأدلة الظنيّة لا القطعية، وما دلّ على عقيدة المهدي قطعيّ جزماً؛ لأنّ اتفاق ما يزيد على خمسين حديثاً رواه أكثر من صحابي وصحابية يورث الاطمئنان والجزم، وكذلك التواتر بطرقها في جميع الطبقات، فلا تصل المسألة إلى التعارض، لأنّ ما كان جزمياً لا ينافيه ما كان ظنياً.

وعليه فما فرض من تعارض أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ليس صحيحاً، لعدم وجود موضوع لهذا التعارض حتى نقول به.

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج٩ص٤٩٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

الشبهة: عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدي في صحيحيهما

من الشبهات التي أدّت إلى إنكار أحاديث الإمام المهديعليه السلام: عدم ورودها في صحيح البخاري ومسلم وعدم ذكره في الصحيحين علامة على ضعف الأحاديث الأُخرى، قال محمد رشيد رضا: «**لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتها في صحيحيهما**»[(١)].

وقال أحمد أمين: «**ولم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدي؛ مما يدلّ على عدم صحتها عندهما**»[(٢)]، والقفاري قد نهج نفس الأسلوب واقتفى نفس الأثر.

الجواب: الشبهة باطلة لعدة وجوه:

الوجه الأول: أنّ البخاري ومسلم لم يدّعيا أنّهما استوعبا في كتابيهما جميع الأحاديث الصحيحة، إن سلّمنا بأنّ جميع ما فيهما من أحاديث صحيحة[(٣)].

---

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج٩ ص٤٩٩، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام: ج٣ ص٢٣٧، الناشر: مكتبة النهضة المصرية.

(٣) عند التأمل بروايات البخاري ومسلم؛ فإنّ المنصف يجد أنّ هناك إساءات كثيرة للمولى جلّ وعلا وللرسولصلى الله عليه وآله، وهذا ينبئك بضعف هذه الروايات، كما في أحاديث رؤية الله تعالى [صحيح البخاري: ج١ ص١٩٥ ح٨٠٦] وأنّه تعالى يضحك [البخاري: ج١ ص١٩٦ ح٨٠٦] وأن له تعالى ساقاً [البخاري: ج٦ ص٧٢ ح٤٩١٩] وغيرها.

وأما الإساءة للرسولصلى الله عليه وآله فهناك روايات لا يمكن لعاقل التصديق بها من قبيل: نسيان رسول الله بعض آيات القرآن [البخاري: ج٣ ص١٥٢ ح٢٦٥٥]، والبول واقفاً [البخاري [البخاري: ج١ ص٦٢ ح٢٢٤]، وأكله اللحم الحرام؛ لأنه لم يعلم بأمر الذبائح [البخاري: ج٦ ص٢٢٥ ح٥٥٠١، ٥٥٠٢] وقيامه إلى الصلاة ناسياً أنّه مجنب [البخاري: ج١ ص٧٢ـ ٧٣ ح٢٧٥]، وغيرها من الروايات التي يمجها العقل والفطرة السليمة.

أمّا البخاري، فواضح من اسم كتابه الذي ذكره ابن الصلاح في مقدمته، قال: «**اسمه الذي سمّاه به هو الجامع المسند الصحيح المختصر من أُمور رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وسننه وأيامه**»[١]، فهو يصرّح بأنّه المختصر من أُمور رسول الله ﷺ، فكلمة (الجامع) في اسم كتابه هي للمختصر وليس لكل ما ورد في سنته ﷺ.

وقال الذهبي وابن حجر العسقلاني: «**قال إبراهيم بن معقل: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما أدخلت في كتاب الجامع إلاّ ما صحّ وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب**»[٢].

وقال الحازمي: «**فقد ظهر أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث**»[٣].

أمّا مسلم، فقد صرّح هو بنفسه بعدم جمعه لكلّ الصحاح، قال: «**ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنّما وضَعْتُ هاهنا ما أجمعوا عليه**»[٤].

وقال النووي في مقدمة شرحه: إنّ مسلماً قال: «**إنّما أخرجت هذا**

---

(١) عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٢ ص٤٠٢، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق: ج٥ ص٤٢٠، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت.

(٣) ابن حبّان، صحيح ابن حبّان: ج١ ص٦، وقد ورد هذا الكلام في مقدمة المحقق (شعيب الارنؤوط).

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٢ ص١٥ ح٧٩١، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. فقد سئل مسلم في صحيحه، في باب صفة صلاة النبي (صلّى الله عليه وآله)، عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأنصتوا». فقال: «**هو عندي صحيح. فقال السائل: لِم لَم تضعه هاهنا؟ قال: ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه**».

الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل ما لم أخرجه من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف، وإنما خرّجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني».

وأضاف النووي: «ألزم الحافظ الدار القطني وغيره، البخاري ومسلماً إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها في صحيحهما. وذكر الدارقطني وغيره: أن جماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) رووا عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ورويت أحاديثهم من وجوه الصحاح لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجهما على مذهبهما. وذكر البيهقي: إنهما اتفقا على أحاديث صحيفة همام بن منبه، وأن كلّ واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد.. وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح؛ بل صحّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنّه يحصر جميع مسائله»[١].

الوجه الثاني: من الثابت عند علماء الحديث أنّ المقبول من الحديث أعمّ من الصحيح، فهو يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والصحيح ليس مقصوراً وجوده في كتاب الصحيحين، كما هو بدَهي، فالعلماء قسّموا الصحيح بحسب القوة إلى سبعة مراتب:

(١) النووي، المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج١ ص٢٤ـ ٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

المرتبة الأُولى: ما اتفق عليه الشيخان والثانية: ما تفرد به البخاري والثالثة: ما تفرد به مسلم والرابعة: ما كان على شرط البخاري ومسلم والخامسة: ما هو على شرط البخاري والسادسة: ما هو على شرط مسلم والسابعة: ما رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصحّحوه[1].

ومعلوم أنّه ليس في الصحيحين من هذه المراتب إلاّ الثلاث الأُولى، أمّا الأربع الباقية، فوجودها إنّما خارج الصحيحين.

ومعلوم أيضاً أنّ العلماء في جميع العصور يحتجون بالأحاديث الصحيحة، بل والحسنة حتى ما كان منها خارج الصخيحين، والعمل بها مطلقاً، واعتبار ما دلّت عليه من غير حطّ من شأنها أو التقليل من قيمتها، سواء أكان ذلك في أُمور الاعتقاد أم في أُمور الأحكام.

فهناك كتب قد احتج بها علماء أهل السنة في غير الصحيحين، فليس بالضرورة أن كلّ حديث لم يخرجه البخاري ومسلم هو ضعيف أو لا يحتجّ به.

الثالث: أنّ الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري ومسلم لا نستطيع أن نجزم بعدم شمولها لأحاديث الإمام المهدي عليه السلام؛ بل هناك أحاديث وردت فيهما وإن لم يرد فيها التصريح بذكر المهدي عليه السلام على جهة التفصيل، وقد أشارت تلك الأحاديث إلى المهدي عليه السلام وإن لم تصرّح باسمه، فدلّت على ظهور رجل صالح يؤم المسلمين عند نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، يصلّي عيسى بن مريم خلفه.

ومن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم في باب نزول عيسى بن مريم، عن

(١) الدهلوي، مقدمة في أُصول الحديث: ج١ ص٨٧ـ ٨٨، الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت.

أبي هريرة، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»[١].

وكذلك أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله، أنّه سمع النبي (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم (صلّى الله عليه وسلّم)، فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمراء؛ تكْرِمةَ الله هذه الأُمّة»[٢].

وجاء ما يفسر هذه الأحاديث في السنن والمسانيد الأُخرى ويبيّن اسم هذا الأمير الذي يصلّي عيسى عليه السلام خلفه وصفته أنّه هو المهدي عليه السلام؛ وأحاديث السنة يفسر بعضها بعضاً:

روى ابن أبي شيبة في المصنّف عن ابن سيرين قال: «المهدي من هذه الأُمّة وهو الذي يَؤُمُّ عيسى بن مريم»[٣]، وقال ابن حجر: «وقال أبو الحسن الخسعي الأبدي في مناقب الشافعي: تواترت الأخبار بأنّ المهدي من هذه الأُمّة وأن عيسى يصلي خلفه»[٤].

وروى ابن قيم في المنار المنيف عن مسند الحارث بن أبي أسامة وصحّحه، قال: «روى الحارث بن أبي أسامة في مسنده، حدّثنا إسماعيل بن عبد الكريم، حدثنا إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن

---

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٣ ح٣٤٤٩، كتاب بدء الخلق، الناشر: دار الفكر- بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٩٥ ح٢٨٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٩٥ ح٢٨٦.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف: ج٨ ص٦٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج٦ ص٣٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

جابر، قال: قال: رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهدي: تعال صل بنا، فيقول: لا، إن بعضهم أمير بعض تكرمة الله لهذه الأمّة»، ثم قال معلقاً: «وهذا إسناد جيد»[1]. وأيضاً صحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة[2].

وقال السيوطي في ردّ من ينكر أن عيسى بن مريم يصلّي خلف المهدي: **«وهذا من أعجب العجب، فإن صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة في عدة أحاديث صحيحة بأخبار رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، وهو الصادق المصدوق الذي لا يخلف خبره»**[3].

وخلاصة القول: إنّ هذه الأحاديث وإن رويت في الصحاح بشكل مجمل، ولكن كتب السنة قد فسّرتها وشرحتها؛ ولعل السبب في عدم ذكر البخاري أو مسلم لها مخافة إثارة القلق بسبب أنّ ذكر المهدي كان يشكّل هاجساً مخيفاً للسلطة العباسية الحاكمة آنذاك، فكانت عيونهم وجواسيسهم تتحرّى وترصد كلّ المواليد في ذلك الوقت، فهل يعقل والحال هذه أن يقدم ويجازف الشيخان على هذا الفعل؟ فلذا كانا يتجنّبان الحديث عن المهدي عليه السلام صراحة، ومع هذا قد أشارا إلى ذلك تلويحاً حين ذكرا أحاديث خروج الدجال، وأحاديث نزول عيسى، وإمامة أمير المسلمين لعيسى عليه السلام، فهما يعبّران عن وجود الإمام المهدي:

(١) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج١ ص١٤٧، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب.
(٢) الألباني، السلسلة الصحيحة: ج٥ ص٢٧٦ ح٢٢٣٦، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض.
(٣) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ص١٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(بكلمة أمير) أو (الإمام) مطلقاً[١].

إذن هناك أحاديث كثيرة منها الصحيح وغير الصحيح في أمر المهدي ولم ترد في صحيحي البخاري ومسلم؛ لذا نجد الحفّاظ الآخرين كابن خزيمة وتلميذه ابن حبّان، و الحاكم النيسابوري وغيرهم قد استدركوا وجمعوا وصحّحوا أحاديث المهدي عليه السلام وصنّفوها في مؤلفاتهم المشهورة والمعروفة عند أهل العلم والمعرفة.

وبهذا اتّضح سقوط شبهة ضعف أحاديث الإمام المهدي عليه السلام لعدم إخراج البخاري ومسلم لها في صحيحيهما، وكذلك شبهة التعارض.

ومن مجموع ما تقدم سقطت أيضاً دعوى خرافة وأسطورة القول بالإمام المهدي وغيبته، فهي محض ادعاء لا تستند إلى دليل علمي.

وبعد ذكر هذه المقدّمة عن عقيدة المنقذ أو المهدي عند المسلمين وغيرهم، نحاول الآن الإجابة عن بعض الشبهات التي أوردها القفاري حول المهدي والمهدوية في هذا الجزء، تاركين ما تبقّى إلى الجزء الثالث إذا وفقنا الله تعالى لذلك.

---

(١) فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي قتادة أن أبا هريرة، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟». صحيح البخاري: ج٤ ص١٤٣ح٣٤٤٩. صحيح مسلم: ج١ ص٩٤ ح٢٨٥. وأخرج مسلم أيضاً بسنده عن ابن جريج، قال: «أخبرني أبو الزبير أنّه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم (صلّى الله عليه وسلّم)، فيقول أميرهم: تعال صلِّ لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة الله هذه الأمّة». صحيح مسلم: ج١ ص٩٥ ح٢٨٦.

شبهات القفاري حول المهدي عليه السلام

الشبهة: إن الإمام العسكري عليه السلام مات بلا عقب

قال القفاري في فصل (نشأة فكرة الغيبة عند الشيعة الاثني عشرية):

«إذ بعد وفاة الحسن ـ إمامهم الحادي عشر ـ سنة (٢٦٠هـ) لم يُر له خلف، ولم يُعرف له ولد ظاهر، فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وبسبب ذلك اضطرب أمر الشّيعة وتفرّق جمعهم؛ لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...»[1].

ثم قال في فصل نقد عقيدة الغيبة: «حتى قال بعضهم: إنّا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كلّ ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صلّى الله عليه وسلّم) إنّه خلف ابناً نبيّاً رسولاً؛ لأن مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) لم يخلف ولداً من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة»[2].

أساسيات الشبهة

١ـ إنّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام لم ير، ولم يعرف له ولد.

٢ـ بعد وفاته انحصر تقسيم ميراثه بين أم الإمام الحسن عليه السلام وأخيه فقط.

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص١٠٩٣ـ ١٠٩٤.

٣ـ اضطراب الشيعة واختلافهم بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام

٤ـ ادعاء الولد للإمام العسكري عليه السلام يشبه ادعاء أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد خلّف ولداً نبيّاً.

جواب الشبهة: الشبهة باطلة من عدة وجوه

الوجه الأول: تهافت أقوال القفاري

زعم القفاري أن كتب الشيعة قد صرّحت بأنّ الإمام العسكري عليه السلام لم يعرف له ولد ظاهر، بينما نجده في نصّ آخر ينقل عن الشيعة أنفسهم، فيقول: «**أما الاثنا عشريّة فقد ذهبت إلى الزّعم بأنّ للحسن العسكري ولداً كان قد أخفى (أي الحسن) مولده، وستر أمره؛ لصعوبة الوقت وشدّة طلب السّلطان له، فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته**»[1].

وهو بهذا يصرّح بأنّ رأي الشيعة الإمامية هو أنّ للإمام العسكري ولداً وقد أخفي مولده، وهذا الكلام بطبيعة الحال يقتبس من كتب الشيعة التي تمثل رأيهم.

فهناك تهافت واضح في نقله لآراء الشيعة في مسألة ولادة الإمام المهدي عليه السلام والمفترض أنّه ينقل آراء الشيعة الإمامية حسب عنوان أطروحته التي خصّها بالإمامية الاثني عشرية، فلا معنى لأن يكون مقصوده بعض الأقوال لغير الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهذا هو الخطأ الكبير والفاحش الذي وقع في منهج نقده للشيعة الإمامية، فهناك خلط واضح بين المذهب الإمامي الاثني عشري وبقية الفرق التي تنسب للشيعة.

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٦، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الوجه الثاني: كتب الشيعة تصرح بوجود الخلف من صلب الإمام الحسن العسكري عليه السلام

إنّ القفاري نقل ادّعاء أنّ الإمام العسكري عليه السلام لم ير له خلف، من الأشعري صاحب كتاب (المقالات والفرق) ونسبه للشيعة مطلقاً، بينما كان الأشعري بصدد نقل أقوال الفرق بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فبعد أن ذكر أن الإمام لم ير له خلف، قال: «**ففرقة منها وهي المعروفة بالإمامية قالت:... فنحن متمسكون بإمامة الحسن بن علي، مقرّون بوفاته موقنون مؤمنون بأنّ له خلفاً من صلبه، متدينون بذلك، وأنه الإمام من بعد أبيه الحسن بن علي، وأنه في هذه الحالة مستتر خائف مأمور بذلك حتى يأذن الله عزّ وجلّ له فيظهر ويعلن أمره**»[1].

وقد قطع القفاري كلام الأشعري، ولم ينقل ذيله المتقدم الذي يفيد أن الإمامية الاثني عشرية: موقنون مؤمنون متدينون بأنّ للإمام الحسن العسكري خلفاً من صلبه، وأنه الإمام من بعد أبيه، وهو يتبنى هذا القول؛ لأن مذهبه وعقيدته هي (الإيمان باثني عشر إماماً) فأين اعتراف كتب الشيعة الإمامية بأنّ الإمام لم يخلف ولداً؟!

الوجه الثالث: عدم الرؤية لا تدل على عدم الوجود

إنّ قول الأشعري في النصّ الذي نقله القفاري: «**ولم ير له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر**» على تقدير صحّته، ليس فيه دلالة على أنّ الإمام

(١) سعد بن عبد الله الأشعري، المقالات والفرق: ص١٠٢ـ١٠٣، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنكي.

العسكري لم يخلّف ولداً، فعدم رؤيته من قبل الناس ومعرفتهم له لا تدلّ على عدم ولادته، لعدم الملازمة بينهما، ففرق بين أن يقال: لم يولد له ولد، وبين أن يقال: لم ير له ولد.

الوجه الرابع: اقتسام جعفر لميراث الإمام العسكري لا يدل على عدم ولادة المهدي عليه السلام

لقد استدلّ القفاري على عدم ولادة الإمام المهدي عليه السلام بانحصار قسمة ميراث الإمام العسكري عليه السلام بين أمّه وبين أخيه جعفر الكذّاب، وهذا الانحصار يدلّ على عدم ولادته، قال: «**قال: فاقتسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه**»، وهو استدلال لا يخلو من غرابة؛ لأنّ بعض كتب الشيعة عندما تنقل ذلك، لا تدّعي أنّ الإمام المهدي عليه السلام غير مولود، بل تقول: إنّ جعفراً الكذاب قد ادّعى الإمامة بعد أخيه الحسن بن علي عليهما السلام حسداً وطمعاً وكذباً، لذلك ادعى ميراثه، فاقتسامه الميراث مع أمّ الإمام المهدي عليه السلام لا يدلّ على عدم ولادته عليه السلام، بل هو فعل أراد به أن يقوّي زعمه بأنه هو الإمام من بعد أبيه، كما صرّحت بذلك عدّة روايات من طرقنا.

فقد روى الصدوق بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي خالد الكابلي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام، قال: «**حدّثني أبي، عن أبيه عليهما السلام: أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قال: إذا ولد ابني جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام فسموّه الصادق، فإن للخامس من ولده ولداً اسمه جعفر يدّعي الإمامة؛ اجتراءً على الله وكذباً عليه، فهو عند الله جعفر الكذاب المفتري على الله عزّ وجلّ، والمدّعي لما ليس له بأهل،**

المخالف على أبيه والحاسد لأخيه، ذلك الذي يروم كشف ستر الله عند غيبة وليّ الله عزّ وجلّ، ثم بكى علي بن الحسينعليهما السلام بكاءً شديداً، ثم قال: كأنّي بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر وليّ الله، والمغيّب في حفظ الله والتوكيل بحرم أبيه؛ جهلاً منه بولادته، وحرصاً منه على قتله إن ظفر به؛ طمعاً في ميراثه حتى يأخذه بغير حقه»(١).

فالرواية وردت على لسان رسول اللهصلى الله عليه وآله، وتشير بشكل صريح أن جعفراً كان يروم كشف ستر الله تعالى عند غيبته؛ حرصاً منه على قتله وطمعاً في ميراثه.

وهذه الرواية تحمل صدقها معها، لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي حكاية الواقع وصدقه بما أخبر بهعليه السلام، فجعفر كان حاسداً لأخيه، وطامعاً في ميراثه ساعياً لأخذه بغير حقّ، لذا نجد الشيخ المفيد رحمه الله يصرّح بقوله: **«وتولى جعفر بن علي أخو أبي محمدعليه السلام أخذ تركته، وسعى في حبس جواري أبي محمدعليه السلام واعتقال حلائله، وشنّع على أصحابه بانتظارهم ولده وقطعهم بوجوده والقول بإمامته، وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشرّدهم، وجرى على مخلفي أبي محمدعليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل، ولم يظفر السلطان منهم بطائل. وحاز جعفرٌ ظاهرَ تركة أبي محمدعليه السلام، واجتهد في القيام عند الشيعة مقامه، فلم يقبل أحد منهم ذلك ولا اعتقده فيه، فصار**

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٢٠، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

إلى سلطان الوقت يلتمس مرتبة أخيه، وبذل مالاً جليلاً، وتقرّب بكلّ ما ظنّ أنّه يتقرب به، فلم ينتفع بشيء من ذلك»[١].

رأي الإمامية في جعفر الكذاب

خلاصة رأي الإمامية في جعفر لا سيما في هذه المسألة تندرج في النقاط التالية:

أولاً: أنّه ادّعى الإمامة وهو غير مؤهل لها؛ مما اضطرّه إلى اللجوء للسلطة الحاكمة للتمهيد لهذا الأمر، ولكن خاب سعيه في ذلك، لذا نجد أن الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان نهره عندما جاء إليه في هذا الأمر، حيث قال له: **«يا أحمق، السلطان جرّد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمّة؛ ليردهم عن ذلك، فلم يتهيأ له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً فلا حاجة لك إلى السلطان؛ ليرتّبك مراتبهم ولا غير السلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا...»**[٢].

ولم يكتف جعفر مجرد ادعائه الإمامة؛ بل استخدم الأموال الكثيرة ليصل إلى مآربه الخبيثة، ولكن أيضاً لم يوفّق في هذا المسعى، فحمل للسلطان الحاكم آنذاك أموالاً طائلة تقدر بـ (عشرين ألف دينار)، طالباً منه أن يجعل له مرتبة أخيه ومنزلته، فأجابه السلطان بنحو جواب الوزير ابن خاقان[٣].

ثانياً: لقد ادّعى تركة الأموال والميراث الذي تركه أخوه بلا وجه حق،

---

(١) المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٣٦ـ ٣٣٧، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

(٢) الكليني، الكافي: ج١ ص٥٠٥ـ ٥٠٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

(٣) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٥٢٤، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف.

ومن ثم حيازته لها بإذن من السلطة الحاكمة.

قال ابن شهر آشوب في مناقبه: «**تولّى أخوه أخذ تركته... واجتهد جعفر في المقام مقامه فلم يقبله أحد وبرؤوا منه ولقبّوه الكذاب**»[1].

ثالثاً: لقد قام بإفشاء سرّ أخيه العسكري عليه السلام إلى الدولة من خلال الإيعاز لهم بولادة الإمام المهدي عليه السلام، ومن هنا بدأت سلسلة من المطاردات والاعتقالات لعيال الإمام عليه السلام، بل تسببت في جلب المحن والبلاء لشيعة علي عليه السلام.

قال الشيخ الطبرسي: «**وشُنّع على الشيعة في انتظارهم ولده وقطعهم بوجوده واعتقادهم لإمامته، وجرى بسبب ذلك على مخلفة أبي محمد عليه السلام وشيعته كل بلاء ومحنة، من حبس واعتقال وشدة**»[2].

إذن هذا هو حال جعفر؛ فجاءت تسميته بـ (الكذاب) عند الإمامية، وهذا بطبيعة الحال، لا يدلّ على أن الإمام العسكري لم يخلّف، أو لم يولد له ولد، كما صوّر وادعى الدكتور ذلك.

الوجه الخامس: أحاديث ولادة المهدي عليه السلام متواترة

إنّ الأحاديث التي تقدّم ذكرها، كحديث (الثقلين) وحديث (الاثني عشر) وحديث (عدم خلو الأرض من قائم لله بحجة) والتي دلّت على استمرار وجوده، فهي تدلّ جزماً على ولادته، وكذلك ما ورد من تطبيقٍ لهذه الأحاديث من مصادر الحديث السنية، وكذلك ما تواتر من أحاديث

---

(١) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٥٢٤، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف.

(٢) الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى: ج٢ ص١٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

تحديد هويته، وكونه من قريش ومن أهل البيت من ولد النبي صلى الله عليه وآله ومن ولد علي وفاطمة والحسين عليهم السلام. كما روى الجويني عن مجاهد، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إن وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي: الحسن والحسين، يتلوه تسعة من صلب الحسين أئمّة أبرار... إذا مضى الحسين فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمد، ثم ابنه عليّ، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة بن الحسن، فهذه اثنا عشر أئمة عدد نقباء بني إسرائيل**»(١). وغيرها من الأحاديث التي تقدم ذكرها.

وسوف نتناول اعتراف جملة كبيرة من العلماء ممن قالوا بولادته عليه السلام وكونه من ولد الإمام الحسن العسكري عليه السلام؛ ولاسيما ممن اشتهر بخبرته واطلاعه في علم الأنساب، فسنذكر الذين دوّنوا واعترفوا في صحفهم هذه الحقيقة، وكذلك نذكر بشكل عام ممن قال بولادته من غير علماء الأنساب.

وأيضاً سننقل الروايات والأحاديث من طرق الشيعة من خلال الشهادات والوثائق التي تثبت لنا ولادته عليه السلام، مع وضوح هذا الأمر عند الإمامية؛ لأنها من صلب عقيدتهم؛ ولكن لتشكيك بعض في روايات الشيعة في هذا الأمر سنضطر لنقلها.

(١) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص١٣٣ـ ١٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت. القندوزي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٢٨٢، الناشر: دار الأسوة.

اعتراف علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي عليه السلام

في البدء ننقل عبارة القفاري التي نفى فيها تصريح علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي عليه السلام، حيث قال في فصل (نقد عقيدة الغيبة والمهدية عند الاثني عشرية): «**وقد ذكر أهل العلم بالأنساب والتواريخ أن الحسن بن علي لم يكن له نسل ولا عقب**»[1].

نقول: هذا قول من لا خبرة له بما قاله علماء الأنساب، فقد ذهب جملة منهم من كلا الفريقين إلى القول بولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهم الأدرى والأعلم بشجرة الأنساب، وقولهم يورث الاطمئنان بالصدق، فيكون حجة بلا نزاع في ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

١ـ الشيخ أبو نصر البخاري.

وهو النسّابة الشهير الشيخ أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري من أعلام القرن (الخامس الهجري)[2].

قال في سرّ السلسلة العلوية: «**وولد علي بن محمد النقي عليه السلام الحسن بن**

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٩١، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) يعتبر أبو نصر البخاري، من علماء القرن الرابع، لأنه يروي عنه أبو العلاء الواسطي من مشايخ الخطيب، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب، قال الخطيب البغدادي: «**أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب، حدثنا أبو نصر سهل بن عبيد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري ـ قدم علينا بغداد ـ حدّثنا محمد بن نوح الجنديسابوري...**». تاريخ بغداد: ج٩ ص١٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. وأبو علاء الواسطي قد توفي سنة (٤٣١هـ)، قال الخطيب البغدادي: «**مات أبو العلاء في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة**». تاريخ بغداد: ج٣ ص٣١٤، ومنه يظهر أنّ أبا نصر البخاري كان حيّاً أواسط القرن الخامس الهجري.

علي العسكري عليه السلام من أمّ ولد نوبية[1] تدعى ريحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقبض سنة ستين ومائتين بسامراء، وهو ابن تسع وعشرين سنة... وولد علي النقي ابن محمد التقي عليه السلام جعفراً وهو الذي تسمّيه الإمامية جعفر الكذاب، وإنما تسمّيه الإمامية بذلك لادعائه ميراث أخيه الحسن عليه السلام دون ابنه القائم الحجة عليه السلام، لا طعن في نسبه»[2].

٢ـ السيد الشريف نجم الدين أبو الحسن بن محمد العلوي العمري.

النسابة المشهور، من أعلام (القرن الخامس) في كتابة (المجدي في أنساب الطالبيين) قال: «**ومات أبو محمد عليه السلام وولده من نرجس معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله... وامتحن المؤمنون، بل كافة الناس بغيبته**»[3].

٣ـ فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت/٦٠٦ هـ)[4].

قال في كتابه (الشجرة المباركة في أنساب الطالبية): «**أما الحسن العسكري الإمام عليه السلام فله ابنان وبنتان: أمّا الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان، والثاني موسى درج في حياة أبيه...**»[5].

٤ـ النسابة الشهير السيد جمال الدين أحمد بن علي الحسني، المعروف

---

(١) النوبي بضم النون، هذه النسبة إلى بلاد النوبة وهي السودان. السمعاني، الأنساب: ج٥ ص٥٣٠، الناشر: دار الجنان ـ لبنان.

(٢) أبو نصر البخاري، سر السلسلة العلوية: ص٣٩ـ ٤٠، الناشر: انتشارات الشريف الرضي.

(٣) علي بن محمد العلوي العمري، المجدي في أنساب الطالبين: ص١٣٠، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي ـ قم.

(٤) هو الفخر الرازي هو الامام فخر الدين الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦هـ صاحب كتاب التفسير المشهور.

(٥) الفخر الرازي، الشجرة المباركة: ص٧٨ـ ٧٩، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي ـ قم.

بابن عنبة والمتوفى سنة (٨٢٨ هـ) في كتابه (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)، قال: «**الإمام أبو محمد الحسن العسكري**عليه السلام **كان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمد المهدي صلوات الله عليه ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المنتظر عندهم، من أمّ ولد اسمها نرجس، واسم أخيه أبو عبد الله جعفر الملقب بالكذّاب؛ لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن**»[1].

٥ـ الشيخ أبو المعالي محمد سراج الدين الرفاعي (ت/ ٨٨٥ هـ)[2].

قال في كتابه (صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار): «**وكان له [أي الإمام الهادي] خمسة أولاد الإمام الحسن العسكري والحسين ومحمد وجعفر وعائشة، فالحسن العسكري أعقب صاحب السرداب الحجة المنتظر، وليّ الله الإمام محمد المهدي**عليه السلام**...**»[3].

٦ـ محمد أمين السويدي (ت/ ١٢٤٦ هـ)[4].

قال في كتابه (سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب): «**محمد المهدي:**

---

(١) ابن عنبة، عمدة الطالب: ص١٩٩، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد المخزومي الرفاعي الحسيني سراج الدين شيخ الإسلام في عصره، هكذا قال عنه الزركلي في الأعلام: ج٦ ص٢٣٨، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) المخزومي، سراج الدين، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار: ص٥٦، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار.

(٤) محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السويدي العباسي البغدادي، أبو الفوز: باحث، من علماء العراق، ولد ببغداد، وتوفي في بريدة بـ(نجد) عائداً من الحج. من كتبه (سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب) و(قلائد الدرر في شرح رسالة ابن حجر) في فقه الشافعية، و(الجواهر واليواقيت في معرفة القبلة والمواقيت). خير الدين الزركلي، الأعلام: ج٦ ص٤٢.

وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربوع القامة، حسن الوجه والشعر، أقنى الأنف، صبيح الجبهة»[1].

اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي عليه السلام

اعترف جملة كبيرة من علماء أهل السّنة ـ غير علماء الأنساب ـ بولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهم على صنفين: منهم من ذكر ولادته من دون أن يشكّك فيها ومنهم من ذكر ذلك ونسبه لرأي الشيعة، والقسم الأول الذي اعترف بولادته لم يتطرق إلى زمان وكيفيّة وفاة الإمام المهدي، مع أنّ السيرة المعروفة عندهم ـ في الغالب ـ أن تذكر الوفيات لكل من يترجم له، أو من تذكر سيرته عندهم، بل صرح بعضهم أنّه لا يعلم كيف مات الإمام المهدي.

قال الذهبي والصفدي وغيرهما عند ترجمتهم للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «**عُدم، ولم يعلم كيف مات...**» وهذه العبارة فيها اعتراف ضمني بولادته؛ لأنهم لا يعلمون كيف مات، كما هو صريح عبارتهم[2].

فالمسألة يلفّها الغموض بينهم، فيدور حالهم بين أمرين:

إمّا الاعتراف بما تقول به الشيعة من تحقّق غيبته عليه السلام، وإمّا أن يبرّروا للقارئ ـ بموضوعية ـ سبب عدم ذكر وفاته!!

وعليه نستطيع القول إنّ هناك اتفاقاً على ولادته في الجملة، وهذا

---

(١) محمد أمين السويدي، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: ص٧٨، الناشر: منشورات الشريف الرضي.

(٢) أُنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج١٩ ص١١٣، الناشر: دار الكتاب العربي. وأُنظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: ج١٢ ص٧٠، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت.

كاف في رفع هذا الإشكال.

يقول مصطفى الرافعي[(١)] في كتابه (إسلامنا) بعد أن ذكر جملة من علماء السنّة الذين قالوا بولادته: «**وكثيرٌ غيرهم من علماء السنّة الأجلاء الذين ذاع صيتهم ويذكرون بكل إعجاب وتقدير. هؤلاء وكثير غيرهم ممّن لا يتّسع المقام لذكرهم يقولون بمقولة الإمامية: من أن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري وأنّه حي في مكان ما في هذا العالم، ولا يجدون في مقولتهم هذه ما يناهض العقل، وبخاصة إذا اعتبرت حياة المهدي من الأمور الخارقة للعادة، كالتي أجراها الله؛ معجزة لبعض أنبيائه، أو كرامة لبعض أوليائه، وذلك كحياة المسيح والخضر من الأتقياء وإبليس الدجّال من الأشقياء**»[(٢)].

ومن جملة علماء أهل السنّة الذين صرحوا بولادته:

١ـ ابن الأثير الجزري (ت/ ٦٣٠ هـ).

قال في كتابه (الكامل في التاريخ) في حوادث سنة (٢٦٠هـ): «**وفيها توفي أبو محمد العلوي العسكري، وهو أحد الأئمة الاثني عشر، على مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر...**»[(٣)].

٢ـ محيي الدين بن العربي (ت/ ٦٣٨ هـ). قال نقلاً عن الشعراني في كتابه

(١) هو مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي من كبار الكتاب، أصله من طرابلس توفي سنة ١٩٣٧هـ الزركلي، الأعلام: ج٧ ص٢٣٥، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٢) مصطفى الرافعي، إسلامنا في التوفيق بين السنّة والشيعة: ص١٩٢، الناشر: الدار الإسلامية ـ بيروت.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٧ ص٢٧٤، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(اليواقيت والجواهر): «وعبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنّه لابدّ من خروج المهدي عليه السلام، ولكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلاّ يوم واحد طوّل اللّه تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول اللّه (صلّى الله عليه وسلّم) من ولد فاطمة (رضي الله عنها)، وجدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده حسن العسكري ابن الإمام علي النقي...»[1].

وهذه العبارة التي نقلها الشعراني عن ابن العربي قد حذفت من النسخ المطبوعة، وهو بلا شك خلاف الأمانة العلمية، لذا أدرج الشيخ مهدي فقيه إيماني نسخة مصوّرة من الفصل المتعلق بالموضوع في كتابه (المهدي عند أهل السنّة) وهذا إن دلّ فهو يشير إلى حقيقة ولادة الإمام المهدي، لذا نجد أن النصوص غير المرغوب فيها تارةً تقطّع وتارةً تحذف.

٣ـ كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي (ت/ ٦٥٢ هـ)[2].

قال في كتابه (مطالب السؤول في مناقب آل الرسول): **«محمد**

(١) الشعراني، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج٢ ص٥٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) هو كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن الحسن القرشي العدوي الشافعي، قال الصفدي: **«تفقّه وبرع في المذهب... وكان صدراً معظماً»**. الوافي بالوفيات: ج٣ ص١٤٦. وقال الذهبي: **«العلامة الأوحد كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد بن حسن القرشي العدوي النصيبي الشافعي، ولد سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وبرع في المذهب وأُصوله»**. سير أعلام النبلاء: ج٢٣ ص٢٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

ابن الحسن الخالص بن علي المتوكل بن محمد القانع بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجة الخلف الصالح المنتظر عليهم السلام ورحمة الله وبركاته».

ثم ذكر أبياتاً رائعة من الشعر:

«فهذا الخلف الحجة قد أيّده الله
هداه منهج الحق وأتاه سجاياه .
وأعلى في ذرى العليا بالتأييد مرقاه
وأتاه حلى فضل عظيم فتحلاّه
قال رسول الله قولاً قد رويناه
وذو العلم بما قال إذا أدرك معناه
ترى الأخبار في المهدي جاءت
وقد أبداه بالنسبة والوصف وسماه»

إلى آخر أبياته، ثم قال: «فأما مولده: فبِسُرّ من رأى، في ثالث وعشرين رمضان سنة ثمان وخمسين ومائتين للهجرة»[1].

(١) محمد بن طلحة الشافعي، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: ج٢ ص١٥٢، الناشر: مؤسسة أم القرى.

٤ـ سبط ابن الجوزي الحنفي (ت/ ٦٥٤ هـ)[١].

قال في كتابه (تذكرة الخواص) فصل في ذكر الحجة المهدي: «**هو محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبد الله وأبو القاسم، وهو الخلف الحجة صاحب الزمان، القائم المنتظر، والتالي، وهو آخر الأئمة...**»[٢].

٥ـ محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (ت/٦٥٨هـ).

قال في كتابه (كفاية الطالب): «**ودفن في داره بِسُرَّ من رأى في البيت الذي دفن فيه أبوه وخلّف ابنه وهو الإمام المنتظر صلوات الله عليه...**»[٣].

وفي كتابه الآخر الذي أسماه (البيان في أخبار صاحب الزمان) في الباب الخامس والعشرين في الدلالة على كون المهدي حياً باقياً منذ غيبته إلى الآن، قال: «**ولا امتناع في بقائه؛ بدليل بقاء عيسى وإلياس والخضر من أولياء الله تعالى، وبقاء الدجال وإبليس الملعونين من أعداء الله تعالى، وهؤلاء قد ثبت بقاؤهم بالكتاب والسنّة**»[٤].

---

(١) هو: «**يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي سبط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي... تفقه وبرع وسمع من جده لأمه ابن الجوزي، وكان بتربيته حنبلياً... ثم صار حنفياً وكان عالماً فقيهاً واعظاً... فارساً في البحث مفرطاً في الذكاء**» اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية: ص٢٣، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) سبط بن الجوزي، تذكرة الخواص: ص٣٢٥، الناشر: مؤسسة أهل البيت ـ قم.

(٣) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: ص٤٨٥، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٤) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص٩٧، الناشر: دار المحجة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

٦ـ ابن خلّكان: (ت/ ٦٨١ هـ)[١].

قال في كتابه (وفيات الأعيان) تحت عنوان الحجة المنتظر: «**أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد المذكور قبله، ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، المعروف بالحجة، وهو الذي تزعم الشيعة أنّه المنتظر والقائم والمهدي... كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، ولمّا توفي أبوه... كان عمره خمس سنين**»[٢].

٧ـ الجويني الشافعي (ت/ ٧٢٢ هـ)[٣].

ذكر في كتابه فرائد السمطين عدّة روايات في عدد الأئمة وأسمائهم، ونصّ على أنّ المهدي هو الحجة القائم المنتظر، كما نجد ذلك واضحاً عند ذكره لحديث اللوح، حيث ذكر الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً، وأنّ آخرهم القائم، المهدي المنتظر بن الحسن العسكري[٤].

---

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم من خلكان قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس البرمكي الأربلي الشافعي، كان فاضلاً بارعاً متفننا عارفاً بالمذهب... كثير الاطلاع وافر الحرمة، اُنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٥١ ص٦٥ـ ٦٦، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) ابن خلكان، وفيّات الأعيان: ج٤ ص١٧٦، الناشر: دار الثقافة ـ بيروت.

(٣) قال عنه الذهبي: «**وسمعت من الإمام المحدّث الأوحد الأكمل فخر الإسلام صدر الدين إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حموية الخراساني الجويني شيخ الصوفية، قدم علينا روى لنا عن رجلين من أصحاب المؤيد، وكان شديد الاعتناء بالرواية وتحصيل الإجزاء... مهيباً ديّناً صالحاً**». تذكرة الحفاظ: ج٤ ص١٥٠٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص١٣٦ـ ١٤١ ح٤٣٢ـ ٤٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت.

وأخرج كذلك بسنده إلى دعبل الخزاعي عن الإمام الرضاعليه السلام، قال: «... **يا دعبل، الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابنه علي، وبعد علي ابنه الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره...**»[(١)].

٨ـ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت/٧٣٢ هـ)[(٢)].

قال في تاريخه (المختصر من أخبار البشر) عند ذكره لوفاة الإمام الحسن العسكري في أحداث سنة (٢٥٤هـ): «**والحسن العسكري المذكور هو والد محمد المنتظر صاحب السرداب، ومحمد المنتظر المذكور هو ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على رأي الإمامية، ويقال له: القائم والمهدي والحجة وولد المنتظر المذكور في سنة خمس وخمسين ومائتين**»[(٣)].

٩ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ)[(٤)].

قال في كتابه (تاريخ الإسلام) في ترجمة الإمام الحسن العسكريعليه السلام: «**وأمّا ابنه محمد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين، عاش بعد أبيه سنتين**

---

(١) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣٣٧ـ ٣٣٨ ح٥٩١، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت.

(٢) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماه، قال السبكي: «**كان رجلاً فاضلاً، نظّم الحاوي في الفقه [الشافعي] وصنف تقويم البلدان وتاريخاً حسناً**». طبقات الشافعية الكبرى: ج٩ ص٤٠٣ـ ٤٠٤، الناشر: هجر للطباعة.

(٣) أبو الفداء، المختصر من أخبار البشر: ج٢ ص٤٥، الناشر: مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

(٤) هو الإمام المعروف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، قال السبكي في طبقاته الكبرى: «**شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي محدّث العصر... شديد الميل إلى آراء الحنابلة**». طبقات الشافعية الكبرى: ج٩ ص١٠٠ـ ١٠٣.

ثم عُدم، ولم يعلم كيف مات...»[١].

١٠- محمد بن يوسف الزرندي (ت/ ٧٥٠ هـ)[٢].

قال في كتابه (معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول): «الإمام أبو القاسم محمد بن الحسن... وكان مولده عليه السلام على ما نقلته الشيعة ليلة الجمعة للنصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، بِسُرَّ من رأى في زمان المعتمد، وأُمّه: نرجس بنت قيصر الروم، أم ولد، وكان نقش خاتمه: الله عصمتي ومحمد حجتي، وعلي قوتي»[٣].

١١- خليل بن أيبك الصفدي الشافعي (ت/ ٧٦٤ هـ)[٤].

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج١٩ ص١١٣، حوادث سنة (٢٥١هـ - ٢٦٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) قال ابن حجر العسقلاني: «محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن محمود بن الحسن الزرندي المدني الحنفي شمس الدين أخو نور الدين علي، قرأت في مشيخة الجنيد البلياني تخريج الحافظ شمس الدين الجزري الدمشقي نزيل شيراز: أنّه كان عالماً، وأرخ مولده سنة (٦٩٣) ووفاته بشيراز سنة بضع وخمسين وسبعمائة... وصنّف كتباً عديدة ودرّس في الفقه والحديث، ثم رحل إلى شيراز فولّي القضاء بها حتى مات سنة سبع أو ثمان وأربعين». الدرر الكامنة: ج٦ ص٥٠، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

وقال الزركلي: «أحمد بن يوسف بن الحسن، شمس الدين الزرندي، فقيه حنفي، من العلماء بالحديث، من أهل المدينة، تولّى التدريس فيها بعد أبيه، ورحل إلى شيراز بعد سنة ٧٤٢ هـ فولّي القضاء بها حتى مات». الأعلام: ج٧ ص١٥٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) الزرندي، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول: ص١٨١- ١٨٢. تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.

(٤) قال السبكي: «خليل الدين الصفدي الإمام الأديب... وعني بالحديث وصنّف الكثير في التاريخ والأدب» طبقات الشافعية الكبرى: ج١٠ ص٥، الناشر: هجر للطباعة.

قال في كتابه (الوافي بالوفيات) عند ترجمته للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «**وأمّا ابنه محمد الحجة الخلف الذي تدّعيه الرافضة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: ست وخمسين، عاش بعد أبيه سنتين، ومات، عُدِمَ ولم يُعلم كيف مات...**»[(١)].

١٢ـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت/ ٨٥٢هـ)[(٢)].

قال في كتابه: (لسان الميزان) عند ترجمته لجعفر الكذاب: «**أخو الحسن الذي يقال له العسكري، وهو الحادي عشر من الأئمّة الإمامية، ووالد محمد صاحب السرداب...**»[(٣)].

١٣ـ نور الدين علي بن الصباغ المالكي (ت/ ٨٥٥ هـ)[(٤)].

قال في كتابه (الفصول المهمة في معرفة الأئمة): «**ولد أبو القاسم محمد الحجة بن الحسن الخالص بِسُرَّ من رأى، ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة، وأمّا نسبه أباً وأمّاً، فهو أبو القاسم**

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج١٢ ص٧٠، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت.

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني شافعي المذهب العسقلاني أبو الفضل الحافظ، قال تلميذه السخاوي: «**الأستاذ إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني... الشافعي... وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقّاد والذكاء المفرط وسعة العلم في صنوف شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث**». الضوء اللامع: ج٢ ص٣٦، الناشر: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج٢ ص١١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(٤) هو علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله المالكي من علماء المذهب المالكي، قال عنه تلميذه السخاوي: «**حفظ القرآن والرسالة في الفقه لابن مالك، له مؤلفات منها الفصول المهمة لمعرفة الأئمة**». الضوء اللامع: ج٥ ص٢٨٣.

محمد الحجة بن الحسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صلوات الله عليهم أجمعين... وأمّا لقبه فالحجّة والمهدي والخلف الصالح والقائم المنتظر وصاحب الزمان، وأشهرها المهدي...»[١].

١٤ـ الفضل بن روزبهان (ت/ بعد ٩٠٩ هـ)[٢].

نظّم في كتابه (إبطال الباطل) أبياتاً شعرية رائعة في فضل أهل البيت عليهم السلام واحداً تلو الآخر، ثم ذكر القائم المنتظر وأنّه من سلالة الحسن العسكري، وأنه سيملأ الأرض عدلاً، وبذلك فهو ينصّ على الاثني عشر إماماً، كما سترى من هذا النظم الشعري.

قال: «ونعم ما قلت فيهم منظوماً:

سلام على المصطفى المجتبى سلام على السيد المرتضى

سلام على ستنا فاطمة مَن اختارها الله خير النسا

سلام على المسك أنفاسه على الحسن الألمعي الرضا

سلام على الأورعي الحسين شهيد يرى جسمه كربلا

(١) ابن الصباغ المكّي المالكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة: ج٢ ص١١٠٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) هو فضل الله بن روزبهان بن فضل الله الأمين كان من عظماء علماء الشافعية في عصره، قال السخاوي: «**فضل الله بن روزبهان... أمين الدين الخنجي الأصل الشيرازي الشافعي الصوفي**» الضوء اللامع: ج٦ ص١٧١، الناشر: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

سـلام علـى سـيد العابـدين — علـي بـن الحـسين المجتبـى
سـلام علـى البـاقر المهتـدي — سلام علـى الـصادق المقتـدى
سلام علـى الكـاظم الممـتحن — رضـي الـسجايا إمـام التقـى
سـلام علـى الثـامن المـؤتمن — علـي الرضـا سـيد الأصـفيا
سـلام علـى المتقـي التقـي — محمـد الطيـب المرتجـى
سـلام علـى الأريحـي النقـي — علـي المكـرم هـادي الـورى
سلام علـى الـسيد العـسكري — إمـام يجهـز جـيش الـصفا
سـلام علـى القـائم المنتظـر — أبي القاسم القـرم نـور الهـدى
سيطلع كالـشمس فـي غاسـق — ينجيـه مـن سـيفه المنتقـى
ترى يمـلأ الأرض مـن عدلـه — كما ملئت جـور أهـل الهـوى
سـلام عليـه وآبائـه — وأنـصاره مـا تـدوم الـسما»[1]

١٥ـ محمد بن طولون الدمشقي الحنفي (ت/٩٥٣ هـ)[2].

قال في كتابه (الأئمة الاثنا عشر): «وثاني عشرهم ابنه محمد بن الحسن، وهو أبو القاسم محمد بن الحسن بن علي الهادي بن محمد الجـواد بـن

(١) المرعشي، شرح إحقاق الحق: ج١ ص٨١ الناشر: منشورات مكتبة المرعشي النجفي ـ قم.
(٢) هو محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون الصالحي الحنفي، قال الزركلي: «مؤرخ عالم بالتراجم والفقه... كانت أوقاته معمورة كلّها بالعلم والعبادة» الأعلام: ج٦ ص٢٩١، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، (رضي الله عنهم)... كانت ولادته (رضي الله عنه) يوم الجمعة، منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين»[١].

١٦ـ القاضي حسين بن محمد الديار بكري (ت/ ٩٦٦ هـ)[٢].

قال في كتابه (تاريخ الخميس): «**وفي سنة ستين ومائتين، مات الحسن بن علي الجواد بن الرضا العلوي، أحد الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، وهو والد منتظرهم محمد بن الحسن**»[٣].

١٧ـ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي (ت/ ٩٧٣ هـ)[٤].

قال في كتابه (اليواقيت والجواهر) في المبحث الخامس والستين من الجزء الثاني، في بيان أن جميع أشراط الساعة التي أخبرنا بها الشارع حق لابدّ أن تقع كلّها قبل قيام الساعة: «**وذلك كخروج المهدي، ثم الدجال ثم نزول عيسى**» إلى أن قال: «**ثم تأخذ في ابتداء الاضمحلال إلى أن يصير**

---

(١) ابن طولون، الأئمة الاثنا عشر: ص١١٧ـ ١١٨، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) هو حسين بن محمد بن الحسن الدياربكري المالكي: مؤرّخ ولي قضاء مكة وتوفي فيها. أُنظر: الزركلي، الأعلام: ج٢ ص٢٥٦، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت. وأُنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج١ ص٧٢٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٣) القاضي حسين الدياربكري، تاريخ الخميس: ج٢ ص٣٤٣، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤) قال ابن العماد الحنبلي: «**وفيها [أي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة توفي] الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراوي الشافعي، قال: الشيخ عبد الرؤوف المناوي في طبقاته هو شيخنا الإمام العامل العابد الزاهد الفقيه المحدث الأُصولي الصوفي المربي المسلك من ذرية محمد بن الحنفية**». شذرات الذهب: ج٨ ص٣٧٢، الناشر: دار ابن كثير ـ دمشق.

الدين غريباً كما بدأ، وذلك الاضمحلال يكون بدايته من مضي ثلاثين سنة من القرن الحادي عشر، فهناك يُترقّب خروج المهدي عليه السلام، وهو من أولاد الإمام حسن العسكري، ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا ـ وهو سنة ثمان وخمسين وتسعمائة ـ سبعمائة وست سنين»[١].

١٨ـ ابن حجر الهيتمي الشافعي (ت/ ٩٧٤ هـ)[٢].

قال في كتابه (الصواعق المحرقة): «أبو محمد الحسن الخالص... مات بسُرَّ من رأى، ودفن عند أبيه وعمه، وعمره ثمانية وعشرون سنة. ويقال: إنّه سُمَّ أيضاً، ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القائم المنتظر، قيل: لأنّه سُتر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»[٣].

---

(١) الشعراني، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج٢ ص٥٦١ـ ٥٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) قال الزركلي: «... أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيهٌ باحث مصري، مولده في محلة أبي الهيتم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته... تلقّى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة». الأعلام: ج١ ص٢٣٤، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٦٠٠ـ ٦٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

١٩ـ الملاّ علي القاري (ت: ١٠١٤ هـ)[١].

قال في كتابه (مرقاة المفاتيح) معلقاً على حديث (الاثني عشر من قريش): «**قلت: وقد حمل الشيعة: الاثني عشر على أنهم من أهل بيت النبوّة متوالية، أعم من أن تكون لهم خلافة حقيقية أو استحقاقاً، فأولهم علي، فالحسن، فالحسين، فزين العابدين، فمحمد الباقر، فجعفر الصادق، فموسى الكاظم، فعلي الرضا، فمحمد التقي، فعلي النقي، فحسن العسكري، فمحمد المهدي (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين)، على ما ذكره زبدة الأولياء خواجة محمد بارسا في كتاب (فصل الخطاب) مفصلة، وتبعه مولانا نور الدين عبد الرّحمن الجامي في أواخر (شواهد النبوّة) وذكر فضائلهم ومناقبهم وكراماتهم ومقاماتهم مجملة..**»[٢].

٢٠ـ ابن العماد الحنبلي (ت/١٠٨٩ هـ)[٣].

قال في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب): «**وفيها: [أي سنة ٢٦٠ هـ توفي] الحسن بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى**

---

(١) قال الزركلي: «علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملاّ الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها... وصنّف كتباً كثيرة». الأعلام: ج٥ ص١٢، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٢) ملاّ علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج١١ ص١٣٥، شرح حديث رقم ٥٩٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي، مؤرخ فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحية دمشق، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة، له (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) و(شرح المنتهى). اُنظر: الزركلي، الأعلام: ج٣ ص٢٩٠.

الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة فيهم العصمة، وهو والد المنتظر محمد صاحب السرداب»[١].

٢١ـ سليمان بن إبراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي (ت: ١٢٩٤ هـ)[٢].

قال في كتابه (ينابيع المودة) الباب التاسع والسبعون في ذكر ولادة القائم المهدي: «**فالخبر المعلوم المحقّق عند الثقات أنّ ولادة القائم عليه السلام كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة سامراء**»[٣].

٢٢ـ خير الدين الزركلي (ت: ١٤١٠ هـ).

قال في كتابه (الأعلام): «**محمد بن الحسن العسكري (الخالص) بن علي الهادي، أبو القاسم: آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب ولد في سامراء...**»[٤].

٢٣ـ محمد ناصر الألباني (ت ١٤٢٠ هـ).

قال في كتابه (التعليقات الرضية على الروضة الندية)، لمؤلفه (صديق حسن خان (ت/١٣٠٧ هـ): «**قال الماتن رحمه الله: ومن هذا القبيل استثناء**

---

(١) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ج٢ ص١٤١، حوادث سنة (٢٦٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير ـ دمشق.

(٢) هو سليمان بين خوجة ابراهيم قبلان الحسيني الحنفي النقشبندي القندوزي، فاضل من أهل بلخ له ينابيع المودّة في شمائل الرسول. الزركلي، الأعلام: ج٣ ص١٢٥، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٣) القندوزي الحنفي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٣٠٦ الناشر: دار الأسوة ـ بيروت.

(٤) الزركلي، الأعلام: ج٦ ص٨٠

الفاطمية من قوله: (ويغتفر برضا الأعلى والولي) وجعل بنات فاطمة (رضي الله عنها) أعلى قدراً وأعظم شرفاً من بنات رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، لصلبه» ثم قال: «فيا عجباً كل العجب من هذه التعقيبات الغريبة ... انظر أُمّهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة وأُسوة القادة في كلّ خير ودين مَنْ كُنّ؟

فأُمّ أبي العترة الإمام زين العابدين علي بن الحسين شهربان وبنت يزدجرد بن شهريار بن شيرويه بن خسروبرويز بن هرمز بن نوشيروان ـ ملك الفرس ـ وأُمّ الإمام موسى الكاظم أُمّ ولد اسمها حميدة، وأُمّ الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم أُمّ ولد أيضاً اسمها تكتم» إلى أن قال: «وأُمّ الإمام محمد بن حسن الملقب بالحجة والقائم والمهدي أُمّ ولد اسمها نرجس، وهكذا كان شأن التزوج في أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لم يعرج أحد منهم على الكفاءة في النسب»[1].

فهناك اعتراف من الألباني ـ المعروف بتشدده ـ بولادة الإمام المهدي عليه السلام من أمّه نرجس، وهذا يؤيد ما قالته الشيعة.

نكتفي بهذا المقدار من الأقوال التي فيها دلالة واضحة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام.

وننتقل بعد ذلك إلى الروايات الشيعية الصحيحة التي صرّحت بالولادة، وكذلك الشهادات والوثائق التي تدلّ على إثبات ذلك.

---

(١) الألباني، التعليقات الرضية على الروضة الندية: ج٢ ص١٥٠ ـ ١٥١، فصل بيان اعتبار الكفاءة في النكاح، الناشر: دار ابن عفّان ـ السعودية.

الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي من طرق الشيعة

من الواضحات والمسلّمات عند مذهب الإمامية الاثني عشرية ولادة وإمامة المهدي عليه السلام، ولكن مع هذا نجد القفاري قد شكّك في الوضوح والتسالم، مدّعياً أن كتب الشيعة تخلو من ذلك؛ لذا سنضطر لنقل بعض الروايات الصحيحة والشواهد والوثائق التي تدلّ على ذلك.

الرواية الأولى

روى الكليني بسند صحيح، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: «**قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل، قلت: يا سيدي، هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة**»[١].

سند الرواية

١ـ محمد بن يحيى العطار: ثقة عين، قال النجاشي: «**محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث**»[٢]. وكذلك أورد العلامة الحلّي في خلاصته نفس كلام النجاشي[٣].

٢ـ أحمد بن إسحاق: هو ابن سعد الأشعري، ثقة، قال النجاشي في رجاله: «**وكان خاصة أبي محمد عليه السلام**»[٤].

---

(١) الكليني، الكافي: ج١ ص٣٢٨، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص٣٥٣، رقم الترجمة ٩٤٦، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٣) الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٢٦٠، رقم الترجمة/١١٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٤) النجاشي، رجال النجاشي: ص٩١. رقم الترجمة /٢٢٥.

وقال الطوسي في رجاله: «**أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قميّ ثقة**»[١].

وقال في الفهرست: «**كان من خواص أبي محمد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام وهو شيخ القمّيين ووافدهم**»[٢].

٣ـ أبو هاشم الجعفري: هو داود بن القاسم يكنّى أبا هاشم، ثقة عظيم المنزلة.

قال النجاشي في رجاله: «**كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة**»[٣].

وقال الطوسي في رجاله: «**ثقة جليل القدر**»[٤].

وبهذا يكون سند الرواية في غاية الاعتبار والصحة.

أما دلالة الرواية فواضحة وصريحة في أن الإمام العسكري عليه السلام كان قد خلّف ولداً وهو المهدي عليه السلام.

الرواية الثانية

روى الكليني أيضاً في الكافي، والمفيد في الإرشاد، بسند صحيح: «**عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال، قال: خرج إليّ من أبي محمد قبل مضيّه بسنتين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليّ من قبل مضيه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده**»[٥].

---

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٩٧، رقم الترجمة/ ٥٨١٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص٣٥٣، رقم الترجمة/ ٩٤٦.

(٣) المصدر نفسه: ص١٦٥ رقم الترجمة/ ٤١١.

(٤) الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٧٥، رقم الترجمة/ ٥٥٥٣.

(٥) الكليني، الكافي: ج١ ص٣٢٨، فصل الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران. المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٤٨، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

سند الحديث

١ـ علي بن محمد: هو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن بندار، يعتبر من مشايخ الكليني والصدوق، قال الشيخ منتجب الدين في فهرسته: «**القاضي أبو الحسن علي بن بندار بن محمد الهوشمي: فاضل، ثقة**»[١].

وقال الأردبيلي في جامع الرواة: «**علي بن بندار بن محمد الهوشمي القاضي أبو الحسن: فاضل ثقة**»[٢].

٢ـ محمد بن علي بن بلال: وثّقه الشيخ الطوسي في رجاله قائلاً: «**محمد بن علي بن بلال، ثقة**»[٣].

وقال العلامة الحلي في الخلاصة: «**أحمد بن علي بن بلال، من أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام، ثقة**»[٤].

ونقل السيد الخوئي في معجمه، وثاقته، قائلاً: «**والمتلخص من جميع ما ذكرنا: أنّ الرجل كان ثقة مستقيماً... فلا مانع من العمل برواياته، بناء على كفاية الوثاقة في حجية الرواية، كما هو الصحيح**»[٥].

إذن فالرواية صحيحة، ودلالتها واضحة في إخبار الإمام الحسن العسكري بولادة وإمامة خلفه من بعده عليهما السلام.

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج١٢ ص٣٠٩ رقم الترجمة/٧٩٦٨. ط٥ـ ١٤١٣هـ

(٢) الأردبيلي، جامع الرواة: ج١ ص٥٦٠، الناشر: مكتبة المحمدي.

(٣) الطوسي، رجال الطوسي: ص٤٠١، رقم الترجمة/٥٨٨٦، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٤) العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٢٤٢، رقم الترجمة/٢٧، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٥) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج١٧ ص٣٣٢ـ ٣٣٥ رقم الترجمة/١١٣٠٥.

الرواية الثالثة

روى الصدوق بسنده عن أبي الغنائم خادم الإمام عليه السلام، قال: «**ولد لأبي محمد عليه السلام ولد، فسمّاه محمداً، فعرضه على أصحابه يوم الثالث، وقال: هذا صاحبكم من بعدي وخليفتي عليكم، وهو القائم الذي تمتدّ إليه الأعناق بالانتظار، فإذا امتلأت الأرض جوراً وظلماً خرج فملأها قسطاً وعدلاً**»(١).

وهذه الرواية متحدة المضمون مع الروايتين السابقتين، وهذا يقوّي صحتها بغضّ النظر عن سندها.

هذه بعض النماذج من الروايات الصحيحة التي تؤكد ولادته، وهناك روايات أُخرى مستفيضة، ولعلها تصل إلى حدّ التواتر، ولك أن تراجع كتاب الغيبة للشيخ النعماني وكتاب الغيبة للطوسي، وكتاب إكمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، وكفاية الأثر للشيخ الخزاز القمي، وغيرها من الكتب في هذا المجال، التي تدلّ على ما ندّعيه.

الشهادات الحسية لولادة الإمام المهدي عليه السلام

أولاً: شهادة من رآه من أصحابه ومن كان معه ومع أبيه عليه السلام

ويدعم صحة تلك الروايات، شهادة من رآه من أصحابه، ومن كان معه ومع أبيه، وهذه الشهادات مطابقة لمضامين تلك الروايات الدالّة على ولادته، وقد بلغت تلك الشهادات حداً من الكثرة بحيث لا تحتاج معه إلى البحث في سندها، ومن تلك الشهادات:

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٣١، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

١ـ شهادة حكيمة بنت محمد بن علي عليهما السلام[(١)].

روى الكليني وتبعه المفيد ـ واللفظ للأول ـ بسنده عن موسى بن محمد بن القاسم، قال: «**حدثتني حكيمة بنت محمد بن علي ـ وهي عمّة أبيه ـ أنها رأته ليلة مولده وبعد ذلك**»[(٢)].

وروى الصدوق بسنده عن حكيمة بنت الإمام محمد الجواد، قالت: «**بعث إليّ أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام، فقال: يا عمّة اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنها ليلة النصف من شعبان، فإن الله تبارك وتعالى سيُظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجته في أرضه...**» ثم إنّ حكيمة عمّة الإمام العسكري تتحدث عن ولادة الإمام المهدي وتقول: «**فضممته إليّ فإذا أنا به نظيف، متنظف، فصاح بي أبو محمد عليه السلام: هلمي إليّ ابني يا عمة...**»[(٣)].

٢ـ عثمان بن سعيد أبو عمرو العمري[(٤)].

روى المفيد بسنده عن حمدان القلانسي، قال: «**قلت لأبي عمرو**

---

(١) هي السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد عليه السلام وأخت الإمام الهادي عليه السلام وعمّة الإمام العسكري عليه السلام وصفها العلاّمة المجلسي بالنجيبة الكريمة العالمة الفاضلة التقية الرضية. بحار الأنوار: ج٩٩ ص٧٩. وسيأتي مزيد كلام عن وثاقتها وجلالتها.

(٢) الكليني، الكافي: ج١ ص٣٣١، باب في تسمية من رآه عليه السلام، وقد ذكر في هذا الباب خمسة عشر رواية فيمن رآه عليه السلام. المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٥١، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٢٤ـ ٤٢٥، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٤) عثمان بن سعيد العمري هو السفير الأول للإمام المهدي عليه السلام يكنّى أبا عمرو السمّان، ويقال له: الزيّات الأسدي، وهو جليل القدر، ثقة، له منزلة عظيمة عند الطائفة، حظي برضا الأئمة عليهم السلام وتوثيقهم له عند توكيله من قبلهم. أُنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص٢٨٩، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٢٢٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

العمري: قد مضى أبو محمد، فقال لي: قد مضى، ولكن قد خلّف فيكم من رقبته مثل هذه ـ وأشار بيده»[١].

٣ـ محمد بن عثمان العمري[٢].

روى الصدوق في إكمال الدين، بسند صحيح، عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: «حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: قلت لمحمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه): إني أسألك سؤال إبراهيم ربه جل جلاله حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ فأخبرني عن صاحب هذا الأمر هل رأيته؟ قال: نعم، وله رقبة مثل ذي، وأشار بيده إلى عنقه»[٣].

٤ـ معاوية بن حكيم[٤].

روى الصدوق بسنده عن معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح ومحمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، قالوا: «عرض علينا أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام ونحن في منزله وكنّا أربعين رجلاً، فقال: هذا إمامكم

(١) المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٥١ـ ٣٥٢، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

(٢) محمد بن عثمان بن سعيد العمري، السفير الثاني للإمام المهدي عليه السلام يكنى أبا جعفر، له منزلة جليلة بعد أبيه عند الإمام صاحب الزمان عليه السلام، حيث استلم الشيخ العمرى السفارة بعد وفاة أبيه. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٢٥٠ـ ٢٥١، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٣٥، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٤) وثّقه النجاشي في رجاله وعده من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، وذكره الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمامين الجواد والهادي عليهما السلام، النجاشي، رجال النجاشي: ص٤١٢، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٨٧، ص٣٨١.

من بعدي، وخليفتي عليكم، أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنّكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده، فما مضت إلاّ أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام»[1].

٥ـ يعقوب بن منقوش[2].

روى الصدوق بسنده يعقوب بن منقوش، قال: «**دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وهو جالس على دكّان في الدار... فقلت له: [يا] سيدي من صاحب هذا الأمر؟ فقال: ارفع الستر، فرفعته فخرج إلينا غلام خماسي**[3] **له عشر أو ثمان أو نحو ذلك، واضح الجبين أبيض الوجه، دري المقلتين... فجلس على فخذ أبي محمد عليه السلام، ثم قال لي: هذا صاحبكم...**»[4].

٦ـ إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري[5]:

وأيضاً روى عن فارس النيسابوري، قال: «**لما همّ الوالي عمر بن عوف بقتلي... غلب عليّ خوف عظيم، فودّعت أهلي وأحبائي وتوجهت إلى دار**

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٣٥، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) من أصحاب الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام. الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٩٣، ص٤٠٣، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٣) الغلام الخماسي: من له خمسة أشبار طولاً. أُنظر: ابن منظور، لسان العرب: ج٦ ص٦٩، مادة: خمس، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٤) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٠٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٥) هو من أصحاب الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام. الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٨٣، ص٣٩٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. العلامة الحلّي، خلاصة الأقوال: ص٥٣، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

أبي محمد عليه السلام لأودّعه، وكنت أردت الهرب، فلمّا دخلت عليه رأيت غلاماً جالساً في جنبه وكان وجهه مضيئاً كالقمر ليلة البدر، فتحيّرت من نوره وضيائه... فقلت لأبي محمد عليه السلام: يا سيدي، جعلني الله فداك، من هو؟ وقد أخبرني بما كان في ضميري؟ فقال: هو ابني وخليفتي من بعدي»[(١)].

وهناك الكثير غير ما ذكرنا ممن رآه وتشرف بلقائه ورؤيته، فقد أفرد الشيخ الكليني باباً سمّاه (فيمن رآه عليه السلام) وقد ذكر فيه خمسة عشر رواية تدل على مشاهدته من قبل أصحابه، وكذلك فعل الشيخ الصدوق[(٢)] والشيخ المفيد[(٣)] رحمهم الله.

ثانياً: الإكثار من العقائق عن الإمام المهدي عليه السلام

لعل واحدة من الإجراءات الإعلامية التي اتخذها وسلكها الإمام العسكري عليه السلام لإثبات ولادة ولده القائم المهدي عليه السلام، ولكي يثبت للشيعة أنّه هو الإمام من بعده، هي كثرة العقائق عن ولده، فقد حدثتنا الروايات عن حالات اتخذها الإمام جديرة بأن يُلتفت إليها، منها:

أ- إنّه لم يعق عن أحد من الأئمة عليهم السلام كما كان للإمام المهدي عليه السلام فقد أمر الإمام العسكري عليه السلام وكيله عثمان بن سعيد بهذه المهمة وكلّفه بشراء (عشرة آلاف رطل خبز ومثله من اللحم) وفرقه على الفقراء.

روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي جعفر العمري، قال: «لمّا ولد السيد

---

(١) الميرزا النوري، مستدرك الوسائل: ج١٢ ص٢٨١، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٤٢-٤٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٥١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

[أي الإمام المهدي]عليه السلام، **قال أبو محمد**عليه السلام**: ابعثوا إلى أبي عمرو** [أي عثمان بن سعيد]، **فبعث إليه فصار إليه، فقال له: اشتر عشرة آلاف رطل خبز، وعشرة آلاف رطل لحم وفرّقه... وعقّ عنه بكذا وكذا شاة**»(١).

ب ـ تعدّد وتنوّع الأماكن التي أمر الإمام العسكري بتفريق تلك العقائق فيها، وهذا التعدد فيه دلالة إعلامية للإخبار بولادة ولده صاحب الزمان عليه السلام، حيث بعث بأربعة من العقائق إلى صاحبه إبراهيم، وكتب إليه بعد البسملة: «**هذه عن ابني محمد المهدي، كلّ منها وأطعم من وجدت من شيعتنا**»(٢).

ولا يخفى أن هذا الإخبار هو للثقات من أصحابه فقط، وإلاّ فالإمام في نفس الوقت كان يأمر بكتمان أمره؛ خوفاً عليه من بطش السلطات الحاكمة.

وبهذا تكون ظاهرة العقائق ـ كثرتها وتعدد الأماكن لها ـ تعبيراً عن إرادة الإمام العسكري في توجيه أنظار الخواصّ من شيعته إلى ولادة ابنه المهدي؛ لأنّه كان يعلم ما سيؤول إليه الأمر من بعده، وأن السلطات ستوحي للناس بأنّ الإمام لم يخلف ولداً؛ ولذا جاء بهذا الإثبات ليُطمئن شيعته بأنّ له ولداً هو المهدي، وهو من يتولى أمر الإمامة من بعده.

ثالثاً: رؤية الوكلاء له عليه السلام

وأيضاً من الشهادات الحسّية الواضحة، رؤية الوكلاء له عليه السلام، ونذكر ما رواه الصدوق، حيث قال: «**ورآه من الوكلاء ببغداد: العمري وابنه، وحاجز،**

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٣١، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج٥١ ص٢٨، الناشر: مؤسسة الوفاء ـ بيروت.

والبلالي، والعطار، ومن الكوفة: العاصمي، ومن أهل الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق، ومن أهل همدان: محمد بن صالح، ومن أهل الري: البسامي، والأسدي، ومن أهل آذربيجان: القاسم بن العلاء، ومن أهل نيسابور: محمد بن شاذان ... ومن همدان: محمد بن كشمرد، وجعفر بن حمدان، ومحمد بن هارون بن عمران، ومن الدينور: حسن بن هارون، وأحمد بن أخية، وأبو الحسن، ومن إصفهان: ابن باذشالة، ومن الصيمرة: زيدان، ومن قم: الحسن بن النضر، ومحمد بن محمد، وعلي بن محمد بن إسحاق، وأبوه، والحسن بن يعقوب، ومن أهل الري: القاسم بن موسى وابنه، وأبو محمد بن هارون، وصاحب الحصاة، وعلي بن محمد، ومحمد بن محمد الكليني، وأبو جعفر الرفاء»[1].

وغيرهم ممن ذكرهم الصدوق رحمه الله تعالى.

رابعاً: تعامل السلطة العباسية بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

ومن الأدلة الحسّية أيضاً التي رافقت الأحداث المؤلمة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام هو تحرّي السلطة الحاكمة المتمثلة آنذاك بالخليفة المعتمد العباسي (ت/٢٧٩هـ)، فقام هذا الخليفة مباشرة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بتفتيش داره وحبس جواريه واعتقال حلائله.

وقد تقدم قول المفيد رحمه الله: «**وسعي في حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلائله، وشنّع على أصحابه... وجرى على مخلفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كلّ عظيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير**

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٤٢ـ ٤٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

واستخفاف وذل، ولم يظفر السلطان منهم بطائل»[1].

وهذا يكشف عن إيمان الخليفة العباسي بوجود الإمام المهدي عليه السلام نتيجة إيمانه بمضامين الأحاديث المتواترة التي أكدت ولادته، وأنّه من ولد فاطمة عليها السلام ومن ذرية الحسين ومن ولد الحسن العسكري عليهم السلام، وإلاّ لا يوجد مبرر آخر صحيح لهذا التأكيد على تفتيش بيت الإمام العسكري عليه السلام واعتقال عياله و...

وأمّا ما ذكره من أن السلطة كانت قد فعلت ذلك؛ للمطالبة بميراث جعفر الكذاب، فهو ليس صحيحاً، بل كان مجرد ذريعة، وإلاّ كان يمكن أن يُكتفى لحل هذه المسألة من خلال إجراءات قضائية، لا أنّه تقوم السلطة بنفسها بالمطالبة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام مباشرة، فهذا يكشف أنّ هناك إيماناً مسبقاً بوجود خلف وعقب للإمام العسكري عليه السلام؛ لذا جاءت هذه الإجراءات لتؤكد هذا المعنى، ولكن شاءت القدرة والسنّة الإلهية أن يُحفظ الوليد كما حفظت قبله موسى عليه السلام من فرعون.

وخلاصة ما تقدّم من روايات الفريقين وأقوال علمائهم وشهادة الإمام العسكري عليه السلام نفسه بولادة ابنه المهدي عليه السلام وكذلك من خلال الشهادات الحسيّة، كشهادة من رآه من أصحابه وكثرة العقائق عنه، ورؤية الوكلاء له، وممن وقف على معجزاته، وكذلك تصرّف السلطات العباسية مع هذا الحدث، واللجوء إلى مطاردته بحجة الأخذ بميراث جعفر، كلّها شهادات تثبت لنا ولادته وإمامته عليه السلام.

---

(١) المفيد، الإرشاد: ج٢ ص٣٣٦، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

الشبهة: اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

قال القفاري: «وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة، وتفرّق جمعهم؛ **لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام؛ لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...**»(١).

الجواب: الشيعة الإمامية لم يضطرب أمرهم

لم يبيّن القفاري من هم الشيعة الذين اضطرب أمرهم، هل هم الاثنا عشرية الإمامية أم غيرهم؟

فإن كان الثاني: فالمفروض أنّ محطّ اهتمامه هو عقائد الإمامية الاثني عشرية، كما هو موضوع رسالته، وليس صحيحاً نقد عقائد الآخرين.

وإن كان الأول: فقد اتضح من مجموع بحثنا اتفاق الشيعة الإمامية على ولادة الإمام المهدي وإمامته، وعضدنا ذلك بأقوال جملة كبيرة من علماء أهل السنة الذين صرّحوا بولادته، فأين اضطراب الشيعة الإمامية وتفرقهم؟! وكيف أصبحوا بلا إمام؟!!

أمّا قول الإمامية إنّ الأرض لا تخلو من حجة، فهذا الكلام لم تنفرد فيه الشيعة فقط؛ وقد تقدّم الحديث عن ذلك(٢).

وهذا الحديث المتقدّم ينسجم مع ما رواه أهل السنة من أنّ أهل البيت هم أمان لأهل الأرض، وهم القيّمون على هذا الدين، فقد أخرج الحاكم

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) أُنظر: ص ٤٨٠.

في مستدركه بسنده عن جابر (رضي الله عنه)، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله):... وأهل بيتي أمان لأمتي فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون. صحيح الإسناد ولم يخرجاه»(١).

وأخرج الجويني في كتابه (فرائد السمطين) عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، عن أبيه محمد بن علي عليهما السلام عن أبيه علي بن الحسين عليهما السلام قال: «نحن أئمّة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وسادة المؤمنين، وقادة الغرّ المحجّلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان لأهل الأرض، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلاّ بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها».

ثم قال: «ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجّة لله فيها، ظاهر مشهور، أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة لله فيها، ولولا ذلك لم يُعبد الله»(٢).

وكذلك تقدم الكلام عن حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين(٣)، حيث قلنا هناك إنّ العترة لا يمكن أن تنفك وتفترق عن الكتاب، والتمسّك بهما

---

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٢ ص٤٤٨، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج١ ص٤٥ـ ٤٦ ح١١، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت. القندوزي، ينابيع المودّة: ج١ ص٧٥ وج٣ ص٣٦٠ـ ٣٦١، الناشر: دار الأسوة.

(٣) أُنظر: نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة: ج١ ص٥٩.

عاصم عن الضلال، وهذا لازمه الاستمرار والبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبي صلى الله عليه وآله.

إذن لابدّ في كلّ زمان من حجة في الأرض من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، يكون أماناً لأهل الأرض ولا يفترق عن القرآن، وإلاّ ماجت الأرض بأهلها، كما ينقل ذلك المتقي الهندي في كنزه عن ابن النجار، قال: «**إذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها**»[1].

(١) المتقي الهندي، كنز العمال: ج١٢ ص٣٤، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الشبهة: بطلان دعوى أن للإمام الحسن العسكري عليه السلام ولداً خفياً

لقد تمسّك القفاري في ادّعائه أنّ الإمام الحسن العسكري ليس له ولد، بعدة أمور: أهمّها: إنكار الشيعة أنفسهم لذلك، حيث قال: «**إنّ هذه الدعوى لم تلق قبولاً لدى الشيعة أنفسهم إلاّ في العصور المتأخرة نسبيّاً**»(١).

ثم استشهد القفاري على ذلك بكلام نقله عن الأشعري القمي والنوبختي ـ حكايةً عن بعض فرق الشيعة ـ قالا: «**حتى قال بعضهم: إنّا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أنّ للحسن ولداً خفيّاً لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صلّى الله عليه وسلّم) أنّه خلّف ابناً نبياً رسولاً، لأنّ مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأنّ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) لم يخلّف ولداً من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة**»(٢).

الجواب: كلام القفاري باطل من عدة وجوه

يمكننا الجواب عن هذه الشبهة بعدة وجوه أهمّها:

الوجه الأول: لقد نقلنا فيما تقدم من أبحاث، شهادات علماء أهل السنة من المؤرخين وعلماء الأنساب بولادة خلَفٍ للحسن بن علي اسمه محمد، بل صرّح بعض منهم بأنّه يلقب بالمهدي(٣).

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٣ ص١٠٩٣ـ ١٠٩٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ص١٠٩٣.

(٣) أُنظر: ص٣ـ ٥ وما بعدها (اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي عليه السلام).

الوجه الثاني: إنّ ما استشهد به القفاري على دعواه مما ذكره الأشعري والقمّي هو قول لإحدى فرق الشيعة غير الإمامية الاثني عشرية، ولم يبيّن الأشعري والنوبختي هوية هذه الفرقة التي ادّعت عدم الولد، أو عدد أتباعها، ولم ينقل لنا التاريخ شيئاً عنها وعن غيرها من الفرق التي ذكرت، فليست هي إلا محض ادّعاءات لبعض من الناس الذين عرضت لهم شبهة أو كانوا من الجهلة البسطاء أو ممن رجعوا عن الحق، وما أكثر أصحاب المقالات والمدعيات في تاريخ الفرق الإسلامية الذين يطلقون بعض الدعاوى؛ بحثاً عن المال أو الشهرة والجاه، ومن يراجع كتب الفرق والمقالات والملل وأهل الأهواء يجد الشيء الكثير من ذلك، فالأمر ليس مختصاً بالشيعة فقط، بل لازالت إلى يومنا هذا تظهر لنا مقالة هنا وهناك، وتشذّ فرقة من هذه الطائفة أو تلك، فليس من الإنصاف أن تعمّم المقالات على طائفة بأكملها.

مضافاً إلى ذلك فإنّ استدلال القفاري هذا يعد خروجاً عن المنهج الذي ادّعى السير عليه، وهو أن يحتجّ على الشيعة من كتبهم وأقوال علمائهم، فإنّ من احتجّ بقولهم القفاري لا يمثلون الشيعة الإمامية الاثني عشرية الذين خصص القفاري رسالته فيهم، وذِكرُ الأشعري والنوبختي لهم في، فرق الشيعة لا يدخلهم في الشيعة الإمامية، ولذا نجدهما قد أفردوا للشيعة الإمامية كلاماً خاصاً في مسألة ولادة المهدي عليه السلام معترفين بولادته ومجمعين على ذلك، لكن القفاري لم يتعرض لذكره، قالا -

واللفظ للأشعري ـ: «ففرقة منها وهي المعروفة بالإمامية، قالت: لله في أرضه ـ بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده وخليفته في بلاده ـ قائم بأمره من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا آمر ناه مبلغ عن آبائه مودع عن أسلافه... خلف لأبيه ووصيّ له قائم بالأمر بعده... فنحن متمسّكون بإمامة الحسن بن علي، مقرّون بوفاته، مؤمنون بأنّ له خلفاً من صلبه، متديّنون بذلك، وأنّه الإمام من بعد أبيه الحسن بن علي، وأنّه في هذه الحالة مستتر خائف مغمود مأمور بذلك حتى يأذن الله عزّ وجلّ فيظهر ويعلن أمره ... ولا يكون أن يموت إمام إلا ولد له لصلبه ولد ولد وولد، فهذه سبيل الإمامة وهذا المنهاج الواضح والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا إلى يوم مضى الحسن بن علي (رضوان الله عليه)»[1].

فكيف بعد هذا يدعي القفاري بأنّ الشيعة تنكر ولادة الإمام المهدي؟

الوجه الثالث: لقد قام القفاري باقتطاع ما نقله عن النوبختي والأشعري القمي فيما يخصّ كلام هذه الفرقة من الشيعة التي ادعت نفي الولد، فإنّه بعد مراجعة الكلام بصورته الكاملة يتضح أنّ هذه الفرقة من الشيعة ـ التي نجهل حقيقتها ـ لا تنفي وجود خلف للإمام الحسن العسكري نفياً مطلقاً، بل تنفي ولادته قبل وفاة أبيه، في الوقت نفسه

(١) الأشعري القمي، الفرق والمقالات: ص١٠٢ ـ ١٠٦، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي ـ قم.

تؤمن بأنّ الإمام الحسن عليه السلام قد توفي وكانت إحدى جواريه حاملاً، وهذا الحمل هو الإمام المهدي؛ لأنّهم يعتقدون ـ كبقية الشيعة ـ بأنّه لابدّ من وجود إمام في كل زمان حيث لا يمكن أن تخلو الأرض من قائم لله بحجة لله.

وإليك كلام الفرقة الشيعية التي نقل كلامها النوبختي ولم يذكره القفاري: «**ولكن هناك حَبَلٌ قائمٌ قد صحّ في سَرِيّة له، وستلد ذكراً إماماً متى ما ولدت؛ فإنّه لا يجوز أن يمضي الإمام ولا خلف له فتبطل الإمامة وتخلو الأرض من الحجة**»[1].

وواضح للقارئ من كلامهم أنّهم لم ينفوا الولد مطلقاً، بل كما ذكرنا فإنّ النفي للولد في حياة الإمام العسكري فقط.

ثم بعد ذلك يذكر النوبختي احتجاج الإمامية على تلك الفرقة، قال: «**واحتجّ أصحاب الولد على هؤلاء، فقالوا: أنكرتم علينا أمراً قلتم بمثله ثم لم تقنعوا بذلك حتى أضفتم إليه ما تنكره العقول، قلتم: أن هناك حَبَلاً قائماً، فإن كنتم اجتهدتم في طلب الولد فلم تجدوه فأنكرتموه لذلك، فقد طلبنا معرفة الحَبَل وتصحيحه أشدّ من طلبكم، واجتهدنا فيه أشدّ من اجتهادكم، فاستقصينا في ذلك غاية الاستقصاء فلم نجده، فنحن في الولد أصدق منكم؛ لأنّه قد يجوز في العقل والعادة والتعارف أن يكون للرجل ولد مستور لا يعرف في الظاهر ويظهر بعد ذلك ويصحّ نسبه، والأمر الذي ادّعيتموه منكر وشنيع، ينكره عقل**

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص١١٣، الناشر، مكتبة الفقيه ـ قم.

كل عاقل، ويدفعه التعارف والعادة، مع ما فيه من كثرة الروايات الصحيحة عن الأئمة الصادقين أنّ الحَبَل لا يكون أكثر من تسعة أشهر، وقد مضى للحَبَل الذي ادّعيتموه سنون، وإنّكم على قولكم بلا صحة ولا بيّنة»[1].

فليس من العدل والإنصاف أن يتم اقتطاع الكلام بهذه الكيفية ويتلاعب به من أجل إثبات الحجة على الخصم، وليس هذا من الخلق الإسلامي الذي يحتّم علينا قول الحق والعدل ولو كان بيننا وبين الخصم عداوة وبغضاء، قال تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2].

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص١١٣، الناشر، مكتبة الفقيه ـ قم.
(٢) المائدة: ٨.

الشبهة: تطلع الشيعة لإقامة كيان سياسي لهم هو السبب في اعتقادهم بالمهدي وغيبته

زعم القفاري أن منشأ الاعتقاد بالمهدي وغيبته إمّا أن يكون الرغبة عند الشيعة في قيام كيان مستقل لهم منفصلاً عن دولة الإسلام، أو أن يكون الرغبة بالاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس، أو أن يكون المنشأ الديانة المجوسية سابقاً حيث كان في معتقداتها وجود مهدي منتظر باق حين وقد رجح القفاري المنشأ الأخير، فقال في فصل (أسباب القول بالغيبة): «**ولعل من أسباب القول بالمهديّة والغيبة أيضاً تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولمّا خابت آمالهم، وغُلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين، هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقذون به أنفسهم من الإحباط وشيعتهم من اليأس، وأخذوا يبثّون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنّونهم بأنّ الأمر سيكون في النهاية لهم؛ ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية**»[(١)].

وقال في نفس الفصل: «**وأنّ وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأنّ هناك فئات منتفعة بدعوى التشيّع تغرّر**

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٩، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

بالسذّج، وتأخذ أموالهم باسم أنّهم نوّاب الإمام، فإذا ما توفّي الإمام أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمرّ دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب. وهكذا تدور عمليات النهب والسلب»[(١)].

وقال في نفس الفصل أيضاً: «**وأرجّح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسيّة، والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظراً حيّاً باقياً مهديّاً من ولد بشتاسف بن بهراسف يُقال له: أبشاوثن، وأنّه في حصن عظيم من خراسان والصّين**»[(٢)].

إذن هناك ثلاثة أسباب يستعرضها القفاري ويزعم أنّها منشأ الاعتقاد بالمهدي وغيبته:

١ـ تطلّع الشيعة لقيام كيان سياسي مستقل منفصل عن دولة الإسلام وذلك باهتمامهم الكبير لمسألة الإمامة، ثم فرّع على هذا أنّ دعاة المهدية ينشطون بعد وفاة كل إمام.

٢ـ الرغبة باستئثار الأموال باسم خمس الإمام الغائب.

٣ـ أن يكون منشأ عقيدة المهدي راجع إلى الديانة المجوسية.

وسوف نجيب عن هذه المزاعم تباعاً:

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٨، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص١٠١١.

جواب الشبهة

أمّا جواب ما زعمه من أنّ سبب الاعتقاد بالمهدية هو تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي في قوله: «**ولعل من أسباب القول بالمهدية والغيبة**[1]. **أيضاً تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم**»، وقد علل ذلك بالاهتمام الكبير عندهم في مسالة الإمامة، حيث قال: «**وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسالة الإمامة**». فنقول:

الإمامة الامتداد الطبيعي للنبوة

إنّ مسألة الإمامة التي تعتقد بها الشيعة هي من المسائل المهمة في الإسلام؛ كونها تشكّل البنية الصحيحة له، فهي الركيزة الأساسية لفهم تعاليم الإسلام وتجسيده بأصوله وأركانه وفروعه، والاثنا عشرية عندما اعتنقوا واهتموا بهذه العقيدة كان دليلهم الكتاب والسنة الشريفة، المتمثّلة بالنبي الأكرمﷺ وأهل بيته الطاهرين، فليست المسألة بهذه السذاجة وهي كونهم يريدون بناء كيان سياسي لهم؛ بل الأدلة والنصوص هي التي أخذت بأعناقهم للقول بنظرية الإمامة، أو بحسب تعبير السيد شرف الدين في كتابه المراجعات، حيث قال: «**إنّ تعبدنا في الأصول بغير المذهب الأشعري وفي الفروع بغير المذاهب الأربعة لم يكن لتحزب أو تعصب، ولا للريب في اجتهاد أئمّة تلك المذاهب، ولا لعدم عدالتهم وأمانتهم**

---

(١) قوله: «**ولعل من أسباب القول بالمهدية...** » هو احتمال عدم إيمانه بأصل هذه الفكرة، وهو وجود مهدي من آل محمدﷺ.

ونزاهتهم وجلالتهم علماً وعملاً. لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمّة من أهل بيت النبوّة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، ومهبط الوحي والتنزيل، فانقطعنا إليهم في فروع الدين وعقائده، وأصول الفقه وقواعده، ومعارف السنّة والكتاب، وعلوم الأخلاق والسلوك والآداب، نزولاً على حكم الأدلة والبراهين، وتعبّداً بسنّة سيد النبيين والمرسلين، صلّى الله عليه وآله وعليهم أجمعين.

ولو سمحت لنا الأدلة بمخالفة الأئمة من آل محمد، أو تمكنّا من تحصيل نيّة القربة لله سبحانه في مقام العمل على مذهب غيرهم لقصصنا أثر الجمهور، وقفونا إثرهم؛ تأكيداً لعقد الولاء، وتوثيقاً لعرى الإخاء، لكنها الأدلة القطعية تقطع على المؤمن وجهته، وتحول بينه وبين ما يروم»[1].

وهناك الكثير من الآيات والروايات التي تدل على إمامة الاثني عشر، وقد تقدّم منّا في فصل الإمامة وغيره الحديث مفصلاً حول (آية الولاية) وكذلك حديث الغدير والثقلين والسفينة وحديث الاثني عشر من قريش وغيرها من النصوص.

فإيماننا بالأئمة جاء من كونهم سفن نجاة الأُمّة، وباب حطتها، وأمانها من الاختلاف في الدين، وأعلام هدايتها، وثقل رسول الله صلى الله عليه وآله، وبقيته في أمته.

روى الطبراني في المعجم الكبير وعنه الهيثمي في الزوائد وابن حجر الهيتمي في الصواعق والمتقي الهندي في كنز العمال، بسنده عن رسول

---

(١) شرف الدين العاملي، المراجعات: ص ٦٠ ـ ٦١، تحقيق: حسين الراضي.

الله صلى الله عليه وآله: «فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين ... كتاب الله ... فاستمسكوا به ولا تضلوا والآخر عترتي، وأن اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وإنّي سألت ذلك لهما، فلا تقدّموهما؛ فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما؛ فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم»[1].

وقال ابن حجر الهيتمي: «وفي قوله (صلّى الله عليه وسلّم): فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم، دليل على أن من تأهّل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدماً على غيره»[2].

وقال أيضاً: «وفي أحاديث الحثّ على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متاهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أن الكتاب عزيز كذلك ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض»[3].

وقال المناوي في فيض القدير معلقاً على حديث الثقلين: «إنّي تارك فيكم تلويح، بل تصريح بأنّهما كتوأمين خلّفهما ووصّى أمّته بحسن معاملتهما وإيثار حقّهما على أنفسهم والاستمساك بهما في الدين»[4].

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج٣ ص٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج٩ ص١٦٣ـ ١٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت. المتقي الهندي، كنز العمال: ج١ ص١٨٨. ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج٢ ص٤٣٩.

(٣) المصدر نفسه: ج٢ ص٤٤٢.

(٤) المناوي، فيض القدير: ج٣ ص٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ثم نبّه على قول الشريف[١]، قال: «تنبيه: قال الشريف: **هذا الخبر يُفهِم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمن إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض**»[٢].

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: «**ألا ترى أنّه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب اللّه تعالى في كون التمسك بهما منقذاً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلاّ الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا في العترة**»[٣].

فكان على القفاري أن يسأل نفسه: من هم هؤلاء الذين من تقدّمهم ومن قصر عنهم هالك؟ ومن هم الذين قرنهم الله بكتابه فكان التمسك بهما منقذاً من الضلالة إلى قيام الساعة؟ ومن هم الأمان لأهل الأرض كما ينقل المناوي والشريف السمهودي؟ وعلى من تنطبق هذه الأوصاف؟ أليس التطبيق الصحيح لتلك الأوصاف ـ إذا ما نظرنا بنظرة خالية من التعصّب ـ هم العترة من أهل بيته صلى الله عليه وآله الذين جُعلوا عدلاً للقرآن، وجعل التمسك بهما

(١) هو نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الحسين السمهودي الشافعي الحافظ. ولد بصعيد مصر، من كتبه: (وفاء الوفا بأخبار المصطفى) و(جواهر العقدين) وغيرها.. توفي بالمدينة (٩١١هـ) أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: ج٤ ص٣٠٧، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٢) المناوي، فيض القدير: ج٣ ص٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٣) التفتازاني، شرح المقاصد: ج٢ ص٣٠٣، الناشر: دار المعارف النعمانية.

نجاة من الضلال والهلاك؟

وهذا ما أجابت عنه نفس السنة ووضحته، فقد أخرج الترمذي في سننه عن عمر بن أبي سلمة، قال: «**لما نزلت هذه الآية على النبي (صلّى الله عليه وسلّم): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في بيت أمّ سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجلّلهم بكساء وعلي خلف ظهره، فجلله بكساء، ثم قال: اللّهم، هؤلاء أهل بيتي، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أمّ سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت إلى خير**»[1]، قال عنه الألباني: «صحيح»[2]، وأخرجه غيره من المحدثين والعلماء، كالطبري في جامع البيان[3] والطحاوي في مشكل الآثار[4].

فأهل البيت عليهم السلام هم الامتداد الطبيعي للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وهم حملة لواء الشريعة الإسلامية، وأتباع أهل البيت وشيعتهم حينما يتبعوهم فهم بذلك مطيعون لله في أمره باتباعهم منهجهم والاهتداء بهديهم والاقتباس من نورهم.

وأمّا مسألة الإمام المهدي عليه السلام ـ الإمام الثاني عشر من أئمة العترة الطاهرة ـ بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفاً ـ فقد تقدّمت الأحاديث المتواترة ومن

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٢٨، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج٣ ص٥٤٣ ح٣٧٨٧، الناشر: مكتبة المعارف.

(٣) الطبري، جامع البيان: ج٢٢ ص١٢ ح٢١٧٣٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٤) الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ج٢ ص٣٣٥، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

نقلها وقال بصحتها، وأيضاً اعتراف كبار علماء أهل السنة بولادته وغيبته، وعطفنا البحث حول طرق الشيعة وذكرنا أدلتهم بأسانيد صحيحة، وكذلك نقلنا الوثائق والشواهد التي زُعم أنّها غير موجودة في كتب الشيعة.

وبعد هذا نقول: فأين هروب الشيعة من الواقع؟ بل إن الواقع ـ كلّ الواقع ـ هو الذي فرض هذه الحقيقة، كما أشرنا إلى ذلك في حديث الاثني عشر الذي مصداقه وتطبيقه الصحيح هم أئمّة الشيعة الاثني عشرية، فهذا الحديث ضبط قبل تكامل الواقع الإمامي، فهو انعكاس وحقيقة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: «**إن الخلفاء بعدي اثنا عشر**» وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بالمهدي عليه السلام، ليكون التطبيق المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف.

فالاهتمام بمسألة الإمامة جاء لهذا الغرض وليس ـ كما يدعي القفاري ـ لتطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي مستقل عن دولة الإسلام؛ بل صميم الإسلام وروحه هو القول بإمامتهم وخلافتهم بمقتضى ما تقدم من الأحاديث الدالّة على ذلك.

الشبهة: القول بالمهدية ينشط دعاته بعد وفاة كل إمام

بعد أن ذكر القفاري أنّ سبب الاعتقاد بالمهدية والغيبة هو رغبة الشيعة بإقامة كيان سياسي مستقل، وقد خابت آمالهم فأخذوا يبثّون الأمل في نفوس أتباعهم، قال: «**ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كلّ إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية**»[1].

الجواب: لم تقل الشيعة بالغيبة إلا بعد وفاة الإمام العسكري

إنّ ما قاله القفاري ليس صحيحاً؛ فإنّ الشيعة الإمامية لم تدّع الغيبة إلاّ بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولم تحصل هذه الدعوى بعد وفاة كلّ إمام كما زعم، ثمّ إنّ اعتقادهم بالغيبة بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام كان منذ زمن النبي صلى الله عليه وآله وليس اعتقاداً مبتكراً؛ وذلك من خلال الروايات المتواترة المصرّحة على لسان النبي وأهل بيته عليهم السلام، بأنّ الأئمة اثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام، وعليه فهذا الأمر كان ثابتاً قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام بسنوات طويلة، وهناك مئات الكتب قد أُلّفت في هذا المضمار من الفريقين.

وأمّا النصوص التي دلّت على ذلك، والتي تقدّم بعضها في أحاديث هوية الإمام المهدي عليه السلام، وأنّه من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي وفاطمة عليهما السلام ومن ذرية الحسين عليه السلام، وذكرنا أيضاً أقوال علماء السنّة

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٨، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الذين قالوا إنّه من ولد الحسن العسكري، وكذلك روايات تصريح الإمام الحسن العسكري بولادته عليه السلام وغيبته، وقد أجبنا عن ذلك بالتفصيل فلا نطيل، ودعوى أنّ المبرر للقول بالغيبة هو لمواجهة اليأس وتحقيق المكاسب المادية، ليست إلاّ تخرّصاً وقراءة خاطئة لعقائد الشيعة الإمامية، ومحاولة لتشويهها.

الشبهة: سبب القول بالغيبة الاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس

زعم القفاري أنّ أحد أسباب القول بالغيبة هو الاستئثار بالأموال تحت عنوان (خمس الإمام)، فقال: «**وأنّ وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأن هناك فئات منتفعة بدعوى التشيّع... ويستمرّ دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب، وهكذا تدور عمليّات النهب والسلب**»[1].

الجواب: الأموال المدفوعة حق شرعي ثابت بنص الكتاب والسنة

نقول: لم يقتصر القفاري باتهام الشيعة بالاستئثار بالأموال في فصل الغيبة؛ بل نجده يكرر هذا الكلام في أكثر من فصل من كتابه، لا سيما في الباب الخامس من الفصل الأول (في المجال الاقتصادي)[2] وفي خاتمة كتابه، حيث قال: «**وفي المجال الاقتصادي كان أثرهم واضحاً في أخذ أموال المسلمين بالقوة أو الخديعة، وفي تدمير اقتصاد الأمّة بأي وسيلة، وكان ما يأخذونه من أموال باسم آل البيت من أهم أسباب رغبة شيوخ الشيعة في بقاء شذوذهم وخلافهم مع المسلمين**»[3].

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٠٨، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص١٤٩٤، المجال الاقتصادي.

(٣) المصدر نفسه: ج٣ ص١٥٥٢، خاتمة الكتاب.

فريضة الخمس في القرآن والسنة النبوية(١)

إنّ اتهام الشيعة باكتناز الأموال ليس له ما يبرره فهو اتهام ألصق بالشيعة بلا وجه حق؛ وذلك لأن تلك الأموال التي تكلّم عنها القفاري إنّما كانت بعنوان الخمس، أو الزكاة وهي حقوق شرعية نصّ عليها الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وما يراه القفاري من أنّه سلب ونهب للأموال! إنّما نشأ من اعتقاده بأنّ الخمس يختصّ بغنائم الحرب، وهذا بحث وقع فيه الخلاف بين الشيعة والسنّة، فالشيعة تعتقد أن فريضة الخمس ثابتة في كلّ غنيمة، ولو لم تكن في الحرب، وعلى أية حال، فهو بحث فقهي ناتج من اختلاف الاجتهادات وفهم الأدلة الشرعية، الأمر الذي لا يستوجب اتهام الشيعة وعلمائها بالسلب والنهب!

وسنتعرّض بشكل إجمالي إلى بحث الخمس وأدلته من الكتاب الكريم والسنّة النبويّة الطاهرة.

الخمس في القرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٢).

---

(١) سيأتي البحث حول الخمس عند الفريقين، وكيفية توجيه كلّ منهما لهذه النظرية، وهل أن الخمس مقصور على الغنائم أم مطلق يشمل غيره من أرباح المكاسب؟

(٢) الأنفال: ٤١.

إنّ معنى الغنيمة لا يختص بالمأخوذ في الحرب، وهذه الآية وإن نزلت في مورد خاصّ، ولكنّها أعطت حكماً عامّاً وهو وجوب أداء الخُمْس من أيّ شيء غنموا ـ أي فازوا به ـ لأهل الخُمْس، ولو كان مفاد الآية وجوب أداء الخُمْس ممّا غنموا في الحرب خاصّة؛ لكان ينبغي أن يقيّد المولى تعالى كلامه، فيقول: واعلموا أنّ ما غنمتم في الحرب، وبما أنّه لم يقيد فإنّه يستفاد عندئذٍ أنّ الغنيمة بما لها من معنى لغوي عام، يشمل كلّ فائدة وربح، وهذا المعنى العام هو ما تثبته كتب اللغة والاستعمالات اللغوية للكلمة.

المعنى اللغوي للغنيمة

لفظة غَنِمْتُمْ من غنم الشيء، وهو لغةً: الفوز والظفر بالشيء، فهو يرادف الربح.

قال ابن منظور في العرب: «**وغنم الشيء غنماً فاز به**»[1].

قال الراغب في المفردات: «**غنم: الغنم معروف... والغنم إصابته والظفر به، ثم استعمل في كلّ مظفور به من جهة العدى وغيرهم**»[2].

والغُنْم أيضاً: «**الفوز بالشيء من غير مشقة**»[3].

ويؤيد هذا المعنى استعمال الفقهاء، من قبيل قولهم: «**من له الغنم فعليه**

---

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج١٢ ص٤٤٥، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص٣٦٦، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة: ج٨ ص١٤١ الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الغرم»[١] أو كما في الرهن حيث قالوا: «**الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه**»[٢] أي نماؤه وفاضل قيمته.

ومن يتابع موارد استعمال الغنيمة ومشتقاتها في اللغة، يتبيّن له بوضوح أن مفهوم الغُنم يشمل جميع ما يحصل عليه الإنسان، سواء بمشقة أو بدون مشقة.

فقد جاء في وصف شهر رمضان: أنّه غنم للمؤمن[٣]، وفي الدّعاء عند أداء الزّكاة: «**اللّهم اجعلها مغنماً**»[٤] وورد في ثواب مجالس ذكر الله تعالى: «**غنيمة مجالس الذكر الجنّة**»[٥].

فالغنيمة وجميع مشتقاتها بحسب اللغة لا تختص بغنائم دار الحرب فقط، ولو سلّم كثرة استعمالها في خصوصها بحيث صارت حقيقة عرفية، فإن ذلك لا يوجب هجر معناها اللغوي، لا سيما وأن المذكور في الآية هو الفعل الماضي (**غَنِمْتُم**) لا لفظ الغنيمة.

---

(١) الدسوقي حاشية الدسوقي: ج٣ ص١٠٣، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وأنظر: السيد الخميني، كتاب البيع: ج١ ص٤٣٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني.

(٢) الشافعي، كتاب الأم: ج٣ ص١٧٠، الناشر: دار الفكر. وأنظر: الشيخ الطوسي، المبسوط: ج٢ ص١٩٦، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

(٣) روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «**أظلكم شهر رمضان بمحلوف رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ما مضى على المسلمين شهر خير لهم منه ولا بالمنافقين شهر أشرُّ لهم منه بمحلوف رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إن الله عز وجل يكتب أجره ونوافله... فهو غنم للمؤمن**» أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص٥٢٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) ابن قدامة، المغني: ج٢ ص٥١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٢ ص١٧٧.

الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب

إنّ وجوب الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب عند جميع المسلمين، وهو ما يظهر من خلال الروايات وأقوال الفقهاء:

الخمس في السنة النبوية

ورد في كثير من الروايات أن الخمس لا يختصّ بغنائم الحرب، بل هناك موارد أُخرى مثل الركاز الذي فسر بالكنز، والمعدن، وغيرها ممّا يجب فيها الخمس أيضاً.

ففي صحيح البخاري ومسلم: «**العجماء جرحها جبّار، والمعدن جبّار، وفي الركاز الخمس**»[1] وأخرج أحمد في مسنده ـ واللفظ له ـ وابن ماجه في سننه، عن ابن عباس، قال: «**قضى رسول الله ﷺ في الركاز الخمس**»[2].

وأخرج أحمد أيضاً عن أنس بن مالك، قال: «**خرجنا مع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) إلى خيبر، فدخل صاحب لنا إلى خربة يقضي حاجته، فتناول لبنة ليستطيب بها فانهارت عليه تبراً، فأخذها فأتى بها النبي (صلّى الله عليه وآله) فأخبره بذلك، فقال (صلّى الله عليه وآله): زنها، فوزنها فإذا هي مائتا درهم، فقال النبي ﷺ: هذا ركازٌ وفيه الخمس**»[3]،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٤٦ـ ٤٧ ح٦٩١٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٢٨ ح٤٣٥٦، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣١٤، الناشر: دار صادر ـ بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج٢ ص٨٣٩، الناشر: دار الفكر.
(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج٣ ص١٢٨.

بل أوجب رسول الله صلى الله عليه وآله الخمس في كلّ مغنم، فقد أخرج البخاري: «عن أبي جمرة، قال: كنت أترجم[1] بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبد القيس أتوا النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال: من الوفد أو من القوم؟ قالوا: ربيعة، فقال مرحباً بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندامى، قالوا: إنا نأتيك من شقة بعيدة، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، ولا نستطيع أن نأتيك إلاّ في شهر حرام، فمرنا بأمر نخبر به من وراءنا، ندخل به الجنة، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع، أمرهم بالايمان بالله عزّ وجلّ وحده، قال: هل تدرون ما الايمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتعطوا الخمس من المغنم، ونهاهم عن الدباء، والختم والمزفت، قال شعبة: ربما قال النقير وربما قال المقير، قال احفظوه وأخبروه من وراءكم»[2].

حيث يتّضح من هذه الرواية أن النبي صلى الله عليه وآله قد أوجب على قبيلة عبد القيس الخمس في المغنم، أي في غير غنائم الحرب؛ لأنّهم كما تقول الرواية لا عاجزون عن الخروج من مناطقهم إلى حرب أو غيرها، ومع هذا فقد أوجب النبي صلى الله عليه وآله الخمس عليهم، وفيه دلالة واضحة على أنّ الخمس

(١) معنى الترجمة: التعبير عن لغة بلغة أخرى، وقد قيل: إنّه كان يتكلّم الفارسية فكان يترجم، وقد يكون المراد به فأسمعهم أنّه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه من الناس؛ إمّا الزحام منع من سماعه، أو لاختصار منع من فهمه فأفهمهم. أُنظر: النووي، شرح صحيح مسلم: ج١ ص١٨٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج١ ص٣٠ ح٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

غير مختص بغنائم الحرب.

ومما كتبه ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن: «**بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله ورسوله، يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، عهداً من رسول الله لعمرو بن حزم حين بعثه إلى اليمن. أمره بتقوى الله في أمره كله... وأمره أن يأخذ من المغانم خمس الله**»[١].

وأيضاً كتب رسول الله ﷺ إلى الفجيع العامري ما نصّه: «**من محمد النبي، للفجيع ومن تبعه وأسلم وأقام الصلاة وآتى الزكاة وأطاع الله ورسوله وأعطى من الغنائم خمس الله**»[٢].

ومن الواضح أنّه حين أمر النبي ﷺ أهل اليمن وفجيع وأتباعه بإعطاء الخمس، فإن الجميع لم يكونوا محاربين؛ ليؤخذ منهم خمس غنائم الحرب، بل كانوا تجاراً يكتسبون ويتاجرون، وأنّ مغانمهم هي مغانم مكسبهم، ولاسيّما أهل اليمن.

فالخمس الذي أُمروا بإعطائه للنبيّ ﷺ إنما هو خمس مغانم المكاسب.

الخمس في أقوال الفقهاء

ورد في كلمات عدد من الفقهاء أن الخمس يجب في أُمور، غير غنائم الحرب، كالكنز والمعادن والغوص وغيرها، ففي صحيح البخاري: «**وقال الحسن: في العنبر واللؤلؤ الخمس**»[٣]، وفي المدونة الكبرى: «**كان مالك**

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج٥ ص٨٩ـ ٩٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات: ج١ ص٣٠٤ـ ٣٠٥، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٢ ص١٣٦ ح١٤٩٧، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

يقول في دفن الجاهلية ممّا يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس، ثم رجع فقال: لا أرى فيه شيئاً لا زكاة ولا خمساً، ثم كان آخر ما فارقناه أن قال: عليه الخمس (قال ابن القاسم) وأحبّ ما فيه إليّ أن يؤخذ منه الخمس من كلّ شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية، وإنما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس، وأمّا ما أصيب من ذهب أو فضة فيه، فإنّه لم يختلف قوله فيه أنّه ركاز وفيه الخمس»[1].

وفي المغني: «في نصاب المعادن: وهو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً ومن الفضة مائتي درهم أو قيمة ذلك من غيرهما، وهذا مذهب الشافعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب بناء على أنّه ركاز؛ لعموم الأحاديث التي احتجوا بها عليه، ولأنّه لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب كالركاز»[2].

بل إن بعضاً استدلّ على وجوب الخمس في الكنز بالآية الشريفة: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾[3].

وعليه فيكون ظاهر الآية أن موضوع الخمس هو ما يكون غنيمة بحسب اللغة لا خصوص غنيمة الحرب.

ووقوع الآية في سياق آيات غزوة بدر لا يوجب التخصيص، إذ المورد

---

(١) الإمام مالك، المدونة الكبرى: ج١ ص٢٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) ابن قدامة، المغني: ج٢ ص٦١٩، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٣) ابن حزم، المحلى: ج٧ ص٣٢٤، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

لا يخصّص الحكم، كما هو معروف وإلاّ لوجب تخصيصها بغنائم غزوة بدر فقط، مع أنّه لا قائل بذلك، وقد ثبت عند العلماء أنّه لا مانع من أن يكون مورد خاص موجباً لنزول حكم كلي، كما هو الشائع في كثير من الأحكام الواردة في الكتاب والسنّة، فالتشكيك في دلالة الآية باحتمال اختصاصها بغنائم دار الحرب لا مبرر له، خصوصاً مع ذهاب علماء المسلمين على شمول الغنيمة لغنيمة الركاز (وهو الكنز) ووجوب الخمس فيه، وأن مصرفه مصرف الخمس.

رأي الشيعة أن الخمس في كل مكسب

تذهب الشيعة الإمامية، استناداً إلى الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى أن الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب، بل أن تلك الغنائم واحدة من سبعة أشياء أجمع الشيعة على تعلق الخمس فيها وهذه السبعة:

١ـ غنائم دار الحرب. ٢ـ المعادن. ٣ـ الكنز. ٤ـ كلّ ما يخرج من البحر بالغوص. ٥ـ إذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم. ٦ـ الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز. ٧ـ ما يفضل عن مؤونة السنة.

وقد وقع الخلاف في المورد السابع، من أنّه هل يختص بأرباح المكاسب أو يشمل مطلق الفائدة بحيث يعمّ الهدايا والمواريث، وفي كلّ الأحوال هذا الرأي يتحد مع مضامين الروايات التي نقلناها عن النبي صلى الله عليه وآله من مصادر أهل السنّة، كما أن الشيعة لا يقتصرون ـ في ثبوت الخمس في مطلق الفوائد ـ على الاستدلال بالآية الكريمة، بل بضميمة

روايات صحيحة أثبتت الخمس في الفوائد، وعلى سبيل المثال: ما ورد في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي: «**عن علي بن مهزيار قال: كتب إليه أبو جعفر عليه السلام، وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة، قال: ... فأما الغنائم والفوائد: فهي واجبة عليهم في كلّ عام، قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُمْ بِاللّهِ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، والغنائم والفوائد يرحمك الله، فهي الغنيمة يغنمها المرء، والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر عظيم، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن...**»[1].

وقد فسّر الإمام أنّ المراد بالغنيمة هو مطلق الفوائد، واستشهد بالآية الشريفة على ثبوت الخمس في الفوائد في كلّ سنة، ولم يكتف بذلك، بل تصدّى بنفسه لبيان بعض أمثلة الغنائم.

إلى هنا يتضح أنّ ثبوت الخمس في غير غنائم الحرب ليس من مختصات الشيعة، كما أنّ القول بثبوت الخمس في مطلق الفوائد لم يكن بلا مستند ودليل، بل ذهبت الشيعة إلى ذلك وفق رؤيتها المنبثقة عن كون أهل البيت هم الطريق الأجدر بالاتباع في الأحكام التي جاء بها النبي صلى الله عليه وآله. وقد ثبت عن أهل البيت أن الخمس يشمل كلّ فائدة وأن الغنيمة في الآية تعمّ كلّ ربح وفائدة.

(1) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج٤ ص١٤٠ ـ ١٤١، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

بعد ذلك ننتقل إلى مستحق الخمس وكيفية تقسيمه.

مستحق الخمس

ذكرت الآية الكريمة أنّ مورد الخمس إنّما يكون: لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

ولا بد من تشخيص من هم ذوو القربى؟ وكذلك ما هو المقصود من العناوين التي تلتهم كاليتامى والمساكين وابن السبيل؟

فنقول: المراد من ذوي القربى بلا شك هم قربى النبي صلى الله عليه وآله وهو نفس المعنى المقصود في قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾[1].

وفي الدرّ المنثور: «**وأخرج ابن جرير عن علي بن الحسين (رضي الله عنه) أنّه قال لرجل من أهل الشام: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: أفما قرأت في بني إسرائيل: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾؟ قال: وإنّكم للقرابة الذي أمر الله أن يؤتى حقه؟ قال: نعم**»[2].

وفي صحيح مسلم عن نجدة الحروري أنّه كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمسة أشياء منها مستحق الخمس فأجابه ابن عباس: «**تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنا كنا نقول: هو لنا فأبى علينا قومنا ذلك**»[3].

وفي مسند أحمد بشكل واضح: «**عن يزيد بن هرمز، عن نجدة الحروري**

---

(١) الشورى: ٢٣.

(٢) السيوطي، الدرّ المنثور: ج٤ ص١٧٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٥ ص١٩٧ ح٤٥٧٧، دار الفكر ـ بيروت.

حين حج في فتنة ابن الزبير أرسل إلى ابن عباس سأله عن سهم ذي القربى ويقول: لمن تراه؟ قال ابن عباس: القربى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قسم لهم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وقد كان عمر عرض علينا من ذلك شيئاً رأيناه دون حقنا فرددناه عليه وأبينا أن نقبله»[1].

وبحسب سياق الآية ومفاد الروايات التي عبّرت أنّ الخمس لهم من دون أن تخرج منه شيئاً يكون، المقصود من باليتامى والمساكين وابن السبيل هم يتامى أقرباء الرسول ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

وفي جامع البيان للطبري، عن المنهال بن عمرو، قال: **«سألت عبد الله بن محمد بن علي وعلي بن الحسين عن الخمس، فقالا: هو لنا، فقلت لعلي: إن الله يقول: واليتامى والمساكين وابن السبيل، فقال: يتامانا ومساكيننا»**[2].

وسواء كان المقصود باليتامى والمساكين وابن السبيل آل الرسول أم لا، فإنّه على كل التقادير هناك سهم من الخمس قد أوجبته الشرعية لذوي القربى بالخصوص.

وبعد هذا البيان المختصر عن الخمس يتضح أنّه من فرائض الله تعالى، وأنّ مورده ليس منحصراً في غنائم الحرب، بل يشمل كل غنيمة وفائدة وأنّ مستحقّه هم ذوو القربى من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، فقد جعل الله تعالى لهم ذلك إكراماً لهم، كما روى ذلك ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال: **«قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): رغبت لكم عن غسالة**

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج١ ص٣٢٠، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

(٢) الطبري، جامع البيان: ج١٠ ص١١ـ ١٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

الأيدي؛ لأنّ لكم في خمس الخمس ما يغنيكم أو يكفيكم»[1]، قال ابن كثير: «**هذا حديث حسن الإسناد**»[2].

وعليه فيكون اعتقاد الشيعة بوجوبه ودفعه إلى مستحقه، وأولهم الأئمة من أهل البيتعليهم السلام، وفق القواعد الصحيحة، وليس كما يزعم القفاري من كون دفع الخمس كان بلا مبرر شرعي سوى إرادة السلب والنهب!!

الخمس حق لمنصب الإمامة

المعروف بين المتأخرين من علمائنا أنّ الخمس ينقسم إلى ستة أقسام ثلاثة منها لله تعالى ولرسوله وللإمام، وهي المعبر عنها بسهم الإمام، وهو اليوم للإمام المهديعليه السلام الذي يعتقد الشيعة بأنه إمام العصر، وثلاثة منها للأيتام والمساكين وأبناء السبيل من بني هاشم، وهي المعبر عنها بسهم الفقراء السادة، وعليه فيكون المراد من ذوي القربى خصوص الإمام المعصومعليه السلام.

وأمّا علماء أهل السنة، فقد اختلفت كلماتهم في التقسيم، فمنهم من ألغى السهام الثلاثة الأولى، قال في المغني: «**روي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربى كانت طعمة لرسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) في حياته فلمّا توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله، وروى ابن عباس أنّ أبا بكر وعمر قسّما الخمس على ثلاثة أسهم، ونحوه حكي عن الحسن بن محمد بن الحنيفة وهو قول أصحاب الرأي، قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: اليتامى والمساكين وابن السبيل وأسقطوا**

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج٥ ص١٧٠٥ ح٩٠٩٣، الناشر: المكتبة العصرية.
(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج٢ ص٣٢٥، الناشر : دار المعرفة - بيروت.

سهم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) بموته وسهم قرابته أيضاً»[١].

ومنهم من يرى أنّ الخمس مفوض أمره إلى اجتهاد الإمام ليصرفه بحسب اجتهاده وتشخيصه.

قال في المغني: «إنّ مالكاً قال: يعطي الإمام أقرباء رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) على ما يرى، وقال الثوري والحسن: يضعه الإمام حيث أراه الله عزّ وجلّ، ولنا قول الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وسهم الله والرسول واحد، كذا قال عطاء والشعبي، وقال الحسن بن محمد ابن الحنيفة وغيره: قوله: ﴿فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ افتتاح كلام يعني أنّ ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه؛ تبركاً به لا لإفراده بسهم، فإن لله تعالى الدنيا والآخرة، وقد روي عن ابن عمر وابن عمر وابن عباس، قالا: كان رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقسم الخمس على خمسة»[٢].

وقال ابن تيمية في المنهاج: «وقد تنازع العلماء في الخمس والفيء، فقال مالك وغيره من العلماء: مصرفهما واحد، وهو فيما أمر الله به ورسوله، وعيّن ما عيّنه من اليتامى والمساكين وابن السبيل؛ تخصيصاً لهم بالذكر، وقد روى عن أحمد بن حنبل ما يوافق ذلك، وأنّه جعل مصرف الخمس من الركاز مصرف الفيء، وهو تبع لخمس الغنائم، وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة: الخمس يقسّم على خمسة أقسام، وقال أبو حنيفة: على ثلاثة،

---

(١) ابن قدامة، المغني: ج٧ ص٣٠١، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج٧ ص٣٠١.

فأسقط سهم الرسول وذوي القربى بموته (صلّى الله عليه وسلّم) وقال داود بن علي: بل مال الفيء أيضاً يقسّم على خمسة أقسام»[١].

فذهاب الشيعة إلى كون سهم ذوي القربى يختص بالإمام بحيث يضعه الإمام حيث يرى، هذا القول ليس بدعاً وبلا مبرر، بل هو الأقرب للصواب، أما كيف يمكن تسليمه للإمام المعصومعليه السلام في زمن الغيبة، فالشيعة لا يرون في زمن الغيبة وجوب تسليمه لشخصه، بل يرون أن الفقهاء العدول يقومون مقام الإمام المعصوم وينوبون عنه، وهم الأدرى في تشخيص المصلحة، وهذا الرأي يقترب من رأي بعض علماء أهل السنة في أن الإمام هو من يحق له تقسيم الخمس.

ومن هنا فما كان الشيعة يدفعونه للإمام في زمن غيبته الصغرى، فهو في الواقع حقّ الإمام في الخمس وهو سهم ذوي القربى.

الفكر الوهابي وغنيمة الخمس بين القتل والسلب والنهب

بعد أن فسّرنا مبررات إعطاء ودفع الخمس للإمامعليه السلام نطلب من القفاري أن يفسّر لنا ما قام به الوهابيون من سلب ونهب لأموال المسلمين في غزواتهم وحروبهم باسم الجهاد في مناطق نجد والحجاز ومكة والمدينة والمنطقة الشرقية، وكيفية توزيع الغنائم وأخذ الخمس منها، وكذلك ما قاموا به من هجوم بربري على ضريح الإمام الحسينعليه السلام وما صاحب ذلك من قتل ونهب وسلب واعتداء على حرمات المسلمين، قال عبد الرحمن

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٤ ص٢١٢، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت.

الجبرتي[١] عن أحداث سنة ١٢١٥هـ: «وفي يوم الجمعة خامس عشرة حضرت مكاتبات من الديار الحجازية يخبرون فيها عن الوهابيين أنهم حضروا إلى جهة الطائف، فخرج إليهم شريف مكة الشريف غالب فحاربهم فهزموه، فرجع إلى الطائف وأحرق داره التي بها وخرج هارباً إلى مكة، فحضر الوهابيون إلى البلدة وكبيرهم المضايفي نسيب الشريف، وكان قد حصل بينه وبين الشريف وحشة، فذهب مع الوهابيين وطلب من مسعود الوهابي أن يؤمره على العسكر الموجه لمحاربة الشريف، ففعل فحاربوا الطائف وحاربهم أهلها ثلاثة أيام حتى غُلبوا، فأخذ البلدة الوهابيون واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال وأسروا النساء والأطفال وهذا دأبهم مع من يحاربهم»[٢].

وقال في مورد آخر: «في يوم الإثنين وردت مكاتبات من الديار الحجازية مؤرخة في منتصف محرم وفيها الأخبار باستيلاء الوهابيين على

---

(١) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: «مؤرخ مصر، ومدون وقائعها وسير رجالها، في عصره. ولد في القاهرة وتعلم في الأزهر، وجعله (نابليون) حين احتلاله مصر من كتبة الديوان. وولي إفتاء الحنفية في عهد محمد علي. وقتل له ولد فبكاه كثيراً حتى ذهب بصره، ولم يطل عماه فقد عاجلته وفاته، مخنوقاً. وهو مؤلف (عجائب الآثار في التراجم والأخبار ـ ط) أربعة أجزاء، ويعرف بتاريخ الجبرتي، ابتدأه بحوادث سنة ١١٠٠ هـ وانتهى سنة ١٢٣٦هـ وقد ترجم إلى الفرنسية، وله (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ـ ط) في جزأين وترجم إلى الفرنسية وطبع بها. ونسبة الجبرتي إلى (جبرت) وهي الزيلع في بلاد الحبشة». خير الدين الزركلي، الأعلام: ج٣ ص٣٠٤، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج٢ ص٥٥٤، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

مكة في يوم عاشوراء، وأن الشريف غالب أحرق داره وارتحل إلى جدة، وأن الحجاج أقاموا بمكة ثمانية أيام زيادة عن المعتاد؛ بسبب الارتباك قبل حصول الوهابيين بمكة؛ ومراعاة للشريف حتى نقل متاعه إلى جدة، ثم ارتحل الحجاج وخرجوا من مكة طالبين زيارة المدينة، فدخل الوهابيون بعد ارتحال الحج بيومين.

وفي يوم الأربعاء ثامن عشره أخرجوا باقي الانكشارية والدلاة والسجمان وكانوا مجتمعين بمصر القديمة، فتضرر منهم المارة وأهل تلك الجهة بسبب قبائحهم وخطفهم أمتعة الناس، بل وقتلهم، وكان تجمّعهم على أن يذهبوا إلى جهة الصعيد ويلتفّون على حسن باشا بجرجا وينضمون إليه وإلى من بناحية الصعيد من أجناسهم، فذهب منهم من أخبر الأمراء المصرلية[1] بذلك فضبطوا عليهم الطرق، واتّفق أن جماعة منهم وقفوا لبعض الفلاحين المارين بالبطيخ والخضار فحجزوهم وطلبوا منهم دراهم فمر بهم بعض المماليك من أتباع البرديسي فاستجار بهم الفلاحون فكلموهم فتشاحنوا معهم وسحبوا على بعضهم السلاح، فقتل مملوك منهم، فذهبوا إلى سيدهم وأعلموه...»[2].

وفي الموسوعة العربية العالمية: عند الحديث عن تاريخ الدولة السعودية جاء في ضمن خلافها مع ولاة العراق العثمانيين، ما نصه: «هاجم السعوديون

(١) الأمراء المصرلية: هم الأمراء من المماليك الذين حكموا مصر.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج٢ ص٥٨٤، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

مناطق جنوبي العراق عام ١٢١٦هـ ـ ١٨٠١م، وهدموا ما شاهدوه هناك من أضرحة وقباب ومزارات بما فيها قبة الحسين، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها المشددة إلى والي بغداد من أجل أن يعمل على وقف الحملات العسكرية السعودية على مناطق جنوبي العراق، وغضب شاه إيران وأراد التدخل العسكري، وطلب من والي بغداد السماح لقواته بالمرور عبر العراق، والزحف على السعوديين في الأحساء، وتوالت الحملات السعودية بعد ذلك على مناطق جنوبي العراق حتى وصلت إلى أسوار كربلاء مرة ثانية عام ١٢٢٣هـ ١٨٠٨م»[١].

وقال ابن بشر[٢] في كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد): «ثم دخلت السنة السادسة عشر بعد المائتين والألف، وفيها سار سعود بالجيوش المنصورة والخيل العتاق المشهورة من جميع حاضر نجد وباديها والجنوب والحجاز وتهامة وغير ذلك، وقصدوا أرض كربلاء ونازل أهل بلد الحسين، وذلك في ذي القعدة، فحشد عليها المسلمون وتسوّروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة بزعم من اعتقد فيها على قبر الحسين، وأخذوا

(١) مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية: ج١٠ ص٤٧٤، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة.

(٢) هو عبد الله بن عثمان بن حمد بن بشر النجدي الحنبلي: مؤرخ نجد وآل سعود، كان من رؤساء قبيلة بني زيد في بلدة (شقرا) من بلاد الوشم (نجد) ولد وتعلم في شقرا، من كتبه: عنوان المجد في تاريخ نجد ـ ط جزآن، ضاع ثالثهما، وبغية المحاسب.../ خير الدين الزركلي، الأعلام: ج٤ ص٢٠٩، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت.

ما في القبة وما حولها وأخذوا النصيبة التي وضعوها على القبر، وكانت مرصوفة بالزمرد، واليواقيت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك ما يعجز عنه الحصر، ولم يلبثوا فيها إلاّ ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب ألفا[1] رجل.

ثم إنّ سعود ارتحل منها على الماء المعروف بالأبيض، فجمع الغنائم وعزل أخماسها وقسم باقيها على المسلمين غنيمة، للراجل سهم وللفارس سهمان، ثم ارتحل قافلاً إلى وطنه»[2].

إذن السلب والنهب وقتل الناس الأبرياء وهدم الأضرحة المقدسة باسم الدين والجهاد وتوزيعها كخمس للغنائم، هو من أفعال معتنقي الفكر الوهابي المتشدد.

ولا زال هذا التحجّر والتطرّف يعاني منه المسلمون إلى يومنا هذا، فما قاموا به من قتل وذبح وتفخيخ وتفجير للمدارس والأسواق والمساجد ومراقد الأئمة كمرقدي الإمامين العسكريين عليهما السلام في العراق، وغيرهما من الأضرحة في سائر بلاد المسلمين، خير شاهد على ذلك، ولو ظفروا بأهل هذه البلاد لفعلوا الأمر نفسه ولوزعوا الغنائم للفارس والراجل.

---

(١) كذا في المصدر المطبوع، والصحيح: ألفي.

(٢) عثمان الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد: ج١ص ٢٥٧ـ ٢٥٨، حوادث سنة (١٢١٦ هـ)، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز.

الشبهة: رجوع القول بالمهدية والغيبة إلى أصول مجوسية

قال القفاري: «وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسيّة والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظراً حيّاً باقياً مهدياً من ولد بشتاسف»(١).

الجواب: قول القفاري باطل لعدة وجوه

لا تنتهي سلسلة الافتراءات والتقوّلات والتّهم الجاهزة التي يلصقها القفاري بالمذهب الشيعي وأتباعه.

فقوله: ـ إن عقيدة الشيعة الاثني عشرية ترجع إلى أصول فارسية، ثم يعطف كلامه على الإمام المهدي وغيبته ليثبت أنّها من وحي الفكر المجوسي؛ لأنّ الشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية التي كانت في عقيدتها المهدي المنتظر، إذن فالقول بالمهدوية يكون أصله مجوسياً ـ باطل من عدة وجوه:

الوجه الأول: لم يثبت في ديانة المجوس وجود مهدي منتظر باق حي

لم يثبت بحجة مقبولة أنّ في ديانة المجوس سابقاً مهدياً منتظراً حياً باقياً؛ حتى يرجّح القفاري أنّ تلك العقيدة قد تسرّبت إلى العقيدة الشيعية، فلم نجد من ذكر هذا القول غير القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه تثبيت دلائل النبوّة، قال: «**والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظراً حيّاً باقياً مهديّاً من ولد**

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠١١، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

بشتاسف، يقال له: أبشاوثن، وأنه في حصن عظيم من خراسان والصين ومعه كثير كلهم ثقات أمناء أخيار... هذا الذي أتيقّنه مما ذكره أذرباذ بن أميذ الموبذ في وصفه أبشاوثن»[1].

وأنت كما ترى المصدر، فلا يصحّ الجزم بهذه القضية؛ اعتماداً على حافظة القاضي عبد الجبار مما ذكره اذرباذ بن ماركسفند؟!! فليس من المنطقي أن تكون مستنداً للترجيح كما حصل ذلك عند الدكتور القفاري.

الوجه الثاني: التشيع عربي المولد والنشأة

إنّ أُصول التشيّع ـ ومنها عقيدة المهدي وغيبته ـ لم تكن يوماً فارسية المنشأ، بل أُصوله عربية، وأن بلاد الفرس وغيرها قد دخلها التشيّع نتيجة هجرة العلويين وأتباعهم الذين فرّوا إليها؛ هرباً من بطش الأمويين والعباسيين؛ وذلك لبعدها الجغرافي عن مركز السلطة الحاكمة، ولتعاطف السكّان المحليين وحبّهم لأهل البيت عليهم السلام.

قال أبو زهرة: «**وأمّا فارس وخراسان وما وراءهما من بلدان الإسلام، فقد هاجر إليها كثيرون من علماء الإسلام الذين كانوا يتشيّعون فراراً بعقيدتهم من الأمويين أولاً، ثم العباسيين ثانياً، وأنّ التشيع كان منتشراً في هذه البلاد انتشاراً عظيماً قبل سقوط الدولة الأموية بفرار أتباع زيد ومن قبله إليها**»[2].

وكما نجد ذلك أيضاً في كلمات المستشرقين، نذكر منهم:

(١) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة: ج٢ ص١٧٩، الناشر: دار العربية ـ بيروت.

(٢) أبو زهرة، الإمام الصادق: ص٥٤٥، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة.

أ ـ المستشرق جولد تسيهر، قال: «إن من الخطأ القول بأنّ التشيع في نشأته ومراحل نموه يمثل الأثر التعديلي الذي أحدثته أفكار الأمم الإيرانية في الإسلام بعد أن اعتنقته، أو خضعت لسلطانه عن طريق الفتح والدعاية، وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم الحوادث التاريخية، فالحركة العلوية نشأت في أرض عربية بحتة»[١].

ب ـ المستشرق آدم متز[٢]، قال: «قد أبانت لنا مباحث "فلهاوزن" بصورة أدنى إلى الصواب أن مذهب الشيعة ليس ـ كما يعتقد البعض ـ رد فعل من جانب الروح الإيرانية يخالف الإسلام، ومما يؤيد أبحاث "فلهاوزن" التوزيع الجغرافي للشيعة في القرن الرابع، وقد ألمع الخوارزمي في أواخر القرن الرابع إلى أن العراق هو الموطن الأول للتشيّع، وكانت الكوفة وبها قبر علي (رضوان الله عليه) أكبر مركز للشيعة»[٣].

وقال أيضاً: «وكانت جزيرة العرب شيعةً كلّها عدا المدن الكبرى مثل مكة وتهامة وصنعاء وقرح، وكان للشيعة غلبة في بعض المدن أيضاً مثل عمان، وهجر، وصعدة، وفي بلاد خوزستان التي تلي العراق كان نصف الأهواز ـ وهي القصبة ـ على مذهب الشيعة، أما في فارس فكان الشيعة كثيرين على السواحل التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالعراق وخصوصاً بالعرب المتشيّعين»[٤].

---

(١) جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: ص٢٠٤، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

(٢) إستاذ اللغات الشرقية بجامعة (بال) في سويسرا.

(٣) آدم متز، الحضارة الإسلامية: ج١ ص١٠١ـ ١٠٢، طبعة القاهرة.

(٤) المصدر نفسه: ج١ ص١٠٣ـ ١٠٤.

أبناء فارس ينالون الإيمان

بعد أن دخل الفرس في الإسلام، فقد حسن إسلامهم، وليس من اللائق اتهامهم أو التعريض بهم كونهم مجوساً وأنّ عقائدهم أو بعضها من صنيع المجوسية، فهذا إجحاف في حقهم وغضّ النظر عن الأحاديث الصحيحة التي وردت في حقهم والتي تؤكد إيمانهم العميق بالإسلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس، أو قال: من أبناء فارس حتى يتناوله**»[١].

وأخرج الحاكم في مستدركه عن ابن عمر، قال: «**قال النبي (صلّى الله عليه وسلّم)... العجم يشركونكم في دينكم وأنسابكم، قالوا: العجم يا رسول الله؟! قال: لو كان الإيمان معلّقاً بالثريا لناله رجال من العجم وأسعدهم به الناس**».

قال الحاكم: «**هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه**»[٢].

وأخرج الطبراني في الكبير عن قيس بن سعد بن عبادة: «**أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) قال: لو كان الإيمان معلّقاً بالثريا لناله رجال من فارس**»[٣].

قال الهيثمي في زوائده: «**رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ورجالهم رجال الصحيح**»[٤].

---

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج٧ ص١٧١ح٦٣٩٢، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرك: ج٤ ص٣٩٥، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج١٨ ص٣٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج١٠ ص٦٥، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

كبار علماء أهل السنة من الفرس

كان المفترض من القفاري قبل أن يتهم الشيعة بأنّ بعض عقائدهم مجوسية الأصل، كان عليه أن يلتفت إلى أنّ أغلب علماء المذهب السني الذين شيّدوا بناءه، بل وبعض أئمة المذاهب الأربعة كانوا من الفرس، كالبخاري ومسلم النيسابوري والترمذي والنسائي وابن ماجه القزويني، والرازي والبيضاوي وأبي زرعة الرازي، وفخر الدين الرازي وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم كثير.

فقد يقول قائل أيضاً: لماذا لا نشكّك في بعض معتقدات المذاهب السنّية وأنها جاءتهم من المجوسية؛ لأنّ علماءهم كانوا من الفرس الذين كانوا هم أو آباؤهم يدينون بالديانة المجوسية وبالتالي سوف تكون المذاهب السنية عرضة للاتّهامات بأنّ بعض عقائدها ذات جذور مجوسية؟ هذا ليس منطقاً صحيحاً في الاستدلال.

ثمّ لا يخفى ما للفرس من دور كبير في خدمة الإسلام والمسلمين، فقد برز منهم عدد كبير من العلماء من الشيعة والسنة، وتركوا لنا تراثاً كبيراً في شتى صنوف العلم والمعرفة، قال الشيخ مغنية: «**لولا الفرس لم يكن للمسلمين هذا العدد الضخم من العلماء الذين نفاخر بهم أمم الشرق والغرب، ولا كان للإسلام هذه المكتبة المتخمة بألوف المجلدات في شتى العلوم، ولسنا نعرف أُمّة خدمت الإسلام ولغة القرآن كالفرس، ولو أحصيت المكتبة الإسلامية والعربية لكان سهم الفرس منها أوفى من أسهم بقية المسلمين مجتمعين. إن الفرس لم يتستروا باسم التشيع، ليكيدوا للإسلام،**

بل إن أعداء الإسلام تستروا باسمه، ليكيدوا للتشيع بعامة، والفرس بخاصة، لأنهم كانوا وما زالوا من أقوى أركان الإسلام وأنصاره»[(١)].

إذن فالتشيع عربي المولد والنشأة، وأمّا دخول الفرس إلى الإسلام واختيار بعضهم للتشيّع؛ فذلك لما فهموه من نصوص قد أخذت بأعناقهم لموالاة أهل البيت عليهم السلام، وهم كغيرهم من سائر الأمم، كالعرب والترك والروم، فلا مبرّر بعد هذا، أن يقال: إنّ عقيدة الشيعة في المهدي عليه السلام مجوسية الأصل!

الوجه الثالث: تواتر أحاديث الإمام المهدي قبل ولادته يكذب هذه الدعوى

تقدم في بحثنا القول بتواتر خروج الإمام المهدي عليه السلام من طرق الفريقين، وقلنا أن الإمام المهدي وغيبته أنبأ عنها رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ولادته، فلو أضفنا إلى ذلك أن فتح مملكة الفرس قد وقع في عهد خلافة عمر بن الخطاب، فكيف يعقل أن تكون روايات المهدي عليه السلام التي نطق بها النبي صلى الله عليه وآله قد صدرت بعد وفاته في زمن إسلام الفرس؟!

الوجه الرابع: ليست الكثرة هي المقياس في قبول الأدلة

من الغريب أن يستدل القفاري بكثرة الشيعة الفرس ليستنتج أنّ عقيدة المهدوية فارسية! وكانت ديانة الفرس السابقة المجوسية لذا تسرّبت إليهم عقيدة المهدية!! متى كانت الكثرة مقياساً في تشخيص صحة الاعتقادات؟! وهل يصحّ لنا أن ندّعي أنّ عقائد المسلمين جاءتنا من الهند أو الباكستان أو

(١) محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان: ص٦٨، الناشر: دار التعارف ـ بيروت.

اندنوسيا؛ لأن أكثر المسلمين من هذه البلاد؟!

وهل يصح أن نقول: أن هناك من عقائد البوذية والهندوسية قد امتزجت في عقائد المسلمين؟

إنّ هذه الدعوى باطلة من أساسها، ولعلّ الحقد والبغض للتشيع والشيعة هو المبرر لهذه الأقوال الخالية من الدليل والبرهان الصحيح والمعقول.

الدكتور طه حسين يفسر افتراءات القفاري وأمثاله

يقول الدكتور طه حسين: «**وخصومهم [الشيعة] واقفون لهم بالمرصاد يحصون عليهم كلّ ما يقولون ويفعلون ويضيفون إليهم أكثر مما قالوا وما فعلوا ويحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال، ثمّ يتقدّم الزمان، وتكثر المقالات، ويذهب أصحاب المقالات في الجدال كلّ مذهب، فيزداد الأمر تعقيداً وإشكالاً، ثم تختلط الأمور بعد أن يبعد عهد الناس بالأحاديث، ويتجاوز الجدال خاصة الناس إلى عامتهم، ويتجاوز الذين يحسنونه إلى الذين لا يحسنونه، ويخوض فيه الذين يعلمون والذين لا يعلمون، فيبلغ الأمر أقصى ما يمكن أن يبلغ من الإيهام والإظلام، وتصبح الأمّة في فتنة عمياء لا يهتدي فيها إلى الحق إلاّ الأقلون**»(١).

فخصوم الشيعة يحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال بدون علم ومعرفة، والغرض هو الكيد والتنكيل؛ لإشاعة الفتنة والتضليل، هذا ما شهد به الدكتور طه حسين.

(١) طه حسين، علي وبنوه: ص١٧٣، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة.

الشبهة: السفراء الأربعة هم واضعو فكرة الغيبة والمهدوية

قال القفاري: «**هؤلاء الأبواب الأربعة: عثمان بن سعيد، وابنه، وابن روح، والسمري، هم المؤسسون لقضية الغيبة والمهدية..**»[١].

وعلّل أنّ سبب وضعهم لذلك كان لأجل جمع الأموال؛ ولذا كانت تحدث نزاعات بينهم وبين غيرهم، بسبب ذلك، قال: «**فهو تزاحم وتكالب على البابية والوكالة من أجل جمع الأموال...**»[٢].

الجواب:

في البداية ننوه إلى أنّه من غير الصحيح الإجابة عن الشبهة بمعزل عن الإجابات الأُخرى، لأن كثيراً من الموضوعات مترابطة فيما بينها، ومترتب بعضها على بعض، كما هو الحال في هذه الشبهة، فإننا سبق وإن أجبنا وقلنا: بأنّ فكرة الإمام المهدي عليه السلام هي فكرة إسلامية إن لم تكن عالمية، وقد استفاضت وتواترت الأحاديث الإسلامية الدالة على خروج الإمام المهدي عليه السلام وظهوره في آخر الزمان، ومنكرها يعد منكراً للضروريات والبدَهيات، ونقلنا جملة كبيرة مما نقله علماء أهل السنة الذين اعتقدوا بصحة تلك الأحاديث وتواترها، وكذلك نقلنا الأحاديث الصحيحة التي تحدّد شخصيته وهويته وكونه من أهل البيت عليهم السلام ومن ولد فاطمة ومن ولد الحسين عليه السلام، وكذلك نقلنا الأحاديث التي تفرض وجوده حياً في جميع

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠١٩، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص١٠١٤.

الأزمنة كحديث الثقلين وحديث الاثني عشر وحديث عدم خلو الأرض من قائم لله بحجة، وقلنا هناك أنّه لا تطبيق صحيح سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، بمقتضى هذه النصوص.

ثمّ إنّ الشيعة قد آمنت بأنّ للإمام المهدي عليه السلام غيبتين: صغرى وكبرى أو قصرى وطولى، وهذا ما نبّأتنا به الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأطهار، كما سنأتي قريباً على ذكرها.

أمّا الغيبة الصغرى، فمن مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، بوفاة آخر السفراء وعدم نصب غيرهم، وهي مدة أربع وسبعون سنة، ففيها كان السفراء يشاهدونه، وربما شاهده غيرهم، ويَصِلون إلى خدمته، وتخرج على أيديهم توقيعات منه إلى شيعته في أجوبة مسائل، وفي أُمور شتى.

وأمّا الغيبة الكبرى، فهي التي أعقبت الأُولى، وقد جاء في بعض التوقيعات التي خرجت على أيدي السفراء، أنّه بعد الغيبة الصغرى لا يراه أحد، وإن من ادّعى الرؤية في غيبته الكبرى، قبل خروج السفياني والصيحة، فهو كذّاب، وجاء في عدّة أخبار أنّه يحضر المواسم كلّ سنة، فيرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه[1].

معنى الغيبة عند الشيعة

إنّ غيبة الإمام عند الشيعة لا تعني غياب شخصه؛ بل هي خفاء هويته وعنوانه، فهو موجود بشخصه، ولكنه غائب عن الأبصار، فلا يتمكّن الناس

---

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج٢ ص٦٤، الناشر: دار التعارف ـ بيروت.

من رؤيته، فهو عليه السلام يشهد الموسم ويرى الناس ولا يرونه، وذلك شبيه قصة الخضر عليه السلام الذي كان مختفياً عن الأنظار، وفي نفس الوقت كانت له القدرة على التصرّف في الأُمور التكوينية، بإذن من الله تعالى على ما هو معروف في القصة التي دارت بينه وبين موسى عليه السلام، وقد أشبع التراث الشيعي هذا الموضوع، ومصادره حافلة بأحاديث الغيبة عن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام؛ بل إن هذا الأمر يُعدّ من الأُمور التي تسالمت عليه الطائفة الشيعية؛ ولعل منشأ ذلك هو تهيئة أذهان الأُمّة لتقبّل هذا الأمر الحتمي الوقوع، وكذلك إزالة الغموض الذي قد يثيره بعض حول هذه المسألة المهمة، فليست الغيبة من اختراعات السفراء أو غيرهم كما يزعم القفاري.

كما أننا نجد أنّ غيبة الإمام المهدي عليه السلام ينقلها بعض علماء أهل السنة من خلال نقلهم أحاديث تفيد تحقق الغيبة، وسوف ننقل روايات أهل السنة، ثم ننقل روايات الشيعة:

روايات الغيبة عند أهل السنة

١ـ روى المقدسي الشافعي (ت/ق٧ هـ)، بسنده عن أبي عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام، أنّه قال: «**لصاحب هذا الأمر ـ يعني المهدي عليه السلام ـ غيبتان: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم: قتل، وبعضهم: ذهب، ولا يطّلع على موضعه أحد من وليّ ولا غيره إلاّ المولى الذي يلي أمره...**»[1].

(١) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص١٣٤، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة.

وروى عن أبي جعفر محمد بن علي عليهما السلام أيضاً، قال: «**يكون لصاحب هذا الأمر ـ يعني المهدي عليه السلام ـ غيبة في بعض هذه الشعاب، وأومأ بيده إلى ناحية ذي طوى...**»(١).

٢ـ روى الجويني الشافعي (ت/٧٢٢هـ)، بسنده عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبيه سيد العابدين علي بن الحسين، عن أبيه سيد الشهداء الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه سيد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام، قال: «**قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم): المهدي من ولدي، يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً**»(٢).

٣ـ روى القندوزي الحنفي (ت/١٢٩٤هـ)، بسنده عن جابر بن عبد الله رفعه: «**المهدي من ولدي اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خَلْقاً وخُلقاً، يكون له غيبة وحيرة يضل فيها الأمم، يقبل كالشهاب الثاقب، يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً**»(٣).

٤ـ وروى أيضاً بسنده: «**عن الباقر عن آبائه عن علي بن أبي طالب رفعه: المهدي من ولدي يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي به خير الأنبياء، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً**»(٤).

---

(١) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص١٣٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج٢ ص٣٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت.

(٣) القندوزي، ينابيع المودّة: ج٣ ص٣٨٦، الباب/٩٤، الناشر: دار الأسوة.

(٤) المصدر نفسه: ج٣ ص٣٨٦ـ ٣٨٧.

روايات الغيبة عند الشيعة

ولتأكيد وجود فكرة الغيبة في التراث الإسلامي، فقد وردت جملة من الروايات من طرق أهل البيت عليهم السلام تبين مفهوم الغيبة، قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهي مروية عن عدد من الأئمة عليهم السلام، نذكر منهم:

الإمام الباقر عليه السلام

روى النعماني في كتاب الغيبة عن إبراهيم بن عمر اليماني، قال: «**سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين، وسمعته يقول: لا يقوم القائم ولأحد في عنقه بيعة**»[1].

الإمام الصادق عليه السلام

وردت عن الإمام الصادق عليه السلام روايات عديدة تؤكد غيبة الإمام المهدي عليه السلام منها:

١ـ روى الشيخ الكليني بسند صحيح: «**عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأُخرى طويلة، الغيبة الأُولى لا يعلم بمكانه فيها إلاّ خاصة شيعته، والأُخرى لا يعلم بمكانه فيها إلاّ خاصة مواليه**»[2].

٢ـ عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «**إنّ للقائم منّا غيبة يطول أمدها، قال: فقلت**

(١) النعماني، الغيبة: ص١٧٦، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج١ ص٣٤٠، باب في الغيبة، وأُنظر: ج١ ص٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

له: يا بن رسول الله! ولِمَ ذلك؟ قال: لأن الله عزّ وجلّ أبى إلاّ أنّ تجري فيه سنن الأنبياء عليهم السلام في غيباتهم، وأنّه لابدّ له يا سدير من استيفاء مدد غيباتهم، قال الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أي: سنن من كان قبلكم»[1].

٣ـ عن أبي بصير، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أبا جعفر عليه السلام يقول: للقائم من آل محمّد عليه وعليهم السلام غيبتان: واحدة طويلة، والأُخرى قصيرة. قال: فقال لي: نعم يا أبا بصير، إحداهما أطول من الأُخرى...»[2].

٤ـ عن حازم بن حبيب، قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا حازم، إنّ لصاحب هذا الأمر غيبتين يظهر في الثانية، إن جاءك من يقول إنّه نفض يده من تراب قبره فلا تصدّقه»[3].

الإمام الرضا عليه السلام

٥ـ روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: لما أنشدت مولاي الرضا عليه السلام قصيدتي التي أولها:

مدارس آيات خلوت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٨٠ـ ٤٨١، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. الصدوق، علل الشرائع: ج١ ص٢٤٥، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

(٢) مختصر بصائر الدرجات: ص١٩٥، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

(٣) الطوسي، الغيبة: ص٤٢٤، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

فلمّا انتهيت إلى قولي:

خروج إمام لا محالة خارج يقوم على اسم الله والبركات
يميز فينا كلّ حق وباطل ويجزي على النعماء والنقمات

بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً، ثم رفع رأسه إليّ، فقال لي: يا خزاعي، نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، هل تدري من هذا الإمام؟ ومتى يقوم؟ فقلت: لا يا سيدي، إلاّ إني سمعت بخروج إمام منكم يطهر الأرض من الفساد ويملؤها عدلاً، فقال: يا دعبل، الإمام بعدي، محمد ابني وبعد محمد، ابنه علي، وبعد علي، ابنه الحسن، وبعد الحسن، ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره، لو لم يبق من الدنيا إلاّ يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...»[1]. وواضح من هذا الحديث، النصّ على إمامة الإمام المهدي عليه السلام، فضلاً عن غيبته الصغرى والكبرى.

الإمام العسكري عليه السلام

روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله قال: حدثنا أبو جعفر محمد ابن أحمد العلوي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: ولِمَ جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج١ ص٢٩٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

ترون شخصه...»[1]. وعدم رؤية شخصه إشارة إلى غيبته عليه السلام.

السفراء لم يخترعوا الغيبة

تبين لك مما سلف أنّ الغيبة مفهوم إسلامي نطقت به الروايات، وتناقله المسلمون جيلاً بعد جيل، ولم يكن يوماً من اختراع السفراء الأربعة، الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري، بدافع جمع المال والجاه، فإن قضية السفراء في الحقيقة ليست إلاّ امتداداً لفكرة الوكالة التي أسّسها الأئمة عليهم السلام الذين سبقوا الإمام المهدي، لكي يتواصلوا مع شيعتهم وأتباعهم، بل إنّ بعض السفراء كان وكيلاً للإمام الحسن العسكري عليه السلام.

مبعدات عقلائية لفرضية أن السفراء هم من اخترع الغيبة

مضافاً إلى ذلك، هناك شواهد ومبعّدات تاريخية وعقلائية، تفنّد فرضية اختراع الغيبة والمهدوية من قبل هؤلاء السفراء، منها:

لم يعرف السفراء بالثراء المادي

لو كان دافع السفراء الأربعة من وراء ادعاء السفارة بين الإمام وشيعته هو الكسب والثراء المادي ـ كما زعم القفاري ـ وكانوا باسم المهدي يكنزون الذهب والفضة والأموال التي تجبى إليهم من الشيعة من جميع الأفاق، لكان من الطبيعي أن يُعرفوا في الوسط الشيعي بالثراء والترف المادي، ولاقتنوا الضياع وبنوا القصور وتزوجوا الإماء!! واحتمال أنهم كانوا يخفون ذلك ولا يظهرونه؛ خوفاً من أن يفتضح أمرهم، مدفوع بعدم انكشاف ذلك

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٣٨١، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

بعد وفاتهم، فكان من المتوقع أن يظهر ذلك ونسمع بتقاسم الورثة لتلك الأموال، بينما لم ينقل لنا التاريخ أي شيء من ذلك، رغم تربّص الأعداء بهم، بل نقل أنهم كانوا أناساً كسبة ومن عامة الناس، يأكلون من كدّ أيديهم وعرق جبينهم، وكانوا يوزّعون ما يصل إليهم من هذه الأموال على الفقراء والمساكين من المسلمين.

في حين نجد أنّ التاريخ نقل لنا الثراء الفاحش والأموال الطائلة التي خلّفها بعض من الصحابة في غضون سنوات قليلة، حتى أنّ ثروة بعضهم من الذهب كانت تتجاوز الحدّ المعقول، بل كانت تكسّر بالفؤوس مع أنّ المفترض ـ على أقلّ تقدير ـ أن يعيش الحياة الطبيعية التي تنسجم مع ذلك العصر الذي كان يعيشه رسول الله صلى الله عليه وآله فهم الأقرب إلى تلك المفاهيم السامية التي رسّخها في أفكار وذهن أصحابه، ومنها: المساواة بين الناس، وعدم كنز الأموال والعيش مع الفقراء، في حين أنّ تأريخهم يحدثنا بعكس ذلك[1].

(١) قال ابن سعد في طبقاته بسنده عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «**كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف** [الألف ألف هي المليون] **درهم و خمسمائة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار** [الدرهم عملة فارس والدينار عملة الروم] **فانتهبت وذهبت، وترك ألف بعير بالربذة**». الطبقات الكبرى: ج٣ ص٧٦، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

وأما ثروة الصحابي عبد الرحمن ابن عوف، فقد روى ابن كثير في البداية والنهاية: «... **ثم ترك بعد ذلك كلّه مالاً جزيلاً، من ذلك ذهب قطّع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال، وترك ألف بعير ومائة فرس، وثلاثة آلاف شاة ترعى بالبقيع، وكان نساؤه أربعاً فصولحت إحداهن من ربع الثمن بثمانين ألفاً**». البداية والنهاية: ج٧ ص١٨٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وأما أموال الصحابي سعد بن أبي وقاص، فقد أفصحت عنها ابنته عائشة:

⇦

السفراء يعيشون في جو من الخوف والإرهاب

من الأُمور المسلّمة تاريخياً أنّ عموم الشيعة كانوا يعيشون في ظروف من القهر والخوف والقمع الذي كانت تمارسه السلطات الحاكمة آنذاك، فكيف حال من يتصدّى منهم لأُمور القيادة ويدّعي الاتصال بالإمام المهدي عليه السلام ويأخذ الأموال من الناس باسمه؟ فهو بلا شكّ سيكون عدوّها الأول وسيحمل خشبة صلبه على كتفه؟ خصوصاً إذا لاحظنا أنهم كانوا يعيشون في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، فأي مكسب ماديّ يبحث عنه هذا الشخص الذي يعيش التهديد والرعب في كل لحظات حياته؟! وكيف يفكر بالانتفاع من هذه الأموال وفي أيّ مكان يمكنه أن يستمتع بها؟

فإنّ من يبحث عن المال عادة مّا ينشد السلامة والأمان ليتمتّع به، وإلاّ فما فائدة المال لشخص يعيش الخوف والحذر والسرّية طيلة لحظات حياته؟ فما يدّعيه القفاري من أنّ هؤلاء اخترعوا الغيبة لا يرتضيه منطق الحياة وسيرة العقلاء.

هذا مضافاً إلى أنّه من حق أي شخص أن يتساءل ويقول: لو كانت الغيبة أكذوبة اخترعها هؤلاء الأربعة فكيف تسنّى لهذه الأكذوبة أن تستمرّ تلك المدة الطويلة دون أن تنكشف خيوطها ويظهر زيفها، فإنّ حبل الكذب قصير كما يقال، ولذا يقول السيد محمد باقر الصدر رحمه الله: «**فهل تتصور أن بإمكان**

⇨

فقد روى الذهبي عن ابن سعد: «**أنبأنا محمد بن عمر، حدثنا فروة بن زبيد عن عائشة بنت سعد قالت:... وترك يوم مات مئتي ألف وخمسين ألفاً**» سير أعلام النبلاء: ج١ ص١٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

أكذوبة أن تعيش سبعين عاماً، ويمارسها أربعة على سبيل الترتيب كلّهم يتفقون عليها، ويظلون يتعاملون على أساسها وكأنها قضية يعيشونها بأنفسهم ويرونها بأعينهم دون أن يبدر منهم أي شيء يثير الشك»[1] **ويضيف قائلاً: «ومنطق الحياة يثبت أيضاً أن من المستحيل عملياً بحساب الاحتمالات أن تعيش أكذوبة بهذا الشكل، وكل هذه المدة، وضمن كلّ تلك العلاقات والأخذ والعطاء، ثم تكسب ثقة جميع من حولها»**[2].

ثم هَبْ أنّ أكذوبة السفارة قد انطلت على الشيعة واستمرّت تلك المدة، فلماذا لم يكتب لها الاستمرار، مادامت الناس تصدق مخترعيها، وتغدق عليهم الأموال؟! لماذا اقتصرت القضية على أربعة أشخاص فقط؟!

إنّ هذه المسألة وبحساب الاحتمالات العقلائية كما يقول السيد الصدر رحمه الله لا يمكن أن تكون مجرد أسطورة لا واقع موضوعي لها، ولا يمكن لعقل سليم أن يرفضها بشكل فوري إلاّ أن يكون قد ابتلي بداء التعصّب والتحجّر والأحكام المسبقة.

كما أنّه مضافاً إلى كلّ هذه المبعّدات هناك ما يطمئن به إلى سقوط تلك الفرضية وهو شهرة هؤلاء السفراء الأربعة بالوثاقة والصدق في القول والعمل، وما كانوا يتمتّعون به من مكانة بين الشيعة بمختلف طبقاتهم، في الوقت الذي برز في هذه الأثناء أشخاص أدعياء كذبة اتهمتهم الشيعة بالكذب والانحراف، ولم يتمّ التعامل معهم باحترام وتقدير. وهذه

---

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص١١٠، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

(٢) المصدر نفسه: ص١١٠ـ ١١١.

الشهرة تجعل من غير المعقول قبول فرضية اختراعهم الغيبة لكسب المال كما ادعى القفاري.

وثاقة السفراء وجلالة قدرهم

السفير الأول: عثمان بن سعيد العمري الأسدي

صفاته

كان الشيخ العمري من الفقهاء والعلماء الكبار، فهو الأمين والعفيف وهو الصادق، وكان موضع ثقة الجميع؛ لذا جاء اختياره لهذه المهمة والمسؤولية مع ما فيها من مخاطر قد تؤدي إلى قتله؛ لأنّ السلطة الحاكمة كانت تترصّد حركات الإمام المهدي عليه السلام وأتباعه، فامتهن تجارة بيع السمن وجاءت تسميته بالسمّان؛ لكي تقيه من ملاحقة السلطة ومطاردتها له، وليكون قادراً على إنجاز مهمة إيصال الرسائل والأموال وغيرها بشكل سريّ من وإلى الإمام عليه السلام.

سفارته

تعدّ سفارة الشيخ عثمان بن سعيد العمري هي الأُولى في عصر الغيبة الصغرى، وقد نصّ عليه الإمام المهدي لتسنّم هذا المنصب، كما أنّه حاز شرف الوكالة من قبل الإمامين العسكريين، الهادي والعسكري عليهما السلام[1].

أمّا مسألة النصّ عليه، فقد قال الإمام المهدي عليه السلام مخاطباً محمد بن عثمان عند وفاة والده عثمان: «... **وكان من كمال سعادته أن رزقه الله**

---

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص٣٨٩، رقم الترجمة: ٥٧٤١، وص٤٠١، رقم الترجمة: ٥٨٧٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره»[١].

وهذا النصّ يكشف بصورة جلية سفارة ووكالة العمري رحمه الله.

وأمّا مدّة سفارته فقد بلغت خمس سنوات، من ٢٦٠ هـ إلى ٢٦٥ هـ.

وثاقته وجلالته

نذكر بعض ما ورد من مدح وإطراء لهذه الشخصية العظيمة الذي يدلّ على كبر منزلته وجلالته وورعه وصدقه.

فقد روى الشيخ الطوسي بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، عن الإمام الهادي عليه السلام، قال: «**هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعنّي يقوله، وما أدّاه إليكم فعنّي يؤدّيه**»[٢].

وروى أيضاً بنفس السند عن الإمام العسكري، قال: «**هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات...**»[٣].

وكتب الإمام العسكري عليه السلام إلى إسحاق بن إسماعيل النيسابوري فيه توثيق واضح للعمري، ورد فيه: «**... فلا تخرجن من البلدة حتى تلقى العمري (رضي الله عنه) برضاي عنه، وتسلّم عليه وتعرفه ويعرفك، فإنّه الطاهر الأمين العفيف، القريب منّا وإلينا**»[٤].

وعند وفاة عثمان بن سعيد (رضوان الله عليه)، خاطب الإمام المهدي عليه السلام

(١) الطوسي، الغيبة: ص٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٥٤ـ ٣٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٣٥٤.

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج٢ ص٨٤٨، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

ولده محمد معزيّاً ومادحاً لأبيه، وهو يكشف عن مدى حبّ الإمام له وأنّ له منزلة وجلالة ووثاقة عالية عنده، قال: «إنّا لله وإنّا إليه راجعون، تسليماً لأمره ورضاء بقضائه... عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه، فلم يزل مجتهداً في أمرهم، ساعياً فيما يقرّبه إلى الله عزّ وجلّ، نضّر الله وجهه وأقاله عثرته»(١).

قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: «كانت توقيعات صاحب الأمر عليه السلام تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبي جعفر محمد بن عثمان إلى شيعته وخواص أبيه أبي محمد عليه السلام، بالأمر والنهي والأجوبة عمّا يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام، فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى أن توفي عثمان بن سعيد رحمه الله ورضي عنه، وغسله ابنه أبو جعفر وتولّى القيام به، وحصل الأمر كله مردوداً إليه، والشيعة مجتمعة على عدالته وثقته وأمانته؛ لما تقدم له من النصّ عليه بالأمانة والعدالة والأمر بالرجوع إليه في حياة الحسن عليه السلام وبعد موته في حياة أبيه عثمان رحمة الله عليه»(٢).

وخلاصة الكلام: إنّ العمري كان همزة الوصل بين الإمام المهدي وشيعته في مراسلاتهم وقضاياهم، فهو ذلك النابغة في الفكر والعقل والحكمة مضافاً إلى صفات تحلّى بها ـ وهو أهل لها ـ كالتقوى والورع والصدق والأمانة؛ ممّا

(١) الطوسي، الغيبة: ص٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم. الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٥١٠، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.
(٢) الطوسي، الغيبة: ص٣٥٦ـ ٣٥٧.

أهّله ذلك ليكون نائباً خاصاً ووكيلاً عاماً عن الإمامعليه السلام.

وفاته

توفّي الشيخ العمري (رضوان الله عليه) في بغداد سنة ٢٦٥ هـ ودفن بجانب الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثاني: محمد بن عثمان العمري أبو جعفر

منزلته

لقد كانت له منزلة عظيمة عند الشيعة الإمامية، فقد تواترت وثاقته وجلالته عند الإمامية، وكان يلقب بالخلاّني؛ لتجارته وبيعه مادة الخل المعروفة، ولعل ذلك؛ مخافة قتله لو علموا بكونه وكيلاً أو سفيراً للإمام المهديعليه السلام، فهم لم يتورعوا كما قلنا سابقاً انتهاك وتفتيش بيت الإمام العسكريعليه السلام والعبث به والتنكيل بكل ما يطالونه عند ولادة الإمامعليه السلام، فكيف لو علموا بأنّ شخصاً وكيلاً شرعياً له، وقد قيل لحلمه وورعه وتقواه صار الخل والصديق والصاحب لكل الناس فجاءت شهرته لهذه العلة، وعلى كلا القولين، فهو ذلك الإنسان الورع الجليل محل ثقة الإمام المهديعليه السلام.

قال الشيخ الطوسي: «**محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمانعليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة**»[1].

---

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

سفارته

أمّا سفارته فقد تم تعيينه من الإمام المهدي عليه السلام سفيراً ثانياً له، وقائماً بأعماله، بعد وفاة والده مباشرة، وقد قام الإمام المهدي عليه السلام بخطوات عملية لإثبات سفارته، وذلك من خلال خطاباته إلى شيعته ومواليه في أرجاء العالم الإسلامي يعلمهم بخبر نيابة وخلافة محمد بن عثمان محل والده، فهو النائب والوكيل عنه عليه السلام.

ومن تلك الخطابات والرسائل ما بعثه الإمام المهدي إلى محمد بن مهزيار الأهوازي، حيث جاء في كلامه:

«والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب (رضي الله عنه) وأرضاه ونضّر وجهه، يجري عندنا مجراه، ويسدّ مسدّه، وعن أمرنا يأمر الابن وبه يعمل، تولاه الله، فانته إلى قوله، وعرف معاملتنا[1] ذلك»[2].

وواضح من هذا الخطاب أنّ الإمام المهدي عليه السلام وضع ثقته المطلقة في (محمد بن عثمان) الذي لا يختلف عن أبيه في القيام في هذا الدور الحيوي والمهم، في تبليغ وصايا الإمام، وتوجيه الأُمّة نحو الصلاح والكمال في ظرف قد يجعله عرضة للقتل في كلّ لحظة، لاسيّما وعيون السلطة تراقب حركاتهم وسكناتهم.

ولهذا كان موضع رضا وقبول الإمام المهدي عليه السلام، بحيث كان يدعو له أن يعينه ويقوّيه ويحفظه في تحمّل المهام الصعبة الملقاة عليه، وذلك حين خاطبه

---

(١) في بعض النسخ: معاملينا.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص٣٦٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

عند وفاة أبيه معزياً ومحفزاً لتسلم مهام النيابة من بعده، حيث قالَ لـه: «أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، رزئت ورزئنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسره الله في منقلبه، وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحّم عليه، وأقول: الحمد لله، فإن الأنفس طيبة بمكانك، وما جعله الله عزّ وجلّ فيك وعندك، أعانك الله وقواك وعضدك ووفقك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً ومعيناً»(١).

أما مدة سفارته فكانت أربعين سنة، من سنة ٢٦٥ هـ إلى ٣٠٥ هـ

وثاقته وجلالته

قال ابن الأثير في الكامل: «مات أبو جعفر بن محمد بن عثمان العسكري المعروف بالسمّان، ويعرف أيضاً بالعمري رئيس الإمامية، وكان يدعي أنّه الباب إلى الإمام المنتظر، وأوصى إلى أبي القاسم بن الحسين بن روح»(٢).

وقال الشيخ الطوسي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة»(٣).

وروى الشيخ الطوسي أيضاً بسنده عن إسحاق بن يعقوب عن الإمام

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٥١٠، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. الطوسي، الغيبة: ص٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج٨ ص١٠٩، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت.

(٣) الطوسي، رجال الطوسي: ص٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

المهدي عليه السلام قال: «وأمّا محمّد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، وعن أبيه من قبل، فإنّه ثقتي، وكتابه كتابي»[١].

وروى الشيخ الطوسي عن الإمام العسكري عليه السلام: «العمري وابنه ثقتان، فما أدّيا، فعنّي يؤدّيان، وما قالا، فعنّي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنّهما الثقتان المأمونان»[٢].

وتقدم توثيقه من الإمام عليه السلام حين قال: «والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب (رضي الله عنه)»[٣].

رؤيته للإمام المهدي عليه السلام

روى الشيخ الصدوق بسند صحيح: «عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، فقلت له: أرأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللّهم أنجز لي ما وعدتني»[٤].

وروى أيضاً بنفس السند: «عن محمد بن عثمان العمري، قال: سمعته يقول: والله إنّ صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كلّ سنة، فيرى الناس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه»[٥].

---

(١) الطوسي، الغيبة: ص٢٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٤٣.

(٣) المصدر نفسه: ص٣٦٢.

(٤) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٤٠، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٥) المصدر نفسه: ص٤٤٠.

فيتّضح من خلال هذه الروايات الصحيحة، أنّ العمري قد تشرّف برؤية الإمام عليه السلام وفي هذا دلالة على عظم هذه الشخصية وكونه من المقرّبين والموثوق بهم عند الإمام المهدي عليه السلام.

وفاته

توفي الشيخ محمد بن عثمان العمري سنة ٣٠٥ هـ بعد أن أوصى لخلَفِه الشيخ الحسين بن روح النوبختي بالنيابة بعده بأمر الإمام المهدي عليه السلام، ودفن في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثالث: الحسين بن روح أبو القاسم النوبختي

جلالته ووثاقته

عُرِف عنه بكونه من الثقات الأجلاء عند الخاصة والعامة، فكانت العامة تعظمه وتحترمه وترى فيه الصدق والأمانة، فهو رأس الشيعة والشيخ الصالح بشهادة الذهبي، وكان فاضلاً موثوقاً لا يختلف في ذلك اثنان، حتّى كان أبو سهل النوبختي يقول في حقّه: «**لو كان الحجّة عليه السلام تحت ذيله وقرّض بالمقاريض ما كشف الذيل**»[1].

قال الذهبي: «**أبو القاسم الحسين بن روح رأس الشيعة، الملقّب بالباب إلى صاحب الزمان**»[2].

وقال في تاريخ الإسلام: «**هو الشيخ الصالح أحد الأبواب لصاحب**

(١) الطوسي، الغيبة: ص٣٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٥٦٧، ترجمة ابن أبي العزاقر، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

الأمر، نص عليه بالنيابة أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري عنه، وجعله من أول من يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات. وقد خرج على يديه تواقيع كثيرة. فلمّا مات أبو جعفر صارت النيابة إلى أبي القاسم. وجلس في الدار ببغداد، وجلس حوله الشيعة...»(١).

سفارته

الشيخ الحسين بن روح هو ثالث السفراء، وكانت مدّة سفارته إحدى وعشرين سنة، من ٣٠٥ هـ إلى ٣٢٦ هـ، وقد وكّله العمري بعده للنيابة والسفارة والقيام بالمهمات بين الإمام وشيعته، بأمر الإمام المهدي عليه السلام، روى الشيخ الطوسي: «إن أبا جعفر العمري لما اشتدت حاله اجتمع جماعة من وجوه الشيعة... فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر عليه السلام والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أُموركم وعوّلوا عليه في مهماتكم فبذلك أمرت وقد بلغت أُموركم»(٢).

وفاته

توفّي (رضوان الله عليه) في شهر شعبان ٣٢٦ هـ في بغداد، ودفن بجانب الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٢٤ ص١٩٠ وفيات سنة ٣٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص٣٧١ـ ٣٧٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم.

السفير الرابع: علي بن محمد السمري

وثاقته وسمو شأنه

لا يختلف اثنان في وثاقة وسمو ورقي مكانة السمري (رضوان الله عليه) عند الطائفة الشيعية، فيكفيه فخراً أن الإمام اختاره لهذه المرتبة الجليلة في كونه نائباً ووكيلاً عنه، فلا ينال ذلك إلاّ من كان ثقةً جليلاً مؤهلاً لتحمّل المسؤولية، وهذا ما خوله لتسنّم هذه الوظيفة.

سفارته

نال شرف السفارة والقيام بأعباء المسؤولية عن الإمام المهدي عليه السلام، بعد وفاة السفير الثالث الشيخ الحسين بن روح النوبختي، وكانت مدّة سفارته ثلاث سنوات، من ٣٢٦ هـ إلى ٣٢٩ هـ فهي أقصر مدة تولى فيها هذا المقام السامي، وبعدها انتهت الغيبة الصغرى، وذلك بالبيان الذي بلّغه به الإمام عليه السلام، لتتحقّق بغده الغيبة الكبرى، وكانت آخر كلمات وخطابات الإمام له هي قوله:

«بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنّك ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلاّ بعد إذن الله عزّ وجلّ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدّعي المشاهدة، ألا فمن ادّعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم... فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود

بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه»(١).

وبنهاية هذه النيابة اقتضت حكمة الله تعالى أن يغيب الإمام المهدي عليه السلام ويحتجب عن عيون محبيه وشيعته، لتبدأ مرحلة ودور آخر وهو ما نسميه بالغيبة الكبرى، وقد أرجع الإمام شيعته فيها إلى الفقهاء للقيام بمهام التبليغ إلى ما شاء الله أن يصدع بأمر ظهوره ليملأ الأرض قسطاً وعدلا بعد أن تمتلأ بالظلم والجور.

وفاته:

توفّي الشيخ السمري في بغداد سنة ٣٢٩هـ بجانب الرصافة، وقبره معروف يزار.

وهكذا يتّضح جلالة ووثاقة ونزاهة هؤلاء السفراء، وأنّ وظيفتهم كانت تتمثّل في أنّهم حلقة الوصل بين الإمام عليه السلام وشيعته، ونقل المسائل الفقهية والعقائدية من الإمام إليهم وقضاء حوائج المؤمنين وحلّ مشاكلهم بالإضافة إلى وظيفة جمع الأموال الشرعية.

وبعد ترجمتنا لهؤلاء الثقات التي أجمعت الطائفة على صدقهم ووثاقتهم، وكذلك ما ورد من كلمات بعض أهل السنة بكونهم من رؤوس الشيعة، فهل يعقل أن يضعوا ويختلقوا قصة بهذا الحجم لنظرية المهدوية، التي أطبق على ذكرها الفريقان وبطرق صحيحة وقبل أن يلد الإمام

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٥١٦، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم. الطوسي، الغيبة: ص٣٩٥، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم. الطبرسي، الاحتجاج: ج٢ ص٢٩٧، الناشر: دار النعمان ـ النجف الأشرف.

المهدي عليه السلام، ثم هل يعقل أن الوكلاء والنواب الذين لم يحص عليهم خطأ أو كذب أو تحايل في تصرف، أو تهافت في نقل، مدة سبعين عاماً، أن يخلقوا لنا مثل هذه الفكرة ويتفقون على نقلها دون إثارة الشكوك حولها ويكسبون بذلك ثقة الشيعة طوال هذه السنوات؟!

وجود المنحرفين سنة اجتماعية

لقد حاول القفاري أن يثبت زعمه بأنّ السفراء الأربعة هم من اخترع الغيبة من أجل جمع الأموال، مستدلاً على ذلك بحصول الاختلافات والنزاعات بينهم وبين غيرهم، قال: «**وتكشف بعض أوراقهم سبب هذا التنازع بينهم**»[1].

ثم نقل كلاماً عن الشيخ الطوسي حول رجل يدّعى محمد بن علي بن بلال كان قد رفض سفارة محمد بن عثمان العمري، وامتنع عن تسليم الأموال له، جاعلاً ذلك دليلاً على أنّ السفارة إنّما اختُلقت لجمع المال.

وفي معرض الردّ على هذا الكلام يمكن القول بأنّ القفاري إمّا أن تنقصه الأهلية العلمية التي لا تصونه عن الوقوع في أخطاء واضحة، أو أن تحامله على الشيعة يوقعه في مثل هذه الهفوات، وإلاّ فإن المنحرفين عن الحق موجودون في كلّ زمان ومكان، والصراع بين أهل الحق والباطل صراع أزلي منذ وطأ الإنسان الأرض، وفي مقدمة من ابتلي بهذا الأمر هم الأنبياء عليهم السلام، حيث تجد في قبال كلّ نبي هناك من يرفض نبوّته، أو يتّهمه بأُمور عديدة، أو يدّعي النبوّة دونه، وهذا في الحقيقة جزء من الامتحان

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠١٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

والاختبار الذي أراده الله لبني البشر، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لا يُفْتَنُونَ﴾(١) فعلى منطق القفاري لابدّ أنّ نشكك في نبوّة الأنبياء عليهم السلام وأحقيتهم؛ لأن هناك من نازعهم واختلف معهم واتهمهم، وهذا لا يقول به عاقل فضلاً عمّن يدعي العلم والفهم.

ومن هنا لا يخرج سفراء الإمام المهدي عليه السلام عن هذه القاعدة؛ إذا برز في طريق عملهم الحسّاس والخطير بعض ضعاف النفوس ممن يسعون وراء الدنيا وبريقها، وهي سنة إجتماعية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، ولا يحتاج إثباتها إلى شواهد وأدلة.

ثم رتّب القفاري على انحراف الشخص المدعو محمد بن علي بن بلال واستئثاره بالحقوق الشرعية، عدم وجود الإمام المهدي عليه السلام بدعوى أنّه كيف يجعل الإمام عليه السلام، شخصاً منحرفاً، وكيلاً له في أخذ الأموال، وهو يعلم ما كان وما يكون، قال القفاري: «**وإلاّ لو كان هناك إمام غائب... لما صارت الأموال إلى هذا الرجل المحتال، ولما كان محلّ ثقة الإمام صاحب الزمان؛ لأن الإمام عندهم يعلم ما كان وما يكون، فلماذا لم يصدر أمره من البداية في التحذير من التعامل معه حتى لا يأخذ أموال الناس؟! لكن الحقيقة أنّه لا إمام غائب...**»(٢).

في هذا المقطع من كلام القفاري توجد عدة فرضيات:

الأولى: أنّ الإمام عليه السلام عند الشيعة يعلم ما كان وما يكون.

---

(١) العنكبوت: ٢.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠١٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الثانية: أنّ هذا الشخص كان منحرفاً من بداية الأمر.

الثالثة: أنّ الإمام عيّنه وكيلاً في أخذ الأموال مع كونه منحرفاً، ولم يحذّر الناس منه، وهذا غير معقول، فإذن لا وجود لهذا الإمام.

ونحن لو سلّمنا بالفرضية الأولى وقبلنا أن الإمامعليه السلام لديه هذا العلم من الله سبحانه ـ وقد تكلمنا عن الشبهات الموجهة إلى علم الأئمة في الجزء الأول من هذا الكتاب ـ ولكن من أين أتى القفاري بفرضية أن هذا الشخص كان منحرفاً من البداية؟! أليس هذا رجماً بالغيب؟! ألا يمكن أن يكون هذا الشخص مستقيماً في حياته، ثم عرض له الانحراف؟! وكم له من نظير، فيكون اختيار الإمامعليه السلام له في حينه صحيحاً وفي محلّه، ولا يقدح باختياره له كونه سينحرف في المستقبل، لأنّ ذلك بيد الله سبحانه، ولا يجوز ترتيب أثر على شيء لم يحدث.

ثمّ إنّ الله سبحانه اعتمد على أشخاص ورزقهم العلم والفهم وفضّلهم على غيرهم، ولكنهم انحرفوا وحادوا عن طريق الحق وجادّة الصواب، فهذا بلعم بن باعورا ـ على سبل المثال ـ وهو عالم من علماء بني إسرائيل، قد أعطاه الله من آياته، ورزقه علماً، ثم انحرف فيما بعد، قال المناوي في فيض القدير: «**قال الغزالي: كان بلعم بن باعوراء من العلماء وكان بحيث إذا نظر رأى العرش وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾**»[1].

وقال الطبري: «**فإنّ أهل العلم بأخبار الأولين مجمعون على أنّ بلعم بن**

---

(١) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج١ ص٢٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

باعوراء كان ممن أعان الجبارين بالدعاء على موسى»[1]، فهل كان الله يعلم بما سيؤول إليه حاله أو لا يعلم؟ فإذا كان يعلم، فلماذا يعطيه تلك الآيات، والعلم الغزير؟! فلا شك هناك مصلحة ما اقتضت ذلك، وإن كان الله تعالى يعلم أنّ في مرحلة متأخرة سوف يتحقق منه الانحراف.

وكذا الحال بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله حين بعث الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى «**بني المصطلق مصدقاً، فأخبر عنهم أنهم ارتدوا وأبوا من أداء الصدقة؛ وذلك أنهم خرجوا إليه فهابهم ولم يعرف ما عندهم، فانصرف عنهم ... فبعث إليهم رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) خالد بن الوليد وأمره أن يتثبت فيهم، فأخبروه أنهم متمسكون بالإسلام، ونزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾**»[2].

فلماذا بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان فاسقاً، بنص القرآن الكريم؟! هل كان يعلم أو لا يعلم؟! أو أنّه يعلم ولكنه مأمور بالتعامل مع ظاهر الحال، أو أنّ هناك مصلحة لا نعلمها.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي حدثت بالنسبة لبعض القادة والعمال الذين كان يعتمد عليهم النبي صلى الله عليه وآله في بعض المهامّ ويظهر فيما بعد إخفاقهم أو تقصيرهم أو انحرافهم.

والحال ذاته ينطبق على بعض وكلاء الإمام عليه السلام فليست المسألة غريبة حتى يستنتج القفاري منها عدم وجود الإمام عليه السلام.

(1) ابن جرير الطبري، جامع البيان: ج6 ص252، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(2) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج4 ص1553، الناشر: دار الجيل - بيروت.

الشبهة: تسريب نظرية المهدي والغيبة عن طريق حكيمة

قال القفاري: «فمسألة المهدي وغيبته تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة، كما تقوله رواية شيخ الطائفة، وما أدري كيف يقبل الشيعة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب ...»[1].

الجواب:

تارة ينقل لنا القفاري أن مسألة الإمام المهدي وغيبته عليه السلام قد اخترعها عثمان بن سعيد العمري والآخرون معه، ومن ثم تكونت كعقيدة للشيعة، وتارة يقول إنها تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة، ولا ندري من هو مخترعها الحقيقي حسب قناعات القفاري؟! هل هي حكيمة التي سربتها لنا أو عثمان بن سعيد؟!!

فهناك تخبط واضح في أقوال القفاري، فهو لا يلتفت إلى المتناقضات التي يقع فيها، ولعلّ الذي ألجأه إلى هذا التناقض، هو تجذّر فكرة الإمام المهدي عليه السلام وحضورها في الذهنية الإسلامية، فكلّما حاول دحض هذه العقيدة أدخل نفسه في متاهات لا يجد لنفسه مخرجاً منها.

وأمّا السيدة حكيمة التي حاول أن يطعن بشهادتها على ولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهو يطعن في الحقيقة بشهادة حسّية على ولادته عليه السلام وما شهادتها إلاّ واحدة من الأدلة الكثيرة على تحقّق الولادة، فولادته لم تنحصر بشهادة السيدة الفاضلة حكيمة، وهذه الشهادة لا علاقة لها بأصل

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٢٤، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

عقيدة المهدوية عند الشيعة، ولا ربط بين الأمرين.

ولكن السؤال الذي يجب أن نتناوله هنا: من هي السيدة حكيمة؟ وهل شهادتها تورث الاطمئنان بصدق الولادة أم لا؟

والجواب على الأمر الثاني هو: نعم، شهادتها تورث الصدق في أقوالها، فهي من أهل بيت طهرهم الله تعالى وأذهب عنهم الرجس.

وأمّا من هي السيدة حكيمة، فننقل ترجمتها لكي يقف القارئ على درجة وفضل هذه السيدة الجليلة.

ترجمة السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد عليه السلام

اسمها ونسبها

السيدة حكيمة بنت الإمام محمّد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمّد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

جلالتها ووثاقتها

من خلال نسبها الطاهر تتضح وثاقتها وجلالتها، فهي من العلويات النجيبات الكريمات، لما لها من الفضل والعلم والتقوى، فكانت المودعة لأسرار الأئمة عليهم السلام، بشهادة الشيخ المجلسي والسيد محسن الأمين رحمهما الله.

قال المجلسي: «**ثمّ اعلم أنّ في القبّة الشريفة قبراً منسوباً إلى النجيبة الكريمة العالمة الفاضلة التقية الرضية حكيمة بنت أبي جعفر الجواد عليه السلام ولا أدري لِمَ لم يتعرضوا لزيارتها مع ظهور فضلها وجلالتها وإنّها كانت**

مخصوصة بالأئمّة عليهم السلام، ومودعة أسرارهم، وكانت أُمّ القائم عندها، وكانت حاضرة عند ولادته عليه السلام، وكانت تراه حيناً بعد حين في حياة أبي محمّد العسكري عليه السلام، وكانت من السفراء والأبواب بعد وفاته، فينبغي زيارتها بما أجرى الله على اللسان ممّا يناسب فضلها وشأنها»[1].

وقال السيد محسن الأمين: «كانت من الصالحات العابدات القانتات»[2].

مشاهدتها وحضورها لولادة الإمام المهدي عليه السلام

روى القندوزي الحنفي عن السيدة حكيمة: «فلمّا كانت ليلة النصف من شعبان سنة خامس وخمسين ومائتين، دخلت حكيمة عند الحسن، فقال لها: يا عمتي كوني الليلة عندنا لأمر، فأقامت، فلمّا كان وقت الفجر اضطربت نرجس، فقامت إليها حكيمة، فوضعت المولود المبارك ...»[3].

روى الشيخ الصدوق بسنده عن السيدة حكيمة، قالت: «بعث إليّ أبو محمّد الحسن بن علي عليهما السلام، فقال: يا عمّة، اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنّها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجّته في أرضه، قالت: فقلت له: ومن أُمّه؟ قال لي: نرجس ... فقلت لها: إنّ الله تعالى سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيّداً في الدنيا والآخرة، قالت: فخجلت واستحيت، فلمّا أن فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرت وأخذت مضجعي فرقدت ... فجلست

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج٩٩ ص٧٩، الناشر: مؤسسة الوفاء ـ بيروت.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج٦ص ٢١٧، الناشر: دار التعارف ـ بيروت.

(٣) القندوزي، ينابيع المودّة: ج٣ ص١٧١ وص٣٠١ وص٣٠٤، الناشر: دار الأسوة.

وقرأت ألم السجدة ويس، فبينما أنا كذلك إذ انتبهت فزعة فوثبت إليها، فقلت: اسم الله عليك، ثمّ قلت لها: أتحسين شيئاً؟ قالت: نعم يا عمّة، فقلت لها: اجمعي نفسك واجمعي قلبك فهو ما قلت لك، قالت: فأخذتني فترة وأخذتها فترة فانتبهت بحسّ سيّدي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به عليه السلام»[1].

وفاتها

توفّيت السيّدة حكيمة عليها السلام سنة (٢٧٤ هـ)، ودفنت بجوار مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام بمدينة سامراء.

وبهذا يتّضح ممّا تقدّم من ترجمتها أنّ السيدة حكيمة كانت شاهدة وحاضرة عملية الولادة الطاهرة للإمام الثاني عشر، وهذا دليل حسّي على ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهي من الوثاقة والجلالة، فلا يمكن إلاّ أن نصدق بكلماتها ورواياتها، أمّا أنها هي التي سرّبت نظرية المهدوية، فهذا من مفتريات وغرائب القفاري التي لا نجد لها واقعاً صحيحاً يصدقها.

---

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص٤٢٥، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

حجب الإمام الناس عن رؤيته لا ينافي ضرورة معرفته

وأمّا قول القفاري: «**وتلاحظ أنّ إمامهم يأمر بحجب أمر المهدي وغيبته إلاّ عن الثقات من شيعته، مع أنّ مَن لم يعرف الإمام ـ عندهم ـ فإنّما يعرف ويعبد غير الله وإنْ مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق**»(١).

نقول: إنّ مسألة حجب الإمام أمره عن النّاس ما عدا الثقات، كان أمراً طبيعياً وله ما يسوّغه في ظلّ حكومة تسعى إلى القضاء عليه لما تعلم من أنّه يشكل عاملاً يهدد كيان السلطة آنذاك، فالإمام يحتجب خوفاً على نفسه من القتل الذي قد يطاله في كلّ لحظة، وقد تقدمت الروايات في ذلك.

أمّا ربط هذا الكلام بمعرفة الإمام وأنّ بعضهم لم يشاهده ويعرفه سوى الثقات، فهو محتجب عن الآخرين، وكيف تُفسر الروايات التي تقول: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة كفر ونفاق؟

نقول أيضاً: إنّ هذا الكلام ليس له وجه صحيح؛ لأنّ الشيعة لا تقصد المعرفة الحسيّة العيانية؛ بل المقصود هو المعرفة القلبية الإيمانية، فنحن نعتقد بالله ورسوله وملائكته، وهذا الاعتقاد هو إيماني غيبي وليس المقصود منه أنّ نشاهده حضوراً، ثُمّ نؤمن به.

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٢٥، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الشبهة: التنافي بين علة الغيبة ـ خوف القتل ـ وبين العلم بموته

قال القفاري: «أما سبب غيبته: فقد جاء في الكافي عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، قلت: ولِمَ؟ قال: إنّه يخاف ـ وأومأ بيده إلى بطنه ـ يعني القتل، وجاءت عندهم روايات عدة في هذا، وأكد ذلك شيخ الطائفة الطوسي بقوله: لا علة تمنع من ظهوره إلاّ خوفه على نفسه من القتل؛ لأنّه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار، وكان يتحمل المشاق والأذى، فإنّ منازل الأئمّة، وكذلك الأنبياء عليهم السلام إنما تعظم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله تعالى.

ولكن هذا التعليل للغيبة الذي يؤكده شيخ الطائفة لا يتصور في حق الأئمة ـ على ما يعتقد الشيعة ـ لأنّ الأئمة يعلمون متى يموتون ... فكيف يخرجون من هذا التناقض؟»[1].

جواب الشبهة

إنّ ما أورده الدكتور القفاري لهذه الإشكالية مدفوع بأمرين:

الأول: إنّ حياة الإمام عليه السلام مدة طويلة مشروطة بشرائط، منها: اختفاؤه عن الناس، وهذا لا يتنافى مع علمه بمدة عمره ووقت موته أو قتله؛ وذلك لأننا نقول: إن الله تعالى أعطاه القدرة على العلم بموته لكن ليس مطلقاً، بل هو مشروط باختفائه وهروبه من القتل إذا احتمل القتل أو جزم به، وهذا ليس ببعيد، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعلم متى يموت، ولكنه خرج وفرّ عن

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٣٦ـ ١٠٣٧، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

الناس وآوى إلى الغار، ثم هاجر إلى المدينة، فهل تستطيع أن تقول: هذا تناقض كيف هرب من الموت وهو عالم به؟!

وكذلك الأمر ينسحب على نبي الله موسى عليه السلام فإنّه يعلم أنّه سيكون حياً وسوف يكون رسولاً، فقد أخبر الله تعالى أمّه بذلك، ومن الطبيعي أن يعلم هو بذلك أيضاً، قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلا تَخَافِي وَلا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[١]، ومع ذلك قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ﴾[٢]، وقال أيضاً على لسان موسى عليه السلام: ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْماً وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[٣].

فموسى عليه السلام فرّ من القتل خوفاً على نفسه، فهل هذا تناقض وقع فيه نبي الله موسى عليه السلام لأنّه هرب وهو يعلم بموته؟!

بالطبع كلا، فإنّ هناك شروطاً لحياة الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام منها الهروب أو الخوف من القتل لمصلحة تقتضي هذا الخوف، ولا تلازم أو تناقض بين الأمرين.

الثاني: إنّ الله سبحانه وتعالى أخبرنا في كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٤]. وهذا ما يطلق عليه بلوح المحو والإثبات، فيشمل الموت والحياة والرزق وغير ذلك.

---

(١) القصص: ٧.

(٢) القصص: ١٨.

(٣) الشعراء: ٢١.

(٤) الرعد: ٣٩.

قال الشيخ المفيد: «وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط، فيتغيّر الحال فيه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ﴾[1]. فتبيّن أنّ الآجال على ضربين: ضرب منها مشترط يصحّ فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إلاَّ فِي كِتَابٍ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أهلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ﴾[3] فتبيّن أنّ آجالهم كانت مشروطة في الامتداد بالبر، والانقطاع بالفسوق»[4].

وأخرج ابن مردويه وابن عساكر عن عليعليه السلام أنّه سأل رسول الله عن هذه الآية الكريمة ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فقال له رسول اللهصلى الله عليه وآله: «لأقرّن عيني أمتي بتفسيرها، الصدقة على وجهها، وبر الوالدين واصطناع المعروف يحوّل الشقاء سعادة، ويزيد في الرزق، ويقي مصارع السوء»[5].

فالآجال مشروطة بأفعال معينة، قد يطول العمر بها، وقد يقصر، والإمام المعصومعليه السلام لا يخرج عن ذلك القانون الإلهي، حتى مع علمه بموته وأجله، ولكن مع ذلك يعلم بطروّ محو الله تعالى على الأجل، ولذا يحتاط

(١) الأنعام: ٢.

(٢) فاطر: ١١.

(٣) الأعراف: ٩٦.

(٤) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص٦٦، الناشر: دار المفيد ـ بيروت.

(٥) المتقي الهندي، كنز العمال: ج٢ ص٤٤٣، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت. السيوطي، الدر المنثور: ج٤ ص٦٦، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

ويخاف من وقوع بعض الأمور التي قد تقع طبقاً لذلك القانون الرباني، وهذا الأمر قد حدّثتنا عنه الروايات، فعن أصبغ بن نباتة: «أن أمير المؤمنين عليه السلام عدل من حائط مائل إلى آخر، فقيل له: يا أمير المؤمنين أتفرّ من قضاء الله؟ قال: أفرّ من قضاء الله إلى قدره عزّ وجلّ»[1].

قال السيد الطباطبائي: «إنّ القدر لا يحتّم المقدّر، فمن المرجو أن لا يقع ما قدّر، أمّا إذا كان القضاء فلا مندفع له»[2].

فالإمام علي عليه السلام كما في هذه الرواية ـ مع علمه المسبق بأنه سوف يقتل بيد أشقى الآخرين في مسجد الكوفة بإخبار من النبي صلى الله عليه وآله[3] ـ فرّ من ذلك الحائط.

وكذلك الأمر فيما نحن فيه فإنّ الإمام المهدي عليه السلام يخضع لتلك القاعدة الربانية وهي المحو والإثبات في اللوح المحفوظ، وهذا لا يتنافى مع علمه المسبق بطول عمره.

---

(١) الحسن بن سليم الحلّي، مختصر بصائر الدرجات: ص١٣٦ـ ١٣٧، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

(٢) الميزان: ج١٣ ص٧٥، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية ـ قم.

(٣) ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء: «أخرج أحمد و الحاكم بسند صحيح عن عمار بن ياسر، أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، قال لعلي: أشقى الناس رجلان: أحيمر ثمود الذي عقر الناقة، و الذي يضربك يا علي، على هذه ـ يعني قرنه ـ حتى تبتّل منه هذه ـ يعني لحيته، و قد ورد ذلك من حديث علي و صهيب و جابر بن سمرة و غيرهم» تاريخ الخلفاء: ص١٥٠، الناشر: مطبعة السعادة ـ مصر.

وفي الطبقات الكبرى، قال: «حدّثني أبو الطفيل، قال: دعا علي الناس إلى البيعة، فجاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي، فردّه مرتين، ثم أتاه، فقال: ما يحبس أشقاها!! لتخضبن أو لتصبغن هذه من هذا، يعني لحيته من رأسه» ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج٣ ص٣٣، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

الشبهة: غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدي

قال القفاري: «ويلتمس الإمامية من الغيبة التي وقعت لبعض الأنبياء دليلاً على صحة وقوع غيبة مهديهم ... أقول: إنّ هذه المقارنات غير مجدية في إثبات فكرة غيبة إمامهم؛ لأسباب كثيرة، منها أنّ غيبة موسى ويوسف ويونس عليهم السلام قد أخبر الله سبحانه بها في كتابه بنص واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض، أما غيبة مهديهم فتنتهي رواياته إلى حكيمة إن صحت النسبة إليها، ثم أخبار الأبواب الأربعة المطعون في شهادتهم؛ لأنهم يجرّون المصلحة إليهم، حيث المال المتدفق»[1].

الجواب: ذكر الشيعة لغيبات الأنبياء لنفي غرابة الغيبة

إنّ ذكر الشيعة لبعض غيبات الأنبياء إنّما هو في سياق نفي غرابة أصل الغيبة واستهجانها، وليس بضارّ في ذلك أنّ غيبة الأنبياء قد صرّح بها القرآن بينما غيبة المهدي عليه السلام لم يصرّح بها، وأمّا كلام القفاري بأنّ الإخبار عن غيبة المهدي عليه السلام ظل غامضاً، فهذا الغموض إنّما جاء بسبب الغشاء الذي لفّ القفاري به نفسه، وإلاّ فإنّ الله تعالى قد أخبر عن هذه الغيبة على لسان نبيه صلى الله عليه وآله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى، مضافاً إلى ما روي عن أهل بيته عليهم السلام وهم بدورهم أخبروا بها شيعتهم قبل وقوعها بقرون.

قال الشيخ الصدوق رحمه الله: «إنّ الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم واستحفظ في الصحف ودوّن في الكتب

---

(١) القفاري، أُصول مذهب الشيعة: ج٢ ص١٠٤٨ـ ١٠٥٠، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة.

المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلاّ وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودوّنه في مصنفاته، وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام، من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين»[1].

وقد أكّد الإمام الصادق عليه السلام على مفهوم الغيبة بشكل واضح لا يقبل الشك كما تقدم وسيأتي أيضاً. ولا يقال: إنّ تلك الأخبار هي من علم الغيب فلا يصحّ الاحتجاج بها؟

فهذا القول مردود بما صرح به ابن خلدون (ت/٨٠٨ هـ) في تأريخه، قال: «ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات، وقد صحّ عنه أنّه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحّ كما يقول، وقد حذّر يحيى ابن عمّه زيد من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنّك بهم علماً وديناً وآثاراً من النبوءة، وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة، وقد ينقل بين أهل البيت كثير من هذا الكلام غير منسوب لأحد»[2].

وقال أيضاً: «وقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك، مستندهم فيه والله أعلم الكشف بما كانوا عليه من الولاية، وإذا كان مثله لا ينكر من غيرهم من الأولياء في ذويهم وأعقابهم، وقد قال (صلّى الله عليه

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص١٩، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وسلّم): إن فيكم محدَّثين، فهم أولى الناس بهذه الرتب الشريفة والكرامات الموهوبة»[١].

وقد أشار أبو العلاء المعري (ت/ ٤٤٩ هـ) إلى هذه الحقيقة في قوله:

لقد عجبوا لأهل البيت لما ... أتاهم علمهم في مسك جفر

ومرآة المنجم وهي صغرى ... أرته كلّ عامرة وقفر[٢]

وعلمهم عليهم السلام ليس ذاتياً، بل عرضي وبتوسّط إفاضة الله عليهم، وننقل هنا قول الآلوسي (ت/ ١٢٧٠هـ)، الذي لا يرى مانعاً للعلم بالغيب، لاسيّما للخواصّ من الناس، حيث قال: «ولعل الحق أن يقال: إنّ علم الغيب المنفي عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته، أي بلا واسطة في ثبوته له، وهذا مما لا يعقل لأحد من أهل السموات والأرض لمكان الإمكان فيهم ذاتاً وصفة، وهو يأبى ثبوت شيء لهم بلا واسطة ... وما وقع للخواص ليس من هذا العلم المنفي في شيء؛ ضرورة أنّه من الواجب عزّ وجلّ أفاضه عليهم بوجه من وجوه الإفاضة، فلا يقال: إنّهم علموا الغيب بذلك المعنى، ومن قاله كفر قطعاً، وإنّما يقال: إنّهم أظهروا أو اطلعوا ـ بالبناء للمفعول ـ على الغيب أو نحو ذلك مما يفهم الواسطة في ثبوت العلم لهم»[٣].

---

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج١ ص٣٣١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

(٢) أبو العلاء المعري هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان توفي بمعرة النعمان، اُنظر: القمي، الكنى والألقاب: ج٣ ص١٩٦، الناشر: مكتبة الصدر ـ طهران.

(٣) محمود الآلوسي، روح المعاني: ج٢٠ ص١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

وهذا عين ما تقول به الإمامية، فعلمهم هو بالإفاضة والإشاءة الإلهية؛ لأنهم محدّثون من الله تعالى، كما مرّ في كلام ابن خلدون، وقد أكّد الإمام الصادق عليه السلام هذا المعنى، حيث قال: «**نحن اثنا عشر محدّثاً**»[١].

أمّا قول القفاري: «**أمّا غيبة مهديهم فتنتهي رواياته إلى حكيمة إن صحت النسبة إليها**».

نقول: اتّضح بطلان هذه الدعوى من خلال الأحاديث المروية عن الإمام الصادق عليه السلام الآنفة الذكر، وأيضاً قد تناولنا هذا البحث سابقاً، وترجمنا للسيدة حكيمة، وقلنا إنّ دورها في قضية ومسألة المهدوية كونها شاهدة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهي سيدة جليلة عظيمة ينتهي نسبها إلى العترة الطاهرة، فأقوالها ورواياتها تورث الاطمئنان، لذا فهي شاهد حسّي على هذه الواقعة.

أمّا ولادته وغيبته، فالقفاري قد نسي أو تناسى أنها مروية بأسانيد صحيحة، لاسيّما في كتب الشيعة ـ الذي يحاول أن يطعن فيها ـ ودلالتها واضحة وقد فصّلنا القول في ذلك.

إلى هنا نختم البحث في الإجابة عن بعض شبهات عقيدة الشيعة بالمهدي عليه السلام وغيبته، وبهذا يتمّ الجزء الثاني من كتاب نقد شبهات القفاري، نسأل الله تعالى أن يوفقنا للإجابة عن بقية الشبهات، إنّه سميع مجيب.

---

(١) الكليني، الكافي: ج١ ص٥٣٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

مصادر الكتاب

الكتب:

* **القرآن الكريم**

١. **الآلوسي البغدادي**، أبو الفضل شهاب الدين محمود، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢. **الآلوسي البغدادي**، أبو الفضل شهاب الدين محمود، **مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي**، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٣. **ابن أبي الحديد المعتزلي**، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، **شرح نهج البلاغة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١ـ ١٣٧٨هـ

٤. **ابن أبي شيبة الكوفي**، أبو بكر عبد الله بن محمد، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة ـ بيروت، ط ١ـ ١٤٠٩هـ

٥. **ابن أبي عاصم الضحاك**، أبو بكر عمرو الشيباني، **الأوائل**، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

٦. **ابن أبي عاصم الضحاك**، أبو بكر عمرو الشيباني، **كتاب السنّة ومعه**

ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٣ـ ١٤١٣م.

٧. **ابن أبي عاصم الضحاك**، أبو بكر عمرو الشيباني، **كتاب السنّة**، تحقيق: أ. د. باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الصميعي، ط١ـ ١٤١٩هـ

٨. **ابن أعثم الكوفي**، أبو محمد أحمد بن محمد، **كتاب الفتوح**، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الأضواء ـ لبنان، ط١ـ ١٤١١هـ

٩. **ابن الأثير الجزري**، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٠. **ابن الأثير الجزري**، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، الناشر: دار صادر ـ دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ

١١. **ابن الأثير الجزري**، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: طاهر الزاوي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم، ط٤.

١٢. **ابن أنس**، مالك، **المدونة الكبرى**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣. **ابن أنس**، مالك، **الموطأ**، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٦هـ

١٤. **ابن بشر النجدي الحنبلي**، عثمان بن عبد الله، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الناشر: دارة الملك عبد العزيز ـ الرياض، ط ٤ـ ١٤٠٢ هـ

١٥. ابن بكار، أبو عبد الله، **الأخبار الموفقيات**، تحقيق: سامي مكي العاني، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٦هـ

١٦. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع الفتاوى**، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط٢.

١٧. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٦هـ

١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير**، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٧هـ

١٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **العلل المتناهية**، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٣هـ

٢٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، الناشر: دار صادر ـ بيروت، ط١ـ ١٣٥٨هـ

٢١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **الموضوعات**، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط١ـ ١٣٨٦هـ

٢٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط٢.

٢٣. ابن حبّان، التميمي البستي، محمد، **صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٢ـ ١٤١٤هـ

٢٤. ابن حبّان، التميمي البستي، محمد، **كتاب الثقات**، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ بحيدر آباد الدكن ـ الهند، ط١ـ ١٣٩٣هـ

٢٥. ابن حبّان، التميمي البستي، محمد، **كتاب المجروحين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الباز ـ مكة المكرمة.

٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ

٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **تغليق التعليق**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٥هـ

٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **تقريب التهذيب**، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٥هـ

٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٤هـ

٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية،

حيدر آباد، الهند، ط٢ـ ١٩٧٢م.

٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **طبقات المدلسين**، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، الناشر: مكتبة المنار، ط١.

٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ط٢.

٣٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **لسان الميزان**، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط٢ـ ١٣٩٠هـ

٣٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **المطالب العالية**، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث ـ السعودية، ط١ـ ١٤١٩هـ

٣٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **نزهة النظر**، تحقيق: عمر عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، ط١ـ ١٤١٥هـ

٣٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٨هـ

٣٧. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، **الإحكام في أصول الأحكام**، الناشر: زكريا علي يوسف، طبع: مطبعة العاصمة ـ القاهرة.

٣٨. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، **الفصل في**

الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

٣٩. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى**، دار الفكر.

٤٠. ابن خلاد الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، **أمثال الحديث المروية عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم)**، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٩هـ

٤١. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، **تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٤.

ونشر: دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأُستاذ خليل شحادة، راجعه: د. سهيل زكّار.

٤٢. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة ـ بيروت.

٤٣. ابن دريد، محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تحقيق: البعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، طبعة عام ١٩٨٧م.

٤٤. ابن راشد، مفلح، **إلزام النواصب**، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط١ـ ١٤٢٠هـ

٤٥. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، **مسند إسحاق ابن راهويه**،

تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان ـ المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢ هـ

٤٦. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، **الذيل على طبقات الحنابلة**، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض ـ ط١ ـ ١٤٢٥ هـ

٤٧. ابن زيني، أحمد بن زيني دحلان المكي، **السيرة النبوية**، الناشر: دار القلم العربي ـ حلب، ط١ـ ١٤١٧هـ

٤٨. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى**، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

٤٩. ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي، **مناقب آل أبي طالب**، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦هـ

٥٠. ابن الصباغ المالكي، نور الدين علي بن محمد المكي، **الفصول المهمّة في معرفة الأئمة**، تحقيق: سامي الغريري، الناشر: دار الحديث، ط١ـ ١٤٢٢هـ

٥١. ابن الصدّيق الغماري، أحمد، **جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار**، طبعة حجرية.

٥٢. ابن الصدّيق الغماري، أحمد، **فتح الملك العلي**، تحقيق وتعليق وتصحيح الأسانيد: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة ـ أصفهان، ط٣ـ ١٤٠٣هـ

٥٣. **ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٦هـ.

٥٤. **ابن طلحة الشافعي**، كمال الدين محمد، **مطالب السؤول في مناقب آل الرسول**، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية، الناشر: مؤسسة أم القرى، ط١ـ ١٤٢٠هـ.

٥٥. **ابن طولون الدمشقي**، شمس الدين محمد بن علي، **الأئمة الاثنا عشر**، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

٥٦. **ابن عابدين**، محمد أمين بن عمر، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٤٢١هـ.

٥٧. **ابن عابدين**، محمد أمين بن عمر، **العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية**، نسخة مخطوطة ١٢٦٤هـ.

٥٨. **ابن عبد البرّ**، يوسف بن عبد الله بن محمد، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٢هـ.

٥٩. **ابن عبد البرّ**، يوسف بن عبد الله بن محمد، **الإنباه على قبائل الرواة**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٥هـ.

٦٠. **ابن عبد البرّ**، يوسف بن عبد الله بن محمد، **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦١. **ابن عبد البرّ**، يوسف بن عبد الله بن محمد، **جامع بيان العلم وفضله**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٢. **ابن عبد ربه الأندلسي**، أحمد بن محمد، **العقد الفريد**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ط٣ـ ١٤٢٠هـ

٦٣. **ابن العربي**، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، **عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ

٦٤. **ابن عساكر**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شبري، الناشر: دار الفكر ـ بيروت ـ طبعة عام ١٤١٥هـ

٦٥. **ابن عساكر**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تبيين كذب المفتري**، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٣ـ ١٤٠٤هـ

٦٦. **ابن العماد العكري الحنبلي**، عبد الحي بن أحمد بن محمد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير ـ دمشق، ط١ـ ١٤٠٦هـ

٦٧. **ابن عنبة**، جمال الدين أحمد بن علي، **عمدة الطالب في أنساب آل أبي طلب**، تحقيق: محمد حسن آل طالقاني، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ط٢ـ ١٣٨٠هـ

٦٨. **ابن فارس**، أحمد، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، الناشر: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٦٩. **ابن قتيبة الدينوري**، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **الإمامة والسياسة**،

تحقيق: طه محمد الزيني، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٧٠. **ابن قتيبة الدينوري**، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١ـ ١٤٠٨هـ

٧١. **ابن قتيبة الدينوري**، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **المعارف**، تحقيق: د. ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة.

٧٢. **ابن قدامة المقدسي**، عبد الله بن أحمد، **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٧٣. **ابن قيّم الجوزية**، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، **المنار المنيف**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٢ـ ١٤٠٣هـ

٧٤. **ابن كثير الدمشقي**، أبو الفداء، إسماعيل، **البداية والنهاية**، تحقيق وتدقيق وتعليق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٨هـ

٧٥. **ابن كثير الدمشقي**، أبو الفداء، إسماعيل، **تفسير القرآن العظيم**، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٢هـ

٧٦. **ابن كثير الدمشقي**، أبو الفداء، إسماعيل، **السيرة النبويّة**، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

٧٧. **ابن ماجه**، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، نسخة مذيلة بتعليق الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور ابن حسن، الناشر: مكتبة

المعارف ـ الرياض، ط١.

ونشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، تعليق: الألباني، تحقيق: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، ط١ـ ١٤١٩هـ

ونشر: دار الفكر ـ بيروت، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٨. **ابن مردويه**، أحمد بن موسى، **مناقب علي بن أبي طالب**عليه السلام، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، الناشر: دار الحديث، ط٢ـ ١٤٢٤هـ

٧٩. **ابن معين**، يحيى بن معين بن عون المري، **تاريخ ابن معين برواية الدوري**، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، الناشر: دار القلم ـ بيروت.

٨٠. **ابن المغازلي**، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، **مناقب علي بن أبي طالب**عليه السلام، تحقيق: محمد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة الإسلامية ـ طهران، ط٢ـ ١٤٠٢هـ

٨١. **ابن منظور**، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، الناشر: دار صادر ـ بيروت، ط١.

٨٢. **ابن نجيم الحنفي**، زين الدين، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٨هـ

٨٣. **ابن هشام**، محمد عبد الملك، **السيرة النبوية**، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح ـ

مصر، طبعة عام ١٣٨٣هـ

٨٤ أبو الحسن، علي بن سليمان، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل** للمرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١ ـ ١٣٧٧هـ

٨٥ أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط ١ ـ ١٤١٠هـ

٨٦ أبو رية، محمود، **أضواء على السنة النبوية**، الناشر: البطحاء، ط ٥.

٨٧ أبو زهرة، محمد، **الإمام الصادق**، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة.

٨٨ أبو زيد، بكر بن عبد الله، **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض، ط ١ ـ ١٤١٣هـ

٨٩ أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، **المختصر من أخبار البشر**، الناشر: مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

٩٠. أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد، **مقاتل الطالبيين**، تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف، ط ٢ ـ ١٣٨٥هـ

٩١. أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، **سرّ السلسلة العلوية**، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف ـ ١٣٨١هـ الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١ ـ ١٤١٣هـ

٩٢. أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات**

الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٤ـ ١٤٠٥هـ

٩٣. **أبو يعلى الموصلي**، أحمد بن علي بن المثنى، **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق، ط١ـ ١٤٠٤هـ

٩٤. **الأردبيلي**، الغروي، محمد بن علي، **جامع الرواة**، الناشر: مكتبة المحمدي.

٩٥. **الأزهري**، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١.

٩٦. **الإسكافي**، أبو جعفر محمد بن عبد الله المعتزلي، **المعيار والموازنة**، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط١ـ ١٤٠٢هـ

٩٧. **الأشعري القمي**، سعد بن عبد الله، **كتاب المقالات والفرق**، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي ـ قم، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، ط٢ـ ١٣٦١ هـ ش.

٩٨. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٥هـ

٩٩. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **التعليقات الرضية على الروضة الندية**، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن عفان ـ السعودية، ط١ـ ١٤٢٣هـ

١٠٠. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، طبعة عام ١٤١٥هـ

١٠١. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٣ـ ١٤٠٨هـ

١٠٢. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **صحيح سنن الترمذي**، الناشر: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط٢ الجديدة ١٤٢٢هـ

١٠٣. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **صفة صلاة النبي**، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ـ الرياض.

١٠٤. **الألباني**، محمد ناصر الدين، **ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم**، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٣ ـ ١٤١٣هـ

١٠٥. **أمين**، أحمد، **ضحى الإسلام**، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.

١٠٦. **أمين**، أحمد، **يوم الإسلام**، الناشر: مكتبة الخانجي ـ مصر، طبعة عام ١٩٥٨م.

١٠٧. **الأمين**، محسن، **أعيان الشيعة**، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت.

١٠٨. **الأميني**، عبد الحسين أحمد، **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية ـ قم، ط١ـ ١٤١٦هـ
ونشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط٤ـ ١٣٩٧هـ

١٠٩. **الإيجي**، عضد الدين عبد الرحمن الشافعي، **المواقف في علم الكلام**،

تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، ط١ـ ١٤١٧هـ

١١٠. **البخاري**، أبو نصر، سهل بن عبد الله بن داود، **سرّ السلسلة العلوية**، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط١ـ ١٤١٣هـ

١١١. **البخاري**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **التاريخ الكبير**، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر ـ تركيا.

١١٢. **البخاري**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ

١١٣. **البرقي**، أحمد بن محمد بن خالد، **المحاسن**، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، طبعة عام ١٣٧٠هـ الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

١١٤. **البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، **مسند البزار**، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٩هـ

١١٥. **البسوي**، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١ـ ١٤١٠ هـ

١١٦. **البغوي**، الحسين بن مسعود الشافعي، **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

١١٧. **البغوي**، حسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٣هـ

١١٨. **البلاذري**، أحمد بن يحيى، **أنساب الأشراف**، تحقيق: د. سهيل زكّار ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٧هـ

١١٩. **البوصيري**، أحمد بن أبي بكر، **إتحاف الخيرة المهرة**، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد / أبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، الناشر: مكتبة الرشيد ـ الرياض، ط١ـ ١٤١٩هـ

١٢٠. **البيهقي**، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠١هـ

١٢١. **البيهقي**، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، **دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، علّق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ودار الريان للتراث، ط١ـ ١٤٠٨هـ

١٢٢. **البيهقي**، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، **السنن الكبرى**، وفي ذيله الجوهر النقي للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، الناشر: دار الفكر.

١٢٣. **البيهقي**، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية.

١٢٤. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار

إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٩هـ

ونشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر.

ونشر: دار الحديث ـ القاهرة، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، ط ١ ـ ١٤١٩هـ

١٢٥. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط ٢ ـ ١٤٠٣هـ

١٢٦. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **العلل الصغير**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٢٧. **تسيهر**، جولد، **العقيدة والشريعة في الإسلام**، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

١٢٨. **التفتازاني**، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، **شرح المقاصد في علم الكلام**، الناشر: دار المعارف النعمانية ـ باكستان، ط ١ ـ ١٤٠١هـ

١٢٩. **الثعلبي**، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، **تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)**، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١ ـ ١٤٢٢هـ

١٣٠. **الجبرتي**، عبد الرحمن بن حسن، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، الناشر: دار الجيل ـ بيروت.

١٣١. **الجرجاني**، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، **الكامل في ضعفاء الرجال**، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر ـ بيروت،

ط٣ـ ١٤٠٩هـ

١٣٢. **الجزري**، شمس الدين محمد بن محمد، **أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب**، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة ـ أصفهان.

١٣٣. **الجوهري**، إسماعيل بن حماد، **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ـ ١٤٠٧هـ

١٣٤. **الجويني**، إبراهيم بن محمد بن المؤيد، **فرائد السمطين**، حققه وعلّق عليه: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة المحمودي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٠ هـ

١٣٥. **حاجي خليفة**، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت

١٣٦. **الحاكم النيسابوري**، محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

١٣٧. **الحاكم النيسابوري**، محمد بن عبد الله، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، الناشر: منشورات دار الآفاق ـ بيروت، ط٤ـ ١٤٠٠هـ

١٣٨. **الحرّ العاملي**، الشيخ محمد بن الحسن، **وسائل الشيعة**، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث قم، ط٢ـ ١٤١٤هـ

١٣٩. **الحسكاني**، عبد الله بن أحمد، **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل**، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي ـ مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط١ـ ١٤١١هـ

١٤٠. حسين، طه، **الفتنة الكبرى (علي وبنوه)**، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، ط١٣.

١٤١. **الحلبي**، علي بن برهان الدين، **السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون**، الناشر: دار المعرفة، طبعة عام ١٤٠٠هـ

١٤٢. **الحلّي**، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي **نهج الحق وكشف الصدق**، تقديم: السيد رضا الصدر، تعليق: الشيخ عين الله الحسني الأرموي، الناشر: دار الهجرة ـ قم، طبعة عام ١٤٢١هـ

١٤٣. **الحلّي**، حسن بن سليم، **مختصر بصائر الدرجات**، الناشر: المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف، ط١ـ ١٣٧٠هـ

١٤٤. **الحميدي**، محمد بن فتوح، **الجمع بين الصحيحين**، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٢٣هـ

١٤٥. **الخازن**، علي بن محمد بن إبراهيم، **تفسير الخازن**، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ

١٤٦. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ـ

بيروت، ط ١ـ ١٤١٧هـ

١٤٧. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تقييد العلم**، تحقيق: يوسف العش، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢ـ ١٩٧٤هـ

١٤٨. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط ١ـ ١٤٠٥هـ

١٤٩. **الخطيب التبريزي**، محمد بن عبد الله، **مشكاة المصابيح**، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ـ ١٣٩٩هـ

١٥٠. **الخطيب**، عبد الكريم، **عمر بن الخطاب**، الناشر: الإرشاد ـ بيروت ـ لندن، ط ٧ـ ٢٠٠٥هـ

١٥١. **الخميني**، روح الله الموسوي، **البيع**، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط ١ـ ١٤٢١ هـ

١٥٢. **الخميني**، روح الله الموسوي، **كتاب الطهارة**، طبعة مصورة، عن نسخة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ

١٥٣. **الخوئي**، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، **كتاب الطهارة**، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم، ط ٢، المطبعة: بهرام.

١٥٤. **الخوئي**، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، **معجم رجال الحديث**، ط ٥ـ ١٤١٣هـ

١٥٥. **الخوارزمي الحنفي**، الموفق بن أحمد، **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة

المدرّسين ـ قم، ط٢ـ ١٤١٤هـ
١٥٦. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، **سنن الدارمي**، الناشر: مطبعة الاعتدال ـ دمشق، طبعة عام ١٣٤٩ هـ
١٥٧. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة ـ الرياض، ط١ـ ١٤١٦هـ
١٥٨. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
١٥٩. الدمشقي الباعوني الشافعي، أبو البركات شمس الدين محمد بن أحمد، **جواهر المطالب في مناقب الإمام علي**عليه السلام، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ـ قم، ط١ـ ١٤١٥هـ
١٦٠. الدهلوي عبد الحق بن سيف الدين، **مقدمة في أصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٦هـ
١٦١. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد، **الكنى والأسماء**، تحقيق: أبي قتيبة، نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢١هـ
١٦٢. الدياربكري، حسين بن محمد، **تاريخ الخميس**، الناشر: دار صادر ـ بيروت.
١٦٣. الدينوري، أبو حنيفة، أحمد بن داود، **الأخبار الطوال**، تحقيق: د.

عصام محمد الحاج علي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢١هـ

١٦٤. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط٢ـ ١٩٨٤م.

١٦٥. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٧هـ

١٦٦. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٦٧. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق مجموعة من الباحثين: شعيب الأرنؤوط، أكرم البوشي، صالح السمر، محمد نعيم العرقوسي، علي أبي زيد.

١٦٨. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تقديم وتعليق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ـ جدة، ط١ـ ١٤١٣هـ

١٦٩. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المغني في الضعفاء**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٨هـ

١٧٠. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال**،

تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ط١- ١٣٨٢هـ

١٧١. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، **التفسير الكبير**، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤٢١هـ

١٧٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، **المحصول في علم الأصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط١- ١٤٠٠هـ

١٧٣. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١- ١٣٧١ هـ

١٧٤. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، **تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)**، تحقيق: أسعد محمد خطيب، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

١٧٥. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، **الشجرة المباركة في أنساب الطالبية**، تحقيق: السيد مهدي الرجائي؛ الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط١- ١٤٠٩هـ

١٧٦. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤١٥هـ

١٧٧. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، **المفردات في**

غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط٢ـ ١٤٠٤هـ

١٧٨. **الرافعي**، مصطفى، **إسلامنا**، الناشر: الدار الإسلامية ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٢هـ

١٧٩. رضا، محمد رشيد، **تفسير القرآن الحكيم**، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت، ط٢، مصورة على ط١ بمطبعة المنار ١٣٤٢هـ

١٨٠. **الرضوي**، السيد مرتضى بن السيد محمد الرضوي الكشميري، **مع رجال الفكر في القاهرة**، الناشر: مؤسسة الإرشاد ـ بيروت، ط٤ـ ١٤١٨هـ

١٨١. **الزركشي**، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت، ط١ـ ١٣٧٦هـ

١٨٢. **الزركلي**، خير الدين بن محمود الدمشقي، **الأعلام**، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٥ـ ١٩٨٠م.

١٨٣. **الزرندي**، محمد بن يوسف، **معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول**، تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.

١٨٤. **الزمخشري**، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، **الفايق في غريب الحديث**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٧هـ

١٨٥. **الزمخشري**، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٨٦. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قزغلي، **تذكرة الخواص**، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

١٨٧. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة، ط٢ـ ١٤١٣هـ.

١٨٨. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع**، الناشر: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

١٨٩. السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور، **الأنساب**، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان ـ لبنان، ط١ـ ١٩٨٨م.

١٩٠. السموأل، ابن يحيى بن عباس المغربي، **إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي (صلّى الله عليه وسلّم)**، تحقيق: د. محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل ـ بيروت، ط٣ـ ١٩٩٠هـ.

١٩١. السهيلي، أبو القاسم، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، **الروض الآنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل، الناشر: مكتبة ابن تيمية، طبعة عام ١٤١٠هـ.

١٩٢. السويدي، محمد أمين، **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب**، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ط٢ طبعة مصورة عن طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت

١٩٣. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **شرح فتح القدير**، دار

النشر: دار الفكر، ط٢ـ بيروت.

١٩٤. **السيوطي**، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان**، تحقيق: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر، ط١ـ ١٤١٦هـ

١٩٥. **السيوطي**، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تنوير الحوالك**، تصحيح: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٨هـ

١٩٦. **السيوطي**، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الجامع الصغير**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠١هـ

١٩٧. **السيوطي**، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الحاوي للفتاوي**، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١ـ ١٤٢١هـ

١٩٨. **السيوطي**، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

١٩٩. **السيوطي**، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج**، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع ـ المملكة العربية السعودية، ط١ـ ١٤١٦هـ

٢٠٠. **الشاطبي**، إبراهيم بن موسى اللخمي، **الموافقات في أصول الفقه**، علّق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط١ـ ١٤١٧هـ

٢٠١. **الشافعي**، محمد بن إدريس، **كتاب الأمّ**، الناشر: دار الفكر، ط٢ـ ١٤٠٣هـ

٢٠٢. شرف الدين الموسوي، السيد عبد الحسين بن السيد يوسف، **المراجعات**، تحقيق: حسين الراضي، ط٢ـ ١٤٠٢هـ

٢٠٣. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، **نهج البلاغة**، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر ـ قم، ط١ـ ١٤١٢هـ

٢٠٤. الشعراني، علي بن برهان الدين، **اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١ـ١٤١٨ هـ طبعة جديدة مصححة.

٢٠٥. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

٢٠٦. الشهرستاني، السيد عبد الرضا، **المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه**، الناشر: مطبعة خراسان ـ مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ

٢٠٧. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **فتح القدير**، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

٢٠٨. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، **نيل الأوطار**، الناشر: دار الجيل ـ بيروت، طبعة عام ١٩٧٣م.

٢٠٩. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، **فضائل الصحابة**، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٣هـ

٢١٠. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، **مسند أحمد بن حنبل**، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

٢١١. ونشر: مؤسسة قرطبة ـ القاهرة، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط.
٢١٢. ونشر: دار الحديث ـ القاهرة، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، ط١ـ ١٤١٦هـ
٢١٣. **الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل**، تحقيق: د. وصي الله بن محمود عباس، المطبعة: المكتب الإسلامي ـ بيروت، الناشر: دار الخاني ـ الرياض، ط١ـ ١٤٠٨هـ
٢١٤. **الشيباني، عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة**، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم ـ الدمام، ط١ـ ١٤٠٦هـ
٢١٥. **الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان**، ناشر: دار الفكر ـ ١٤١١هـ
٢١٦. **الشيرازي**، أبو إسحاق إبراهيم، **شرح اللمع**، حققه وقدّم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٨هـ.
٢١٧. **الصابوني المكي**، محمد علي، **صفوة التفاسير**، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
٢١٨. **صبحي**، أحمد محمود، **نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية**، الناشر: دار النهضة العربية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١١ هـ
٢١٩. **الصدر**، محمد باقر، **بحث حول المهدي**، تحقيق: د. عبد الجبار شرارة، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى

المحققة ـ ١٤١٧هـ

٢٢٠. **الصدر**، محمد باقر، **شرح العروة الوثقى**، مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف، ط١ـ ١٣٩١هـ

٢٢١. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **علل الشرائع**، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ

٢٢٢. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

٢٢٣. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **كمال الدين وتمام النعمة**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ

٢٢٤. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **من لا يحضره الفقيه**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم، ط٢.

٢٢٥. **الصفدي**، صلاح الدين خليل، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ

٢٢٦. صفوت، أحمد زكي، **جمهرة خطب العرب**، الناشر: المكتبة العلمية ـ بيروت.

٢٢٧. **الصنعاني**، عبد الرزاق بن همام، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن

الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢- ١٤٠٣هـ

٢٢٨. **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنوّرة.

٢٢٩. **الضحاك**، أحمد بن عمرو، أبو بكر الشيباني، **الآحاد والمثاني**، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، ط١- ١٤١١هـ

٢٣٠. **الطباطبائي**، محمد حسين، **الميزان في تفسير القرآن**، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.

٢٣١. **الطبراني**، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١- ١٩٩٦م.

٢٣٢. **الطبراني**، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ

٢٣٣. **الطبراني**، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، تحقيق وتخريج: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٢- ١٤٠٤هـ

٢٣٤. **الطبرسي**، أبو علي، الفضل بن الحسن، **إعلام الورى بأعلام الهدى**، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

٢٣٥. **الطبرسي**، أبو علي، الفضل بن الحسن، **مجمع البيان في تفسير القرآن**،

تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط ١ ـ ١٤١٥هـ

٢٣٦. **الطبرسي**، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، **الاحتجاج**، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ

٢٣٧. **الطبري**، أحمد بن عبد الله، **ذخائر العقبى**، الناشر: مكتبة القدسي ـ القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ

٢٣٨. **الطبري**، محمد بن جرير، **تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)**، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

٢٣٩. **الطبري**، محمد بن جرير، **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)**، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ

٢٤٠. **الطحاوي**، أحمد بن محمد بن سلامة، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط ٢ ـ ١٤٠٨هـ

٢٤١. **الطحطاوي الحنفي**، أحمد بن محمد بن إسماعيل، **حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي**، طبعه وصحّحه محمد بن عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١ ـ ١٤١٨هـ

٢٤٢. **الطريحي**، فخر الدين بن محمد بن علي، **مجمع البحرين**، تحقيق:

السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط٢ـ ١٤٠٨هـ

٢٤٣. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)**، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

٢٤٤. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **الأمالي**، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة، الناشر: دار الثقافة ـ قم، ط١ـ ١٤١٤هـ

٢٤٥. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **تهذيب الأحكام**، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران، ط٤ـ ١٣٦٥ هـ ش.

٢٤٦. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **رجال الطوسي**، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم، ط ١ـ ١٤١٥هـ

٢٤٧. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **كتاب الغيبة**، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم، ط١ـ ١٤١١هـ

٢٤٨. **الطوسي**، أبو جعفر، محمد بن الحسن، **المبسوط في فقه الإمامية**، تصحيح وتعليق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

٢٤٩. **العجلوني الجراحي**، إسماعيل بن محمد، **كشف الخفاء ومزيل الالتباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**، الناشر: دار

الكتب العلمية ـ بيروت، ط٣ـ ١٤٠٨هـ

٢٥٠. **العجلي**، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، **معرفة الثقات**، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط١ـ ١٤٠٥هـ

٢٥١. **العصامي المكي**، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك، **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٩هـ

٢٥٢. **العصفري**، خليفة بن خياط بن أبي هبيرة، **تاريخ خليفة بن خياط**، تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر ـ بيروت.

٢٥٣. **العظيم آبادي**، أبو الطيب محمد شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٥هـ

٢٥٤. **العقيلي**، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، **كتاب الضعفاء الكبير**، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٨هـ

٢٥٥. **العلامة الحلّي**، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، **خلاصة الأقوال في معرفة الرجال**، تحقيق: جواد قيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط١ـ ١٤١٧هـ

٢٥٦. **العلوي العمري**، علي بن محمد، **المجدي في أنساب الطالبين**، تحقيق: د. أحمد المهدوي الدامغاني، إشراف: د. السيد محمود المرعشي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي ـ قم المقدسة، ط١ـ ١٤٠٩هـ

٢٥٧. **العلوي**، محمد بن عقيل بن عبد الله، **النصائح الكافية لمن يتولى معاوية**، الناشر: دار الثقافة ـ قم، ط ١ـ ١٤١٢هـ

٢٥٨. **العيني**، بدر الدين أبو محمد، محمود بن أحمد الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٥٩. **الغزالي**، أبو حامد محمد بن محمد، **مجموعة رسائل الغزالي ـ الرسالة اللدنية**، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية ـ مصر.

٢٦٠. **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء**، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدّويش، طبع ونشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود، ط ٤ـ ١٤٢٣هـ

٢٦١. **الفيض الكاشاني**، محمد محسن، **علم اليقين**، الناشر، مؤسسة بيدار ـ قم، ط ١٤٠٠هـ

٢٦٢. **القاري**، علي بن سلطان محمد، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط ١ـ ١٤٢٢هـ

٢٦٣. **القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني**، **المغني في الإمامة**، تحقيق: د. عبد الحليم محمود ود. سليمان دنيا، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٦٤. **القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني**، **تثبيت دلائل النبوة**، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: دار العربية ـ بيروت

٢٦٥. **القاضي عياض**، أبو الفضل عياض بن موسى، **الشفا بتعريف حقوق**

المصطفى صلى الله عليه وآله، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ

٢٦٦. **القاضي النعمان**، أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي، **شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار**، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم، ط٢ـ ١٤١٤هـ

٢٦٧. **القرطبي الأنصاري**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **التذكرة في أحوال الموتى وأُمور الآخرة**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ

ونشر: دار المنهاج ـ الرياض، تحقيق ودراسة: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، ط١ـ ١٤٢٥هـ

٢٦٨. **القرطبي الأنصاري**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ونشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، طبعة عام ١٤٠٥هـ

٢٦٩. **القرطبي**، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، تحقيق: محيي الدين ديب، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب ـ دمشق ـ بيروت، ط١ـ١٤١٧هـ

٢٧٠. **القسطلاني**، شهاب الدين أحمد، **إرشاد الساري شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٠هـ

٢٧١. **القفاري**، ناصر بن عبد الله بن علي، **أُصول مذهب الشيعة الإمامية**

الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا ـ الجيزة، ط٣ـ ١٤١٨هـ

٢٧٢. **القمي**، الشيخ عباس بن محمد رضا، **بيت الأحزان**، الناشر: دار الحكمة ـ قم، الطبعة الجديدة الأولى ـ ١٤١٢هـ

٢٧٣. **القمي**، الشيخ عباس بن محمد رضا، **الكنى والألقاب**، تقديم: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الصدر ـ طهران.

٢٧٤. **القندوزي الحنفي**، سليمان بن إبراهيم، **ينابيع المودة لذوي القربى**، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط١ـ ١٤١٦هـ

٢٧٥. **الكتاب المقدس**، الناشر: دار المشرق ـ بيروت، ط ٢ـ ١٩٨٨م.

٢٧٦. **الكتاني**، محمد بن جعفر، **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر، ط٢ المصححة.

٢٧٧. **الكتاني**، محمد جعفر، **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**، الناشر: دار الكتب السلفية ـ مصر، ط٢ المصححة.

٢٧٨. **الكرماني**، شمس الدين محمد بن يوسف، **صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ـ ١٤١١هـ طبعة مصورة.

٢٧٩. **الكشميري**، محمد، **العرف الشذي**، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢٥هـ

٢٨٠. **الكعبي**، عبد الزهرة، **مصادر نهج البلاغة**، الناشر: دار الزهراء ـ بيروت، ط٤.

٢٨١. **الكليبولي**، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٩هـ

٢٨٢. **الكليني البغدادي**، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، **الكافي**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

٢٨٣. **الكنجي الشافعي**، محمد بن يوسف، **البيان في أخبار صاحب الزمان**، تحقيق: الشيخ مهدي محمد الفتلاوي، الناشر: دار المحجة البيضاء ـ دار الرسول الأكرم، ط١ـ ١٤٢١هـ

٢٨٤. **الكنجي الشافعي**، محمد بن يوسف، **كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب**عليه السلام، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، ط٣ـ ١٤٠٤هـ

٢٨٥. **اللالكائي**، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري الرازي، الشافعي، **اعتقاد أهل السنة**، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، طبعة عام ١٤٠٢.

٢٨٦. **اللكنوي**، محمد بن الحسين، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، تصحيح: السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، الناشر: دار المعرفة ـ بيروت.

٢٨٧. **المالكي**، حسن بن فرحان، **قراءة في كتب العقائد**، الناشر: مركز الدراسات التاريخية ـ الأردن، ط٢ـ ١٤٢٥هـ

٢٨٨. **المالكي**، حسن بن فرحان، **نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي**، الناشر:

مؤسسة اليمامة الصحفية ـ الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ

٢٨٩. **المامقاني**، عبد الله، **تنقيح المقال**، نسخة حجريّة، المطبعة المرتضوية ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٥٢، صاحبها الحاج محمد صادق الكتبي.

٢٩٠. **الماوردي**، أبو الحسن، علي بن محمد، **الأحكام السلطانيّة**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، طبعة عام١٤٠٥هـ

٢٩١. **المباركفوري**، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٠هـ

٢٩٢. **متز**، آدم، **الحضارة الإسلامية**، نقلها إلى العربية عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف ـ القاهرة، ط٣ـ ١٣٧٧هـ طبعة منقّحة ومهذّبة.

٢٩٣. **المتقي الهندي**، علاء الدين علي بن حسام الدين، **رسالة في الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى**، نسخة مخطوطة، الناسخ: ضيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي العمري الحنفي، تاريخ النسخ: ١٢ ربيع الأول ١٠٥٣هـ تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي، تاريخ التصوير: ذي القعدة ١٤٢٩هـ

٢٩٤. **المتقي الهندي**، علاء الدين علي بن حسام الدين، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ

٢٩٥. **المجلسي**، محمد باقر، **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الوفاء ـ

بيروت، الطبعة الثانية المصححة ـ ١٤٠٣هـ

ونشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر، البهبودي، ط٣ـ ١٤٠٣هـ طبعة مصححة.

٢٩٦. مجموعة من الباحثين، **الموسوعة العربية العالمية**، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، بإشراف: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود ـ الخيرية، ط ٢ـ ١٤١٩ هـ

٢٩٧. **المخزومي**، سراج الدين محمد بن عبد الله، **صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار**، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦هـ

٢٩٨. **المرتضى**، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، **تنزيه الأنبياء**، الناشر: دار الأضواء ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٩هـ

٢٩٩. **المرتضى**، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، **الشافي في الإمامة**، الناشر: مؤسسة إسماعيليان ـ قم، ط٢ـ ١٤١٠هـ

٣٠٠. **المرعشي**، **شرح إحقاق الحق**، تعليق: السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجي، الناشر: نشر مكتبة المرعشي النجفي ـ قم

٣٠١. **مركز الرسالة**، **المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي**، ط١ـ ١٤١٧هـ الناشر: مركز الرسالة ـ قم، ط١ـ ١٤١٧ هـ

٣٠٢. **المروزي**، الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد، **الفتن**، تحقيق: سمير

أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد ـ القاهرة، ط ١ ـ ١٤١٢هـ

٣٠٣. **المروزي**، محمد بن نصر بن الحجاج، **كتاب السنة**، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت، ط ١ ـ ١٤٢٨ هـ

٣٠٤. **المزي**، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، **تهذيب الكمال**، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٣هـ

٣٠٥. **المسعودي**، علي بن الحسين بن علي، **مروج الذهب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط ٥ ـ ١٣٩٣هـ

٣٠٦. **المصري الشافعي**، أبو المنذر سامي بن أنور، **الزهرة العطرة في حديث العترة**، الناشر: دار الفقيه ـ مصر، طبعة عام ١٩٦٩م.

٣٠٧. **مصطفى الرافعي**، **إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعة**، الناشر: الدار الإسلامية ـ بيروت، ط ٢ ـ ١٤١٢هـ طبعة موسّعة ومنقّحة.

٣٠٨. **المعلمي اليماني**، عبد الرحمن بن يحيى، **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة**، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٢هـ

٣٠٩. **المعلمي اليماني**، عبد الرحمن بن يحيى، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ ـ ١٤٠٦هـ

٣١٠. **مغلطاي**، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٢هـ

٣١١. مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، الناشر: دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط ٤ـ ١٣٩٩هـ

٣١٢. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد ـ بيروت، ط ٢ـ ١٤١٤هـ

٣١٣. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، **أوائل المقالات**، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد ـ بيروت، ط ٢ـ ١٤١٤هـ

٣١٤. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، **تصحيح اعتقادات الإمامية**، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد ـ بيروت، ط ٢ـ ١٤١٤هـ

٣١٥. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، **الفصول المختارة**، تحقيق: السيد علي مير شريفي، الناشر: دار المفيد، ط ٢ـ ١٤١٤هـ

٣١٦. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان، **كتاب الجمل**، الناشر: مكتبة الداوري ـ قم.

٣١٧. المقدسي الشافعي، يوسف بن يحيى بن علي، **عقد الدرر في أخبار المنتظر**، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مكتبة عالم الفكر ـ القاهرة، ط ١ـ ١٣٩٩هـ

٣١٨. المقدسي، محمد بن مفلح أبو عبد الله، **الفروع ومعه تصحيح الفروع**

لابن سليمان المرداوي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٨هـ

٣١٩. **المقريزي**، تقي الدين أحمد بن علي، **إمتاع الأسماع**، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، الناشر: ، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢٠هـ

٣٢٠. **المناوي**، محمد عبد الرؤوف، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ

٣٢١. **المنقري**، نصر بن مزاحم، **وقعة صفّين**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: المؤسسة العربية الحديثةـ القاهرة، ط٢ـ ١٣٨٢هـ

٣٢٢. **الميرزا النوري**، حسين بن الميرزا محمد تقي، **مستدرك الوسائل**، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ بيروت.

٣٢٣. **النجاشي**، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، **رجال النجاشي**، الناشر: جماعة المدرّسين ـ قم، ط ٥ـ ١٤١٦هـ

٣٢٤. **النجدي الحنبلي**، عثمان بن عبد الله بن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط٤ـ ١٤٠٢هـ

٣٢٥. **النجدي**، محمد بن عبد الوهاب، **مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب**، تحقيق: عبد العزيز الرومي وآخرين، الناشر: مطابع الرياض، ط١.

٣٢٦. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** عليه السلام، تحقيق وتصحيح الأسانيد ووضع الفهارس: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة نينوى ـ طهران.

٣٢٧. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، **السنن الكبرى**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤١١هـ

٣٢٨. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، **السنن**، الناشر: دار الفكر ـ بيروت، ط١ ـ ١٣٤٨هـ

ونشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، طبعة عام ١٤٠٦هـ

٣٢٩. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس ـ بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.

٣٣٠. النعماني، محمد بن إبراهيم، **كتاب الغيبة**، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم المقدسة، ط١ ـ ١٤١١هـ

٣٣١. النمازي الشاهرودي، الشيخ علي بن الشيخ محمد بن إسماعيل، **مستدركات علم رجال الحديث**، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري ـ طهران، ط١ ـ ١٤١٥هـ

٣٣٢. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، **فرق الشيعة**، علّق عليه:

محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف، الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط٤- ١٣٨٨هـ

٣٣٣. **النووي**، أبو زكريا، محيي الدين، **شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)**، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ

٣٣٤. **النووي**، أبو زكريا، محيي الدين، **المجموع (شرح المهذب)**، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٣٣٥. **النيسابوري**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم (الجامع الصحيح)**، الناشر: دار الفكر - بيروت. وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ اعتنى به: صدقي جميل العطار.

٣٣٦. **الهيتمي**، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، **الصواعق المحرقة**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١- ١٤١٧هـ

٣٣٧. **الهيثمي**، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ

٣٣٨. **الواحدي النيسابوري**، أبو الحسن علي بن أحمد، **أسباب النزول**، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ

٣٣٩. **الواقدي**، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد، **كتاب المغازي**، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس، ط٣- ١٤٠٤هـ

٣٤٠. **اليافعي**، عبد الله بن أسعد، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، الناشر: دار

الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، طبعة عام ١٤١٣هـ

٣٤١. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، **تاريخ اليعقوبي**، الناشر: دار صادر ـ بيروت.

المجلات:

٣٤٢. **مجلة التمدن الإسلامي**، دمشق شهر ذي القعدة ـ ١٣٧١هـ

٣٤٣. **مجلة الجامعة الإسلامية**، السنة الأُولى، العدد٣.

٣٤٤. **مجلة تراثنا**، العدد الثالث لسنة ١٤١٣ هـ قم.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية

الفصل الرابع

الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة

الفصل الخامس

شبهات حول المهدي عليه السلام

